



سجل
سجل
سجل

ص ١٠٠

سند الكتاب

قد نقل من سنان ابن احمد الغزالي
الى يد عابد ابن محمد ابن حاج الحري
حاجي محمد الحجة بن الغني الجيلي
بأمانة خزانة محلة دجل بالبيع
في ربيع الاول ١٢٤٠ في شهر شوال

T.C

İzmir

HISAR KÜTÜPHANESİ

S. YI

486

Sileymanîye U. Kütüphanesi			
Kitap	İzmir		
Yıl	1140		
Envanter No	167		



حاجي محمد الحجة بن الغني الجيلي



Handwritten text in Arabic script, including a large circular stamp or seal in the lower left quadrant.

Handwritten text in Arabic script, including a large circular stamp or seal in the lower left quadrant.

وَاللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ

لِيُجَاعَ لَكُمْ تَفَسُّرًا ۖ فَالْيَا دِمَ عَنْ بَقْعٍ الْمَخَاطِبِ ۖ إِنْ لَمْ يَكُنْ بِكُمْ

بوجوبها لاخذ بالاحق والرفص لئلا يكره ما يخرج عن الشرع
 وكيفية الاخذ بالاحق لئلا يخرج عن الاباحه ونحوها
 ان لا يفتقر اليها الغولان يتولد منها حيفه مركبة لا يفتقر بها
 منها ولا يفتقر في سبيلها ثم يفتقر في سبيلها لمرتبطة ذلك في
 الخطية مع بيان ما في حكاية الامد على الاتفاق على المنع بعد العمل
 وتظهر من احد عن ابن ابي مثله فيه يجوز وان جرت عليه
 في فانه انما يفتقر ذلك في عاينه لم يفتقر من سبيلها في ان الشرع يفتقر
 معينا فحذاف وكذا احسن بالحق لا يفتقر الفراق في قبل العمل
 بالاتفاق اتفاق الاصول في لا النعماء فتدبر ابن عبد السلام
 الاشكال على الاول لا واطلق النائم هو ان الاتفاق قد وجد
 في النعماء في الجمع ويبدو فيه ان الاطلة فالتا اذ انشأوك
 شيئا ثم يفتقر في النعماء فالتدبر لاخذ فيه باطلا فيهم

واعلم ان كل ما لا يفتقر اليه من سبيلها فهو صحيح على مقتضى ما لا يفتقر اليه من سبيلها
 وصحيح عند قبيح ثم اذ علم بالحق ان يفتقر اليه من سبيلها فهو صحيح على مقتضى ما لا يفتقر اليه من سبيلها

فانه من ان تكتب ما اختلف في حكمه من غير تقليد ثم يفتقر اليه من سبيلها
 اقله وكذا في العمل ان كان في العمل احد يفتقر اليه من سبيلها
 وذلك ان عام انه قبل يجري لان جيل لانه اذا خفي عن بعض
 المجتهد في فعله او في اجابا اذا عجز عن العمل ولعلنا واضطر
 الى تحصيل ما يستلزمه او من غير موافقة في فتحه نظيفة كما قبل
 ورد الشرع قاله ابن الصلاح كالمحد ومما ادى عبادة مختلفا
 في محتملها من غير تقليد للفتائل منها الزم اعاد شيئا لا لا اخذ به على
 فعلها من غير تقليد عيب وبه يعلم انه حال يفتقر اليه من سبيلها
 اذ لا يكون عاينا الا في خرج من سبيلها فحقه وقبلي قبله تقليد في
 في اسقاط العشاء ان كان صليبه مع عدم تقليد له عند ما والى العمل
 فهو عاين عند ايضا وكذا من اقدم معنيها حيلها على قد سبيلها
 وفي عنده ولا يفتقر قضاء ما حكم به في نكاح بلا حيل او غيره

واعلم ان كل ما لا يفتقر اليه من سبيلها فهو صحيح على مقتضى ما لا يفتقر اليه من سبيلها
 وصحيح عند قبيح ثم اذ علم بالحق ان يفتقر اليه من سبيلها فهو صحيح على مقتضى ما لا يفتقر اليه من سبيلها

فانه من ان تكتب ما اختلف في حكمه من غير تقليد ثم يفتقر اليه من سبيلها
 اقله وكذا في العمل ان كان في العمل احد يفتقر اليه من سبيلها
 وذلك ان عام انه قبل يجري لان جيل لانه اذا خفي عن بعض
 المجتهد في فعله او في اجابا اذا عجز عن العمل ولعلنا واضطر
 الى تحصيل ما يستلزمه او من غير موافقة في فتحه نظيفة كما قبل
 ورد الشرع قاله ابن الصلاح كالمحد ومما ادى عبادة مختلفا
 في محتملها من غير تقليد للفتائل منها الزم اعاد شيئا لا لا اخذ به على
 فعلها من غير تقليد عيب وبه يعلم انه حال يفتقر اليه من سبيلها
 اذ لا يكون عاينا الا في خرج من سبيلها فحقه وقبلي قبله تقليد في
 في اسقاط العشاء ان كان صليبه مع عدم تقليد له عند ما والى العمل
 فهو عاين عند ايضا وكذا من اقدم معنيها حيلها على قد سبيلها
 وفي عنده ولا يفتقر قضاء ما حكم به في نكاح بلا حيل او غيره

او شهادة فاستغنى وينقض احكام بالسخيان المعاند وروايت
 يستلزم شيئا لا يترتب في النقص او لعادة التلخيص غير دليل
 او عطف الدليل لانه محرم متابعه وقد يستلزم الشيء بدليل
 يقوم عليه ما كتاب او ثبت او اجمع او قيل في غير متابعه ولا
 ينقض وما ينقض العاقبة اذا كسب اليه لا ينفذ ولا ينفذ ما لا ينفذ
 او يري غير ذلك ينقض . انتهى رحمه الله

عبد الله

[Handwritten notes in Arabic script]

مظهره بل ينفذ بطلانه وهذا مانع من الجنت فلم يصب ايمانها فلا يحكم بدينه وان كان المظن عليهم
 طعنا في نفي الامة المتظن اليه في صحة الايمان بما يقع على الجنت الا على ما هو موقوف باعتبار نفس الامر
 ولا يشترط على هذا الحكم بطلان المودن اذ انطقوا بالشهادتها لان نطقها لا يشترط على تعلمها حمل
 منه على الجنت فاصفطه ولا تفتت على نطقه اذ هذا العقب من الانشاء بخلافه فوان كان من الكهنة
ارضى الايمان وقال انه ادى الايمان وقد اظهر صفة الشك او غير ذلك من قوله النطق والاولى
هو قوله شك لا قبل الا حكاية وهذا هو الرابع والثاني انها هو قوله او جنته داخل
في ستمائة وقد هو اعمال النبي المتبرع جمع عمل في الطاعات بيان لله اعمال ولكنه نفسه
النبي اي الملك واسمه اعلم الكتيم تمم بالنحو والشهاد ...

ان المتظن
 اليه في صحة الايمان
 ما يترك على الجنت
 لا على ما هو موقوف

اعلم ان النطق
 في قول الاول كذا او جنتا
 موقوف على ما هو موقوف
 على ما هو موقوف
 على ما هو موقوف

الفراض

انفرد عنه العبادان والاعمالان لا يضطر الزمان اليها او الى احد منهما ههنا ولا ذنب
 دائما او دائما الى الموت ولا شأنا متعلقا باحدة الحجة السابقة على الموت والرات
 نصف العلم فثبت في نصف الكليات فصل ان مسائلنا انشاء للتعليب التي يجملها
 بالعلم الشامل للتعليب فكل جمع فريضة نظر بالجمع المذكور وسببها التعليب والفرض
 وهو جود فرضا ومعناهما واحد وهو لغة التقطع واليها والانتزاع الاضمار في العطاء
 والايجاب ونحو ذلك ونزاعها نصب مفعول مستحق للفوارق ولا حاجة لقول بعضهم نهرا
 بالرد ونحوه بالعدول لا يصلح وان جعله لبيان الواقع لا نه ليدل على ضعفه فان
 كان الجاهل به يعرفون الزجر والكبد ولا غيرها ثم كان في قول المصنف بالثبات في النظر
 ثم نسخ الى النوارث في الكلام والهجاء ثم نسخ الى وجوب الوصية ثم نسخ بآيات
 النوارث وهذا العلم ان قول المصنف ان الذي تكرر نسخ اربع غير متعديهم كما يعلم
 من قوله وقد يقال كلامه في شيء واحد بترك حكمه وحسنه بجملة ما منها فصل في معرفة
 فيهم انهم متفقون ولا يفرق كونهما انهم فاعل عطف فارضة لان الفارض انهم المتعديين وبها
 الفرائض انهما فاعله فصل لا يفتي المأخوذ في النوارث فمثل فصل ما فيها من الفرائض
 بذلك المقتضى فصل في تعيين اي السبب المتعد او الفرائض وهو اول وان ثبت جملتها على
 المقتضى لفرها بنصفها على التعديل نه قد يهتبط بها وقبل التعديل بشرط لان به قد يهتبط
 المال فلهذا فصل اي علم الفرائض المعلوم من النوارث وفي رواية وعلى هذا فصل في
 العلم هو علمه على ما علمه ولا ياقول علمه في اول علمه بنصفه من الزجر اول علم

يترفع منها يجمعون انهم و هو يحتاج الى علوم ثلاثة فمنها ما هو علم الفرائض بنصفه
 خصاصه من ان العلم بالنسب يفتي به انساب الوارثين والتمسك بالعلم بنصفه العدد
 الذي تصح منه المسئلة او اقلها فحقها من رتبة العلم في العلم بالعلم والمقابل
 للعلم هو علمه لكونه نصف العلم اي لان العلم بنصفه بالانساب هو علمه بها وحالها
 فالعلم المتعلق باحد من نصفين وقيل المراد بالنصف النصف وهو جود من نصف الكليات
 وفيه شئنا المراد بالنصف النصف الاضمار في النظر فثبت في ذلك فصل في
 ما خلفت المتبني ولو يثبت في غير حال كاختصاصه ولو خالفه لم يثبت بعد قوله
 وقد قد في وجهه فصل في ما وقع من صيد بعد قوله في سببها نصبه لغيره وان
 انتقل ملك السبب للوارث و دله قبله ولو يفتي عن قصاصه وارثه فصل في
 لو عاش بعد قوله معجز لثبته او كونه لوليه لم يثبت ملكه اليه وسببها المقتضى في
 الطلاق فصل في قوله بغيره اي ان لم يثبت على غيره كونه جنة وموته بغيره ان ما في
 صباه او معه مثله وخالفه شئنا في المعية وان ضاقت التركة عما يفتي بها في تركه النظر
 في ما يفتي في اي جيب يشاره وابتنى ولا يثبت بما كان في صباه من اسراف او تقصير
فصل في عدم صحة تسلط القضاء على الوضابا ونظرهم بغيره بان ملكه لا
 خلاصه بالعطف بالواد ولو ختمه يفتي في ثوبه ان اولى من ان يملكه بالوضاء
 منها الا اذا فاصحه والمرا ديدنها المطلق في الذمة اخذها ما في ويقدم منه دينا
فصل في كونها تفرق وتجمع على ان لا يملك ما في الحق لبناء الحق الا دية على المالك
 في كذا كذا باعنا علفا بولقة ويخرج بغيره في من فيه فصل في ان يملكه
 في ملكه على ما علمه في الفاضل بالملك كله فصل في علمه بنصفه من الفاضل والقسم

نوع
 راجع الى
 راجع الى
 راجع الى

نوع
 راجع الى
 راجع الى
 راجع الى

نوع
 راجع الى
 راجع الى

[illegible]

五

[illegible]

صلى الله عليه وسلم
والله اعلم
الى الله المرجع
والله اعلم

[illegible]

والتقوى من الله تعالى
والإيمان بالله تعالى
والإيمان باليوم الآخر
والإيمان بالرسول
والإيمان بالكتاب

[illegible]

فأعطاهما السحفة
ولم ينفق اخذها ظفرا
أخذها بالبطونها

فغير استأجر له
للمسأفحة
للبنة
للبنة
للبنة

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لاه
فقطرا
والعلم الجبار
وشهيد

الفرقة

والاربعة وترتيب الاول الى الثلثة اربعة والثالثة الى السادسة اربعة عادق الى العشرة اربعة
 طرقت وثمانية قدامه وليل اربعة ثلثة ما يخرج اربعة اربعة ما يخرج العشرة قدامه فقط الى الاربعة

الزوجة السبع في بيتا دام ان فرض الارب الزرع و هكذا اخلاطه و راجع قول في كتاب الله فرض ما لهم
 لا حد في بعض احواله و ذلك الباقى للام كن كذا قول للعزلة بينهم لا يحضر بها في السنة قول سبع
 ان تحيط الحمد او فرض من حكاياتي و يعبر بها عبارات فيغار من التصق والمثلثان وتصق كل منهما

على أخذ المشقة

قد قيل في هذا القول انما هو قول الله تعالى
وهو الذي لا يملك الموت والنفوس
وهو الذي لا يملك الموت والنفوس
وهو الذي لا يملك الموت والنفوس

اجماع الصحابة على ذلك بعد موت جابر فقام قولهم عما افادت اي بيده قولهم والبناء انه هو
بين على اللفظ فوجد في القرآن غير ذلك والافق نصه لا يملك قولهم ملحقا هو بمعنى مقيد كما ذكره قبل
ذلك غير مرة وذلك بناء على اللفظ الذي ليس حقيقة في ولد الولد والكا قبله فهو ينفصل قبله
كذا ان قلنا ان اللفظ مشعر في حقيقة فجازا معا كما يفعله الامام الشافعي في قوله
والمراد بالافق باللفظ الشامل له فوجد كما هو المراد في القران خلافا لبعض الصحابة قولهم واللفظ
وكذا الخ في قوله ما قام اذ هو على ما كان في اللفظ لا يملك قولهم ملحقا هو بمعنى مقيد كما ذكره قبل
الذي قام عندهم هو الاجماع على ذلك ما اذا لا وهم بما لا ينفصل له او غير ذلك قولهم ملحقا هو بمعنى مقيد كما ذكره قبل
الواحد قولهم قرأه هو دليل ذلك المراد اذ القرأ الشاذ في الواحد في الدلالة على انهم بها قوله
وقد ينفصل فهو ان الله علما في الكتاب العزيز ما هيبة في قوله بالاجتهاد لا ما هيبة المظهر والمزج
لما علم فقام قولهم سبعة عرج بالعدد منها وفي النصف المتقدم دون ما بينهما لرفها بها ان اللفظ
ما لا ينفصل والاب قائم واحد منها على قولهم عد منها في المخرج على انهم هو الاخص كما مر في الآية
والاب قائم واحد منها كقولهم الاب وان على ما مر قوله ليهما ولدان ونسب الجبيل لغير الولد
اذا اجتمع مع الالف لانه احدى منهم قوله اثنان انما بينهما في قولهم بالاول والثاني
رجلان على امره بشيئهم وانما بعلي وعات قبل الحاقه باحدهما والآخر هو الثاني فلام منه الثلث
لاصلا للاحاقه بما لا ولد له ودخل بالثاني فالوكانا ملصقين واعضاء كل منهما كالملة في الخبر
فلما حكم النبي في جميع الاحكام هي ان كل منهما ابنا بن زوج سواء كانا ذكرا وانثى او مختلفين
فان نقصت اعضاء احد من المثلث لا يندم احد منهما وبهذه الاخر فكا شيئا انهما والافق واحد دخل
انهما ما لوجبه لاثان بالثاني في قوله وسماي هو ايراد او مراد بالجدية للجنس والمراد جبا غير
ما فطره كما علم ما مر قوله وسماي في قوله فكا شيئا فكا شيئا علم ما ذكره انما ينفصل بالفرق والفرق
الافق سبعة عشر بقا من الذكور الذوق والاب والجد والافق بل اتم وشهد من الالف فكا شيئا
الولد وانما ينفصل بالفرق سبعة الذوق والجد والام ولدان وانما ينفصل

اجماع

اجماع الصحابة على ذلك بعد موت جابر فقام قولهم عما افادت اي بيده قولهم والبناء انه هو
بين على اللفظ فوجد في القرآن غير ذلك والافق نصه لا يملك قولهم ملحقا هو بمعنى مقيد كما ذكره قبل
ذلك غير مرة وذلك بناء على اللفظ الذي ليس حقيقة في ولد الولد والكا قبله فهو ينفصل قبله
كذا ان قلنا ان اللفظ مشعر في حقيقة فجازا معا كما يفعله الامام الشافعي في قوله
والمراد بالافق باللفظ الشامل له فوجد كما هو المراد في القران خلافا لبعض الصحابة قولهم واللفظ
وكذا الخ في قوله ما قام اذ هو على ما كان في اللفظ لا يملك قولهم ملحقا هو بمعنى مقيد كما ذكره قبل
الذي قام عندهم هو الاجماع على ذلك ما اذا لا وهم بما لا ينفصل له او غير ذلك قولهم ملحقا هو بمعنى مقيد كما ذكره قبل
الواحد قولهم قرأه هو دليل ذلك المراد اذ القرأ الشاذ في الواحد في الدلالة على انهم بها قوله
وقد ينفصل فهو ان الله علما في الكتاب العزيز ما هيبة في قوله بالاجتهاد لا ما هيبة المظهر والمزج
لما علم فقام قولهم سبعة عرج بالعدد منها وفي النصف المتقدم دون ما بينهما لرفها بها ان اللفظ
ما لا ينفصل والاب قائم واحد منها على قولهم عد منها في المخرج على انهم هو الاخص كما مر في الآية
والاب قائم واحد منها كقولهم الاب وان على ما مر قوله ليهما ولدان ونسب الجبيل لغير الولد
اذا اجتمع مع الالف لانه احدى منهم قوله اثنان انما بينهما في قولهم بالاول والثاني
رجلان على امره بشيئهم وانما بعلي وعات قبل الحاقه باحدهما والآخر هو الثاني فلام منه الثلث
لاصلا للاحاقه بما لا ولد له ودخل بالثاني فالوكانا ملصقين واعضاء كل منهما كالملة في الخبر
فلما حكم النبي في جميع الاحكام هي ان كل منهما ابنا بن زوج سواء كانا ذكرا وانثى او مختلفين
فان نقصت اعضاء احد من المثلث لا يندم احد منهما وبهذه الاخر فكا شيئا انهما والافق واحد دخل
انهما ما لوجبه لاثان بالثاني في قوله وسماي هو ايراد او مراد بالجدية للجنس والمراد جبا غير
ما فطره كما علم ما مر قوله وسماي في قوله فكا شيئا فكا شيئا علم ما ذكره انما ينفصل بالفرق والفرق
الافق سبعة عشر بقا من الذكور الذوق والاب والجد والافق بل اتم وشهد من الالف فكا شيئا
الولد وانما ينفصل بالفرق سبعة الذوق والجد والام ولدان وانما ينفصل

هذا القول هو الذي لا يملك الموت والنفوس
وهو الذي لا يملك الموت والنفوس
وهو الذي لا يملك الموت والنفوس

هذا القول هو الذي لا يملك الموت والنفوس
وهو الذي لا يملك الموت والنفوس
وهو الذي لا يملك الموت والنفوس

کرم آبادی

وَمِنْهَا مَا خَالَهَا مَا كَانَتْ فِيهِ الْمَنَاجِدُ وَهِيَ
قَالَ مَوْجُزٌ لَهَا صَوَارِثًا مَلِكٌ عَمَلٌ
فَعَلِمَ وَالْقَائِدُ مِنَ الْبَنَاتِ وَبَنَاتُ الْبَنَاتِ
مَحَبَّتَاتٍ وَتَشْطَبُ إِذَا هِيَ

الْبَنَاتُ الْبَنَاتُ الْبَنَاتُ

فقدوة وأخذه فلا بد
أنما من شأنه في كل شيء
من شأنه في كل شيء
والتواضع والافتقار
في كل شيء
والافتقار إلى الله تعالى
في كل شيء
والافتقار إلى الله تعالى
في كل شيء

اربع اقدون وضابطه ان يكونوا مثلثة قوله يجوز الفرصون في ظاهر كلامه اختصاص ذلك
بجانب السواء المسمى وقد مر في حالة الزيادة على مثلثة ويجوز رجوع كلام الله اليها او هي مغلوبة
منه بالاولى منها قوله بالتك ان فضا دقة ما تعلم ويخرج على القولين الوصية بحيث بعد
الفرص وكذا اصل المسئلة فيما اذا كان مع اربح احوال فاضلها ثلثة على غير الفرض وكما
المنصبي ولله على غير الفاسنة ولا يحتاج اليه قوله ذو اقدون والذي يهودي فغيره منه
فنه بنت فاكرو بنت ابي فاكرو وام وجد فاكرو واحدا لزوجها واذا فرض يوجد معهم ثلثة
واكثر نصفه وثلث وربع وللغيره نعم الا اذا كان الفرض من نصف وثلث قوله التي
الكر لانه نصف سهم وثلث الباقي للسهم والفاسنة يبيعان ما سهم واصل المسئلة في سمان
سنة ونصيب ما سمان ما ضرب سهمه عند الاقدون في اصلها قوله ثلث الباقي الكرا للسهم
وثلث سهم والسكر سمان كالفاسنة فاضلها الثلثة الباقي يتكسر فرض عا غير الثلث فيصير فيها
فيلحق سنة وثلثا فيهم ثم نصيب الاقدون منها بيا سهم فيصير عند ١١ وهو نصف فيها فيبلغ مائة و
ثانيها بهذا على طرفي التقدير واما طرفي المتأخرين في الاصلين الثالثين في باب الجدة والاقدون
فاضلها سنة وثلثا لونه ونصيب ما تقدم قوله الفاسنة الكرا لانه ما سهم وهما اكثرهما سنة
المال الذي هو لثلاث سهم المتأخر لثلاث الباقي فاضلها اثنان ونصيب مائة عشرة ويقال لثلاث عشرة
في سمان مطلقا به رخصاته عنه قال الفرصيون وللكرمة الثلثة ضابطه سوان به الا ان كان
الفرض نصف فاقول للمعسنة اكثر لان نقص الاقدون مما مثله وثلث الباقي اكثر لانه على مثله قال
لاناو مثله سوادا وقد شئوا الثلثة وان كان الفرض ثلثيها فالفاسنة اكثر لانها معه اقل فقط
والا فالسكر اكثر لان كان الفرض بهما النصف والثلثي نصف ومنه فالفاسنة اكثر لانها معه اقل
اواضن اواضن فان زاد وافاكثر اكثر فلهما فهذا في القولين ان اي فيصير سنة عشر قوله ونصفها
سواء الثلثة سواء الذكور والاناك انفراد او تعدد والاني لكرمة غلانا
لا يجر فانه استغفهم منها ايضا قوله ذكر احد فاكرو مع ابيه او اكثر وكذا لو كان ابيه معها بنت


او بنت ابك تعلم قوله وسقط اولادك وقد جيبوا مع جيمهم لاولاد الام معهما الملك
في الولادة قال شيخنا الرافعي ومن ادعى بقرينة من الارث بالنسب بالغير لم يعدم العقول
وعدم اخذ الذكر من الناق لا يملك في الجسد بالجرودة والماخوة قوله وما له جداه هي
من تلك الجد وجد ولله من الابوين الباقي قوله ما خصها بالغير اي عند عيها لا خوة قوله
اي تلك كذا في كمال المقطع ظاهر كذا ان اولاد قديف في القسمة النصف فتعبر عليهم كزوج وام و
وجد وشقيق وولد ومثل ذلك باقي في الثلث فانه قديف دونهما فتعبر الا عليهم كأم وجد و
شقيقهم وولد ومثل ذلك قوله جد واخيه او ابنته واخر باب هي من تلك فهي من جهة الملك
الذي هو في الجسد الصحيح في الاول وقطع في الثاني ونص في الاول منها وفي الثانية ما شاع
قوله وما له جداه لا اصلها لانه لا يخرج فرض الجد لانهم زادوا على من قبله من الملك
له من اجد ونصفه الا ان لا يورثه من اجد من اجد لانه زادوا على من قبله من الملك
وهو اجد ونصفه والنصف كزوج من جهة اجدان فيكون في الثانية تخص ولا يخرج من جهة الزوج
لانه ليس حصه كاملة وما يقضي كلامه ما انه جعل يخرج فرض الجد والاث اصلها لانه في
الطريق الجاد في الفرض قوله فلا يورثه اي عند من يورث الفرض في الاكثرية فلا يورث في
ما نقل في جد وشقيق واخر باب انما اخذ النصف فرضا وان كان على جميع قوله لجدة ثمانية
وبغيرها فيقال فخذ اربعة من الورثة فخذ اربعة منهم نصف المار واصل ذلك الباقي واخر باب في
الباق والاربع الباقي فالاول الزوج والثاني الام والثالث الاث والاربع الجد قوله واما فرض
اه وان لم يسقط كما سقط في بنين وام وجد واثن شقيق لا يورث من الجد والاث من فرضا اذا
انزلت ونصيبا اذا ايجتت ذلك البنات والاثر لانه نصيبا معن ابداء ذلك ولانه
اذا سقط نصيبا من جهة الجد في نصيبه من جهة البنات فاما قوله وانما مبتدأ خبر
بالنصبية وفرضها بالرحم فدعي الجانبان قوله ولو كان يورث ولو كان يورث
مثلة فغير ذكره من جهة جد وشقيق وولد ومثل ذلك ما مر وما مره اربعة

وغيره

وغيره لثلاثا ففهما بالملك والاحوط تعديرا نونه في الزوج والام فله ثمانية عشر لهما
اثنا عشر وذكوره في حق الجد فله تسعة ويورثه من جهة جداه ما وكل اعطى للزوج منها
تسعة وللأم تسعة واثني عشر ثمانية وللجد تسعة قوله او لم ير له من تلك اي من جهة
في الغنم القوا على الفسقة ومنه تلك اقوال الصواب فيها لا يخلو منهم ومثل
في مواضع الارث وما منها قوله لا يورث الا لا يورث الا اذا الماعلة غير مقيمة وانما
الارث لعدم المناصرة والمواالة المني هو عليها فلا يورثه من نكاح المأم كافر لانه نوع من
الطلاق بغيرها الفرض قوله بما السجدة وفي رواية للحاكم زيادة الا ان يكون عبدا وامه
اشهر من هذا المثلثا شكل وقد جيب عنه بان يقع الارث فيه بقاء المال الذي يورثه لانه
في الحكم كما يخرج به لفظ العبد الامة قوله لا يورثه وان عاد الى الاسلام بعد كفره لم يورثه
لغيره قوله وما له جد اي ليس له المار لان لم ينظم وعلة التخصيص وهو ان لا يورثه يورثه يورثه
يستحق عليه او ما يخفى الكفر بغير العلم ومثله المستقل قوله ويورثه الكافر الكافر الا ان
بجالة اللوث فلا يورثه من كافر ما لا يورثه بعد موته قوله كالهودي لان الملوك وان
كانت حقا فغيرها مختلفة فهي في البطلان كمله واحدة قال الله سبحانه اذا اجد تحق الا الفضل قوله
لستم للفر وجوابه ما مر من انقطاع الموالاة قوله والغاسق والاسماء كالزوجة ان كان يورثا
قوله فانواراه سواء كان يورثا او يورثه ويتصور اخلا فدينهم يقتضيها ما قاله الرافعي
انه لو كان احدا يورثه يورثه والآخر من انما يورثه او يورثه فانه يورثه بعد بلوغه في الكفا
له ولان واكثر اربعة من اليهودية والاثر يورثه فصل الثوارث بينهما بالابق والامومة
والماخوة قوله ما فيه روي به الحد وان كانت مضافة مستغنية لغيره كان اوجه منها
شيئا قبله عنه قوله والقديم لا يورثه اي لا يورثه عند ملكه ببعضه او بجزءه بالبق وفيه
في الاموال وايورثه في الاموال لانه يورثه او يورثه لفرقة بان يورثه عقودا غير ومثل
يورثه في كافر عتيبه وانه لم يورثه ومثله انسان وفان في السراية في الترق فالواجب

في الترق

THE



وَلَوْ أَنَّ لِلنَّاسِ فِيقُوتَ مَا يَفْتَدُونَ ۖ لَأُفْتَدَوْا بِهِمْ سُوءَ فَتْنَةٍ يُلَاقُونَ

فقد كثر
الوجود بها وما شئت
لنفسك في النصف المودود بها و
لقد قال العصفور لما رأى هذا البوم
سبحان بطلان
وتمت تحقيق الوصف بالخط
كما وصفت له كذا الاثر في جاني
او رجعت من اوان على زيب
ما مضى هذا الكلام
او كنت منذ الفوق مودود
واما العصفور على ما عدت في
موتك وانظر في طبعه صبا
لاباها فاما كذا في الفوم
تدبر في الفوم
الخطبة بالخطبة والخطبة
ويعتق فيها الخطبة والخطبة
منطقا فالله اعلم بقدر الوصف
العين او الوصف في العالم
فان لم يترك في الخطبة او
فقط وصف في الخطبة او
او صفي العين في
الكل يبيع في
وغيره في
وقال
نفسه في
صفي

عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال

[illegible]

القيد القلبي

وقف
مع
الشيخ



من الوجه المذكور في الوقت بل الوصية لها اليقين وصية ما لكنها قطعاً فالفرق هنا حيث الخلق
 اذ الحكم بالبطالة فيها من حيث كان الذاب ذاب في عمارتها فاصبح في الاطلاق قطعاً
 فلا يتصور غيرتها على الاصح كما ياتي قوله والا قال في الوصية او قامت قرينة على ذلك ووارثته
 مثله في غير قوله والخالق الموصى له وان بطلت الوصية قوله عليها فيخرج اللاحق ما
 ناكله ويتركه منها فيخرج العلق لهذا الذي هو فعل الخالق فيخرج لاجل قوله ويشبهه
 ما لم يتم قرينته على ان ذكر المداينة لغيره لا يملكه وان انتقلت المداينة عنه
 ولا يلزم صرفه في غلقها مطلقاً قوله رعاية اي يغيبها بها وان انتقلت الى غير الميراث القريني
 عليها ولا يجب ان يثبت عليها للمالك الاول والثاني بل يتبعها الوصية فان لم يكن فالخالق
 ولو بناه ولو كانت المداينة كان الموصى بها لهما عند موت الموصي قوله وتصح لهما اي
 اي موجود كما في مثله الرباط والميراث وفراخ الاولياء والعلماء انشا ونزاع في جميع
 ذلك الا في غير مسئلة قوله ومضاه عطف عام قوله ويجوز الا اذا رعت صحته فان قصد قتلها
 وهو المعتمد وعلم من فعله بالان لا يجرى ملكااة الفرق بينه وبين المداينة وفرضه بطلت بعد
 الوصية لولا عارضا بطلت كما مر قوله وتصح اي في الوفاق كان ذلك سمي فقط
 او وصفه بالذينة مع ذكر اسمه والمراد به الجسد قد اجمع الوصية للذينة على ما ذكر قوله
وكذا اخرج فيه ما تقدم فخره ان قال للبرية ولم يذكر سائرهم او لما يحارب لم يصح قوله ومر
 اي مع ذكر اسمه فان قال لزيد او لمرتديها لم يصح ولو كان المرتد على ملة بطلت نشر
 ما ذكرناه من ان الوصية تكون لغير الموصي ما شرط عدم المعصية لان القصود منها
 الشجعة ان زال الوصف فلم يظهر قصد الوصف فيه الذي هو المعصية ان الوصية
 وصف نحو الذينة والبرية ليس مختصاً بالحقبة بل كقرينة وانما غلب عليه من حيث
 الفرق فتأمل قوله وهو اي ان يغيبه ان الوصية لم يغيبه لم يصح وكذا
 لو قال لزيد الميراث او لغيره بغير وصف وكلام المصطفى يشمله وكذا لو اطلق فيما يظهر

علق

ملاحظة

الميراث من الميراث
 ان الميراث من الميراث
 ان الميراث من الميراث
 ان الميراث من الميراث

لانه المنع

لانه المنع في الله عرفاً فان قال بغير صحت وبذلك علم من وصية الميراث لو قال او وصية
 لما يملكه لان قلبي جائز فالمراد بالحق الجائز قوله ان اجازة مطلق فبدون وصية
 اجاز باقية الوصية ولا يصح عطفه بغيره بل لا يخفى والمراد بالوصية المطلقا المنع قد
 تفصح اجازة بغيره ولا يلزم بل يفرض الامر الى تأمله هـ شملت الوصية للوارث
 ما لو كانت بغيره ولو عطفها ولو قال حقبة كذا مع غير وصية بغيره وكما لو وصية في اعين
 الاجازة ابراء ما والبرية له والوصية عليه نعم لو وقف عليه ما يخرج من الثلث على قدر نصيبه
 لم يخرج الاجازة وليس له ابطاله كما لو كان له دار فقدر ثلث ماله فوقف لثلثها على ابنه وثلثها
 على ابنه ولا وارث غيرهما ولو اجاز الوارث ثم ادعى انه انما اجاز لظنة كثرته لركبة او عدم
 التشارك فيها فلا فائدة لم يصح ان كان الوارث في عيها والاصد في بيته وبطلت اجازته
 وقوله المنع قال اوصى لوارث عام كان وارثه بيت المال والوصية بالثلث فان وصيته
 دون ما زاد مراد بالوارث الغائب من المسلمين معناه هو ان لا يورث بجملة الاسلام
 بالفرقة الخاصة والكافة بمقتضى البناء الموحدة فرع لو اوصى لزيد بالف ان يبيع لابنه فلان
 بغيره مثلاً لم يصح لاجازة ولا يشارك فيها احد منهم ومنه فهم في الوصية للوارث
 ما غير توقف على اجازة باقية الوصية قوله في وصية الموصى وان طالك قوله لكن قوله فرع
 ما لو اوصى لغيره ورثته ولو بقدر حصته فانها صحيحة كان اوصى لاهل بيته الثلاثة
 بثلث ماله او بقدر حصته او بثلثها فهي صحيحة فستفوت لفظ كل ما عبرة المنع بغيره
 ولو اوصى له حصته من غير ذكر لفظ قدر او مثل فهي صحيحة والمعنى على تقديره كما هو الواقع
 المعتمد فراجع قوله بالكل اي الموجود حال الوصية كما يؤخذ ما بعد ويظهر في كونها
 عاملاً لا مثل الجزية في غير الايدي وقهر ما تقدم قوله هنا اي ما لو انفصل ميتاً فبطل الوصية
 ان لم يكن مضموناً بان كان بغيره مطلقاً او بينا بغيره لان اية مضمونة بانقص
 من قيمتها فان كان حلاً من جملتها فيبطل الوصية له لانه في مقابلته نعم حينها الميراث

في الوصية
 بالاجازة
 والوصية

انما وصية الميراث
 في الوصية
 في الوصية

في الوصية
 في الوصية

ای المومنین

70
فصل في اختلاف في التعليل
والمطلب هو
والمراد هو

وَأَقْرَبُ النَّاسِ إِلَى اللَّهِ

ایک پیر میں

اى الموجود حاله الوصية كما يذهب المذاهب المذكورة لانها كانت امانة ماله عند الموت بالى
خبر ما ذكرنا المهر في حق المورث وبكره المورث مطلقا قوله **سعد** هو اباى وفاض
 هما عادة في مرضه ورسالة عن الوصية بما له كله فلم يرخصه فقال بثلثه فلم يرخصه فقال
 بنصفه فلم يرخصه فقال بثلثه فقال ثلث والثلث كثير هكذا اعلما بعضهم فراجعهم
 قوله **سعد** انه هو المعز قوله **سعد** مرجوح او يجوز على نفسه ما ان الوارث والثلث بعضهم
 الحرقة مع التوقف على الاجازة على ان الزيادة غير محقة لاحتمال تغير المال عند الموت بالزيادة
 الا ان يقول ينصف مالى مثلا عند الموت وقد يقال ان الحرقة ما حيث انبأ به الميراثية البقية عم وفيه
 نظر فيقاله **فقه** ان ينصف فالعقير غيره او يحرم ان يزيد على الثلث لان نفس الزيادة مكرهة او يجوز
 فيه كصلاته الى اقدم مثلا فسقط ما قيل ان في ذلك صحة الوصية بالمعنى او بالكرهه وقد مد اشيا
 باطله وانما كان التقصا حسا لانه في الحديث قد استكشفت **فقه** لانه **فقه** يؤخذ منه انه لو كان
 عليه ديون مستغفلة كان العبد اصحابها لان الحق ان لهم تقدم اجازتهم على مائة الوارث كما قاله
 الذراري وفيه بحث فله فراجع **فقه** وان اجازى الوارث الكامل ببلوغ وعقل ورشد والانتظار
 كماله فان ائس منه حكم ببطلان ما يتوقف على اجازته ظاهره اقله وكذا واجازته تقوذه اولا
 يصح رجوع بعد اجازة الافيما من قوله **وبعد المال** الى الزكاة منها دينه لو قيل **فقه** يوم الموت
 او وقته **فقه** وقبل يوم الوصية كالنذر وقرع يعدم اللزوم ساقا من **فقه** ايضا عائد الى بعد
 فيه عطف على يني كذا قبله وليس راجعا لقوله من الثلث الموجب الى رجوعه لاول الكتاب الى
 المذكور سابقا بقوله **تقدم وصاياه** من ثلث الباقي كما قاله البهني وانما ستم بعضهم لانه
 في غايه البعد بل لا يصح لما احسنه التام قوله **علق بالموت** فخرج ما يتوقف عليه الموت بالثبات
 من قبل موته بهوم فهو من المات قوله **في مرضه** اى الذي مات فيه ولو اختلفا هل مات فيه
 او لا صدق الوارث ان كان خوفا قوله **وهبه** ويصدق في البيعة من في بيعه لو اختلفا هل صدق
 في العبة او المرض والامتنع من بيع الصحة وتقدم بهن **فقه** ويجب فيما يفتى للمورث اقله

[illegible]

فصل في معرفة

[illegible]

والتدبر التواضع والتواضع
والإيمان بالله تعالى

اؤیومی

پیش
دین

[illegible]

او اقتص على عطفه كذا فوقع بينه او اقتص على جعله له اعلم الوصية والنية
 فان لم يعلم احد منهما بطل ولو قال وصية كذا او فصدت فث عليه او فصدت فث عليه او فصدت فث عليه او فصدت فث عليه
 فان زاد بعد عطفه فوصيته ولو قال فلان في جريته اي ذكرى قد قبضت فاشترى بها فقام
 انه فيها وصيته بما يعلم انه فيها قوله يجعل كناية هو المعتمد قوله وتعقد بالكناية
 بالنون ومنها ثلث مالى لزيد او لفقرا فلان من النية فان لم يعلم بطلت قوله قال الراجح
 انه فيه اعراض على الراجح حيث قال في المرح ان انعقاد الوصية بالكناية لا خلاف فيه
 مع ذكره خلافا في المرح بقوله الاظهر لذلك استقطب من المتهاج قوله والكناية
 بالكناية كناية سواء من الناطق او غيره كما مر في القمان وفي الاشارة ما مر فيه ايضا
 ومثلا بالقبول لم يضره وصيته بكذا اياها بل لا يضره اي نعم قوله وقال في قولها اي كسبت
 مطلقا او تلفظ الناطق به قوله لعمري قال في المرح ان المراد به شيئا ما يصدق به وان امكن
 وعليه يحكم كلام الله قوله على ثلثة منهم ولا ينعين فخره بل لا يوجب قوله لعمري ما
 لو ادعى له بقبضه فلا بد من قبوله بخلاف المديرة فثله من ارضه بعقد ونفقة منها
 على الخار في قبل اعتاقه واذا اعتق مخرج بها عليه بشرط ويثبتها ان كسبه له ما الموثق و
 ولو ادا وما المعتبر اليقين فيقبل له ولله ومنه عتقك فيقبل ناطق قوله المرط
القبول اي لفظا فلا يكتفي باللفظ ولا النية كرهنا ولو قبل البعق صح فيه ويظهر في غير
 وبقينا الزيادة كلفه عتق العتق وتحويله قوله والعتق في اللزوم بالموت والقبول
 عدم التسوية الا ان عتق قولك وتسلعة ما فيه وتذاي في العتق ايضا فلا بد من قبولا
 وتجهل التسوية بينهم حيث يسهل عدم كماله الاشارة اليه قوله في حياة الموصي ولا يرد
 معه وليس له من بعد وفاته ان يعود للقبول ولو عتق ولو قبل القبض وما
 كناية لا حاجة اليها لاني غنى عنها من لا يصدق قوله ولا بشرط انه نعم كماله فيقبول
 محاذي رأي المصنف والموارط مطالبة الموصي له بالقبول والرد فان ابي حكم عليه
 للنية في

لا يصدق في الوصية
 من النية

فقف على اثره
 القبول لفظا

مما في نسخة فظلام القادة الباب
 من القول في النية وحيث انقضاء
 بالقبول وهو الاصل في الودع
 من القول في الودع

يجب ان لا يرد
 بقوله

الحكم

الحكم بالرد قوله قبله وكذا معه قوله فيقبل اريد له لو عاها وبقيته من دينا موزنه لان
 الوارث كونه ولو قبل بعضها ولو قبل بعضه من الموصي به فعم لو ادعى لرجل بولده
 فان قبله هو عتق وورث او قبله وارثه عتق ولا يرد في قوله حصلة جعله عتقها
 كسب العتق والمرث ولانها للرجل قوله وعلى النية في الموصية النية هو الاول والاولى
 الاول هو قبول الموصي له على القول الثاني والموضع الثاني هو رد القول الثاني والثالث وما ذكر
 هو الكسب والمرث والنفقة والعتق وتعلق ذلك بالوارث يقع ان علمه الاخرى وان له الحاد
 الاولين ولما ذكره كقبضه الزوال قوله بسم الله وفي شرحه اختصاصا من الفتح منها المرح
 فهو بطل من صحتها من المطالبة كالوارث والدية والودع والقرار في النفقة عتق ثم لم الملك
 بعد على القول الرابع وتقدم مقابله فصل في احكام الوصية اللغوية ومثاله ما على
 ان اللفظ يحل على معناه اللغوي ثم العرف العام الذي اصدق به الموصي ثم باجتهاد الموصي ثم
 الحكم فلو ادعى بطعام على عتق الموصي لاعتق الشرح الذي في الربا قوله او عتق بانه قال
 او عتق له يشاء ولم يرد فان قال طرطرا والشاة ثعبان السهم او وصفتها بجلد ثعبان الاثنى او
 بانثاء ثعبان الذكر وكذلك قوله لصفر منها فلان في كلام الله الشاة فانه لم يلبس منه فاكسر
 وهي الشاة ان لم يلبسها ولفظ الشاة يقع عتاقا لانه في شاة كما ذكره ولو اوردت منها
 الولادة على الاصح في الرخصة وقبله ورسد العتاق اذا ابلغت اربعة اشهر وقربت قوله
والشاة تقع على الذكر الاثني فالنساء فيه للموعدة كالنساء في الشاة وقوله اي يرد هو
 للمهر المذكور في المرح يبيع منه كالعتاق قوله ولا غنم اي ليس له شيء من الغنم فلو كان له و
 واحدة ثعبان ولا يرد بكنهه عند طيباء بخلاف ما لو قال ما يشاء من قبضه من الطيباء او لم يكن
 له غير ما قوله المرث له شاة ولو موعده بخلاف ما لو قال طرطرا والشاة فثما الى واطلق قبضتها
 المسلمين كالوكيل كما مر قوله والجمل النافذة والمراد بها ميثا المحنة الطعاف وهو ما
 بلغ من شاة فاكرد ما دونهما يرد قصيلا فهو لا يرد ما ميثاها لفظه فهو ما بلغ

فقف على بطلان
 كماله في الموصي

لفظ الشاة
 يقع عتاقا

جدي
 جمل ناقة

او ما يطالب به
 ولا يرد ما يطالب به

التي لله في الدنيا والآخرة...
...في الدنيا والآخرة...
...في الدنيا والآخرة...

وهو من الجرب ولين مراد استا قوله...
...وهو من الجرب ولين مراد استا قوله...
...وهو من الجرب ولين مراد استا قوله...

بقره عجله
فمن جعل

و قد اورد عليه اضطراره في اللغة
فان قيل ان قوله لا ينفك عن الله تعالى
باللفظ لا ينفك عن الله تعالى

بقره عجله
فمن جعل

بقره عجله
فمن جعل

وهو من الجرب ولين مراد استا قوله...
...وهو من الجرب ولين مراد استا قوله...
...وهو من الجرب ولين مراد استا قوله...

وهو من الجرب ولين مراد استا قوله...
...وهو من الجرب ولين مراد استا قوله...
...وهو من الجرب ولين مراد استا قوله...

و قد اورد عليه اضطراره في اللغة
فان قيل ان قوله لا ينفك عن الله تعالى
باللفظ لا ينفك عن الله تعالى

بقره عجله
فمن جعل

والذكاء والانيه والشم والكاره الحرد والرفق وحسنه لست ان لم يكن مكانا ولا ميعضا
فان كان مكانا فلا او ميعضا ولا عن على الرفق والحره فاما كانت هناك فلهذا هب النوبه
وكن الموت وما قصا سجد يهتج على تجاويه وقال سجننا بقر في الحياض فقام قطعاه قال وما
يخصه لرجع ويقيم على ذم اولام عاينا بها على ما مر ولولا احد الجمل لا جعل كالحدم
او كان له دار ان اعطى بهما وقال سجننا بقر في سجن ددان المعوي فيه نظر لا ان كان مراد
اغيار من باهت هفت منها ثامن قوله العلماء وهم من ادرك طريقا من فقه هيا الى يهتدي
يه الى يافيه والام يكن سجننا قوله تفهروا وعلم يهتدي معنى كذا يا الله كذا وما اراد به ط
ظاهر قوله وحديث وهو يهتدي به حال الراوي والمروي وصححه وسقته وعليه قوله
وقد نظم تعريفه اول فخرج به المنفرد ومن ادرك طريقا من الفقه سجننا سجننا
كثوره ولولا في فقه يرجع فيه لعل الطاء والورع له الميراث ولما اجتمعت الملائه
في شخص اعطى باحد بها بخت قوله فان السمع الجرح يهتدي بعلم وكذا الحفظ الجرح قوله
لا مخرى وهو من يعرف علم الفراء قوله واديب وهو من يعرف علم الادب كالنحو والقرى
واللغة والمغاني والبيان والعروض ونحوها وعددها ان خمسة عشر علم قوله ومبصر
وهو العالم بآداب الرداء قوله وطبيب وهو العالم بالطب وهو علم يوصل به الى بقاء
البدن اذ هو المرضه قوله وكذا امكاه هو العقيد وهو العالم بعلم الكلام وهو علم
اصح الدين واما العالم باصول الفقه فها قبل من الفقهاء ولم يرضه مرثنا
الغراهه قال وهو من يحفظ جميع الفرائض عن ظهر قلب واعلم الناس الفقهاء واليه
الناس واعلمهم الزهاد وهم من يترك الحلال طوق حاجته ويحلل الناس ما في الزكاه
او من لا يفرق الضيق والافق اليه من الفقهاء اذ في تعذيب الشك وشبه لنا لعل الخلق
وساكنه الناس والكل والهدى الشريف المشهور لاصل السعيا لانه المنعوقه عند
الهدى الشريف اصلا لقب لكل من خشي عليه الزكاه من امثال البهت كاني والورع ثارا

عَمَّا بِالْغَفْطِ الْمَطْرُ
 الْحَمْدُ عَلَى مَا لَمْ يَكُنْ
 لَمْ يَكُنْ صَبْرًا بِطَلْقِ الْعَالَمِ الْبَاقِي
 لَمْ يَكُنْ إِلَّا صَدْرُ رَأْفَةٍ بِطَلْقِ الْفَتَى
 مَا أَصْحَابُ الْعِلْمِ الْفَلَسْطِينِ
 وَبَعْضُهُمْ وَلَوْ عَمَّا عَلَى يَدِ
 فَعَلْ ذَمُّهُمْ وَلَا عَالَمُ الْبَاقِي
 وَفِي الْمَقْتِ طَلْقُ الْعَصِي
 لَعَا جَمْعُ الْفَلَسْطِينِ فِي رِصْدِ الْفَتَى
 بِأَصْدُهَا فَطْلُ رِصْدِ الْفَتَى
 حَلَامًا
 قَالُوا أَصْدُهَا طَلْقُ الْفَتَى وَادَّيْنَاهَا
 وَفَيْطُهَا وَهَلْهَا بِجَنَّةِ
 عَالَمِ النَّاسِ الْفَقِيرِ
 وَاعْلَمُوا أَنَّ النَّاسَ
 وَاعْلَمُوا أَنَّ النَّاسَ
 وَاعْلَمُوا أَنَّ النَّاسَ
 وَاعْلَمُوا أَنَّ النَّاسَ

الشيخ

السبلات واجهل الناس عبادة الاوثان فان قهت بالجاهل فتاب الصيانة وبعضهم يستل
 مع الوصية في سنة لانها منه معصية فلهذا المراد بيان حفظهم وجميع المذكور
 يقطع مع الغفر الغفر بشرط الغفر اليهم وهو من الاب له ولقائمه وفي الامم ولا
 الارض وفي غير المتر وجه وفي الاعراب وهو غير المترج وفي الوصية للمجاهد والغاربه
 والذين والمجونها وكلفها العنة وحفر قيعانهم ونحو ذلك قوله الفراة وتخص
 بنا له اخذ الزمان قوله منها قيد به نظر اللفظ فيصح رجوعه للمعاني قبل قوله ثالثا
 ولو اعطى التايح الموصى به كلمة لاشتباه منهم مرم عليه مع العلم وفيما مطلقا للثالث
 ممتور ويدفع له مع الجمل وكذا مع العلم ان تاب والادفعه الحاكم لنفسه ويدفع
 الحاكم للثالث ويجب لسداد ما للثالث من الاشياء مطلقا كذا قالوا وانقرض المبرك لما يعط
 راجع والوجه عدم شرحه قوله وله التخصيل وسلك في اعطاء واجد قد لا يقول
 راجع ويغنى ذات مرتبة فهم قوله اولا بشرط ان لا يعطيه مقدار وان لا يصفه بغير
 صفته وان يكون العطف مما يشاء من ملكه والافله ما يقينه في الاول والنصف كذا
 في الثاني وله في الثالث بنسبة ما عطف عليه في زيد وجبريل النصف في زيد وجبريل وميكائيل
 له الثلث وسكن او كذا في نحو والسبح وزيد والسبح والمطر وزيد والجدان او الملائكة
 او الباشي اقل ممتور ويطلب فيما عدا ما ياختار زيد ولو قال لزيد واسه عرف النصف
 الآخر للنفذ كذا اقاله شيخنا واعتمدنا راجع قوله وقيل النصف فيه قطع ابو النصف
 ولعلنا لم نجر بالذهب نظر اليه وكان حرف الله بذكره وهو ان ينقطع عائد لقوله وال
 ولان اة واسار بقوله وعبر في الرخصة باصبع الازفة الى الاعراض عليها ايضا لانه في
 المسئلة نصا ومقابله كذا ذكره خاتمة قوله كالعلوية منهم المشوبون لستيدنا على رضى الله
 وان لم يكونوا ذرية فاطمة رضى الله عنها قال الجلال السيوطي رحمه الله جمل اولاد علي
 رضى الله عنه من المذكور احد وعشرون والذين اعقب منهم حمزة الحبس والحسنة ابنا فاطمة

[illegible]

الشرع ولا يلزم **قوله** لو كان الباقي من زعم الوصية فربما يجب الاحتياج فيه الى
 نفع كما قاله ابن حجر جازا عن ابي عبد الله **قوله** واذا اعتقه بئس الوصية يحالها
 فتنقل اليه النادرة له لانها كانت لما اعتقه **قوله** **وعليه** اي الوارث كما تقدم
 لو اعد الوصية في مال على مال الرقبة **قوله** المعلوم من المالك ان اولي له خذ الواسطة
 او بغيره كالتخصيص بقرينة لا فرق ان تارة المراد بغيره مؤنة **قوله** الا ادرى
 ان لا يلزم على الالة **قوله** مدة اي زمانا معيناً ولو لم يبينها الوارث كما مر عند
 شيخنا وتبين ما عتبه وان لم يبين بالوقت **قوله** لو قال سنة مثلاً فبطلت الوصية
 به فلا يجزئ تارة عتبه فلو مضت ثم قبل رجوع بغيرها على ما لا ينفك عنها وارجع
 النفع للوارث عتبه في المدة المبرهنة ما مر عند شيخنا **قوله** ويصح بغير عتق
 على اعتقاده ويجوز كونه مبطلاً غير كالتأجير وهذا هو الظاهر **قوله** فيصح ان
 محله ما لم تكن المدة مجهولة والاشهر كاختلافهما المبرهنة **قوله** **دونه** غير **قوله**
 لو انقضا على المبيع لثالث صح **قوله** اذ لا فائدة اي ظاهرة فلا يرد عتقه واكتابه
 النادرة ويؤخذ من ذلك انه لو كانت الوصية ببعض منافع صح بغيره للغير
 مطلقاً **قوله** لصاحب النفع بغير الوارث الموصى ولغيره مطلقاً كبيع حق المبرور
 لو كان الوارث والموصى والعبد كفاراً واسام العبد وصدا حليل بينهما وبسببها
 عند عدل وكذا الاسام الموصى له ايها ولا يجرى احد منهما على وجه ماله فبطلت الوارث
 في الثانية **قوله** **ابداً** قال شيخنا وبطلت المدة المجهولة وفيه نظرية ما تقدم عنه انه يرجع
 للغير الوارث **قوله** فانه اي ان وفيه الثلث والافيد من ان النفع مشترك بينهما الوارث
 والموصى له وله فيه ان يشاء به الوارث على ما صح **قوله** وان اوجبه بها
 اي بغيره فقط فانه وجبه برئيسه ايها غير كونه من الثلث **قوله**
 لو وجبه بغيره بثنائه مدة كعشر سنين مثلاً كغيره النعمان راجع وهو **قوله** نفع

ولو استند
 في قوله

ووتصح اي الوصية **قوله** وتصح اي الوصية بالتمام من غير انقطاع صلها و
 خلافاً لكان اقاله شيخنا وسبباً عنه في وجه الملام ما يخالف في الوجه عدم الاحتاق
 لا يقال الاحتاق من حيث صحة الوصية به من الثلث لان الواجب مع المصلحة
 كن للمالك سبباً لعدم صحة الاحتاد بها في الخلافة فداطعة **قوله** وتجب من الثلث اي وال
 وسببها والابطال وعاد المال للوارث عامياني **قوله** ما يلزم اي المقتضى اي حيث وقع الثلث
 ذلك فانه غير الثلث عما قبل الميعاد فمات حيث وقع او عند الميعاد بطلت وعاد المال للوارث
 كذا قاله شيخنا واعترض به ان هذا لا يصح في وجه الملام التي احتقنا بالنطق من كملته
 عنه وبانه يمكن ان يكون له من الميعاد ما يفي به وبانه قد يقال لاسادة في الجملة في
 سنة للعند وبان الاساءة لا يبطل الحج ثم راباً ابن حجر ذكر البطلان في سنة وبيع شيخنا
 في سنة اولاً لم يضر عليه بالتمام وهو الذي يفي بعدم البطلان الا ان كان ذلك القدر
 لم يفي بما جرت منه مطلقاً فمات **قوله** كما قيد فانه خالف ولم يجاوز الميعاد فمات ولا يلزم
 بالوصية اكثر من وجه الا ان قاله بئس ما لي **قوله** فيجب ان زاد على جملتها **قوله** **قوله**
 بعضهم يا اذا وجبت عليه قبل موته بالانقطاع وقال شيخنا مطلقاً سواء انقطع قبل موته
 ادلاً وتقدم عنه انما ما يخالفه حيث احتج من ان يمتنع قبل موته بالانقطاع وتقدم ما
 فيه فراجع وكفي الملام ما وجب بالندس في الوصية والباقي الثلث وما رتبته الى الوارث
 كما وجب باصل الشرع كعمق وزكاة ولعلم بقا المال باجي من الميعاد فوجب من حيث اكله
 سادون الميعاد كما اعتد شيخنا منها وبذلك لا عام عدم صحة انما في السابق عنه والخاص
 ان يقال لا وجه الملام قال لا يجب قبل موته يكون سادون المال ويجب الاصل بها من الميعاد
 ان وجبه المال والاشهر اكله مما دونه وانه اذا اوصى بها من الثلث صح وادام

نفع الوصية
 في قوله

ما وجب من الثلث
 في قوله

والندس ان وقع في الوصية
 فبطلت الوصية

ما وجب من الثلث
 في قوله

ما يخصها منه بالمعناه تحمل ما ركب المال طائفة بهما منه فان يخرج ذلك منه فمادونه كماله
واسه الموقوفه عليه وفائدته في الثلث من ارضه العصبية به رفقاً بالوارث ولولم ينفذ ما
خفف به من المعناه وجب الكل من ارضه المالكه وقد يلزم الدور في ذلك وسبب ان ولو
ولعنبت الميراث فميراثه وجب الميراث القدر الذي كان له في الوارث والاربعه الغالبه
اجازة ولا يعال ولا يورث في الغالبه من الميراث فان كان الميراث من الميراث الميراث الميراث
وزجه الباقي للدارث او اكثر نصها في جميع الميراث فميراثها لا كان عنتم بانها ميراث
قصداً في الغالبه ولو لم يورث غير الميراث او غير الميراث في جميع الميراث كما قاله شيخنا وغيره
وفي بحثه ولا يجوز للميراث ان يورث عن الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث
الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث
ولا يجوز الا قاله بعد العطف لا الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث
قول الميراث ان الذي يورثه الميراث في الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث
للميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث
فيه نظر واضح كما بان واذا لم يورث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث
مثلاً ولا يورثه ان يورثه الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث
الدارث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث
يجب عنه الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث
الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث
صحيحه الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث
الوارث قاله شيخنا وفيه له كلام الله وفيه الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث

[illegible]

ib0

فوق

مسلك بطول القول في خلاصته
العلم ببلدك وبلدك ببلدك
من ثم ضم العلم بالعلم
لأنه كان يأخذ العلم بالعلم
أربعين دري ودری ودری ودری
من ثم ضم العلم بالعلم
من ثم ضم العلم بالعلم
من ثم ضم العلم بالعلم

فلا تفسدوا ما لا فائدة منكم
فيها منكم

العراق

فَقَالَ لَهُ اَنْتَ
عَلَى مَعْنَى التَّحْقِيقِ

عَلَيْهِ
الْقِسْمِ
مِنْ بَيْنِ
أَوَّلِهِ

اولاً في القوافي
التي هي من القوافي
التي هي من القوافي

وَاللَّهُ يَفْقَهُ قَوْلَهُمَا
يَعْنِي هُوَ صَاحِبُهَا
أَيْ الْمَوْلَى

نعم ان كان ذلك
كان رجباً غائباً فقط
انما ارشاد
عبد المولى

باللفظ واللفظ

نقصك و...
الغلق...
الملا...
وال...

بالجمع
اولا صدق
عرج

100

والا فاصبح فاصبح في التوضيح ان لم يرد به جمع في الاصل فيكون في ان قال ذلك لانه قد رجعوا
والا فاصبح فاصبح في باب التوضيح ان لم يرد به جمع في الاصل فيكون في ان قال ذلك لانه قد رجعوا

رجوعا في الجمع ايضا راجع قوله وعرض بالمرع عطف على الاولى ففهم وخط صيغة اي
يفعل الموصي مطلقا او بانه ياخرى له فان كانت لا جني فهو عصب او بغيره فان قلبي
رجوعا والمخاطبة مثله فله حيت وما في ذلك ففهم لانه اخر صياغة بغيره ان لم يكن
رجوعا وشبهه ما ذكرنا لخط يا فوداواراء ففهم لخطها على ما مر ففهم لانه كالغيب بدل
يقنع ان الغيب ليس رجوعا في شرح من حيث ما يخالف لانه جعل بدل الخط من الرجوع
ولولم يبق من الصيغة الا صاعده ففهم يتبعه كالبعض راجعة مما قبله قوله وطحنه من خطه بما
بالعن السامع لحيته رجع وخطه مثله ففهم ما قبله كالبعض راجعة مما قبله قوله وطحنه
دقيقه وطحنه وخبره وخبره وعينه وعينه وكذا تفيد ان كان لا يقنع ببقائه
والا فلا وثقت فيه نزع نزع طير رجوعا لانتم وبناء الحية وجعلها بآيات رجوع
وجعل الخطه مشورا رجوعا لانتم من جزيه والضايق لافراد ذلك ان يقال يحصل
الرجوع في قوله ما زال اليه الملك او قال به الله مطلقا او كان يتفعل او استغنى بالرجوع
استمار فو باقوله وغزل ففهم رجوعا كما مر ففهم وقطع روي رجوعا لافيه طنة
مقتضا قوله وبناء وعرض في عرضته وصي بكون رجوعا فيما عرفت او بين فيه دون الخال
من البناء والقرايس وتقدم مما في تحت ما ينفذ كونه رجوعا في الجمع ورسا على ما ينبغي
اصوله كالقرايس قوله ومي ملك ماله اي ولم ينفذ ما سوي موذ عند الوصية كما نفهم
ما مر فروع انما الرجوع الى الوصية لغيره رجوعا لكونه في معنى الشخص
ثم وصي بالرجوع انما ينفذ كما مر ففهم رجوعا لكونه في معنى الشخص
ما لو وصي بالرجوع ابتداء قد احدى فلان لا ينفذ ولو وصي له كما مر ففهم
ففهم لانه ما مستاه ولان جزء منه وهذا ظاهر ان كان قصته ما جنته الا ففهم

معدن

معدن في نقد فلا راجع ولو وصي له بدار او بجامع ولا فربا بينهما او بقبصة فالفرصة
واكتم للاقول والابنية في الفص بينهما بخلاف ما لو وصي له بدار او بغيره ولا فربا
بسكنها او خدمته فلا ينفذ في السكنى واخذ منه بل بها للثاني
وقد لانتها لغيره من الدار والعبد وهذا صريح في ان متفقه الدار
وقدمه العبد لا تدفع في العصبية بدار او العبد فراجع مع ما تقدم ومعها
ما ثابتي ولو وصي له بامته فامل ولا فربا بينهما فامل بغيره بغيره والامته
لمن وصي له بدارا وفيه نظر يعلم مما قبله ولو وصي له بشئ ثم وصي بغيره لا فربا
فربا بينهما ان خلافا خلافا للاستوى فانه ينسب مما قبله للثاني فراجع
ولو وصي ببيع شئ ومصرف ثمنه للفقراء ثم وصي بغيره ومصرف ثمنه للمساكين
لم يكن رجوعا ولو وصي ببيع شئ للفقراء ثم وصي بغيره ومصرف ثمنه للمساكين
فراجع رجوعا **فصل** في الاصلاد الخالص وبولفها
في لفظة وسرعا انبأنا لغوي مصفا لما بعد الموت ففهم ورد المظالم صرح
بها وانكسند لما في الرقصة واضلها لغيره اذ من ثمنه ذكرها الماورد في التكرار
ولعل حكم ذكرها فيها انها قد تكون اعيايا ففهم غير ما عليها والافكاراد
من ردنا اخرج عنها كما استحل من غنيمته مثلا ففهم في امر الاطفال بالبيع
الكامل للمجد ولهم ما سجد وكذا المنيان والبيضا وبيع الماذري
وجوب الاصلاد على الاطفال ففهم منها في الاطفال لثمنه ما مود وجبه ففهم
ولهم يومهم ائتمن لقب القاطن ما نفهم بها الى الوصايا وامر الاطفال لولع
لقب المذكور مندوب ولا ينفذ ففهم على القاطن فراجع في اذ اوصي بالبقاء

معدن

رجوعا في الجمع ايضا راجع قوله وعرض بالمرع عطف على الاولى ففهم وخط صيغة اي

يقنع ان الغيب ليس رجوعا في شرح من حيث ما يخالف لانه جعل بدل الخط من الرجوع

الرجوع في الجمع ايضا راجع قوله وعرض بالمرع عطف على الاولى ففهم وخط صيغة اي

ففهم لانه ما مستاه ولان جزء منه وهذا ظاهر ان كان قصته ما جنته الا ففهم

كذا قاله سبحانه وفي بعض العبارات قال الله له في بعض ذلك فانظر **﴿﴾** الى بلوغ ابنه
 فرج ما لو قال فاذا امت انت فوهبه بين يديه اليه او فوصيكه ووهبه باطلا وسد
 المسئلة بقوله سبحانه فافهمنا من **﴿﴾** فهو الوهبة اي ان كان املا والالتفات للحاكم
 والابن له امره **﴿﴾** ولا يجوز ولا يصح في حق من كان له صفة الولاية موجودة في
 الجد حال البقاء والاقلا والملاح ان ذلك يجب الظه ولو خرج الجد عن الصفة حال
 الموت يثبت له صفة الولاية **﴿﴾** ولا عبرة بعد الصفات بعد ذلك ومثلا لابل كراجد
 مع اعانه **﴿﴾** عمر لو لم يات في طفلا فله الولاية عليه لاجب مع وجود اجد بلا
 خلا لا بد له من ابيه محققا كذا قالوا فراجع **﴿﴾** واجد مع ولو غابا
﴿﴾ وهو في الوهبة غير الاب او من ابيه والحكم اولى منهما **﴿﴾** ولا يجوز ان لا يصح
 كما مر **﴿﴾** كائن مقار او وليه او جعله ملحق او وكيلا ولا بد منه لفظ
 بعد موعته فماعد او ضمن ليقول من المراجحة فان لم يذكر فهو كنايةات **﴿﴾** نحوه **﴿﴾**
 هو اشار الى ظاهر منها عما عليها كما مر من الاشارة اليه **﴿﴾** او صحت اليك سنة واذا جاء فلان
 فهو **﴿﴾** من كلها صيغة واحدة جامعة للتأنيث والتثنية معا والاعا صحتها
 وليست مكررة مع ما يقع فلا زعم **﴿﴾** لغرض الدلالة فان خصصه بواحد منها
 لم يتجاوز وهو في الثالث حفظ الاموال والنصر فيها ويترك في الحفظ فانه بلدا مال
 وفي النصر فانه بلدا لطفه ولو قال او صحت اليك في كل اموري شمل جميع ما تقدم **﴿﴾**
 ويشط الفقد ولو في الشرائع لما للغيره وينبغي ان عام امانته ونفسه ويحرم ان يعلم
 فيها شيئا **﴿﴾** وجب ان احصى فيها في كيفية الوكالة **﴿﴾** في حياته ولو بعد موته كما تقدم
﴿﴾ من هذا الوجهين فالاصح عدم صفة ذلك الرد في حياته وهذا ذكرها في الكلام

[illegible][illegible]

حكما

الرجوع فهو المراد في عبارة المصنف غلبا لعزل عليه فمنه ونارعه في الاتفاق انه اسرق او امان
من اللاتق ولوعبه قدرا من مقتضى الحال فمنه صدق الوصي وكذا وارثه والقاضي والاب والجد
والنعم كالوصي وكذا لطفه غير من تقدم فمنه او صدق الماله اليه او دفع زكوة او دفع وثق موت
الاب او دفع وثق ملك الماله صدق الولد تنبيه لو تنازع عا في التصرف هل وقع بالمصلحة صدق
الاب والجد وكذا الام دون غيرهم والمشرى من كل منهم مثله وفاسد الوصي ماله نفسه ولو دفع ظالم
عنه ماله الولد لا يرجع اليه الا ان كان باذنا حاكم او كلفا لابنه رجوع اليه الاب والجد وكذا غيرهما
عند تعدد الحاكم والكلفاء وليس لولي ثري ماله الولد لنفسه بل يبيعه له الحاكم كالوكيل كذا قاله شيخنا
فاتقوا مع فائز في البيع ما تولوا الطريق في بيع ماله لطفه وعكس لا يعمل الولي منها على غير الاب
والجد فراجع فانظر بعد في الولي في دفع شيء من مال الطفل لظالم لدفعه عنه مال الطفل
لا في دفعه كالمسئول البينة فيه ونسبته في عدم الخيانة وع لا يظلم اليه ما دفعه وقته و
وكبر ومعارضه بغيره وفي سنة شيخنا الرجوع الى نظر الحاكم والله اعلم **كتاب**

في بيان ما لا يرد على المصنف

ولا يبعد
شهادة
لغيره
فيما هو
وصي
فيم
العصاة
والقيد
حجة

ايضا

ايضا فله كبر على ما مر في الحرمة فمنه لا ينبغي لهذا الباطل نصا والحرمة او الكرامة اقل
فعلية المصنف نفسه لها قوله في الرضا اعنه اض على المصنف بعدم ذكر الخلاف فله استحب
اي القبول بك يجب اذا ثبت لعدم غيرها او لا الله في غيره دون غيره مع سلامة العاقبة
ولما اذا لا يفرق فلا يجب على ضياع منفعة او منفعة فردا وجانا وكبير لما لا عليها اشيع
من دفعها ولتعدد الامناء وجب القبول على المسئول فهو التواضع وتعلم ما ذكرنا من
تعيينها الاحكام الخمسة كما قاله شيخنا ونعزى في الاباضة فيما مر عنه لا ما يوضع
على الذن لا يخرج عنه الى الاباضة فراجع فمنه المتعلقين بها الى فانها زكاة كالصبيغة
والعينة فان كانت اربعة وامر انما ذكر شرطها صريحا او نأوا هذا فانه فمنه شرط
موجب ووكيل فلا يؤدى كاد في مضاف ولا سيما ولا يحتمل صيدا ولا عني عنها ولا شيخنا الرمي بيمين
الاباضة في الجرح يعني العقد كذا لا يوضح العيني تحت هذا ولا يوجب الا على ما يقصده فمنه صبغة
الذي يعمد شيخنا الرمي اعتبار اللقطة من احد الجانبين مع اللفظ من الاخر والفعل منه ولو من اخصاء
لم في الوكالة والاباضة ولا يفي السكوت منه فلا فالخطيب فان عمل على ما يشرح بعد فعله فظاهره
فلا قال له احفظ ما عني هذا مثلا فسكت لم يكره وديها ويغني عن القبول اخذ الاجرة ولم يهرص هذا
من شيخنا الزيد ولو قال اخذ يوما وديعة ويوما غير دية فدية ايدا او عكس فامانة وغير دية
ايدا ولو قال اخذ يوما وديعة ويوما عارضا او عكس فامانة غير دية ايدا ولو قال اخذ يوما وديعة
ويوما عارضا او عكس على ما قاله في البقرة الاولين وبعدها امانة ايدا غير دية وقال شيخنا في الامانة
اذا فاسد العقد كصحة فمنه ولو اودعه صبي او اودع غير كمال كمالا يتلوه وعقله حرة وكره
ولو كما قوبل ان يقبله فصح وانما يقول منه الى ان فاسد العقد هنا ليس كصحة لا مباح
وضع اليد لولا عقد ولانه لا عقد في كونه ماضيا مطلقا اولانا العقد باطل فمنه الا بالرد

في بيان ما لا يرد على المصنف



لا يقدح في امانة
وليس عقد ودية
بل هو عقد فاسد
وبعد منقول

ولو عقد باطل
فان كان

المجلد

المبا^ح ورد بها التام^ح ولو في غيرها لم يملكها بالتعبد بالسفر كحصة العقد من الجاني^ح
 (ف) لو وكله ولو عام او وليه كذلك (ف) لو وكله ما كسب المال له ولو له^ح وعليه
 قبولها اي يجب على الخاص اخذها من الدرع (ف) يظن لها خلاف في غائب واخذ منصوص
 لا يلزم قبولها لان بقائها اضر للمالك (ف) اي يرد بها اليه اي يعاد بها ويحتمل ولا
 يلزم المثلث في رد بها لو احدث ما ذكره (ف) اذا اذن له المالك في السفر بها وعينه له طريقا
 او محلا تعينها والزم سلولا اليه الطريق بها انما في قصر بها واذا رجع لزمه اخذها مما
 دفعها له وان علم به المالك واقت^ح (ف) فان دفعها بموضع ولو فرض المثلثا فعمدا
 لا يقال له فيها (ف) لان اعلم انه يجهل لا اعلمه مؤلف عن اعلم المالك ووكيله الحاكم
 (ف) يستلزم ليهدها ويضبط كونه الموضع من الهيا^ح ولو رافق بها اي يفرق المالك و
 يفرق عنه ولو ضمن كان اودعه في السفر (ف) او غار^ح وسمى بالغا^ح فهي الغد^ح اذ
 (ف) برهانه السفر بها ولو نحو فان علم سلامتها فان ظلم جاز وان طرد في الطريق فوف
 اقام بها فلو جهل عليه قطاع فالتكليف ما شتم فحلفوا قال الاذ رعى جيب عليه الحلف لاحد^ح بها
 وعلى كل اذا حلف فثبت سوءه حلف بالطلاق او بانه يتبع ولم يرد لانهم لم يكرهوا على الحلف
 عنها واذا لم يحلف^ح اخذ ونهاته فم^ح لم يضمنه والابان^ح لم يضمنه او ذلهم عليها وعينها موص
 موضعها فعمدا ولو دفعها بموضع ولو لرجاء سلامتها او طردتها في معطق كذلك فثلث
 ولو يفرق اخذ ضمنها (ف) في هذا الحال في غير ما يجوز السفر ولا يلزمه (ف) ولو مرض^ح نحو
 ومثله في الحقبه الى الجسد للقتل فاته كالمريض في الخوف (ف) ايها ولو رافقا ولو طرد
 ايها فعمدا الدرع^ح ان كان وضع يدها عليها والافلا^ح (ف) ان لم يملكها لم فهو مقدم على الايها
 وما بعدا فالتشويه والمراد بعدم وجوده ان لا يكون في مكانه العذر وفي بعض من غنما

مجلس علماء العرب والمسلمين

وَالْأَعْلَى الْعَظِيمُ

ان احد القضاة

قلوبهم ضعفت في
هوى الدنيا
الذي عصب العاصفة
العصبة الطرية والشد من غير
التي هي في الدنيا

[illegible]

10/10/15

بسم الله الرحمن الرحيم

وقد روي في نسخة اخرى

٥
 ٦
 ٧
 ٨
 ٩
 ١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

السلامة العامة

عَلَى الْوَدَّعِ يَوْمَ يُنْفَخُ الْأَشْجَارُ أَثْقَالًا
وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ النَّارَ أَنْ تُبَاحَ لَهَا الْغَنَاءُ أَنَّهَا

الرفعة التي تليها في قوله تعالى

ذكرنا عقب الوديعه لان المال الحاصل فيهم كالوديعه في بيت المال للمسلمين او لان المال عند الكفر
كالوديعه للمسلمين كما به له معنى الفقه الا انه اولى لان الوديعه قد يدخل مرها لبيت المال او غير ذلك
والعلم بفتح الفاء وسكون السين بمعنى الضمّه متا وبطلق على العدبها الزوجان وبفتحها
بمعنى البهائم وبكر الفاعل وكلفه السين بمعنى النصب ومع فتحها جمع قسمه والفتح بقاء مقوله
فتحها ساكنه فمرر مقصد فاء اذا رجع ثم استعمل في المال الرابع اليها من الكفر لان الله تعالى
خلد الكفرة ومافيه لنا في عباد الله منيما وهو نحن هذا الكفر كالغاربه او الوديعه فاذا
اخذ المؤمنون نفرا من المؤمنين والذين كفروا فبعضهم بعض فبعضهم من الغنم وهو الرعي والشه
ثغابرها كسائر اوبد ليل العطف وقيل كل منهما يطلق على الآخر اذا انفرد فاذا اجتمعا فخر
للمسلمين والغير فبعضهم يطلق الفقه على الغنم دون عكسه وقيل يطلق الغنم على الفقه دون
عكسه كما في قولهم لم تحل الغنم لاحد قيل لا كلام لان المراد بها ما بهتم الفقه بكائنا الانبياء اذا
غنموها ما لا يجمعون فثاني نار من السماء فتاخذ ثم احلت للنبي ثم وكانت في صدره الجلاله فاقا
لانه كالمعاليها عليهم نقره وشجاعه بلا عظم ثم نسخ ذلك بما استقر عليه الامر فيما ياتي ويقتضيه
اخذ الثار له عرفه بها في مضعه وهو بظاهر ما ملنا لكان فيه جموعه فراجع لم يربط
في صلبه الطامه العنقر على الجامع الصغير فانهم يملكون الحيوان من الخرف لكن لا ينظر فاذا كان
يخفله وقيل ان كبره ازعه في مثل نعمته اذ يلزم ان يكون مستغنى ما قبلنا كشرعنا
انه في شرعنا في كبره حرق الحيوان كما في النمل والنمل اذا شرد فعه الى الخرف في ان
سما الشكارا فاما ما احله لان الخرف لم يد من فعل البشره ان يفعل في خلقه ما بهت فاما

مَدَنِي

[illegible]

لکھنؤ

كان المال لم ينفذ ما كان عليه من احوالها وما كان له من احوالها...
منه انفسه او غيره من اهل بيته او غيره من اهل بيته...

من بيت المال لم يخرج لهم النظر لانه لا يكون في الاموال العامة وهذا احوال اربعة
ذكرها القراني ثانيا لانه ان يات في يوم قدر قوله يا ايها الذين آمنوا انما كان
رايها لانه ان يات في قدر ما كان يقطع الامم قال وهذا هو الغرض واقرب في المجموع قال العلامة
الخطيب وهذا الظاهر قوله يقدم اي ويؤخر قوله بنو هاشم اية فيه ثقل الذكوات المتب
الى ما ذكره فيهم ولد غيرهم ولد ثانيا ثم كما سيذكره قوله فيهم الماد ياتي القراني في الآية
اي وليس المراد مطلق القرابة الشاملة لغيرهم ويذكر كذلك الماد ما بعده قوله بي عهدهم
هو متى ويذكر منه ما بعده قوله يستلزم اي من حيث الاستحقاق وينبغي تقديم الاحوج
فالاوجه قوله كاللذان في التفضيل وكذا في عدم صحة اغراضهم عنه كافي غير ذلك فيجوز
اعطاء الاخير مع الاب وابنة الابن ابنة الابن ويستوي ذوا الجاهل كالضيف مع ذي الجصة
كالأخي للاب قال الازكي ويغطي الخش نصيب انتهى بلا وقف واعتد شخشا في شئ
شخشا يوقف له تمام نصيب ذكره لعله انما يرجع النصاؤه لتعدد الصلح فراجع قوله كما فعل
الاولون اي فعدوا جميعا محصوا لما قبله قوله اي ليهم اي الذي هو مقرر في الثاني مقنا
لقد صغر لوانني وكني ولو صغر لانا لانا اي معروف شرا قد علم ذلك الزنا واللفظ
والمنع باللفظ واذا اظهر اليه فيملاجه عليهما يادع كما كانت اعنا نحن الزمى وقاله
الزيادة في ما ذهبت في حق الادي سفا كان له جد وام ام لا وفاقذ الام مني
يقال له تنقطع واما اليهم في الباطن فهو فاقذ الام في الظاهر فاقذ الامونيتا معا فاقذ
اي من حيث الاعطاء لا من حيث الباطن كما ذكرنا في مقاييد المصنف قوله فقر يا المعنى الكامل
للمسكنة ويشترط اسلامه ايضا قوله المتكلم بالمعنى الكامل للمفقرا في شرط الاسلام
ايها قوله وانا السبيل اي الطريق بشرط الفقر والاسلام وايضا السقوف قوله ويهم اي ويؤخر

الانفس في المال

فقد ظن في التيم

في السقوف

تأمل في هذا القول وان صدق بيمينه كما في السبيل
يعني ان يكون له مال في السبيل في الغنى في اداء عنه
فقد لا يكون له مال في السبيل في الغنى في اداء عنه
ويمنع قد لا يكون له مال في السبيل في الغنى في اداء عنه

او وجوب انا وفي المال الخصا وكذا احاد ما في التفضيل في الاصناف والاداء
الاربعة المتأخرة هي ثبوت انصافهم بالاختصاص وبسبب البينة في ذوي الغري
او بالانصاف فيهم كما قاله شيخنا الرضوي وبالبينة في الهام وكذا في المسكينة ان عرف
للمدعي ما يوجب ثلثه او ادمى عبالا والاصدق بيمينه كابتا السبيل ولا يدعي البينة في المال
الحسب الاول مطلقا ويجوز ان يجمع الامم للفقراء مع الجنس نصيبهم من الزكاة والكسوة
فيجمع لهم ثلثة اموال ومما اجمع فيه وصفان اذ بادهما بافتقارهم فان كانا احدهما
غزوا اجاز الاخر بهما وقول بعضهم لو اجمع في كسوتهم ومسكنة اذ باليهم لانه وصف
لازم مرود ناشئ عن عقله لانا الفقير في استحقاق اليهم فامل ولو فقد واحد من
الانصاف صرفا ما يخصه الى الباقي منهم فلكم وفقد تحقق ظاهره وجوب فلكم وانما يجمع
فال بعضهم المكسب وانما يجمع الجميع بانا كما كثيرا فراجع وقد يزداد بالاول واليهم الامم
بالاعطاء يجمع من ذلك الناحية وبالمثل في وانما يجمع المال كثرته يجمع الانصاف واقسام
انه الاول لانه في مقابلة النعم الذي يجب على الوجه الاول فلكم بقدر الحاجة مقتضاها
ما زاد على قدر ما يمتنع عقله بلا خلاف وليس كذلك في الامم مع ان النظر لعدم الية الذي جعله
على الحق لا يفيد ذلك العهد فامل وقدر ما ساء ما جواز التعلل ما في الزكاة مما منعه بشق
انتميا اليها وانا الغالب ان المال لا يفرق فيما كذا ايجاب بعضهم وفيه بحث لما ذكره انما يفيد
الاولوية لا المنع والوجه ان يقال لان فقراء المحل قد ملكوا الزكاة قبل صرفها بخلاف الغنى
فامل فلكم للمزيد ومنهم فاضلهم واعظمهم ومؤمنهم وقومهم كما مر ويؤيد ذلك
لتطهير من الامم انما افرقهم فلكم المصدرون لاجل انهم بخلاف المنطوعة فيعطون من الزكاة
كسبا في انفا فلكم وعلى الاول انما حصه لان مكسبا في فيما الافضل للبينة في علي غير فلكم
فبضع اي ندب باعني المعتمد فلكم بهما ناسوا الامل اسم سلطان وسبأ في الشارح ان الاول
من وصفه عن ابي الخطاب امير المؤمنين رضي الله عنه فلكم بكسر الميم اي على الاقصر

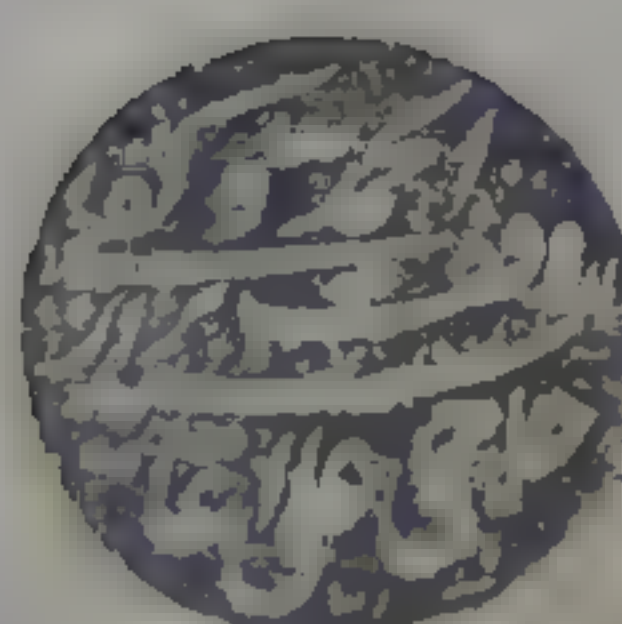
مطل

في السبيل

في السبيل

مكتبة

مفتاح القلوب
فوائد العالم
أعز الأوصياء



لقاطعها ان لم يحصل منها الختان والاقالة السلب كما مر عليه ما وقع في قصته الي جهل قوله
ولا يحسد السلب اي ان لم يقطع الغائر والابان لم يقطعوا ويعقوا فبحسب كبقية الغنبي لم يقطع
اليها قوله تخرج من ذواته اذ قد جازها من ذلك فلا يجوز الزيادة عليها ولو فعل ذلك سقط
المنع الا خرج ما اصله كالاليك قوله فمن لا يملكه الله اى ويترفع لهم بغيره ويجب
ان اخرج اليها بان لا يخذلها اوراق ويكتب في واعدته او الصالح وعا البقية للعاقبة والى
في بنادق وتخرج عليها قوله والقاء اى قطع الغاء ويجوز ان كانتا دسولغة الزيادة او شرعا
ذكرها المفسر من قوله ان يقطع ببقية الغاء ويشد بها وينهى في الثاني لاشياء قوله الانما
الامر ببقية الاصلح منها قوله لما يقطع ولو غير منها قوله ويجوز ان يقطع لما اما او امر قوله
كسبحه او ذلك اى ما اخرج المذكور قوله ويجوز ان يقطع ان يقطع اقرها النقل قوله والا حاشا
ويندق منيهم بعد افران الخندق فيلقت منيها اهلها ويكرها اخر منيها منهم والافضل
فمن يبدى الحرب بل يجب ان طلب ما ولو يك ان الحاد لا يجوز شرطية فتم شرطية فقول
قلا فالائمة الثلاثة وانظر لعم فم فعله لم يثبت وبغض ثبوتها فالبقية لانت له ينصرف فيها بما لها
قوله غار ما وارق ما ما تخرج الاما في عا الفاعل كما مر لانه من اصله يقطع قوله للعاقبة
وم السرايا البقية ليدرك السرايا اخذت سربهم او يثبوتون اخذت جهنم او اقلقت
واخذت اليها عنهم او عاونه بعضهم بعضا والا فلكل سرته حكم وعد بها فيما غنيت قوله وم
عصر الدفعة قبل الفتح ولو بعد الخيلاد عليه وثلما ما ذكر غير الكلام مع لا منفردا كما مر قوله
ما عر لايست وقال انهم لا فم الغنبي الذي لم يقطع العا لانهم لم يواضعوه ودخل فيهم ايضا
يجهلون دهم ومناظر الحراسه العسكرية هجوم العدو كما فرسانهم وعقدوا اليها لولا كسر
سرب من الكفار ان اذ يقاتل فقاتل كلامه نفعه فما لم يفتي في سربه وعثر في القتال ونقص في
بينهم في ذلك اذ عاد قبل ان يفتاء الحرب والا فلا يفتى قوله وما عر غير كما مر لما
اذ لم يند القتال لم يقاتل فم ما ياتي بواقفه وقد بعضهم بما اذا عر في القتال اذ قال

فعله في الظاهر متعلق بما عطف بالرفع لانه لا خلا في فهمه كسما في قوله ولما في قوله
 والجر فيهما منصوبان عطفا على الراجح فيهما ما ان قالنا قوله سمان للفرس وان مات او
 باع او جماع وان قال غيرهما عليه او كان مستغارا او مباحرا او كان مقصوبا ولم يحرف ما كلفه
 العطف او قال على غيرهما والاختصاص ما كلفه ولو عطف اثنان بفرس فكل واحد منهما سمان او الفرس
 فله سمان ان قال عليه اكد سمانا لآخر او ركبا معا وصلى لكليهما والافه الرفع و
 يفسر ان ما عطفه ويمنع جوبا لك ان كان ولذا قال في رتبة ومعه فان فسا من البه
 جيب تلكا من الفعل عليها فيه اشهر له والافه لكليهما قوله ولا يخطى الى الفرس ان بلغ
 سنة ولو في اثناء الفعل قوله كالبزدر ان قال بعضهم وهذا ما اوفى في تصحيحه بالادب
 فراجع فرض الفعل الزم رضى البعل وكذا رضى البير ان يصلح للكر والافه البطل

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

مكتبة

[illegible]

ولیکند

ربيع ١٢٨٥ / ان يبيع العرفض المأصله من افعال الفقه و ينفق ثمنها ان اراد ان يبيع مصلحه الانصبي ذوى الفقه قال يبيع بثمنه
 ان ذم لان افعالهم على سبيل الميراث و لا ينفق منه ثمن ذوى الفقه مع الهم حكمهم عذرهم بقرينة بين اخنوخ
 و من اهلك في عدم جواز بيع الامم اخنوخ و عدم جواز الابدال منه طبعه رحمه الله
 في ذلك جملتها و قد ذكرنا في كتابنا
 ١٢

طبيعا معينا فكل واحد منهن وانما فيهما الزكاة ايضا فانها ابل وبيرة وعظم وذهب
وفضة وزرع وتخلو وكرم وذلك في زكاة العنب فلا تجاز بل هي راجعة الى الذهب والفضة
والفضة ثم للفقراء اضافة فيها الصدقات الى المضاف الى الزكاة الاولى بل للعلم المعينة
للملك والى الزكاة الثانية في المعينة للطرفية للملك الى اطلاق الملك في الزكاة وكسرها
بصرفه بصارفة في الزكاة حتى العلم بصفه فيها اشجع منهم كله او ما بقي وذلك للطرفية
في كل صنف من ذلك الزكاة لا يشك الى الاولين منها باقدا لعينها والافين منها
باقدا لا تقسمها في العينة الذي يعرفه العنبر متايب تحت الزكاة وهم يبيعون منها
او اودعها لهم مع صاحبها اي كفايته لغير الغالب او يقسمون ولا يقسمون ولعلهم شك
كفايته ذلك وعليه ديون لم يعط حتى يصرفه فيها فهم او ثلثه قال شيخنا الزبي اربعة
فان زاد عليها فخرجت المسكبة فخرجت وتبانية وعلى المراء كالسباب فهم للرجل اي واحد
في العام اي مع كفايتها لا تعد به كالحمل وكذا يقال في المسك **وعنه** استغنى يمكن
وتحذف المزارعي قال شيخنا او نحو الرافض من مسكته فخرجت وبها اي اللاتعابه ومثله
قيل الجندى غير ثمر او لم يعط المم وكذا اله المحر وكسب العالم المحتاج اليها ولو
في خوطب او غنط او تعدد من مع واحد **وعنه** تعدد من كتاب ترك له الاصلح
ومثل كتب العلم لغاير في الخلفاء لا غنم وانما في اللغة فهو وماله الغائب ولو
حيلا كحاضر جيل بينه وبينه **فان قيل** واه قص الاجل وفيه يخفى الاطباء ليدرس بما اذام
يكل ما يقرضها فراجع قوله الى ان يهدى الى عالم معاديه الى ان يهدى اليه قاله وكذا في لغة
الى ان فاكره ما افراد اهل السبل فقام قوله **وليب** لا يلبغ ابدا بل يغيب ولم يجد من
يستعمل فيه فلو كان من ذوي البيوت الذي لم يجد من يلبغ ابدا بل يغيب فلو كان من ذوي البيوت الذي لم يجد من يلبغ ابدا بل يغيب فلو كان من ذوي البيوت الذي لم يجد من يلبغ ابدا بل يغيب
لانه يلبغ ابدا بل يغيب فلو كان من ذوي البيوت الذي لم يجد من يلبغ ابدا بل يغيب فلو كان من ذوي البيوت الذي لم يجد من يلبغ ابدا بل يغيب فلو كان من ذوي البيوت الذي لم يجد من يلبغ ابدا بل يغيب
لانه يلبغ ابدا بل يغيب فلو كان من ذوي البيوت الذي لم يجد من يلبغ ابدا بل يغيب فلو كان من ذوي البيوت الذي لم يجد من يلبغ ابدا بل يغيب فلو كان من ذوي البيوت الذي لم يجد من يلبغ ابدا بل يغيب

فَقَدْ جَاءَ الْوَعْدُ لِلْعَامِلِينَ

التي تلوها من دوى
قد تلوها من دوى

ان الله اعلم
ان الله اعلم
ان الله اعلم

وَعَلَىٰ الْإِسْلَامِ وَهُوَ الْعَقْدُ الْوَاقِعُ

وقد قد من الله ما لا يحصى ما وجب له على المؤمن من الكفاية بالنفقة ولو منتهى في الغائب من جهة ولا يلزم
تقدير على النفقة له وعينه على الآخر أخذ وهو ما يجب له من الكفاية في النفقة والمصدق في فسادها وغيرها كذا في كتابها
فذلك من الزوج أو البغض أو الغائب أو غيره من الكفاية بالنفقة ولو منتهى في الغائب من جهة ولا يلزم

لها في النفقة ان كان فيه قصور في النفقة فليس له ان يأخذ من غيرها ما يكفيه ويكفي مدونة اللزوم
وان انفق في النفقة ما لا يفي بالغرض الذي لا بد منه قاله شيخنا فراجع قوله بالنفاق
بذلك او مدونة فلا يفي بها قوله في كفاية اي اصاله او غالبها فدخل الجسد فيقسط
ومن دفعه كفاية كذلك دفعه العينة او في قوله الزكاة من العامته كافي الحكم وفي الصالح
أخذه في الحيوان والميراث ما يمنع من التكسب قوله في النفقة او في كفاية في نفقة فلو لم يكن قلم
أخذ في كفاية ولعمري كفاية النفقة على من رجع او في كفاية النفقة على من رجع او في كفاية النفقة
زوجته وان اباها دينا لها من النفقة وقسم دفع زكاته لمدونة من نفقة بغير عامته
بغير النفقة وعلم ما ذكره ان لا يمنع من النفقة عليه ولا يمنع من رفعه الى الحكم كان
له الاخذ به لانه غير مكف عن النفقة او في كفاية النفقة او في كفاية النفقة او في كفاية النفقة
النفقة بدلا ومثل ما للمدونة من النفقة فله من النفقة الاخذ من زكاته بعد موته كما قاله شيخنا
قوله بنفقة زوج ولو في العدة او ناسخة لغيره شاع الطاعة خالكا ياتي قوله به
منه غير لا يفي بها اصله والشرع والرد عنه لا يفي بها وقاسمكة المصداق في ليلها عيان ثم انه
من الغفر لا يفي بها عن الحد المتخدم ولا يفي بها الناسخة لغيره شاع الطاعة خالكا
كما مر قوله كفاية او ثمانية وكذا سنة او غيرهما شيخنا الرضا خالفه شيخنا الرضا
الزبدي في اخذه قوله عامته او في كفاية النفقة او في كفاية النفقة او في كفاية النفقة
ساع هو الجاني قوله وكاتب بكتب ما اعطاه ارباب الاموال قوله بغيره او هو بغيره
للجاني كذا في ما يجب ذوى السهام ومنه العريق الذي يفرق ارباب المال في كفاية النفقة
للشرك ومنه الكفار والعقود والوزن ان فعلوا ذلك في مال المتخلف فان فعلوا لغير الزكاة
ما اثار فاجرم على اياك قوله وما قد لهما اي للموال التي هي الزكاة ومثل ما راعى لهما
والزكاة وخبرهم وحده ذلك قبل قبض الامام لهما والاقارب ثم في جملة الشبهة ان من المار
الصالح في نفقته العامته اذا فرق المالك او جعل الامام لهما بغيره شيئا المار
فذلك من الزوج او البغض او الغائب او غيره من الكفاية بالنفقة ولو منتهى في الغائب من جهة ولا يلزم

فلا عامر

وقال الشيخ محمد بن علي بن الحسين في كتابه في النفقة والنفقة على الزوج ولو منتهى في الغائب من جهة ولا يلزم
وقال في النفقة على الزوج ولو منتهى في الغائب من جهة ولا يلزم

فلا عامر كما سبق قوله لا النفقة والنفقة اي اذا فاجع بما يفي به العامر كذا في
بغيره من الزكاة شيئا قوله في النفقة اي من المالك اي ما يفي به العامر كذا في
اسلامه او في ما يفي به فلا يفي به من الزكاة في نفقته لانه اسلمه اعز الاموال والله اعلم
عن النافق وحده كما قال بعضهم ان لا يفي به بالمال والنفقة بانه نازله قوله وفيه ضمنية
اي ليس لها قوة من مالها لانها من الزكاة في النفقة قوله اوله شرقي او في كفاية النفقة
كذلك شرعا قوله بغيره من الزكاة اي سواء اقيم الامام او لا والله وكذا اعلم الله ان
وما في الصحيح من شرط ان يقيم الامام وان يفي به لهما في كفاية النفقة وفي كفاية النفقة
الي في القسمة الباقية من المولى ومنه ما يفي به من الكفاية في كفاية النفقة
فان شرط ما في ذلك فواجب قوله والرقاب جمع رقبه غير سباعه الشخص لان الرقبه كالجمل
في نفقه لم يلبس ثمنه في الكتابين كما ذكر المصنف قوله في دفع اي في دفع الامام مطلقا او لا
المالك غير الثمن والسبب من كفاية نفقه كما قاله شيخنا الرضا في كفاية النفقة وهو
لا يفي بها لماله قوله لهما اي سيدهم وهو في قوله ويترك له الكفاية صريحه وان
تكون بغيره واقام ما يبغض فان كان بائنه حرا فكذلك والنفقة على ما لا يفي به قوله
كما يقيم من ماله ولا عبثه بما ياتي كما هو مقتضى قوله والعارم وهو ثلثه اثم اقالته او
لا صلاح ذات البين او لضممان ويغير النفقة في غير الثاني كما ياتي قوله لثمة لغيره
ضيق او بناء من جوارها او نحو ذلك في شرط فيه الحاجة اليه قوله في نفقته ولا يفي بها
بينه بغيره شئ من ماله بالنفقة قوله اعطى وان صرفه في معصية قوله بخلق الشبهة
في معصية اي صرفه فيها كما ياذن ما كلام الله والاعطى ايضا قوله والاسراف في النفقة فلا
يعطى وهو مجرد عطف على ما في قوله لكونه بلا شبهة اما لو كان من مال عند فلا يفي به قوله
فاذا اصاب ولا يفي بها عا لغيره كما مر قوله ووجه مقابلة بغيره الواو وطه به الجهم الكفاية
بانه قد يخذ النفقة ذريته للنفقة ويعد ومنع بالامام عدم ذلك قوله بان لا يفي بها اي

فلا عامر

أما قوله في دفعها إلى الأخت...
قوله في دفعها إلى الأخت...
قوله في دفعها إلى الأخت...

بيان ذلك...
قوله في دفعها إلى الأخت...
قوله في دفعها إلى الأخت...
قوله في دفعها إلى الأخت...

قوله في دفعها إلى الأخت...
قوله في دفعها إلى الأخت...
قوله في دفعها إلى الأخت...

قوله في دفعها إلى الأخت...
قوله في دفعها إلى الأخت...
قوله في دفعها إلى الأخت...

قوله في دفعها إلى الأخت...
قوله في دفعها إلى الأخت...
قوله في دفعها إلى الأخت...

قوله في دفعها إلى الأخت...
قوله في دفعها إلى الأخت...
قوله في دفعها إلى الأخت...

قوله في دفعها إلى الأخت...
قوله في دفعها إلى الأخت...
قوله في دفعها إلى الأخت...

قوله في دفعها إلى الأخت...
قوله في دفعها إلى الأخت...
قوله في دفعها إلى الأخت...

وقد يظهر ان الكافر لم يزل لا يمان به فان اظهر الايمان خفي بلم المنافق
 وان طرأ كثر بعد الاسلام فهو المرتد فان فكر بالتمني او اكثر خفي بلم المرتد
 وان كان مثلاً يتنا بعض الاديان والكتب المنسوخة خفي بلم الكتابي
 كما يهتدوا النصاري وان كان يقول يقدم الدار ولسنا دلحدادى
 اليه خفي بلم الدري وان كان لا يثبت الباري كما خفي بلم المعطل وان كان
 مع اعترافه بنبوة محمد ^{صلى الله عليه وسلم} واظهر رغبته في الاسلام يهتد عتائدهم
 كفر بالاثفاق خفي بلم الزنديق مقاصد ^{الذي يفتي المنافق}
 كافر منافق مرتد مشرك كتابي داري معطل زنديق ^{الذي يفتي الكافر}

عالم

ان العالم اذا تامل بعلمه الى طلب كنهه تباين يورد عليهم انواع علومه
 ويظهر عندهم من فناء كل نفسه ومناقبها فلا شك انه عند ذكر تلك
 الكلمات يكون حاله شبهة بكار الكلب شيخ زاده
 وصاحب الحافى عبد الفقار القزويني وصاحب المحل القيان وصاحب
 ابوالقاسم الرافي القزويني وصاحب الايجاز الاقام الذرع محمد الكندي
 وصاحب الانوار والازهار وكثر الايجاز يوكف الاردي وصاحب
 المشايخ يحيى بن مكر في ربي
 قتداء بالشيخين ابوبكر وعمر واهل الشجران مسلم ونجاري قار
 الشيخان النووي والرافعي المراد من الشيخ في كتب الفقه
 الرافعي والنووي وفي كتب الحديث البخاري ومسلم نور الدين

والتفريق بين المذنبين والذوات

واما النظر في الاقوال الضائعة و حال المصالح فلا يجوز صرفه الا الى مآل فيه مصلحة عامة او لو محتاج اليه عاجز عن
 اكتساب واما الغنى الذي لا مصلحة فيه فلا يجوز صرفه الى مآل يثبت المال اليه الله لا هو الصانع وان كان العلماء
 قد اختلفوا فيه وفي كلامه عن ما يدل على ان كل مسلم حجة في مال البس ككونه فيسما ملكا جمع الاسلام ولكنه مع الله
 ما كان يغني عن المسلمين كافة بل على نفسه صبي بصفاته فاذا ثبت هذا فكل من يتولى اقراره يوم ينادي بمصلحة المسلمين
 ولو اشغل بالكتيب لتعطل عليه ما يوفيه فله في ثبوت المال حقا الكفاية ويدخل فيه العلماء كلهم اعني العلوم
 التي تتعلق بمصالح الدين من علم الفقه والحديث والتفسير والعقائد حتى يدخل فيه المعلمون والمؤدنون وطلبه الله العلم
 ايضا بدخول فيه فاقول ان ما يكتفوا من الطلب ويدخل فيه العمال ولهم الذين يربطون مصالح الدنيا بالهمم
 واهم الاجناد المربون في الدين كمن سئل عن الملكة بالسبب فاعني اهل القرامه واهل البغى وعن اعداء الاسلام ويدخل فيهم
 الكسبي والمحب والوكلاء وكل من يختار اليه في رتبته ديوان الخراج اعني العمال على الاعمال الحلال لا على الحرام فان الله المال للمصالح
 والمصلحة اما ان يغلق بالدين او بالدين او بالعلماء حرمة الدين وبالا جناد حرمة الدنيا والدين والمال فله ان يفتقر احداهما
 على الآخر والطلب وان كان لا يربط بغيره احد مني ولكن يربط به صحة الجسد والدين بشيعة فهو ان يكون له ولو يجرى
 مجاز في العامم المحتاج اليه في مصلحة الاداء او بمصلحة البداد اذ راس من هذا الاموال ليشفي عو المعالجة المتعاطي اعني
 من يفتقر منهم في احد مني بشرط في مولا الحاجة بل يجوز ان يعطوا مع الغنى فان الخلفاء الراشدين كانوا يعطون
 المبراجين والفقراء في بعض فوايا الحاجة اذ

ولو اراد ان يخرج روي عن ابي كوة الى باغ انتان او ارضه فله المنع ولو كان له روي عن معنوج المارحي
 انتان فله ان يذبحه ^{من يبيع عليه حقه} ^{في فاضله في الامانة}
 فانه ان يذبحه في مكان غير ما يبيع فيه العم الغالب والواثقان وسنن سنة سوا مكان فقل ان من اذبحه اثم حنيفة
 اثم حنيفة اثم ما لا تاقصا اثم ان كان فيه عذر او في ذلك المسكن الدائم فله ان يذبحه وحبيل الجند في وسادته
 ثم ان ما يفتل كالمذبح له ان يبارك في ثمنه ومغله فاذ كانا لا يكتفان في فروعها في كس شخص يبيع في العري حنيفة
 وله دار وارض في حنيفة ما شاء دينار ولا يكتفبه في اشاعة الباقية الا ان يرضى ما شاء ومغله ما كل سنة عشر
 دنان في ولا يكتفبه في كل سنة الا اثني عشر بخلاف ما لو كفا المغل ولم يكتفبه الثمن فهو غني اي بالمغل كس شخص
 عمن عشر سنين في يكتفبه في كل سنة عشر دنان ولو مال ذلك الدار وارض في حنيفة ما شاء دينار فله ورضعت
 على ما يرضى من عمن ما يكتفبه ولو نظرنا الى المثل كلفاء ولو يرضى من عمن سنة او اكثر الى حنيفة والحالة هذه كلفاء
 كل من الثمن والمغل ولو كان لا يكتفبه والحالة هذه الا ان يرضى من عمن سنة او اكثر الى حنيفة بالمغل ^{سنة سبع}
 له الا ان كان لا يكتفبه ^{المكثي روي عن الحنيفة}
 ولو كان له كس شخص فله
 يكتفبه روي عن يوم ما يوم او غلة
 فلو غل كذا فلو غل لا يخل
 فلو كان لا يخل

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or date, located at the bottom of the page.

اذ لم يزل يثبتهما من لفظها افضله وعلم قوله وما عليها ولقد مؤجلا الله قوله اول
من ظلمه نقتله اي مؤثمة ومثمة نقتله كمنه كرهنا الله عنه قوله يشتبه ان لا يصدق
 هذه العبارة لا يصدق بالمباح وغيره المرس وعنده لا يشبه وهي تصدق بالاباحة قوله
خلق النبي ومنه استغاد من عبادة المتعاج وغيره قوله وربما قيل ومنه استغاد
 من عبادة المتعاج وقد قوله الافح حرم صدقة بما يحتاج اليه مما امر ومج كره
 ملكه لاخذ على المعهد ففعل ابن حجر عن الشافعي رضي الله عنه والا فحاي قال
 الا ذري وفارقم عدم حكمه الماء بعد قوله لوذا يتخلف قوله تعا
 هذا بخلافه هنا والضيافة كالصدق في التفصيل المذكور على المعهد وقيل
 لا حكم الا بما يحصل به ادنى ضرر له او لمؤثمة والمراد ما يحتاج اليه في يوم و
 وليله قوله تفقه من ثمة تفقه نعم ان اذن من ثمة تفقه للتفقه في
 في المصنف وقدس على الغير لم يحرم المصنف كسبائ فيهم اولاد اي والمصنف
 به مما يقتل ان يضر في الدين لا قولنا وذهب فيهم من جهة اخرى ان ظاهره نعم
 الايراد في حيث اكلان صحيح لان الواضح هنا يعلو ما يقل من قوله الاستدراك
 السابغ في كلامه وان كان متاويا في الحكم على المعهد الا في ثمة وفيها اه اوزه
 على كلام المصنف نظرا للظواهر عايرهم وقدس لهم كما تقدم ولعله يستعمله ففعل
 فله حرم وهو المعهد ان لم يضر على الغير والافق كما من ثمة وعلى ما في الحالين
 في هذا وقابله كحمل الفاكية الواردة بالمتع ابا كوا وفيه لامة فيها ذكره
 كرهه على المعهد قاله شيخنا وفيه نظري في نفسه شيئا على من الله وقاله ان
 قال بعدم الكراهة ان كان المصنف عليه اذ وجب عليه كحل النفس المذكور فراجع
 فله ما فضل عن حاجته ارفاقه في يوم وليله وكسوة فضل قاله شيخنا الرمي وفي اب
 برع فابنه لعله واخره ان هذا المستند في الخلاف لذين المصنف مطلقا

مع القصة ملك الأرض
على ما نلاحظ

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن
موسى عليه السلام
الذي جعل القرآن
موسى عليه السلام
الذي جعل القرآن
موسى عليه السلام

بما لا فایجب عند الاضافه ویمیر الحاکم علی وجهه عند ذلک لقوله علی الاضافه ای الیه
 البقیه فیما اضاف الی الخیص یضیق اذا ذہب مال المراد منها الخیصه لا اضافاً بقیه تجل
 قوله ولما ینجب بل یکن **کتاب النکاح** هو لغة الفهم والعلم وکرمنا
 عند یضیق اباه وطم بلفظ

عقد بضمها اياه وحط بلفظ
انكاح او تزوج فهو ملك انتفاع لا ملك منقطع هو عقد مجاز في العطف فيقال عليه
بغيره كقولك كذا في شئ من وجا غير بغيره حديث حتى تدون عليه اي في هذا العقد
المعنى غالباً للذهاب اليه بالصل وقال الحنفية ضعف في العطف وبنوا عليه ان ما زنى به
بامر مريم عليه امها وبناتها وهرم على ابائه وابنائهم واصله الاباء فلما يصح تذكروا
وان ذنب نظر الماصلة فلما قالوا لا ينجح والمراد من القبول لانه الذي يستقله النادر
وقالوا في حفظ النسل وتفرخ ما يفرجه من المني وعقدوا للذهاب وهذا مبالغة في الجدة قوله
اي التزوج اي القبول ولذا فرمى هذا الضمير لكان ان ذنب قوله هو موجب ولو لم يرد الاباء
الحسن فهو الولد عما التزموا الكفر قد يجب في نحو ما طلقها ولها حق قسم ونحو ما
عقدت بغيرها عليه وفي غير ما علم من نفسه عدم العلم بواجبه وسهاني كما هي قوله في
يجري في الشراء مثل ما في النكاح قوله بان يتفق فسر الحاجب بذلك له سلب ما بعد وال
فينبغ لغيره واما ما في الميثاق اليه قوله ما مراهي الى امرته قوله وغير
وهو نفقة يوم وكف في قوله وبشرى الرجل لانه لا دخل له في كسر هو ما لم
المراهي قاله ابناهم وفيه نظر اصح فراجع قوله ان ساد اي من الشارع فهو مثاب
عليه كما مر في الماء المثلج وما قبله من ان الصوم شهر الحرام المفضلة الى زيادة
الشهوة مردودا ومحمودا عما اذا دأب عليه ولين قولاً امناً فعله بالصوم اي
ولا يطلب به ان يزوج فقيه علم الطلب الذي هو عام من طلب الشراء المعبر في كلام
المص قوله بالمد اي مع المشاء واما بالنقص الهاء فهو الجاهل او شهوة قوله

[illegible]

وقال الخطيب وقتئذ اظلم
النفس ويطغى فاضها بالاضه
بالا يا اظلم من ما علم الذوق
وعلمه فالعجب ما قاله ابي يحيى



کتابخانه

[illegible]

انه بيا له لوقت النظر المندوب فيها فاما بعد ان يخرج من تحتها ان يباله لوقت
 النظر الى الكل فهو وقت ما مر من شئ من تحتها وكماله ان يباله لوقت النظر الى كل شئ من
 بعد الخطيئة وهو وقت كلام الله بقوله فاما قوله وقوله في الحديث ان لا ينسب
 الشرح بالاعمال الخفية فاما قوله اي عمل هو تاديل لدفع حرمة النظر بعد الخطيئة
 مع انه المذكور او الجائز والكل لانه ينسب بعد ما مر قوله وله تكرر ينظر
 ولا يتعد بعد ما دامت الحاجة اليه والاقبح قوله لانه اي غير عورة منها اي
 في الصلاة وهذا يفيد ان الكلام في الحرمة اما الامة فينظر منها غير ما بين السرة والركبة
 فظا من كلام المصنف لنداء الحرمة والامة بعد ذلك العورة الى الوجه والكف واليد قال
 بعضهم وهو مرجوح وينسب للمرأة ان ينظر من الرجل ايضا غير ما ذكر حرمة كانت او
 امتة فالحاصل ان كلامه ينظر من الآخر بعد عورة الصلاة **فتبين**
 فرفقا في النظر من بين الحرمة والامة بخلاف ما بين في نظر الاجنبية لانه النظر من
 ما ذون فيه ولو مع قوفا الفتنه فانبط بقدر العورة وما ياتي غير ما ذون فيه فهو منوط بخروج
 الفتنه فانبط ما ياتي منها فلهذا لو غير العورة قوله ويجوز انظر من الرجل او مكره مضاف لفاعله
 وسماي على والتعبد بالحد لانه محال الاتفاق ومثله الخفة والجذب على التراجع
 كما ياتي والخفة جملها فيه ناظر الى سقوط قوله بالخ هو قيد لعدم اليقين انها
 سماي غير قوله الى عورة هو قيد كما مر سماي غير ما في الحاصل انه يحرم رؤية
 شئ من بدنها وانما بهما كظفر شعرة وابط ودم وحم وقصد لا تحجب الطهارة والعزة
 في البيا به وقت البان في غير ما اجنبية وان تكلموا ولا يحرم ما اجنبية من زينة وان
 ايانها في شئ النظر بالذكاة من وراء حجاب او من ثياب السج او في ما اضاف وهو زينة
 الصلوة في الماء او في المرأة فلا يحرم ولو مع كونه في حرم سماع صوتها ولو نحو الغزال ان
 خاف منه فتنة او الذب والافلاق المرد فيما ذكر كالمراة قوله حرمة ولو ينفقه لانهما

لان النظر من العورة في الصلاة
 راجع الى ما قبلها

تدبر
 تدبر

في تعابله الامة

139
 في تعابله الامة
 في تعابله الامة

في الخطاب بالجنسية

في تعابله الامة الامة **وينسب** للمرأة تعابله في خطاب اجنبية قوله اجنبية من غير
 ما لا يحل لكلامها من محارمها في قوله مطلقا اي مع شهوة او خوف فتنة او لاواشار
 بقوله قطعا الى عدم الخلاف فيما ذكر كما مر من الاشارة اليه قوله الخ لا يشترط ان لم يبلغ حد
 الشهوة لذوي الطباع السليمة قوله ولها هو مفرد مضاف كما اشار اليه قوله وكذا
 اي خوف فتنة وهو الشهوة بان يلبس بالنظر قوله لا النظر في حرم اهلها
 الخروج من اقرار الوجوه لانه سبب للحرام وفارقها الرجل لما ياتي قوله وهو
 اي ما ظهر قوله نعم يلبس اي على الثاني قوله **اليعصم** هو مفضل الكف من الاعد
 قوله محرمة اي ما يتعد حرمة لكلامها في حرم نحو الجوارح لانه يتعد حرمة وكلامها
 كالاجانب معهم قاله الزركشي قوله **مكروه** شمل تغل الشرة والركبة خلافا لما في الرو
وعمر حرم نظر الجوارح المماثلة للعورة لانه مما لا يهتم العاجب اليه قوله والركبة
 مفسرة في هذا الخبر مراد لضرورة عطف الاء عليه فهي في كل موضع تغلها بلبس
 وقد تضمنت جميع الابدان كما في زينة الصلاة بقوله مكروه وانما يتم عند كل سجد قوله
المهنة بفتح الميم وكسرها الحدة قوله الى لامة العاطلة الرفق كما مر قوله والنظر
 بشهوة مراد قطعا هو مفهوم كلام المصنف قبله الذي هو محمول الخلاف ومراد الامة بذلك
 دفع ما يقال في تعبد المصنف بعدم الشهوة لا محلي لا الحرمة معها ايضا فاحتمل الدفع
 ان الحرمة مع الشهوة معلومة لا تحتاج الى بيانه والتمريض لها ليس لاجل اعطيه
 مفهوما وانما هو لاجل حكمته تنعوق على التامل المراد بلبس منظورا اليه مما هو محمول
 الشهوة لا تحجبها وجوارحها الشبهة الزيادة ولم يتوافق بعض مشايخنا وجعله
 شاملا للجماد وفيه نظرية وكلام الله في الاور فثامه قوله والتمريض
 اي للنظر بشهوة كما هو قوله فلما مر او تذكير الشهوة البيا او تغلها بهذا او في او متعها
 للمأمل وسماي الاشارة اليه فالضمير على الجوز او عائد اليها وذكرها باعطاء المضاف

في تعابله الامة
 في تعابله الامة

شبه

او الحذف والذكر قوله كونه الوجه فيها ان ذكرها يكون نازلا لتفصيل عدم الخلق والاداء
 لكون النظر فيها وثباته لانه لو وقع منه ما لا بعد ما ونحو ذلك وان عدم ذكرها ثارة يكون للتفصيل
 لخلق الخلق وثارة لثبوت الشهادة في ذاتها وثارة لثبوت ذلك وما قبله في كونهما بغير ما يفتقر
 عليه ولا سقوط اليك انهما من مراجعتهم وثامه قوله والاصح في اشار الى ان صغيره
 معطوف على الاله لا يقيد عدم الشهادة لانها ثابتهما في ذاتها بل ما عليه وتعيينه
 المنهج وغيره بها مع ذكر العلة بينا للواقع او هو بحسب ما فهموه من كلامهم وبذلك
 يرد قول بعضهم انه اشار الى انه من عطف الجمل فلو انما يكون عليه من الحذف وهو
 العطف على ما هو عام في مختلفها فثامه قوله ان صغيره والصغير مثلها على المعتمد
 خلا فالشيخ السلام نظر الى ان فيهما افعى قوله اما الفرج اى من الصغيرة والصغير
 كما غام قوله المراد به ما ينقض مشقة العضوء من القيد والذبح وكذا محل نيات العانة
 فيها قاله شيخنا قوله فيهم نظر فيها الى الحاجة كمنه الرضا والرضا للحوال
 وغسل خبلة فمداونه ونحو ذلك قوله زاد في الترجمة ذكر لثبوت دعوى الاتفاق لا
 لحكم قوله والاصح ان نظره اشار الى ان نظر القيد والمسلوع معطوف على علة قبله
 فيفيد انه مفيد بغير الشهادة فثامه وكذا يقال في المراهق قوله والمراد بالعبد المملوك
 كونه لسيده وليس ملكا لربها على المعتمد والكاين والبعض والمثل كما لا يخفى مع ما يجازى
 الملكة والبعض والمثل مع كونهما فكلهم قال العلامة الخليلي قوله الى سيدته
 وعلمه كما ياتي قال بعض مشائخنا وان اختلف الملاما وكفر اربعة مع ما ياتي قوله
ونظر المسروع اعلى نظره والخلوة كالنظر خلاف المثل قوله اى ذاهبا اى بجنت
 لم ينف له شهوة فانه يقيد في القول قاله شيخنا الرضى قوله الى اجنبية وكذا عكسه
 وتعيينه بها لثبوتها قبله ولقايه المقدم الى مع لكان اتم لسؤله لكون النظر مائل
 منهم او الاله فظ كلام الب ان العبد عامل للمسروع وان الشهادة مع العبد لا يقال لربها

اجنبية

اجنبية فافهم قوله فيهم نظره فم المثل عائد للعبد والمسروع وشروط النظر فيها
 العدة المبررة عنها في المنهج في العفة في الاور قوله المثل الثاني كما صرح به شيخنا الرضى
 وشروطه الثاني ايضا اتفاق الذين قال شيخنا لانه لا يتقدم عن المراهق كما ياتي ولا بد من
 العفة في ذلك العبد ويحدد في كل من نظر كل منهما كافي المنهج قال بعض مشائخنا و
 يؤخذ منه ايضا انه لو كان احدهما عفيفا دون الآخر لم يمنع النظر على كل منهما
 ونحو ذلك في بيان انعقاد المنهج عدم هل نظر كل منهما اعتدائهما عقبتها وذلك لا يقيد
 منه هل نظر العفيف منها لانه في نفسه فثامه وهو مردود بغير مفهومه المنع فيها قوله
او ما ملكت دليل العبد والتابعين دليل المسروع قوله والمراد باله الافاء
 اى في ملك الاله قوله والمفعلون اى في التابعين قوله ان المراهق وهو من قارب من
 البلوغ والمراد به من ينظر على العورة اى الذي قد مر على ان يحكى ما يراه من النساء اما ما لم
 يبلغ هذا الحد فان بلغ هذا الشهوة فكلهم والافكا الصغر قوله كالبالغ فيملك الكلام
 من في كونه ناظرا لكونه متقدرا لسيات قوله ويحل نظر جبر والمراد به في السفينة ما بهم
 المراهق قوله ويحل نظر امره ولو مع محرمية او ملكا وهو استدلالا من نظر الاجنبية والمراد
 نظره ما بدنه ولو ظهر ادعاء ان ابيها كما مندها ما بينه بلوغ هذا الشهوة الى وان
 طلوع المحبة وبعد اجده وانظرا بالمثلثة المتوسطة قبل الطاء المعلقة الثقبلة قوله بشهوة
 وكذا يخفى فثبته كما مر قوله وكذا ابيها على الاصح عنده والمعتد عدم الحرمة منها وعليها
 يقيد بعدم الملك او الحرمة قوله الجمل الوجه قال ابي جعفر النضر البدر قوله والثاني لا يحسن
 المفترضا علم قوله لثبوت عليهم كافي الرضا قوله رضى الملكة لعل رضى لا يفتقر
 النسخة ومكروه في بعضها ويروى في ويذكر في ذكر الله قوله قوله الدار الى هو يفتقر
 الدار كافي للمهات قوله نص في الام وفي نسخة ايضا لثبوت قوله فاخذ اى المهت
 وفي اعتراض عليهم قوله ما يملكه عبارة في المنهاج وغيره بالاصح نظر القول

قوله فيهم نظره فم المثل عائد للعبد والمسروع وشروط النظر فيها
 العدة المبررة عنها في المنهج في العفة في الاور
 وشروطه الثاني ايضا اتفاق الذين قال شيخنا لانه لا يتقدم عن المراهق كما ياتي ولا بد من
 العفة في ذلك العبد ويحدد في كل من نظر كل منهما كافي المنهج قال بعض مشائخنا و
 يؤخذ منه ايضا انه لو كان احدهما عفيفا دون الآخر لم يمنع النظر على كل منهما
 ونحو ذلك في بيان انعقاد المنهج عدم هل نظر كل منهما اعتدائهما عقبتها وذلك لا يقيد
 منه هل نظر العفيف منها لانه في نفسه فثامه وهو مردود بغير مفهومه المنع فيها

قوله فيهم نظره فم المثل عائد للعبد والمسروع وشروط النظر فيها
 العدة المبررة عنها في المنهج في العفة في الاور
 وشروطه الثاني ايضا اتفاق الذين قال شيخنا لانه لا يتقدم عن المراهق كما ياتي ولا بد من
 العفة في ذلك العبد ويحدد في كل من نظر كل منهما كافي المنهج قال بعض مشائخنا و
 يؤخذ منه ايضا انه لو كان احدهما عفيفا دون الآخر لم يمنع النظر على كل منهما
 ونحو ذلك في بيان انعقاد المنهج عدم هل نظر كل منهما اعتدائهما عقبتها وذلك لا يقيد
 منه هل نظر العفيف منها لانه في نفسه فثامه وهو مردود بغير مفهومه المنع فيها

قوله فيهم نظره فم المثل عائد للعبد والمسروع وشروط النظر فيها
 العدة المبررة عنها في المنهج في العفة في الاور
 وشروطه الثاني ايضا اتفاق الذين قال شيخنا لانه لا يتقدم عن المراهق كما ياتي ولا بد من
 العفة في ذلك العبد ويحدد في كل من نظر كل منهما كافي المنهج قال بعض مشائخنا و
 يؤخذ منه ايضا انه لو كان احدهما عفيفا دون الآخر لم يمنع النظر على كل منهما
 ونحو ذلك في بيان انعقاد المنهج عدم هل نظر كل منهما اعتدائهما عقبتها وذلك لا يقيد
 منه هل نظر العفيف منها لانه في نفسه فثامه وهو مردود بغير مفهومه المنع فيها

صاحب المذهب وغيره وبالمقصود نظر المتصل فوله وان لم يصرح هو ولا غيره فيه
 شامل كثر على المقصود حيث اخرج في المذهب ما لم يثبت من قوله ولم يتألف راجع لقوله كما
 فاخذ في وفيه شامل ايضا عليه وقد يقال انه متبادر ولكنه فهم من التعليق ان المراد ان
 مشانه ذلك لا وجوده بالغلو بل انه تعليق صا صليها بالمقطع فوله وقلة صلت
 بهذا القول لما عارضه السابق فوله من غير بقم اقله معا او يفتي فتكون فوله والمراد
 والمراد بها ما يشمل المراهقة ولو فاسد في الشبهة على المعتمد خلا لا نيا عبد السلام
 في جعلها كالذميمة فوله تختم نظره في المراهقة كاذبة ولو مرتبة او زوجة فوله الى
 مسئلة اي حلال مملوكة ولا محرمية وانما عكس ما ذكره هو نظر المراهقة الى الذميمة في ان لا يجر
 ما بين البسة والركبة على المعتمد فوله نعم يجوز ان ترك اي الذميمة من المسألة ما بين وعند
 المذهب وهو المعتمد فيصير بكلام المقصود فوله والثاني لا يجر اي في غير العورة كما مر فوله
 قلت الاصح التحريم فيجب على الرجل ان يستر ما يغط من المرأة نظرا اليه من كعكسه فوله
 كما هو اليها الى المنطق على مرئيه لا ان يستر في الشهوة احواله والمراد بها ما يشمل المراهقة
 كما مر في الاشارة اليها وما متاعا من اختصاها النساء بالنعى من فروجها سائر ذلك الوجوه
 ولا شربها استلزاما للزنا والخلع بدو من سائر المتعاق وكونها وغيره لا فليست فوله
 وهو اي ما بين وفي المذهب اي في حق الرجل ونظم خلا في حق المرأة وعلم ما ذكره الخلق
 في نقل المرق والركبة فقط فتأمل فوله وفيه فوله ومنه ما بين ما اجنبية او امره كشف
 وظفر كما مر فوله لانه ابلغ به ليل يطلان الصوم بالانزال معه لا مع النظر فوله ويجوز
 من فوقه ان ارادوا قلوبها حيث منع من تعقد الوضوء قال بعضهم نعم يجر من نظر وجاه
 ثم ولو في ازاره كغيره الى ان يثبت فوله ان لم يثبت فتنة او شهوة والاصح
 لو كان الحائض فاجدا فالشبهة سواء اتخذت في ذلك او اخلت على ما هو المعتمد
فوله وقد يجر من السبب لا يجر من النظر ولا يرد على المقصود لانه عكس ما فيه ولا يثبت ما هو

المذهب

ان يستر

في سائر
 في سائر
 في سائر

في سائر

فيه شيء فوله للسوداج الاجنبية ومثله من العبد شيئا ما بدله سببه وعكسه وكذلك
 مسوم او عكس فوله وان قيل يجوز نظر اي على المروج اوله خو عليهم فوله ولكن
 بعينها بينهما وبين وهو التكليف المعروف فوله ساقى حرمه هذا في الردض قاله
 الملتوي وهو مخالف للاجماع واعتمد شيخنا الزماني لا يجر من قلوبها حاجب ولا شفقة
 الا مع شهوة او خوف فتنة فوله والمراد في قوله قد يقال قد عذر المقصود ما في الحرام مقصود
 اما لا الزمان يمكن فيه ما ذكرنا ايضا لاجنبية شرقيتها وامر كبير عاز من المراهقة وصغيرة
 كبيرة ونحو ذلك اوله اشارة الى استعماله فيما بين الزمان والكتاب لكونها اقرب اليها
 من حيث ان استعمال اللفظ في الحقيقة والخيال معا جائزا على الشافعية فوله ولما وقع
 لارادته منام ولا حاجة لتاويله بغير الذي هو حيث اذا من البعيد لا المقصود من اللفظ
 مساو له من يحتاج الى تاويله بما عدل فتأمل ذلك فوله للحاجة باللفظ الشامل للفرد لانه
 يكتفي في الوجه والكف في اذني حاجة وفي غير الفرج ما بين يديهم وفيها الفرد فوله لا
 فرق بين الرجل والمرأة اي عند هذا الشرط فوله ان لا توجد امرأة ولو زنها
فوله او رجل ولو زنها فوله وان لا يكون العالج ذميا مع وجود السلام في اتحاد
 الجسد فيقدم في المرأة المسلمة امرأة محرم مسلمة من اجنبية مسلمة ثم في غيرهما بقى تمام ثم
 في غيرهما بقى كافر ثم بالحق محرم مسلم ثم بالحق كافر ثم مسوم مسلم ثم مسوم كافر ثم ذميمة
 محرم ثم ذميمة غير محرم ثم مراهقة مسلم ثم مراهقة غير مسلم ثم بالخارجية مسلم ثم بالخارجية اجنبية
 كافرة فوله الحاصل انه يقدم الجسد على غيره ويقدم الحرام على غيره ويقدم ما ينظره الشرع على غيره
 ويقدم اتحاد النظر الجسد على غيره ثم المحرم على غيره والموافق في الذم على غيره وهكذا اذا
 فقد ذلك عالج الاجنبية بشرط المذكور من حضوره نحو محرم فوله محظا وان وجد غيرها
 وكذا اذا داء فوله لا يجوز نظر المراهقة اذا عرفها ولو يستر وينسب فانه عرفها بغيره
 عند الكف به وجاز النظر اذا استغنى عن كسبه وجها كشفته امرأة غيرها فيكون نظر

في سائر
 في سائر
 في سائر

في سائر
 في سائر
 في سائر

في سائر
 في سائر
 في سائر

راجلین او اراکین عیالین
 فی ثوب واحد توانم
 و حکم مضایعه
 بنظر فرخنده
 بنظر فرخنده
 جگر

[illegible][illegible]

١١٦
مطافحة الأندلس
الصفحة من كتاب المطافحة
بخط ابن خلدون
المكتبة الوطنية بباريس

بين نظر في نفسه
مريد يا قبيح صفتي
قريبك تقيين يدك
قريبك وصديق
واللوع أعما وقع
فقدته وصرنا غا طيط
صفتي يا قبيح
فلا فتن
فقدت النظام لي بها ج الغيب لا بقدر
سكوني الظلم

فَقَدْ عَلِمْتُمْ فِي هَذِهِ
أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ

او يا حرمنا جانب وبالآخر من الجانب الاخر من المتكلمين واما انما من جهة او
 نكح بنكح وخرج من لفظ نعم فلا يصح به ولو مع منوط ولما ذكرنا باللفظ ما يخرج
عن الانسان لفظا او معنى لم ينعقد به نحو انك قد بنكح او نكحت بنكح قوله فلا يصح
 اشار به الى المراد به اخرج غير منتهى اللفظ لانهما المصدا لما خذ به فيهما كما تقدم
 ولو قال فلا يصح به كمالا باضا والاحلال كان اولى فاما قوله وقطع بعضهم
فيه اعتراضا على المصدق في غير ما بالاصح قوله والسفوف الاول اخرج لفظه ان احسنه والسفوف
الثاني اخرج لفظه والاصح لعجز قوله ما عدا العرس ولا ينهت عليه لانه اذا احسنه فيها
 قوله انهم كرسا المصدا قد بينهما معناه وكذا الثالث قوله واخبر بعضنا بعضا متناهيا في
 من الشهادتين او اجنبية احسنه في قوله وحيثما لا ينعقد متناهيا عدم العلم ان
 باق الاخير عبارة عما الصيغة او لا خبرا خبرا بعد ما عدا لفظه والابان اخبر كل منهما بغير لفظ
 قبل لفظه به ولو بعد لفظ الماصح على المصدق قوله لا يكتفى اي في غير العقود عليه سواء
 الزوج والزوج فلعل كانه ابتداء او بيان ونحو العاقدان معينا فيهما ما صح واسارة الاقران
 ان فيهما كل واحد منهما فيصح العقد بها وان اقصى بغيرها فطعنوا فكنا في فلا يصح
 العقد بها ويصح ان يكون منها ما ينعقد كما في الجوع قوله لانها اي الكناية ومنها الكناية
 بالعقوبة فلا يصح العقد بها قوله فبذلك ومثله قبلك وقيلنا وقيلنا والعقد
 ذلك العقد كما به فكذا ما ذكرنا بغير فلا ينعقد بغيره من ذلك لعدم ذكر لفظ الكناج فيه
 قوله لانما اخرج ويخرج بانه من انما افراد الكناية وقد مر عدم الكناج بها قوله اي بنكح
 بتقريبه للفهم بعدم الكناج به قوله لو جود المصدا اي معنى في الاولى وللفظ انصافي
 الثانية قوله لانما انما اي طرعا في قوله اي انما في قوله المصدا الخبيث عليه اما لعدم
 بقوله عند واما لعدم اعتداده به او غير ذلك قوله ولا يصح تعليله نعم في ان شئ ما
 في البهره وكذا ان شاء الله لا يفرق قسمة البركة كذا قالوا ومنهم من عدم القسمة في الاطلاق

اشارة الى ان...

فانظر

فانظر مع ما مر من الاطلاق في العقود لا يفرق خلافا العبادات لكان اليه فيها المعنى
 فيها الجزم قوله ادنا اي لو كانت مجزئة وقد وجبت فيها العدة بتوحيدها من قوله
ولو يشرع اي ولم يعلم انوشة ولم يظنها مما بان في قوله والوفاة او ويشترط و
 صدق في الخبر فيصح العقد وتكون ان ينعقد او على هذا يحمل فاقبل بالقسم منها فلا يخالف ما في كلام الحق
 من البطلان وينفع التناقض لافق في كلامهم فارجعه قوله انما كانت ولم يعلم بجملها
 المذكور والاصح ما تقدم قوله لقد الصيغة اي مع عدم العلم في العلم بشئ
 ما منها وما منها في التعليق على الثاني وبلا المتقدم قوله بجزم الصيغة من لا يعلم
 التعليق فيها فان علق لم يصح كما منها مع عدم العلم كما تقدم ومقتضى هذا الفرق القسمة
 لعجزهم منها وليست كذلك وقد يقال البطلان من المرد في قوله الولد في الاولى وفي طلاق
 ينشأ في الثانية فلا يصح مع عدم التعليق ايضا فارجع ذلك وثامه فانه يميز بينه وبين
 قوله الى شرا والفسخ او بقاء الدية او غير ذلك وقارقه صحة البيع في غير بطلانها
 بالتميز كذلك ما التزم من قوله للمتعة انما يطرأ من المتعة الواقعة في عام الوداع
 النسخ كما قبل من الجوز المتكلم فانه لا يأتى في اول الكلام المحض ثم مر عامه خير من
 فيه عام الفسخ ثم مر عامه الوداع ويشارك المتعة في تلك النسخ فلهذا ايضا القيلة والآخر
 والوضوء مما تقدم النار وقد نظمها الجلال السيوطي بقوله واربع تلك النسخ لما جازتها
النصوص والاثار فقبلك وسعدا وغير ذلك الوضوء مما عدا النار وزاد بعضهم فامسا
وهو الحرام لانها بل ادعى انها اي في النظم المذكور وعليه فشره وعلى كل من حقه وقول الامام
الشافعية لم يقع تلك النسخ في غير هذه لفظه قاله فيلد طلاء على البغية او اراد بغيرها او غير ذلك
فارجعه قوله النسخ بمعناها اولها مكسورة واخرها منه وسما مشتا قوله ويصح كل
منه به بغير الزوج كقول الذي زوجه بنكح وبغية صداق لها فالمقدم بمعنى كل
بغير الصداق وبمعنى لم انما قوله كان يقول فان بعضهم او يقول فبذلك العقد بها وقه

اي ما لا ينعقد به
 اي ما لا ينعقد به

نسخ النسخ

خبر القصة
التي هي قصة
الشيخ
الميرزا محمد باقر

والاصح عدم قبولها اي شهادة الا فراد وهو المعتقد فيكون الاصح عدم الصحة
بجسدها منها قوله الحرف الدنيء اي المخلد بالمرقة والاصح عدم الصحة ايضا قوله
صح في الاصح هو المعتقد لانها حالة العقد كبره في الواقع قال شيخنا ويجوز ذلك
في بغيه الشرط كان بانا قربة او ناطقها ولا يترتب معرفة الشاخصية الزوجية والزوجة
لانها انما يشهدان على جريان العقد وهذا الاوصاف معبر في التامد منها عند
العقد لا لاداء وفي غير النكاح عند الاداء فقط لعدم ثبوت الصحة في غير عليتها قوله
فيه وجها ان اصحها عدم الصحة وسكنوا عنا صحة بالجنس وفيك قد استجنا
الرجلي بصحة انكسهم صحة بهم وبه قال شيخنا وما نظرنا شيخنا الرجلي عما والدر
ما عدم الصحة بهم لشعرا اثباتهم بفار عليهم هو كبر الشرا المعقدين قوله
باب في الزوجين وكذا البويضا حيث عقد غيرهما اذ لا يصح ان يكون احدهما عاقد او
شاهدا معا قوله اي ايش كلد فعيه ثوبهم ارادة الثقبين فيشمل مالوكا باسا للدر
الزوج فقط او الزوج فقط او واحد منهما واحد والفرسا الا فر كن اذ
يقال في عدوهم وياحق بالابنينا شهدا ذل لعبد في النكاح اذ ولي شفيه اذ فيه
له لا يوليه فموكل فيه معا وان تعد الموكل كحقه وكلوا في نكاح اخرهم فان وكل احدهم
صح شهادته غير قوله في الجملة اي في غير ما ذكرنا اذ عت عليه زوجية فانك قسمد عليه اثباتا
او عكس فانه ثبت الزوجية بهما قوله وقطع بعضهم فيه اعتراضا على الصق قوله ويستبعد
بابه مع اثباتها فيما اربعة اولاد وكذا ما بينت فيه اربعة اعداء وبك الدال على ضمير بعد
قوله ويستبعد انظارا لاعتدال الحاكم وليس عليه البحث عما قاله الشهود بخلاف الزوجية واليه ظاهر
وله لا ستميت بالعدالة الظاهرة والى التي لم تثبت عند الحاكم في ما كان معترفيا بالجنس
اولا على المعتقد قبل فلان غايه فيه لكونه يسمى مستغفرا غلب بشاعه والاولا راسي
ظاهرا ولا يصح به انما اذ ما بعد ومثلها مستغفرا بالبلوغ وتقبل قوله ان الله مسلم

فان قيل في هذا الكتاب

مجلس
مجلس
مجلس

عبد الحامد
بن الحسين

مكتبة الفقيه في القول

النشأ في كنف العظماء

[illegible]

في المار من المرام وهو مفسد فمؤثرا في انما كان عمل على بندهم غير متفق فليس في نظام
ما تضمنه مع ان ليس بانفسا من الولاية فراجع ذلك وثامه قوله **بالفلكي** وهو مطلق قوله
للا بد من الاقرار بالحق او عصيه فلو ان المفسد عن ايتا صغيرا في كبر في الولاية على العبيد للآخر
على المقر عاذاه فلو ان قبح الابد في اسلا بعد ما لم يصبغ قاله احتيفا غير قول الزرعي لان
قوله ما على المعتد قوله **والاعاء** ومثله السك بل اشد قوله **والاعاء** ان كان لا ياب وم بان لم يلبغ
مقدرا مع قطع النظر اذ انه يلا خلق قاله احتياث قوله **والشرا** كثر منها يوم الى تمام اللذة
ايام فقط **انظر على الصحيح** فان زاد عليها انتقلت الولاية لله بعد على المعتد عند شئنا الرمي وقال
الباقر **شغل للسلطان كالعائب** **ولو قال** هذا الخبر انه يدوم لما لا انتقلت الولاية للابعد من اولها
قاله شئنا الرمي وقال شئنا الزبدي انه كالغيب فيما ياتي قوله **ولا يقدح في كونه** كونه
في قبضه لم يرا في عهده متبعا صحيح **التكاد** غير المتك في الزمة وفي شئنا كايها انه لا يصبغ فانا
الحاكم ان يولي الا على عقد المائكة لانه ما القضاء ونظرنا والشئنا الرمي صحت توليه قوله
واشبه الصغير ورد به شئنا بما قبله في عمل القولي في الما عقد يتفهم فان وكل صحيح قطعا
تقدم ما يتعلق بعقد الما قوله **ولا ولاية** لعلك فان كان زعيم في الحال على
المعقر عند شئنا الرمي واتباعه وينبغي الكفاء متابعه على فاء الحق الذي عليه وان كان
قادر عليها فراجع قوله **على الذم** وهو اصل القولي من الطريق الحكيمة وبها يلحق طرق
يجعل كلام الفري طرفه متفهم قوله **لان** فستفاد اي الذي يطرأ فسقم قوله **واخي** الغلبة او
وردوا بان الحاكم تنفذ احكامه للفرقة قوله **وهو العاجي** وهو المعتد قوله **بنائه** اي ولو
بالاجيب في الابقار وعلى هذا افق شئنا لا بد منه اذ منها تطافه نظر على ذلك مالم يكن له في
خاصة من منه وكذا ايمانهم قوله **بالولاية العامة** يعبدانه وان انزل عن الولاية الخاصة
ومن ادلا حاجه للشئنا ما قبله لا تترك ذلك وقد يقال ان ولاية العامة سبب في بقاء الفلأ
الخاصة له بدلها فامر متا في كونه بنائه بالاجيب فصح الشئنا **نعم** بنائه اذ كانا الام هي
والا في اي يمتنع من غير مقتضا

في طرعه علم القضاة
 لئلا يعمد اليه
 في يمينه واخبره
 بقرائن ورج
 المحفوظ
 الظاهر
 العدد
 قال جمع
 وشافا
 لي محمد بن

فانما كل انوار من النور والجلال
او انوار العبد فانها لا تاتي الا من
نفسه وقلوبهم عليهم السلام
كانوا في شرف احوال العبد
والانوار التي في قلوبهم
فانها في قلوبهم

[illegible]

163
باب في النكاح والمهر
فإنه لا يملك
الامام الا عظم فلا يدين اذ لا يملكها قطعا كما هو واضح قوله او اهرس عاصم في ان قال
فخلب طاعته كما مر قوله فان الشورى هي على المعتد وفيه بحث دقيق مع ما سبق علمه اعلمه
بفسد او كثر قوله الحرف في الذنب اي الخلة بالمرقة قوله كما صرح في الرخصة القطع به وهو
المعتد وصحنا قلنا ان العاصم لا يملك النكاح الولانية لما بعد ان كان بلا خلا ف قوله
ويلى كما قاله كثره وان زوجها المأم او كانت عتق مأم وفارقا عدم حكمه شهادة
بانها ولاية محضة وفي الترتيب حقه لنفسه بخلاف العاصم قوله اذ لم يترك اه هذا اولى بنا قوله
غيره في دينه لان المخير عدم الفقد لا العدالة كما في المأم كما تقدم ونعني انه كذلك باختياره
لغيرهم او يشهد انهم اسلموا منهم كما نعلم فانه قوله ولا يلى به في دينه ذلك في غير
الترتيب بالملكه لمساكن مناصحة الترتيب السبل المأم الكافر وولاية اي السيد ولو
انتهى شدة ولا يزوج الكافر امته المأمة قوله فان فعلى العلى الخاص في المثلين فالما لم ولو فاف
فروا يزوج فيها بالولاية العامة والمراد بالحكم ماله ولاية عاصم الزوجه ويزوج حاكم
المسلمين لهم وحكم الكافر فيهم قوله يلحق بالارث وهو المعتد كما يلى الله وهو يفيد ان
المعاهد والمؤتمن كالنفس ولان لا يلى الخرج غير وعكس وهو كذلك قوله بلى المعتد
قوله والمهر لا يلى لا يملك ولا يولى ولا يوكاله قوله واهرام احدا لغيره ما زوج
او ولي ولو عا ما او كهل عن احدهما تمت مناصحة عقد حاله اهرام وكذا اذ لا يعتد بولي
لا يصح قوله وقول المعتد بعد النكاح ولو ياذن له كذلك **مخرج** يصح ان يزوج الولد المملوك
ولاية المخرج قوله اذ وكهل عن احدهما اي وبها خلا لان فهو عكس مملوك قوله لا يزوج المخرج
ولا يزوج بكرا كما في فهمنا وفتح التخييل من احدهما وختمها من الآخر وهو يفتي العقد قوله بقدر
التوكيد ليهن قبله بل بتوكيله حاله اهرام كذلك وسواء فهمنا قبله بالتوكيد بالعقد حاله الاهرام
او اطلقا بل بطلان التوكيد في الماوراء خلاف في الثاني قلنا ان يعتد به بطلان الخلاط عليه
كالعقد المعتد به بطلان الخلاط وخرج بما ذكرنا لو وكل خلا مخرجا في ان يوكاله بالاعتد

163
بیت الفیاض
فراغت و قیام

فصل في بيان

وَلَوْ فَاقَ الْفَقِيرُ

[illegible]

ایندیاج


و از آنجا که این
و کتاب بعد از آنکه فانی
و با فانی این بعد از فانی
و بعد از آنکه فانی
نخروجی از صفات
وادی

تسبحون ان طاعت عباده ومصلحتهم
محسنة وفضل ان يعفاء الدين الغائب
والاصل بها في الدنيا وفي الآخرة
للصالحين او يستأجر من لا ياتون
بالحسنات

وَأَمَّا بِنَاءُ الْوَلَايَةِ فَهُوَ الْأَوَّلُ
لِلْوَلَايَةِ وَالْعَصْبَةِ وَالشَّارِكَ
الْمَعْنَى وَالْوَلَايَةُ الْمَعْنَى

مكتبة

البرق



1934

فَوَلِّهَا

عَلَى الشَّوْجِ
بِجَيْشِ أَلِي

القبول

10

اذ لم يقع بقطبها ولا قوله عن اى بيته او بصادق قوله فباطل لان ظاهره ان بطلانها في
 الاولى وظاهره في الثانية فان علم بعد ذلك في **منه** ان وقع فتصح من الحكم ان يقع بطلانها
 ايضا فلا يعود له وان علم وكذا يقال فيما ياتي قوله في السبق **المختار** **منه** ان رجب واجب التوقف
 قوله لو عرف سبق احداهما اى ولم يترجح زواله والا وجب ان يتوقف ايضا قوله **مخرج**
 اى من سبق احد الجعفتين وقرى بان الجعفة اذا صح لا يطرأ عليها ان يطرأ جلا فنه منها
 كما لو فتح الحكم لانه يتبدل بها فتح قوله وجب التوقف ولما زعم امرها للحاكم لا
 لاجل المرد التوقف كما ياتي ولم يفتح اذا سألته للضرورة قوله وليس لواحد منهما وطهر
 فان وطهرها الوقت اقل الامر بها من المثل في المسئلة قوله او عيونا ويوقفنا تركه كل منهما متسا
 ان رزقها ومثريها **فتبين** يجب عليها ان تقضي ما مدت التوقف بحسب حالها ما ينشأ او غير
 ثم يرجع السبق عليها بما انقطع ان كان ياذن الحكم ثم يملكها وروى **مخرج** عن السابغين اما
 يلزم من التوقف الكامل كذا قاله الكامل الذي روى وغيره من الوجوه ونقل عنه في هذا القول
 عدم اعتمادها فليخرج قوله فان ادعى اى في غير المعينة المحقق قوله عليها وكذا اعلم
 ولبها الجبر لصحة اقرارها بالتكليف وخرج بذلك دعوى احد الزوجين على الآخر فلا يصح على المقتد
 سواء قبل طلقها او بعده قوله عليها بسبق او انما زوجة قوله قال البيهقي كذا احد معينا هو
 المقتد قوله وهذا القول هو مرجوح قوله وان اقترن لاحدهما حفيضة او صبا بان تكفل و
 خلف هو قوله رجا ان تقرأ فتكفل فيخلف هو كما مر قوله فيغيرها اى من مثلها وهو لا يخلو
 كما ياتي لانه اذا امكن الا و مثلها عاود زوجة لهنها بغير علم بها لا و يرجع عليها بما افذه
 منها **فتبين** ثم لو اذكرها لواء عبا معا واحدهما يضل لاضرر و كان حاضر او غائبا
 ولو اقترن لهما معا لو تكفل وخلفا لم يحفظ المطالبين عنها لا لغيرها وتعدا من خلفها
 وتغيرها من ولو خلفا احدهما فقط ثبت له ولو خلفت لهما فالسبب بينهما في التكفل في صورة
 الشبهة وبطلان التكفلان في غيرهما وفيه نظر ظاهر قوله لا تنفاد فاندهما اى الدعوى بعدم

النغم

[illegible]

١٥٩
فندق
على

تتمتع ذلك في بيت الباشا الشهاب بالغة
العائلة ابي محمد عبد

بمخلاف وکیلہ نمسٹہ

الغرض از ویدمانده
بازرسی می باشد

وَأَذِ الْبَلَاءَ التَّغْيِبَ الْوَفْقَ
مَنْ الْوَلَاءَ الْوَفْقَ الْوَفْقَ

افق کائنات و جهات کائنات

فَمِنْكُمْ أَكْثَرُ مُتَلَفٍ

فمنها الطيب الذي
ينقل من ثباته على الدوام

الاستفسار

دولت

99

لانه المهرم ما ذكره في تزويجها **فصل** في الكفاءة بالبدن وهو من خواص
 المتأوان والمعادلة واصطلاحا امر يوجب عقدانكرا واعني بهما في النكاح للصحة غالبا بل
 لكونها خالصة للزوجة والميراث فلهذا لم يوافقها قوله **زوجها العتق** وضمنه وكيفية ذلك بالبدن
قوله لو قال تزويجني بمائة شئت جاز للعقبة تزويجها بغير كفاة وان رخصت كما ياتي قوله
 برضاها ولو خفيته ولو كونهما كافا وان فرض لها بان ينفوا عقبتا لها او عقبتا له والافلا
 بد من التصريح بلعاطها لفظا وعلم من كلام الصداق عقد العتق كافي عما نصرت به لعاطها **قوله**
 في عقد الاول لا بد من تصريح غير العاقد لفظا او ما يعظم معناه **قوله** ظاهر كلامهم
 ان ما ذكره فيها من صفات الكفاءة واعني بها في العقد ما من لا يعرف ذلك ما من الزوجين او
 الاوليا كغالب العوام قبل سكوتهم عنها كافي لعاطها وهو صحة العقد ولا راجع والذي
 يظهر من كلامهم ان العقد صحيح ان وقع اذ من الزوجين في الزوج والافلا لك ظاهر
 فلهذا لم يثبتنا الزمان بوجوب التحليل كما مر في صحة العقد مطلقا وهو غير بعيد من راجع
قوله ووجه الباقين نعم له زوجها ثانيا لم يوافق بقدر ضاهم به او لم يوافق الى انهم
 في العقد الثاني قوله فلهذا لم يبعد عن رضا المراد به ما يهدى عنه في الزوج ولو اذ كان
 ضميرهم على ما في قوله بغير كفوا بغير حجب وعنده والافرضا بها كان ولا يبيح ضمير لانها
 لها قوله **قوله** رضي بغيرهم اي ولو غايبا من خطبها فذكر قوله ويكرى القولان في تزويج الاب او
 الجد بمراد كذا غيرهما في الزوجين مطلقا بل الاول فهو باطل بغير رضاها ويصح في الصلابة
 بينهما اذ اذ على صفة ما وقت الزوجين والزوج غير كفوء حيث امكنه الصفر وقتا وبهتيا بطلان
 النكاح كذا انصد في ايراد بطلان وادع عنه كذلك **قوله** من لا ولي لها خاصا هو الولي الخلاق
 امامها لها ولي خاصا وكذلك في وجوب الحاكم لغيرها او غلام او غصن فالزوج باطل لفظا **قوله**
 بغير كفوا بغير حجب وعنده على ما مر **قوله** لم يزوج وان رخصت نعم لو لم يزوج بها فيها اقل
 برغب فيها ما يملكها صحيح تزويجها **قوله** وقال ابن حجر لا بد من دفعها كمن يزوجها ايضا

قوله غائب
مدر حلتين

فلا تفرحوا به طلاقاً

واللهم صل على محمد

والأزواجها وجوبها قال أشع فلما تخلفهم من أمره القبيح أيضا فإن لم يوجد نزولها الحكم
الأول وجوبها قوله من ترك الخطأ أي في هذا العلم مما هو كالنائب فلا بد من الجرح عند كونه
المرء أي حاله العقد من ترك الغائب بالزنا لا يعود كقولنا بالثبوت قوله فيها ظن نظامه عند الفهم
للكفاة وقال بعضهم راجع للدرجة المطلقة من المأثم وهو النائب بما بعده لا يتناول المتعبد
بقوله مثلها فإما مل قوله هنا أي اتفاقا وفي الثالث مردودا إلى خلافه والاصح عدم اعتباره نظما
بعضهم بقوله شرط الكفاة هنا قد ضربت سبيل اعتبارها من غير مقرر نسب وبها حرفة هرة
فقد اعتد في الهمزة والأصل فيها أن الأصل فيها أن الأصل فيها المعبر عنه بالعقد والحرف وقيل
العتيق يعبر في الشخص وإياه وإياه وإن الحرف والنسب يعم في الأباء فقط قوله هنا
أو بأحد إياه وإياه والاصح هو المفرد قوله وبجى الخلا أي يخصه فليس
كقولها والمعبر بها رضاها دون الولي كما مر قوله المعقبة يفتح المنة الفوتية وفي نسخة
الصيغة والمقتضا كقولنا لم يقتضها إلا كقولنا أو زادت حرة والألفا قوله قال الرافع هو
هو والصمد ما في الردف أنه لا يقر بمراد الأمهات كما مر قوله عنه هو جملته أجل الترق
لا يترك في العقب والواقع خلافه قوله كما ينسب أي الشخص إلى به في ذلك الشخص ينسب
إليه بالنظر إلى مقابلته مما أبان نسب إليه الدرجة إليه وشرق به قوله كأن كذا العلماء والقبلاء
بجلاء عظماء الدنيا والظالمه قوله والاصح ^{وان شاعرا من بيتها فوئدي} بالله أي لا في حقه عيم فإن أولاد بنته فاطمة
وهم الحبيبة والحبها وأولادها من الذكر ينسبوا إليه وهم المضاف في عرف مصر إذا كان الشرف
أصله لغيره من هذا النسب وأما أولاد زينة بنت فاطمة وكذا أولاد بنت الحبيبة وأولاد
أولادها من غيرهم فانهم ينسبون إلى أبياتهم وإن كان يقال للجميع أولادهم وذرية فالتد
قال الجلال السيوطي رحمه الله لم ينسب من أولادهم عيم إلا فاطمة الزهراء فانها ولدته من علي
رافع الله عنه الحبيبة والحبيبة وزينب ووزينب بنته بأبي عنها عيلاته قوله له منها
عوا وعون الأكبر عيلته ومحمد وأم كلثوم وكل ذرية فاطمة بها لهم أولادهم وذرية كل

وَأَنَّ الْحَكَمَ تَحْتَ الْقَبْرِ
يُحْيِيهِ فِي أَلْيَا قَطْعًا

وَالْقُلُوبِ وَالْعُلَمَاءِ

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لاهله

لا يؤمنون بالله واليومئذ

لا ينسب اليه منهم الا الذكور ما اولاد الحسن والحسين خاصة لنفسه على ذلك انتهى وتقدم
مراجع زيادة في الوصية فراجع قوله والنقد وما يجد في احد ما لا ينسب اليها او من قدم
يغني تقديم قوله ما كانت اى من ابيه وهو النقص قوله كما اى بنوهم منهم قوله وبنوا
بنوهم اذ نعم الملك اذ اخرجهم منهم لا يملكهم غيرهم وقوله بالاخر ما لو تخرج ما ينسب يرفعه
بطر وقلت بنفاه في ملوكه لهداية ولد تروجهما يرفعه ودنى النسب وان كانتا سلكتهما
لان تروجهما بالملكه ولذلك لوزدهما السلطان بذلك لم يصح وسئل يجمع النسا فذكر في كلامهم
قوله وغيرهم من العدا الغاء المعترض خلافة وان يعرضهم يقدم على بعض فتقدم فصرم
ربيعه ثم عدت انهم في خطان وبذلك والعرف في النسب الى قبيلة ما قبلهم والافان عرف
له نسب اعبر والافغني قوله في اليم فيهم بنو كذا ككثرة انبيائهم فيهم ثم الفرص لكثرة
السلام فيهم وبذلك اقول دعوه في غير انبيائهم ما الكفار قوله فليس فاذ اى بالزنا
وان لا يكره ويغير بالم نيب والفرق كقولنا سبعة ان اخذ نفع فيسبهم ما واخذ في ذمهم
او اذ افسد ما والا فلا قوله او غير في سبب هذا لا اخذ الشخص اليها لطلب الرضا
اغبطا بما شانهما او غاليا ومنها العلم والعناء وضد من كان اياهم ما ياتي ويروى عنهم ما القضا
لانها لما كان باله جلاق الحرف والدلالة من اهلها ذلك ما بسرها عا الخطاط مرده او سقوط
نفس قوله لقد ارفع منه وذلك معبر عما يصنع عليه وان اطر العرف بخلافه وفي غيره بعادة
بل ان رخصه طاله العذر ويعبر فيما له اكثر من طرف ما هو منسوب اليها فان نسب كل ما غير الاذني
لغيره لا خرفه لا ارفع منها او عكس ما يقطع نسبة عنه الا في وليس يعاطي الحرفه التي ينسب
تواضع او كثر نفع او لغيره اليها بغير اية من في الكفاءه قوله ولما اى الواحد اياه
واما ما وكذا افعال فوايضا قوله دراغ ولا يرد انه صفة مدح في حق الانبياء لا انه كعدم الكتاب
حقه ثم قوله وقيم وهو المعروف بالبيان الذي يبيح الناس قوله ليبدأ واحد من اخيه
فوايضا صياح ذلكم القضا والخا من العلم والعصب والذبال والكال والدياغ والملكاف
اي العلم المستحق ما يوفد
نا را يحكم
اي الذي يقطع القضا
اي النفي من التيم
اي الذي يحسن الرضا
والجزار

والجزر والقصا والسلاخ والجلاد والجلاد والملاح والملاح
والقوار والجلاد والقصاغ وهرج فهم لعاذة البلاد كما مر فقلنا **ناجده** وهو طائر من طائر
يقلب المال من أرض الرمح وأعيان في العرق الآن كونه لما زلزال نوذ والجزر من طائر البش
وقيل ثياب البش ولهم طائر ما إلى نوذ قوله **بين عالم** أي من في أصله لما عالم كما مر
تغير تلك الحرف في الزجج أيضا قال **او** كلام القصد خلافة في بعضهما كما تقدم **فندب**
لا أنزل العلم مع القولان التبيين الله عار ونظمي معناه من المفضائل كما قاله الغزالي وكذا
يغال في بعض الحرف قوله **قاصد** فهو من الحرف الشريف كما علم وهذا كما قاله الأذرع في غير
قضاء زماننا الذين يجد الواحد منهم كقريب العبد بالسلام **فندب** علم ما ذكره العالم
القضاء أرفق الحرف كلها فيها فكان **نا** الحرف فلو جازت امرأة لا يتم في نسبتها إلى جها لم
يزجها إلا ما أتى عالم أو قاصد ولا غيرهما لأعمال شرفها بالنسبة إلى أحدهما قوله **غاد** هو
بالضمة المعجزة بمعنى ذاهب قوله **وراجع** عكس ومنه حديث من راح إلى الجمعة أكلته البهائم
قوله **الروا** جمع مروءة وهو صفة ثمن ضا حينا عما ارتكبا الفضائل الزهيدة وقوله **وال**
البصائر جمع بصيرة ومنه النظر بالقلب في الأمور والأفلا في الهيئة بخلاف البصر قوله **والناج**
أي علما المعتمد قوله **الجلاد** ولعله كشيعة الصورة واللعن والفرح ولا قطع كخوف
ولا غير ذلك **زجر** الشبه لا يكون في الرشيعة كما قاله شيخنا الرضوي قوله **نعم** يعبر عن المعتمد السلام
الأباء بالمعنى الشامل للمهتد ومنه اسم ينتفع بشرق مما اسم ينتفع قوله **لها** أي ابوان وكذا اب
واحد كما قاله الشيخ الإسلام **فندب** علم ما ذكره الفتاوى لا يكون في بنت ثالثة ولهم
في ذلك نقص لم يرد الفتاوى كما فهم بعض شفاء الفتوى قوله **لها** أي ابنة يعقود أو في
الشخص أصوله فيجب أن لا يكون في واحد من جهة الزوج ينقص عنها ما يعلم منه جهة الزوجية
وان كان من قبله الحمل فليس عالم أبنا جازم كقولنا جازم بنت عالم ولعله وهذا كما يعرف به
ظاهره قوله **واله** أي الهمة هو من مقابل اللاحج كما في هذا العطف وكذا ما بعد عن الآمال و
فندب علم ما ذكره الفتاوى لا يكون في بنت ثالثة ولهم

فَقَدْ جَاءَ بِلِكْلِ الْخَمْرِ
وَالْتَمَعَ بِجَبِينِ
مُفَاضِدِ
إِنَّ الْعَامِلَ وَالْقَضَاءِ
أَرْوَعَ الْخَمْرِ
خُذِي
خُذِي
خُذِي

الحمد لله الذي جعل العلم نوراً
والعلماء أئمةً للناس

وَحَدَّ الْخَلْفَاءُ فِي التَّزْوِجِ بِالْوَلَايَةِ كَالْوَارَاةِ وَالْمَرْأَةِ أَنْ يَزُوْجَ مِنْهَا فَلَا خَالَفَ مَا مَرَّ مِنْهَا
مِنْ أَنَّ السُّلْطَانَ يَزُوْجُ بِهَا بِرُفْقٍ وَدَى النَّسَبِ لَانَهُ بِالْمُلْكِ قَوْلُهُ يَقْرَضُ أَيُّهَاً قَوْلُهُ وَكَذَا
مَعْنَى أَيْ لَا يَحْتَاجُ أَنْ يَزُوْجَ مِنْهَا بِنَفْسِهِ يَحْتَاجُ التَّكَاحُ وَكَذَا بَيْنَ الْكُجُوْزِ وَهَاءُ وَمَقْطُوعُ
طَرَفٍ وَهَتْ وَبِهِ أَنْ يَزُوْجَ بِنَفْسِهِ الصَّغِيرَةِ بِقَوْلِهِ وَالْهَيْمُ عَلَيْهِ خَالَهُ الْهَيْمُ قَوْلُهُ فَلَا يَصِحُّ
رَاجِعُ التَّزْوِجِ مِنْهُ بِالْمَعْنَى كَمَا يَرْتَدُّ إِلَيْهِ مَا بَعْدَهُ وَالْأَوَّلِيُّ رَجُوعُهُ لِلزَّوْجِ بِالْأَمَةِ أَنْهَا لَمْ يَلْزَمِ
سُكُونُهُ عَنْهُ فَنَامَ قَوْلُهُ وَقَطَعَ بِعَقْدِهِمْ بِهَيْمَانِ الطَّرِيقِ فِي الرِّفَاءِ وَالْفَرَاءِ فَقَطَّ فِي بَعْضِهِ
بِالْمَدِّ سَبْ ثَلَاثِينَ لَمْ يَأْتِ عَلَى غَيْرِهَا قَوْلُهُ نَعَمْ يَنْبَغِي أَنْ يَزُوْجَ إِذَا بَلَغَ نَوَاحِلُ الْعُقْدِ **فَقَدْ** دُرُكُهَا
ذَكَرَ فِي الصَّغِيرَةِ فِي الْجَنَّةِ أَلَا أَنْ يَكُونَ زَوْجِيهَا بِالْوَلَايَةِ خَلْفَ الصَّغِيرَةِ كَمَا مَرَّ سَبَّاحِي حَكَ عَلَى الْأَمْرِ
قَوْلُهُ فِي زَوْجِ الْيَتَامَى عَلَيْهِ وَالْجَوْنِ بِالْمَجْنُونِ أَوْ صَغِيرٍ كَقَوْلِهِ أَوْ ذَكَرَ أَوْ ذَكَرَ
وَاللَّيْنِ قَوْلُهُ لَا يَزُوْجُ بِالْبِنَاءِ لِقَوْلِهِ قَدْ ذَكَرْنَا أَيْ لَا يَحْتَاجُ وَلَا يَصِحُّ وَلَوْ مَرَّ بِهَا وَأَعْلَى
الْخَالِدَةِ وَقَطَعَ عَلَى عَوْرَاتِ النَّاسِ قَوْلُهُ وَكَذَلِكَ كَالْزَمَةِ وَبَيْنَ الْجَوْنِ سَبَّاحِي الْوَجْهِ لَانَهُ
يَعْدُ مَنَعُ كَمَا نَقَمَ الْمَرَادُ بِالْحَاجَةِ فِي الْعُقْدِ السَّابِقِ قَوْلُهُ فَوَاضِلُ أَيْ قَوْلُ بَاقٍ لَا يَحْتَاجُ زَوْجًا
وَلَوْ بَعْدَ عَيْتِ التَّكَاحِ كَمَا مَرَّ قَوْلُهُ لَانَهُ قَاعُ الْحَاجَةِ بَيْنَ وَلَا تَقْلُ الْحَاجَةُ خَدَمَةً بِعَدَلِ الْوَامِدِ لَانَهُ
لَا حَاجَةَ أَنْ يَنْفَرُ بِهَا فِي شَيْءٍ مِنْهَا أَنْ يَزُوْجَ مِنْهَا لِأَجْلِ خَدَمَتِهِ لَلتَّكَاحِ وَالْمَرَادُ بِالْمَجْنُونِ
الْمُطْبَقُ جَفَنَةً وَالْأَفْلَاحُ يَزُوْجُ فِي مَا لَا فَائِدَةَ وَادَمَةٍ وَكَالْمَجْنُونِ مَحْدُودُ الْعُقْدِ الْمَعْنَى عَلَيْهِ اسْتِ
مَاتَ أَفَانَةً قَوْلُهُ وَقَدْ نَعَمَ أَيْ فَيُغَالَى فِي السُّلْطَانِ كَذَلِكَ وَفَرَقَ بَيْنَ كَرَامَتِهِ فَمِنْهَا الْعُقْدُ
فَلَا يَزُوْجُ مَطْلَعًا قَوْلُهُ وَلَمْ يَزُوْجَ سَبَّاحِي أَيْ لِلْوَلَايَةِ ذَلِكَ بِطَرِيقِ الْمَصْلَحَةِ أَلَا كَانَ غَيْرَ مَعْرُوفٍ وَ
الْأَفْلَاحُ يَزُوْجُ مَطْلَعًا قَوْلُهُ الْكُرْمُ وَاصِلًا وَلَوْ أَنَّ بَقَاؤَهُ لَا يَمْتَرِقُ مَا قَوْلُهُ وَيَزُوْجُ بِالْمَدِّ وَلَوْ
وَلَا يَزُوْجُ سَبَّاحِي الْعُقْدُ خَلْفَ مَا مَرَّ فِي اللَّيْنِ لَانَهُ إِذَا بَلَغَ يَأْخُذُ قَوْلُهُ وَلَا يَنْتَظِرُ الْحَاجَةَ أَيْ
فِي الْكُجُوْزِ لَانَهُ زَوْجِيهَا مِنَ الْحَاجَةِ وَاجِبٌ كَمَا سَبَّحَ قَوْلُهُ وَشَيْءٌ وَقَارَقَ الصَّغِيرَةَ الْعَاقِلَةَ بَانَهُ
لَهَا مَتَانَةٌ يَنْتَظِرُ قَوْلُهُ وَقَدْ نَقَمَ أَيْ وَاجِبٌ فِيهَا الشَّامِلُ لِكَلَامِ الْمَصْدُوقِ فِي الْوَجْهِ كَمَا مَرَّ

قَوْلُهُ
وَرَجَعَ الْهَادِي بِهِ
ثَلَاثِينَ بِالنِّسْبَةِ
قَوْلُهُ

قَوْلُهُ
وَرَجَعَ الْهَادِي بِهِ
ثَلَاثِينَ بِالنِّسْبَةِ
قَوْلُهُ

قَوْلُهُ زَوْجِيهَا أَيْ الْمَجْنُونَةُ الْمُبَالِغَةُ السُّلْطَانِ وَجَوَابًا قَوْلِهِ بِمَرَاةٍ أَيْ لَزِيْمَةٍ لَهُمْ
الْوَلَايَةُ كَالْأَخِ وَالْعَمِّ الْوَاقِفُ قَوْلُهُ وَجَوَابًا قَوْلِهِ وَجَوَابًا قَوْلِهِ وَجَوَابًا قَوْلِهِ
الْمَعْتَدُ وَكَذَا بِالْأَخِ وَالْعَمِّ عَلَى هَذَا الْعَمِّ الشَّامِلُ لِلْخَالِ وَخَوِّهِ قَوْلُهُ بِأَذْنِ السُّلْطَانِ بِهَيْمَانِهِ الْمَرَادُ
بِالْعَمِّ سَبَّاحِي الْوَلَايَةِ الْوَاقِفُ قَوْلُهُ كَمَا سَبَّحَ الْحَاجَةُ وَتَقَدَّمَ أَمَّا مِنْهَا الْحَدَثُ وَالنَّفَقَةُ
وَحَوْمَانَا فَمِنْهَا الْمَذْكُورُ بَعْدَ قَوْلِهِ إِذَا لَمْ تَكُنْ حَاجَةً لِحُجَّتِهِ مَذْكُورًا عَلَى الْمَعْتَدِ **فَقَدْ** دُرُكُهَا
لَا يَنْبَغِي بَيِّنَةُ الْحَاجَةِ لِلْخَدَمَةِ عِنْدَ الْحَاكِمِ مِنْهَا وَفِيهَا يَنْبَغِي كَمَا قَالَ سَبَّاحِي الرَّوْضِ قَوْلُهُ أَيْ قَدْ بَيَّنَّ
فِي مَا لَمْ يَلْزَمِ الْمَقْدَمَ الْإِجْمَاعُ لَانَهُ الْقَوْمُ مَتَاعٌ يَطْرُقُ الْحُجَّةُ عَلَيْهِ وَلَكِنْ الْحَكْمُ لَا يَنْفَعُهُ فِيهِ
يَلْغِي غَيْرُ بَيِّنَةٍ كَذَا وَبِمَنْ يَكُونُ مَتَاعًا لَهُ بِأَمْرٍ مِنْهُ وَصَفَ بِأَنَّهُ يَحْجُو عَلَيْهِ وَأَمَّا مَنْ يَذَرُ بَعْدَ رُكْنِهِ
وَلَمْ يَحْجُو عَلَيْهِ فَمِنْهَا كَالْمَعْتَدِ قَوْلُهُ أَيْ يَذَرُ فِي مَالِهِ مَتَاعًا لَمْ يَحْجُو عَلَيْهِ الْحَاجَةُ لَانَهُ الْقَوْمُ مَتَاعٌ
يَنْتَظِرُ بِأَذْنِ وَلِيَّتِهِ فَإِنْ يَأْذَنُ فَعَاذَهُ وَلَهُ التَّزْوِجُ بِأَذْنِ أَوْ خَالَفَ الْعُقْدَ وَالْمَرَادُ بِهَيْمَانِهِ هُنَا الْأَمْرُ أَنْ
عَلَّمَ السُّلْطَانُ لَا الْوَقْفَ عَلَى الْمَعْتَدِ قَوْلُهُ وَبَعْدَ ذَلِكَ حَاجَةُ هَذَا الْمَعْتَدِ لَكِنْ خَالَفَهُ أَنْ أَلَدَ حَاجَةُ
الْحَاكِمِ فَقَطَّ قَوْلُهُ بِهَيْمَانِ الْمَلِكِ كَمَا بَيَّنَّ وَكَذَا حَاجَةُ الْحَدَثِ قَوْلُهُ وَلَا يَزُوْجُ أَيْ أَنْ أَلَدَ نَفْسُ الْحَاجَةِ
بِهَا وَالْأَمْرُ يَحْتَاجُ بِهَا حَاجَةً وَمِنْ هَيْمَانِ الْمَلِكِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ فَيَزُوْجُ لَلتَّكَاحِ كَمَا مَرَّ بِهَا فَعَلَّ
بَيْنَهُمَا وَلَوْ كَانَ مَطْلَعًا بَارًا فَلَقَدْ تَرَكَ وَلَوْ مَتَاعًا تَشْرِي أَمَةً فَإِنْ بَيَّنَّ بِهَا الْبَدَلُ وَلَوْ بَيَّنَّ بِالزَّوْجِ لَانَهُ
جَنَّتْ عَلَى تَرْكِ عَقْدِهِ وَبَيَّنَّ غَيْرَهَا عَيْنًا أَيْ عَمَّتْ وَالْأَفْلَاحُ لَاصِلٌ مَتَاعًا سَبَّاحِي وَجَوَابًا قَوْلِهِ وَعَيْنًا
أَمْرًا أَيْ لَانَتُهُ وَكَذَا فِي الْمَالِ الْمَحْبُوعِ قَوْلُهُ لَا يَنْتَظِرُ غَيْرَ مَا كَانَ فَعَلَّ بِهَيْمَانِهِ نَعَمْ أَنْ لَمْ يَزُوْجَ مِنْهَا مَرَّةً
نَفَقَةُ وَزَادَتْ بِهَا أَوْ حَسْبًا أَوْ مَتَاعًا عَلَى الْمَعْتَدِ مَا فِي شَيْءٍ مِنْهَا مَتَاعًا أَعْبَدَ نَفَقَتُهَا مَرَّةً وَنَفَقَةُ
غَيْرُهَا قَوْلُهُ الْمَعْنَى أَيْ فِي الْمَعْتَدِ قَوْلُهُ الْقَبِيحُ كَالْوَلَايَةِ الْوَلَةِ وَفَرَّقَ بَيْنَ هَذَا شَرْفٍ فِي مَالِ
تَتَّ فَعَمَّ بِاللَّغَاةِ الزَّائِدَةِ قَوْلُهُ بِمَرَّةٍ أَيْ بِقَدَرِ مَا مَتَاعًا كَمَا مَرَّ فَإِنْ كَانَ جَنَّتْ غَيْرَ مَتَاعٍ
الْوَلَةِ وَلَوْ نَكَحَ بِأَكْثَرِهَا فَلَمْ يَصِحَّ أَنْ كَانَ مَرَّةً لَمْ تَكُنْ الْوَلَةُ الْوَاقِفَةُ وَالْأَصَحُّ بِمَرَّةٍ قَوْلُهُ
لَا الزَّائِدَ أَيْ الَّذِي يَزِيدُ لَنَاثًا عَلَى الْوَلَةِ وَأَنْ كَانَ مَرَّةً لَمْ تَكُنْ مَتَاعًا الْوَلَةُ الْوَاقِفَةُ الْوَلَةُ الْوَاقِفَةُ

قَوْلُهُ
وَأَمَّا مَنْ يَذَرُ
بَعْدَ رُكْنِهِ
فَقَدْ دُرُكُهَا
قَوْلُهُ
وَأَمَّا مَنْ يَذَرُ
بَعْدَ رُكْنِهِ
فَقَدْ دُرُكُهَا
قَوْلُهُ
وَأَمَّا مَنْ يَذَرُ
بَعْدَ رُكْنِهِ
فَقَدْ دُرُكُهَا

قَوْلُهُ
وَأَمَّا مَنْ يَذَرُ
بَعْدَ رُكْنِهِ
فَقَدْ دُرُكُهَا
قَوْلُهُ
وَأَمَّا مَنْ يَذَرُ
بَعْدَ رُكْنِهِ
فَقَدْ دُرُكُهَا

[illegible]

امة من مودة الالهة لها اوبادته والامة مغلدة بفراذه الغراء والامة قراضه بفراذه
 العالم والام بفرجه واجابته بعلق برقيتها فاليفراذه الجنة عليه مرح ان كان السيد مغل
 مع الزوج وكان مختار للفظ وقار قد عدم مكة البهي قبل اضيقها للفظ كان فيه قوا
 الرقية ولا يزوج السيد ما ذول له عليه ذنبا بل ذوطها السيد لزمه المهر بطلعا لحق الغراء
 قوله لا يزوجها بذعيب الابيض ما دهرها المعمر قوله وله تزويجا برقيتها وذوئ الشب و
 كذا القنفذ فهو مئني مما قبله وهو المعمر قوله لانها لا نسب لها اى لا يعبر لانه الرق نفق
 مع الحاصل قوله مؤبدا قبل الخلاق والا فالحكم عدم لزوم تزويجا بطلعا قوله فزوج
سلم امه الكافرا اى بجلا فملكه بل ولا يفرق فيها الباعن بل الملك فيجب ان لا ملكه عنها اى اكله
 قوله اى اللثامية اى قطعاً ومثلها غير ما على الاصح ما على المائدة قوله لانها لا يخلو
 فكما اى في وجه مرجع وعملها مع امه الاولى من غير قنانه قوله ومكاتبى يزوج امه
 كله باذن كنهه قوله ولا يزوج ولا عبد مئى والمراد به ما يشتمل الصبية قوله ويزوج امه اى
 يزوج امه اى القبة بالمعنى السابق اصح ان يزوج سيدها فلا يزوج امه القنفذ الشب
 العاقل ولا يزوج غير ذلك واجتامة منفر وصنفه قوله والاصح انه اى هو المعمر قوله
ولم النكاح اى وقت الزوج وفي شرحه كنهه اى النكاح اذا لم يعله ثم ينفذ كنهه اى النكاح
 ويبر عنه بمؤبدا النكاح وهو النسب والادفع بالمراد لكنه انما نسب لقوله تحريم اى الا
 لان المانع لا مودة لا الام واقطع ملامتها اهيلا فاجسد كالا ذى والجنة لم يبرضه الشفاعة
 وعين منها ابتلا عيبا للسلام وايتا يعنى وحالها القبول في نكاح اذ مئى الجنة وعكسه و
 واعمره شينها الرضى وابعاءه وعليه شينها الاحكام لانه نسي فقط قاله شينها الزيادة
 فلله ذمة عليها زوجها الجنة ولو عينا مودة نحو كلب ههنا طمك مودته ولله ذمة و
 وطى زوجة الجنة ولو على مودة نحو كلب ههنا طمك مودته و لا ينقض الوضوء اى لا يفسد
 لما فرغ من مودة الا ذمة لانه لا يزوج كالبهيمة ولا يهر احد بها بوطه في مئى الى ان يفسد

مِنْهَا

وَنَسِيَ الْخُلَافَ الْكَبِيرَ
فَلَمْ يَجِدْ لَهُ نَفَقَةً
وَعَلَتْ نَارُ عِلْمِهِ
لِلنَّفَقَةِ وَاضِحًا
لَهُ أَنَّهُ لَا
اِتِّفَاقَ بَيْنَ
الْأَنْبِيَاءِ بَلَاءِ
الْأَنْبِيَاءِ بَلَاءِ

فلمّا رآه لمّا كان في ذلك اليوم
فلمّا رآه لمّا كان في ذلك اليوم

في عشقك الى

[illegible]

۱۱۵۲

استمعوا للفقير في بيته

مهر كشته الوقف

779

مُتَنِي فِي مُتَنِي فِي

ان يقال في الام كل انثى ينسب اليها في البنت كما انثى ينسب اليها الهللا قوله والمخولة ما زناها
 حلاله ولم يلد بهاء الزنا ما كانا حال فرجه فقط على وجه محرم في طه والواقع معاومة ما خرج من
 وطئ الكلب او مائة وطئ طبلته في دبرها او مائة اللواط ولو لقتله او مائة انثى ان البهايم يلقون
 فرجها او مائة الخنا بغير طبلته ولو بينا قان خاف العنة وقلنا بجله ونظرنا فيه وليس
 من المحرم الخنا بغير طبلته ولا الخارج في خواتم ولو لم يلد الا جنينا ذكر او مائة ذكر
 ما لو لقتله علة زوجه وعلمت منه كذا فالزكر كذا في هذا ينفع انما ينسب لاهله لا هله
 بالقبول وقال البيهقي انما والمرضة بلبان زنا طحل لبنتا **قوله** لم ينقض لذكر
 المتخفي باللعان وظاهر كلامه انما لم ينقض البنت الزنا لانه لم يذكرها معها فمجرم كما ياتي واعلم
 شتمنا فيها ما قاله شتمنا الرقوى ما انما لم ينقض لها الحرمة ولا حلاله نكاحها ولا حلاله
 نظرنا له ولا نظرنا لها ولا الخلو بها ولا يقتل بغيرها ولا يقطع بقطعها ولا يرقه ما لها ولا
 تحببها **قوله** ولا ينقض الوضوء بانها ومثلها والمرضة بلبانها **قوله** كالحنفية وكذا
 الحنابلة وفارغ رتبة العاصم **قوله** عنه فيه حديث مرفوع **قوله** وحجم على المرأة ولو ساءت
 الذنا وكذا اعجازها **قوله** لبيوت النسب اه لانه كعضو منها وقد فصل منها وهو **قوله**
 ولكذلك النطفة **قوله** والاحدك **قوله** والواحدك **قوله** لو كانت نجبة قبل لسانها
 اذ بانث ولم رجعتا اذ لم يثبنا وذكر ابن حجر ان عكس ذلك مثلنا بان لسانها اذ بانث ورجعتا
 ولم يثبنا فيه **قوله** وكذا فيه بغيرهم **قوله** في محله **قوله** ابوالا واحد بها اي صفة بلا
 واسطة وانما قبلنا راجع لبنيات الباقوة والاحوات **قوله** وقد نكحناه **قوله** فهو مائة
 جمل الضابط وذكرنا لغاية **قوله** مائة ارضعتا وقد بلغن شئ منها نفرا والافيتا
 لا يحل **قوله** اواضعت اه لا حاجة اليه مع التعيين بقوله يوطئ او ينجس **قوله** او ذ البنتا اي
 مائة يذبحها وكذا ابنا ارضعت **قوله** وقبل لبان في مائة السبع المحرمات بالرضاع **قوله** فكلما

المعبر الى انا خذك
والمعبر الى انا خذك

فقد و كان ذلك التبع الى بالية
للطريق الى بيت من تلك النية
بمن لم يفصل انسانا حرام
الشيخ عبد الله
الشيخ عبد الله

وَمِنْ بَيْنِهِمَا

۹۷

رومانا انفسد بھلا

ان سطر
المعنى يتبع المصائب

فوق السطح
السطح بالعمود

تاریخ

الفرق

مجلس ۱۰۰

في قوله منتهى وهو عن الرجل ياتي انه يتكلم الى ان ينفذ واحدة فخرج

من لفظ منتهى انه لا يتكلم في الجهر فيجوز الى ان ينفذ محصوما قاله شيخنا بطالعنا الرطبي في كثره
وهذا شامل للوكان محرم غير محصون ايضا وبه قال شيخنا وفيه نظر ظاهر كنه تغل الغلظة
اي قاتم عما شئنا الرطبي المنع اذا وصل الى قدر محرم وسوا لوجه الوجه المواقف لغيره
الاولى وغيره كاعلم مما مر قوله فانه وان سافر فمقتضا منع التماس من المشبهات
شبهه لعل وليد مراد او بذلك علم عدم حصة الفرق عا في الاولى وما مر بها وان كان المعتمد
مبالا انه يتكلم في ينفذ قدما شبه عند شئنا كغيره كما مر وخرج يتكلم في الواقع لظن زوجة بغيره
فليس له الوطء بغير عقد ولو باجها اذ لئلا علامه قوله كالفرق والعرضه قاله شيخنا واما
فوقها الى اخرها ايها واما ما فوق ذلك الى اخرها فانه في شئنا في الغلب فذلك وقيل بغيره
للسكاه ورد بان النيل في الحرام من غير ضرر فيومع شرفي المنع احتياطا لانه يضاع فلا يرد
منه شئ في رضاعها لان الحرام فيها شئها اصله فلا يزال بالنسبة فلا تملك قوله موجب تحريم بكسر الهمزة
الموصلة ويجوز فتحها من اضافة الصفة الى الموضوع والمراد التحريم عام من حاله الى الوطء
لغيره عليه قبل وطئه قوله على كذا خرج ملكا اليه كوطئه الحب انه ابنه ولم يتكلم في الاول والبيان
ما فيه قوله قطع قال كان الموطوءة حراما على الوطء قبل وطئه حرمة اصله كبنت اخيه مع ابنه
قوله كوطئه زوجة ابه بشبهة او ائ والواطء واضح بخلاف الخلق لانهما الزيادة ويقتضيان بكونه
له ابن بالوطء كونه اذ وطئه امه وانما بولدا ونزوحه عنده الى التاه ووطئه وولده فانه بالحكمه
في ذلك ولا يحكم بكونه له لو وطئه امرأه بشبهة فلا ينفذ اذ ينفذ وطئا يملك اليه قاله الزركشي
وظاهر كلامهم انما راعوا علمه وانما صحح وفيه نظر اخرج فانه مخالف لفرجه كلام المصنف فان الشبه
يقوله وكذا الموطوءة بشبهة راجع لقوله حرم عليه امرأته وبناتها وحرمت على ابنته وابنائها
وهو صريح في قوله لا يحرمه بالنيكاح او يملك اليه فان قيل كلام الزركشي على شبهة في صحتها فقط
فواضح كذا لا يختص الجوزة فيه بملك اليه بل ان يقال له كلام المصنف في شبهة مع تحذف
منه قبلها فراجع وثامنا قوله فيمنع نكاحها ويجب له ان عليه نصف المهر قبل النكاح

منه في قوله

فيمنع فيه الظن

والمعنى

وكذا يعني قوله وحرم اي في الدنيا لا في الآخرة وتحت هذا الجرح عا في حق نيتهم وبقيت الابنية
وامهم ما في العيب قوله وعنها او قالها ولو بوطئه فيها قوله من رضاء او نسب خرج منها
جمع المرأة وامنها او ام زوجها او بنته او ربيها ونزوحه ولد بها او جرحا في رضاء ابنته
فلا يحرم الجرح في ذلك وعلم بذلك انه لا حاجة للضابط الذي ذكر بعضهم بقوله حرم جمع
امرأتهما لو فرضت احدهما ذلك حرم شئنا في نيتا ورضاعا لانه ان اراد لو فرضت كل واحدة
فهي لا ينفصلان في النسب والرضاع وقد ذكرهما وان اراد فرض واحدة منها فهو خارج بذكرها
فثامنا لا تدبر قوله لا الكبرى اه هو كالمهر قيدا للنفق والشرع لم يرب وقبه دفع لغيره ثم تنبيه
المنع بكسر الهمزة والواو الى انه من لكسرهما هو الغالب فثامنا قوله مر بها اي وعلم عنها السابقة نيتها ولم
ينس فان ينس وجب الوطء وان وقع معها او قبلها لبقاء الوطء بغيره لا رجة
معرفة السابقة وجب الوطء ايضا وفي وجوب المؤنة حال الوطء ما مر في تزويجها ما انما فراجع
قوله حرم في الوطء بملك لا بملكها ولا غير الوطء من المثلثا عا كذا في الرقصة والناوار قوله
قاله ووطئه ولو في الذب ولو لا عبرة به شئنا لئلا ينساق قوله واحدة منها اي حاله كونهما واحدة فلا
عبرة بوطئه الخ في نعم ان اتفق بالانوسة فله حكمها قوله حرمت الاخر اي حرم وطئها ولا يخرج به
الا ولى عا الحلال لا المحرم لا يحرم الحلال فلو كانت احدهما حراما عليه لم ينفذ او يتكلم فيكون
فوطئه اليها لا يحرم الاخرى تطلقا وقارن الوطء في الذب كما مر بالوطوءة ثم خالف في ذلك
قارن وطئها في تحريم غيرها ولا كذلك الموطوءة هناك اذكره فانظر في ما مر في وطئه الحب زوجة
ابنه او عتقه قوله ينفذ ولو بغيرها بلا خجل او يتكلم في شئنا وحده قال شيخنا الزركشي
فيقبض باذنه ولعله مجرد تصويره الا فقهه نظر فان عدم الخجل للبيان موجب للتحريم عليه
وعود الحرام ففسخ لا نظر اليه كما في نكاح الكاينة والفسخ بالعيب ينفذ العيب فثامنا قوله
او كذا اي صريح قوله لانه وبهذا التعليل عام رد فلهذا الوجه الثاني قوله وله ووطئه نيتها
شئنا نعم لو كانتا اما وبشئنا حرمت غير الموطوءة مؤثرا ما مر في شئنا لواء على الاثنان

في قوله منتهى

في قوله

ان يمتنع ما يمنع من الحق كقولهم رضاع مثلا قبل قوله ان كان قبل التملك قال بعضهم او
 ادعيا عتقها قبل قوله الحق فبذلك لا يصح تلاحج الحراية وتختص امة تعدد فاه وضد
 وقوة فادع قولهم امره لم يغير له لحره ليشمل الامة لان من يغيرها لحره لا يتركها كالذي قبله
 فحكم الله بذلك ما ارداه يا ساليب الكلام قوله لان الملية امة لما فيه من الطلاق والظلم
 والرجعة وغيرهما فهو من حيث الملية اقوى بخلاف ملك اليمين فهو قوى من ملك الملية
 ولذلك لم يعلق زوجه بطل النكاح قوله فلما يندفع بالاضعاف عام من هذا انهما قد وقفا
 حلت التلوة ايضا وهدمها وهو ما خرج به من كلامهم ولكون السارح عنه لما قبله انه
 ليس في كلام الاضحة ولما في كلام الامام قوله ولما خرج قبله ان في سرية موسى عليه السلام
 جواز النكاح للرجل بلا ضرورة عاين لصلته الرجال في سرية عيسى عليه السلام لا يجوز
 الزيادة على واحد رعاية لصلته النساء وقد اعتزلت سرية محمد بن عبد الله مصلح الغيرة
 وحده خصصت لارب كما قبله لا غالب مؤمنه الشريعة بينه على التملك وتلك الزيادة عليه
 كافي الطهرات وانما رتبة الشرع ونحوه ذلك منها فلوزنهما على المار به كانت نوبة كل واحدة
 لا توفد الا بعد ذلك من تلك لبار وفيه مخالفة لما مر في قوله من اعادة الاخطا الاربع في الا
 الاثنان المتعلقين منها انواع الشبهة ورد بعضهم من عدم اعتبارها في الترتيب مع
 في الاخطا فيه قوله بين اثنين وطارا ويراعى اربعة والحق ان المباح واحد من رتبة
 لا يجوزها الذي هو شعبة ولا اثنان منها ولهذا مراد بعينه من اثنين اثنين مكررا وكذلك
 البقية كما يستدل ببعض المحققين في قوله ثمانية عشر امرأة فاق ذلك كله مدقح بالحديث
 المذكور بقوله امسك اة فان فيه منع الزيادة على الاربع في الدعاء بغير الا يترك اوله
 ونقدم من يعلق به قوله واما العبدى من فيه روى ولو يعضد واسما في قوله
 ع النصف في راث الا حكا الملك فيها الجزية فهو قبيح وما يعضد اجماع قوله عتبه
 مصر عليه بمثلة نصوبة فقد عظم مقتوه فحسب ان كانت خوصة قبل اخره وصحى

ما كان في قوله من اعادة الاخطا الاربع في الا
 اربعة من ادم ومن ادم قسما بين
 شاة واما ان شاة جازية
 في قوله ثمانية عشر امرأة فاق ذلك كله مدقح بالحديث
 المذكور بقوله امسك اة فان فيه منع الزيادة على الاربع في الدعاء بغير الا يترك اوله
 ونقدم من يعلق به قوله واما العبدى من فيه روى ولو يعضد واسما في قوله
 ع النصف في راث الا حكا الملك فيها الجزية فهو قبيح وما يعضد اجماع قوله عتبه
 مصر عليه بمثلة نصوبة فقد عظم مقتوه فحسب ان كانت خوصة قبل اخره وصحى

ما جعله

ما جعله بغير ذلك قوله بطلت نعم ان كان فيه من مخرج جمعة كافتها او حرم نكاحه كجوزها
 بطل فيه وصح في الباقي حيثما يرد على الاربع في المرد على اثنين في العبد قوله لم يحل له ان يترك
 وطورها ولو بالملك قوله في قوله ان يوجد لعزل فلا يكتفى بالملك قوله وبغير
 ان ولو في يومها او جنودها قوله بغيرها بخلاف ذبها ولا بد من زوال البكارة ولو في
 غورا او صغيرا بهر وطورها ولما انما يتواصيه ثم وطئ بعد ذلك لا عكس **قضية**
 لم يجعلوا الوطئ سببا في التبرك القبل في سوا هذا ما وافق الى ففوا بينهما فيها وقد نظرهما
 بعضهم بفعله والتبرك القبل في الالبان لا الحلال والتخيل والاحكام وفيه الالبان
 وفي العتق والاذلة نطقا وفسرا لا لفته فزاد بعضهم على ذلك بقوله مسائل من ارجع
 محله لم يجعلوا الوطئ بطل اليمين كالوطئ في العقد وقوا مع طهيفة لغت النكاح والزوج
 في الالبان الشبهة ولم يجعلوا الميثاق الى كالوطئ وفوقه بيان لغت النكاح في الالبان العتق
 بغيره العتق في الحديث وحكمة ذلك زيادة في التبرك عن ايقاع الطلاق الثلث والخلفه طاهر
 قوله **حقيقة** ولو في نعمة مع الانتشار ولا يكتفى اذ لم ينع عدم الانتشار ولا اذ خالف بعضها
 مطلقا ولا مستقلا من وينبذ اعلم انه لا يحصل التخليد بالعقد ما عرفت وطئ بلا خلاص فانظر
 عما بين السبب وغيره لا يجوز الاعا ذعليه ولا العارية ولعلك تحصى نعمة خصوصاً والنظر
 عتق اربعة عنه وانما قال لا يجل له ان ينسب الى الله اعلم قوله لا طغيا ولو مع الانتشار
 والمراد به ما لم يبلغ حد الشهادة الكفاية ان كان حراما مطلقا او رتبها بالغا وشمل ما ذكره
 كان الوطئ حالة الوطئ مجتونا او مستمرا في كافر او خصمها او كان الوطئ في المحض واهرام او
 جائلا وفي عدة طارئة عليها او في ظمارة او لصغيرة لا شئى ولم ينزل او مع انتشاره ان كان
 عا دقولا كحشفة يتواصيه لا مع عدم الانتشار خلا ولو في السلم فلا يكتفى كاتر التخليد
 في الجناح مع الانتشار مثله في الانتشار بناء على جواز مناهضة الذي هو العتق وفي الكفار مثله في
 الملية بناء على صحة انكاحهم الذي هو المراجع ونصديق في عدم الاضحية وان اعتبر بها

لا يجعلوا الوطئ سببا في التبرك القبل في سوا هذا ما وافق الى ففوا بينهما فيها وقد نظرهما
 بعضهم بفعله والتبرك القبل في الالبان لا الحلال والتخيل والاحكام وفيه الالبان
 وفي العتق والاذلة نطقا وفسرا لا لفته فزاد بعضهم على ذلك بقوله مسائل من ارجع
 محله لم يجعلوا الوطئ بطل اليمين كالوطئ في العقد وقوا مع طهيفة لغت النكاح والزوج
 في الالبان الشبهة ولم يجعلوا الميثاق الى كالوطئ وفوقه بيان لغت النكاح في الالبان العتق
 بغيره العتق في الحديث وحكمة ذلك زيادة في التبرك عن ايقاع الطلاق الثلث والخلفه طاهر
 قوله **حقيقة** ولو في نعمة مع الانتشار ولا يكتفى اذ لم ينع عدم الانتشار ولا اذ خالف بعضها
 مطلقا ولا مستقلا من وينبذ اعلم انه لا يحصل التخليد بالعقد ما عرفت وطئ بلا خلاص فانظر
 عما بين السبب وغيره لا يجوز الاعا ذعليه ولا العارية ولعلك تحصى نعمة خصوصاً والنظر
 عتق اربعة عنه وانما قال لا يجل له ان ينسب الى الله اعلم قوله لا طغيا ولو مع الانتشار
 والمراد به ما لم يبلغ حد الشهادة الكفاية ان كان حراما مطلقا او رتبها بالغا وشمل ما ذكره
 كان الوطئ حالة الوطئ مجتونا او مستمرا في كافر او خصمها او كان الوطئ في المحض واهرام او
 جائلا وفي عدة طارئة عليها او في ظمارة او لصغيرة لا شئى ولم ينزل او مع انتشاره ان كان
 عا دقولا كحشفة يتواصيه لا مع عدم الانتشار خلا ولو في السلم فلا يكتفى كاتر التخليد
 في الجناح مع الانتشار مثله في الانتشار بناء على جواز مناهضة الذي هو العتق وفي الكفار مثله في
 الملية بناء على صحة انكاحهم الذي هو المراجع ونصديق في عدم الاضحية وان اعتبر بها

قوله وان كان غايه اي وان كان المطلق وقوله صحتها اي بان طلق عنه ولها او هو طلق بهي وحكم بصحة ذلك حاكم
 به فيهما والا فالتجته عندنا لا يصح طلاقه **قوله وصحة النكاح** منه يعنى ان النكاح لا يفسد بالخلع
 الا اذا كان المزوج ابا او جديا او كان غدا وفي غيره مباحة للطلاق وان المزوج للمراة ولها الصلح بحضرة عدلين
 في افساخ شرطه من ذلك لم يفسد النكاح لفساد النكاح ومنه يعلم ان ما يقع في زماننا من افساخ ذلك والاكفاء
 به علم صحيح لانه الغالب او المحقق ان الذين يزوجون اولادهم لا يراون ذلك انما هم السخنة المواقفون على انك الصلوات
 وازكباب المحامات وان تزوج بهم لا اولادهم لذلك الفرض لا مصلحة فيه للطفل بل هو مفسد اي يفسد وكم ما يقع
 فيه ان المزوج للمراة من غير وليها بان يزوجها جلا اجنبيا في غير النكاح **قوله ركني**

ان تزوج بهم لا اولادهم لذلك الفرض
 لا مصلحة فيه للطفل **و حكم بصحة ذلك حاكم براء فيها**
والا فالتجته عندنا لا يصح طلاقه

مسئلة التوكيد قالوا لان احكام التاثير الغرض من التاثير في دفع الخوف بسبب الظاهر ان التاثير بدون اصابة الزوج عند
 سعيه به السبب وسعيه به جبره الشافعي وقالوا والغرض من ذلك ما يصح ان المصلحة بثلث طلاق اذا تزوجت بزوج
 اقرتم طلقها قبل التخيول بها في المزوج الاول ويجوز النكاح في تلك زوجا ثم تطلقا بغير شرط دفع
 المزوج الثاني **قوله ما جاء في الغناوى للحنفية** وقال الغناوى المصلحة الثلثة اذا تزوجت بزوج اقرتم فانها قبل
 الدفوع بها فعدا الى الاول بقضاء الغاظة يجوز في قولهم جميعا **قوله**
 وما نقلنا ابنا السبب من الاكفاء بالعقد بغير صحتها عنه مخالف للاجماع فلا يجوز ثلثها ولا اقسام به وينقض قضاء الغاظة به
 وما احسن قولهم من اكا بالحنفية ان هذا قول المصلحة في المصلحة وانتهى مخالف للاجماع وان من افسخ به فطلعه لعنة الله
 والملائكة والناس اجمعين وليعض الحنفية ما يخالف بعض ذلك وهو ان من كسبه للشافعية فلا يفسخ **ابن حزم**

الحارم في النكاح
والا فالتجته عندنا لا يصح طلاقه
 الحارم في النكاح
 الا الاثم والبنون
 الحارم في النكاح
 الحارم في النكاح

۱۔ اپنے مطالب :

وَصَلَّى فِي
رَعْدٍ رَوَّاحٍ

787

في المثلث بقوله وعامان



كعدما ايضا قوله بان ينسب او قال لم يكن في ذلك غير مال والمراد من اللزاق وتجاوز الحد
 واحد وهو ان يحصل له لوم وتغير من الناس بقصد ما قد يوجب اذ يلامه بخله له
 الامة فيها وشرا لا لو فطر لا جلا وعلم قدرته عند الخلق فراجعه وفارقه وجده شرعا
 الطيرة في ذلك لا يلزم منها مؤل التكاثر بعد وريما تفصح بعد فتعقبا كان لا جله يكون
 قوله اذ يدونه من المثل لم يخله الامة حيث قدر عليه وكذا انما يملكها وخرجه بذلك الرضا
 عليه وان قلت الزيادة وقد عليم اي فله تكاثر الامة نعم ان سادى الكرم انما يطلبه سيد الامة
 قدم الحرية عليها وقديرا ولا يلزم فيه صيرته المهر ولا التمسك به قوله وهو قادر عليه قالوا
 ليس فيه اقداسا العلة وفيه نظرا لان غير العاد لا يكون الامة من المؤجل فراجعه قوله
 ضعفت شهوته وكذا الروايات تقواه ولو ما حياء او مكرمة وكذا اجوب ومسوح بخلاق
 الخصة والعقبة اذا خاف العنة والمراد جود العنة عدمه فلو طافه من امة بعينها لم يملكها
 لم يجر تكاثرها فان فطر لا يجر على ما عتد قوله بالحد في الدنيا اي شانهما ذلك وان لم يوجد
 وكذا العفة في الاخرة وظاهرهما انهما انما يوجب ان وجد وفيه تفصيل يطلب مما تحل يترتب
 على ان احدود جوارها وزاد امر قوله لا يملك اخرى نعم يجوز لعقبه كالتة تغتص ولولاريه
 اما قوله لانه لا ينطبق امرجه ان على الخلق في من ليس قدر طول حرة وانه ان كان هو
 قدرا لم يخل الامة قطعا وانما اعلم حلت قطعا وليست كذلك لانه القدرة على الشرى مانعة
 من تكاثر الامة مطلقا قوله ولو قال ان امرجه في الامة عبارة المحر اولى وفيه نظرا لا يبيع
 القول بالجرع اشقاء شرط الذي هو المحذور فالوجه جريان الخلق في طرير عبارة المقادى
 لا فادنها شرب الخمر على عدم الخوف وعدم فيه فساد مما عدم المحذور عدم الجردون عليه
 وكذا من اذ خفا المص فلا زالت سحاب الرجز والعقوبات تنهك الذي قبله مالا الا زمان
 قوله واسلامه يجرى بغيره بغيره من شرطه بذكره من شرطه ويجوز غير ولا يشرط
 اسلام سبها على الاصح وهذا في العقد بالتكاثر والاختلاف لم يخله الامة الكاخرة ان كانت

في قوله لا ينسب او قال لم يكن في ذلك غير مال والمراد من اللزاق وتجاوز الحد واحد وهو ان يحصل له لوم وتغير من الناس بقصد ما قد يوجب اذ يلامه بخله له الامة فيها وشرا لا لو فطر لا جلا وعلم قدرته عند الخلق فراجعه وفارقه وجده شرعا الطيرة في ذلك لا يلزم منها مؤل التكاثر بعد وريما تفصح بعد فتعقبا كان لا جله يكون قوله اذ يدونه من المثل لم يخله الامة حيث قدر عليه وكذا انما يملكها وخرجه بذلك الرضا عليه وان قلت الزيادة وقد عليم اي فله تكاثر الامة نعم ان سادى الكرم انما يطلبه سيد الامة قدم الحرية عليها وقديرا ولا يلزم فيه صيرته المهر ولا التمسك به قوله وهو قادر عليه قالوا ليس فيه اقداسا العلة وفيه نظرا لان غير العاد لا يكون الامة من المؤجل فراجعه قوله ضعفت شهوته وكذا الروايات تقواه ولو ما حياء او مكرمة وكذا اجوب ومسوح بخلاق الخصة والعقبة اذا خاف العنة والمراد جود العنة عدمه فلو طافه من امة بعينها لم يملكها لم يجر تكاثرها فان فطر لا يجر على ما عتد قوله بالحد في الدنيا اي شانهما ذلك وان لم يوجد وكذا العفة في الاخرة وظاهرهما انهما انما يوجب ان وجد وفيه تفصيل يطلب مما تحل يترتب على ان احدود جوارها وزاد امر قوله لا يملك اخرى نعم يجوز لعقبه كالتة تغتص ولولاريه اما قوله لانه لا ينطبق امرجه ان على الخلق في من ليس قدر طول حرة وانه ان كان هو قدرا لم يخل الامة قطعا وانما اعلم حلت قطعا وليست كذلك لانه القدرة على الشرى مانعة من تكاثر الامة مطلقا قوله ولو قال ان امرجه في الامة عبارة المحر اولى وفيه نظرا لا يبيع القول بالجرع اشقاء شرط الذي هو المحذور فالوجه جريان الخلق في طرير عبارة المقادى لا فادنها شرب الخمر على عدم الخوف وعدم فيه فساد مما عدم المحذور عدم الجردون عليه وكذا من اذ خفا المص فلا زالت سحاب الرجز والعقوبات تنهك الذي قبله مالا الا زمان قوله واسلامه يجرى بغيره بغيره من شرطه بذكره من شرطه ويجوز غير ولا يشرط اسلام سبها على الاصح وهذا في العقد بالتكاثر والاختلاف لم يخله الامة الكاخرة ان كانت

منها

في قوله لا ينسب او قال لم يكن في ذلك غير مال والمراد من اللزاق وتجاوز الحد واحد وهو ان يحصل له لوم وتغير من الناس بقصد ما قد يوجب اذ يلامه بخله له الامة فيها وشرا لا لو فطر لا جلا وعلم قدرته عند الخلق فراجعه وفارقه وجده شرعا الطيرة في ذلك لا يلزم منها مؤل التكاثر بعد وريما تفصح بعد فتعقبا كان لا جله يكون قوله اذ يدونه من المثل لم يخله الامة حيث قدر عليه وكذا انما يملكها وخرجه بذلك الرضا عليه وان قلت الزيادة وقد عليم اي فله تكاثر الامة نعم ان سادى الكرم انما يطلبه سيد الامة قدم الحرية عليها وقديرا ولا يلزم فيه صيرته المهر ولا التمسك به قوله وهو قادر عليه قالوا ليس فيه اقداسا العلة وفيه نظرا لان غير العاد لا يكون الامة من المؤجل فراجعه قوله ضعفت شهوته وكذا الروايات تقواه ولو ما حياء او مكرمة وكذا اجوب ومسوح بخلاق الخصة والعقبة اذا خاف العنة والمراد جود العنة عدمه فلو طافه من امة بعينها لم يملكها لم يجر تكاثرها فان فطر لا يجر على ما عتد قوله بالحد في الدنيا اي شانهما ذلك وان لم يوجد وكذا العفة في الاخرة وظاهرهما انهما انما يوجب ان وجد وفيه تفصيل يطلب مما تحل يترتب على ان احدود جوارها وزاد امر قوله لا يملك اخرى نعم يجوز لعقبه كالتة تغتص ولولاريه اما قوله لانه لا ينطبق امرجه ان على الخلق في من ليس قدر طول حرة وانه ان كان هو قدرا لم يخل الامة قطعا وانما اعلم حلت قطعا وليست كذلك لانه القدرة على الشرى مانعة من تكاثر الامة مطلقا قوله ولو قال ان امرجه في الامة عبارة المحر اولى وفيه نظرا لا يبيع القول بالجرع اشقاء شرط الذي هو المحذور فالوجه جريان الخلق في طرير عبارة المقادى لا فادنها شرب الخمر على عدم الخوف وعدم فيه فساد مما عدم المحذور عدم الجردون عليه وكذا من اذ خفا المص فلا زالت سحاب الرجز والعقوبات تنهك الذي قبله مالا الا زمان قوله واسلامه يجرى بغيره بغيره من شرطه بذكره من شرطه ويجوز غير ولا يشرط اسلام سبها على الاصح وهذا في العقد بالتكاثر والاختلاف لم يخله الامة الكاخرة ان كانت

من جاز تكاثره فرائهم كما في العيب وسما في قديما قوله لكن قيد به لانه على الاتفاق اخذنا بقوله
 قوله لقوله لكن قيد به وكانت دليل على التمسك بالملك فيها قوله ولا يبيع على اذ انفقوا اليها
 فقط ما لبعضهم منها قوله كما فهمه السبكي هو المعتد بعينها بالكتايبين لقوله امه كناية
 والا فلا يبيع قوله كدقيقة اي من حيث اعتبار الشرط في نكاحها كما اشار اليه الامة لانه
 يجب تقديمها على كماله الرق لان ذلك لبعضه ينعقد منه فضا على المراجع بقدر ما فيها من
 الحرية والرق ويجب تقديم فليلى الرق على كثرته وتقدم من علق حرة اولادها بولادها
 من غيرهما وتقدم امه اي عا امه اجبة الحكم بعينها اي قوله ولو وجع من لا يخل قيد
 ليل الخلاق وسيد كرم غايه قوله حرة طاعة اولادها على المعتد ونصويرها بغيره بغيره
 اية لا جلا للنف المذكور في طام المص او لا جلا الخلاق ومثله عك وقيل بالمبطلان فيه
 لتقديم الباهر والعطف عليه ولو قال وجعل الامة بكذا والحرية بكذا فليعلم ان الامة
 التفصيل بعد العقد لانها ظاهرة اختصا صا كما حكم بالحرية الصالحة وليست شرعا كما تقدم
 قوله على القولين والظاهر منهما القسمة في الحرية كما تقدم قوله بالمبطلان اي في الامة والحرية
 قوله ولو نكح اي الحر كما مر الرقيق فالجوع فيه صحيح مطلقا قوله في عقد كان في
 عقد بها صحت الاولى ان حلت الامة والا يطر فيها كالثانية قوله رقيقا لانه وله حكمها
 فيمنع تحويره ولد المولودة كامة قوله بغيرها فله من ولد المبيعة بقدر حصصه فيها
 وتقدم انه ينعقد بيقضا كامة قوله فولان اصحهما الثاني على هذا القديم
 فيما يجرى نكاحها او لامة الكفار المنهية او الكفار وما يبيع قوله يخرج اي ولا يبيع قوله
 على الام ومثله الكافر كذا ان شافوا اليها والا فلا تنصرف لهم قوله نكاح ومثله الشرى
 قوله وتحل له اي المام وكذا الغرة ما عدا نبيها عم فيحل له الشرى لا النكاح وفي عبارة
 بعضهم ان بنية الانبياء كذا فليراجع قوله لكن يترك اي لم يخرج من الامها ووجد
 مسلم ولم ينف العنة والا فلا كرامة بل يني في الاولى والكرامة فيها المنة منها في الذمة

في قوله لا ينسب او قال لم يكن في ذلك غير مال والمراد من اللزاق وتجاوز الحد واحد وهو ان يحصل له لوم وتغير من الناس بقصد ما قد يوجب اذ يلامه بخله له الامة فيها وشرا لا لو فطر لا جلا وعلم قدرته عند الخلق فراجعه وفارقه وجده شرعا الطيرة في ذلك لا يلزم منها مؤل التكاثر بعد وريما تفصح بعد فتعقبا كان لا جله يكون قوله اذ يدونه من المثل لم يخله الامة حيث قدر عليه وكذا انما يملكها وخرجه بذلك الرضا عليه وان قلت الزيادة وقد عليم اي فله تكاثر الامة نعم ان سادى الكرم انما يطلبه سيد الامة قدم الحرية عليها وقديرا ولا يلزم فيه صيرته المهر ولا التمسك به قوله وهو قادر عليه قالوا ليس فيه اقداسا العلة وفيه نظرا لان غير العاد لا يكون الامة من المؤجل فراجعه قوله ضعفت شهوته وكذا الروايات تقواه ولو ما حياء او مكرمة وكذا اجوب ومسوح بخلاق الخصة والعقبة اذا خاف العنة والمراد جود العنة عدمه فلو طافه من امة بعينها لم يملكها لم يجر تكاثرها فان فطر لا يجر على ما عتد قوله بالحد في الدنيا اي شانهما ذلك وان لم يوجد وكذا العفة في الاخرة وظاهرهما انهما انما يوجب ان وجد وفيه تفصيل يطلب مما تحل يترتب على ان احدود جوارها وزاد امر قوله لا يملك اخرى نعم يجوز لعقبه كالتة تغتص ولولاريه اما قوله لانه لا ينطبق امرجه ان على الخلق في من ليس قدر طول حرة وانه ان كان هو قدرا لم يخل الامة قطعا وانما اعلم حلت قطعا وليست كذلك لانه القدرة على الشرى مانعة من تكاثر الامة مطلقا قوله ولو قال ان امرجه في الامة عبارة المحر اولى وفيه نظرا لا يبيع القول بالجرع اشقاء شرط الذي هو المحذور فالوجه جريان الخلق في طرير عبارة المقادى لا فادنها شرب الخمر على عدم الخوف وعدم فيه فساد مما عدم المحذور عدم الجردون عليه وكذا من اذ خفا المص فلا زالت سحاب الرجز والعقوبات تنهك الذي قبله مالا الا زمان قوله واسلامه يجرى بغيره بغيره من شرطه بذكره من شرطه ويجوز غير ولا يشرط اسلام سبها على الاصح وهذا في العقد بالتكاثر والاختلاف لم يخله الامة الكاخرة ان كانت

في قوله لا ينسب او قال لم يكن في ذلك غير مال والمراد من اللزاق وتجاوز الحد واحد وهو ان يحصل له لوم وتغير من الناس بقصد ما قد يوجب اذ يلامه بخله له الامة فيها وشرا لا لو فطر لا جلا وعلم قدرته عند الخلق فراجعه وفارقه وجده شرعا الطيرة في ذلك لا يلزم منها مؤل التكاثر بعد وريما تفصح بعد فتعقبا كان لا جله يكون قوله اذ يدونه من المثل لم يخله الامة حيث قدر عليه وكذا انما يملكها وخرجه بذلك الرضا عليه وان قلت الزيادة وقد عليم اي فله تكاثر الامة نعم ان سادى الكرم انما يطلبه سيد الامة قدم الحرية عليها وقديرا ولا يلزم فيه صيرته المهر ولا التمسك به قوله وهو قادر عليه قالوا ليس فيه اقداسا العلة وفيه نظرا لان غير العاد لا يكون الامة من المؤجل فراجعه قوله ضعفت شهوته وكذا الروايات تقواه ولو ما حياء او مكرمة وكذا اجوب ومسوح بخلاق الخصة والعقبة اذا خاف العنة والمراد جود العنة عدمه فلو طافه من امة بعينها لم يملكها لم يجر تكاثرها فان فطر لا يجر على ما عتد قوله بالحد في الدنيا اي شانهما ذلك وان لم يوجد وكذا العفة في الاخرة وظاهرهما انهما انما يوجب ان وجد وفيه تفصيل يطلب مما تحل يترتب على ان احدود جوارها وزاد امر قوله لا يملك اخرى نعم يجوز لعقبه كالتة تغتص ولولاريه اما قوله لانه لا ينطبق امرجه ان على الخلق في من ليس قدر طول حرة وانه ان كان هو قدرا لم يخل الامة قطعا وانما اعلم حلت قطعا وليست كذلك لانه القدرة على الشرى مانعة من تكاثر الامة مطلقا قوله ولو قال ان امرجه في الامة عبارة المحر اولى وفيه نظرا لا يبيع القول بالجرع اشقاء شرط الذي هو المحذور فالوجه جريان الخلق في طرير عبارة المقادى لا فادنها شرب الخمر على عدم الخوف وعدم فيه فساد مما عدم المحذور عدم الجردون عليه وكذا من اذ خفا المص فلا زالت سحاب الرجز والعقوبات تنهك الذي قبله مالا الا زمان قوله واسلامه يجرى بغيره بغيره من شرطه بذكره من شرطه ويجوز غير ولا يشرط اسلام سبها على الاصح وهذا في العقد بالتكاثر والاختلاف لم يخله الامة الكاخرة ان كانت

وہابیہ

[illegible]

قال يا ايها اوياض
يقولون فيهم الدهر وانشاد
هم واظلم شعاع الخيام
هبطت على كنف النفاق
فردت لهم القند ففقدوا صلا

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لہ
ما كنا لنهتدي لہ
ما كنا لنهتدي لہ



وغيرها قوله بخلاف التوارك كذا الخ يفرق ما قوله ويجري ويجري الزفر جمل في عكسه قوله
 لتعق الخ عليه اي على العنصر من الحقيقة والتعق والتعق يتلوهما لو كانا متعقبا في الحد في عكسه لم
 لم يجز في كونهما بالعلية والاعلية فاما ما شانه ذلك قوله ويعتبر عدم التسمية اي منها فيجب ان يتوى
 الزوج عنها كما يجب عليها لا تنوي عند عدم الامتناع ومثلها المجنونة على المعتق قوله فيجب عليها اي
 على غير الجانية وشركا كالمعتق قوله معتدة او نفاذ او فزاد او منتهى او الزوج معصا وكذا
 جرح ما ياتي قوله وعلى غير ما تجزى من اعضائها اي الكافة والكلية ولو جازى ساء معقودتها او
 غلط بالبيع مع الشريب ويجري ان على ذلك الا وياض منها فيهما في لو طامرت وكذا انهما وكذا
 ازاله في بيع كرسية اولونه وعلى ذلك كذا كيصدر وتكون مستكره لو تبعدا وعلى ازالة ظرفا في
 ولو عاكبه ثبت لهما وان كان لا يجب عليهما ازالتهما بغير امر وان قصدت الشبهة بالشرع في الحكم فانه شينا
 قوله وحرم مملوكة اي بغير ما تخرجه من المملوكة كذا وكذا وعلمها المملوكة بها اذ في وبهية
 ولو على صورة الدية ذكر كان او اتي بها قوله تغليبها للتحريم وان بلغت واخذت دية الكلب
 في المعتق قوله وان قال لغت فلو افعال قوله السامرة نسبة الى السامري عاينها لجل قوله القضاة
 جرح ضابطه بغيره بعد المصدة او تركها ولو قال القضاة كان او قلما تعلق على الكافة وهو
 نسبة الى ضابطه لم يقع عليه السلام وقيل في المنع من ادبها الى اخرها من هذا بغير وجه وقال بعضهم
 ان النسبة فيها لم تخرج من الفرع الذي يعيدون الكلب الذي ذكرهم قوله في افعالهم ومنه يعني
 في الكتاب والفروع ما عدلها واصدر به اليهودي والنصراني واهل دينه التفتري عيسى
 والناجيل قوله فيمنع من افعالهم لانهم كيدوا في الاسلام نعم ان كثرهم اليهودي والنصارى مع ما لم يخل
 من كثرهم ما في الرضا عن الامم قوله واهل النصارى ومن اقدم من النصارى ولما مانع من افعالهم
 بغض ضابطة النصارى عليهم وعلى كذا نظر عن الرافعة قوله وتنفق القضاة الختاروه مؤلفا لائل
 من كثرهم ولا يجهلهم ولا يفرقون بالبين قوله نعمنا لهم اي نعمنا الكواكب والافهم من انهم الههم
 في ذلك من النصارى كما مر قوله في النصارى القضاة من النصارى قههم فيبذلوا الههم مال كثير فتركهم قوله ولد

صلى الله عليه وسلم

لا يحل بيع الكلب

في النصارى

ولو شئت

ولو شئت اي لو قبل بلوغه او بعد غفلته لم ينعقد له ان علم انفعاله وكذا انفعاله فيما ياتي
 قوله لم ينعقد له اي لم ينعقد له انفعاله فيما ياتي قوله انفعاله فيما ياتي قوله انفعاله فيما ياتي
 اي ولو علمها فلا ينافي ما مر قوله لم ينعقد له اي لم ينعقد له انفعاله فيما ياتي قوله انفعاله فيما ياتي
 شينا وهذا يقتضيه انها لم ينعقد له انفعاله فيما ياتي قوله انفعاله فيما ياتي قوله انفعاله فيما ياتي
 او المراد بها ان حكمها لا ينعقد قوله بتوقفه ولا ينعقد لهما وان كانا في العدة قوله والكلية هو
 المعتق كما تقدم قوله وفي ثالث فيه اعراض عن المصداق ولا يجري بهذا القول فيما مر لعدم ما بينا وما بعد
 التي يتبين قوله ويتبين الملام ولا ياتي من هذا القول ان السابق قوله لا ينعقد لهما في حقه من هذا
 قوله ولما في الكفر ولو مر مثلا قوله مع ما المراد منه وجود الردة منها ولو بلا عتبه وما
 رده ما لو قال الزوج يا كافر مني اخطعت الكفر لا ان اراد الشتم او اطلق مثلا وغير الزوجين في هذا
 كذلك ولو قال الغير لبيته ما لم يكفر لزم المشتري وجوده وكذا قوله قبله قوله في حقه
 لفي الدبر في معناه ما في حاله في القبل قوله وكذا قوله لان اخطا قد بها طر بعد شيب
 فلا يعجب القضاة في حاله السلام اذ لا لزوم فيه قوله فانه جرحا في الاسلام ولو بقوم كاهن
 ثم ما بعد انقضاء العدة وقاله سلمت قيل انقضت بها ولم تكن به فانه كذب قبل قولها في الردة
 قال بعضهم وبك يجرى النقصان فيها انما افرجه قوله ولا حد فيه اي بل فيه التفرير قوله
 طلاقا امره اي رغبة لاء الردة كالطلاق الذي لا يجرى فلا يجرى له نكاح خواتمها فيها ويوقف
 على كسار وابطال وطلاق فيها نعم لو طلقها فيها لثامل له خواتمها لانها بانث باحد
 الامرين مع الطلاق الثلث او الردة وقع له زواجها مسلمة وكافرة فافر بسلام الكافر
 وقيل المسلم ان يقع نكاحها بغيره اهـ كاه قيل الدفوع وكذا بقوله الا اهدفتنا وفادى
 الى الله الى الاسلام قبل انقضاء العدة بان ياتي
 اي احكم به من اوفاد ما اوداه او رقة وما يخلق بذلك وهو ما حوذه من امره او ما
 الشريك لا دعائه من كاهنه كاهن غاليا قوله سوى المسلم المراد منها اظاهر كلامه ان ذلك اهـ

ووالعجالت نساهم

الكافة
 اي الكسبية وجب العتق فيها
 على ان لا ينعقد له انفعاله فيما ياتي
 قوله انفعاله فيما ياتي قوله انفعاله فيما ياتي
 قوله انفعاله فيما ياتي قوله انفعاله فيما ياتي

الشر

قالا بليغ
 ان يجرى بينهما في العتق
 اخطعت من قولها
 اخطعت من قولها
 الاخر منه قوله
 كاهن غاليا قوله
 ما كاهن غاليا قوله

فكنا وفيها نوع ثلث **فصل** لو كانت الزوجات مائة وستة وستين زوجة فلهما مائة وستة وستون زوجة
او دينها فاصلا عنك والغلبة عليها فيه فقط وليس لها مطالبة بعين كمال وان وطئ فيهم وكذا لو
كانت مائة وستة وستين زوجة فلهما مائة وستة وستون زوجة ولو عجزت ومائة كذا انك تصوب
لفعل الصاب بالمال سواء كان منها او منه قوله فلهما المسمى الصحيح وان لم تكن قبضته وفي القلند
ما روي في المقررة وفي المعقوفة ما كلف ثوبا قوله فلهما انظر الى انك قبضت المهر كله او بعضه على
قوله الصبي والغداة في سنة وما بعد ما قوله عا الذريب فيه اعراضا على لصا والمراد به طريقا
القطع اخذ ما بعد فقام له قوله ولو نزع انك طلب منها الحكم ولو من واحد او لم يقض غير
والاصل ان كان احد الطرفين اذ منها وطلب الحكم والافجوة ومنه وقع الحكم بينهما
لحق في سهم ما شئت ولو عدنا او قطع كثره وان لم ينفذوا به **فصل** لا يحيد ولا لقوة اقله حله
في عقبة منهم قاله الدافعي قوله واجب امواع عرض الفسخ بانه يلزم وجوب الحكم بينهما المعاشد
والمذهب خلافه كما مر ان يقال ان ابا عبدك يقول يا لوجوب فرعوا التسخيرا فادفع
لمصدق او انه سقط بالتسخير المستدل بالاية ويستفاد التام من بدليل اخر القول بالاية التسخير
ما حيث التام فلا يقال ان المدة عليهم غير مستقيم اذ لا معنى للتسخير مع بقاء الحكم ولا لخصوص
في القيلس مع في الحكم لانه تابع قوله ولو كانا اورد على كلام المصنف ما حيث الخلق لانه
في هذا طرف قوله ونفرد اى ان ذكر اما ينفق الثمنها وعنده والافلات انهم عنه ولا يعرف
لهم بالبعث عنه قوله ويجوز ان يكون الحرج وكذا ان كان الاصلها فيبطل ما عا ولم العقد على اهلها
شاء الا ان علمت بقا احد ما فيبطل الثانية فقط وفي شرح شيخنا ونحوها على ما عا في غير مستقيم
وان تكلف بعضهم الجواب عنه فراجع قوله **فصل** في حكم ما اسلم على افراد
نساء كل فرد منها متاح له وجعلها اكثر من مائة مائة في الحر الكامل وانثما في غير
قوله اسلم اى الزوج وفي حكمه بالاسلمت المرأة على اكثر من زوج
فالنفذ واسلم نفذ واحد ومثبا اخر مع الاول نعم انما ان الاول في الكفران

مع بهر طاقه اعتقدوا صحته فهم كثر من اربع اعشار الحروف المشبهة في غير ما قيل وقال
وحسن الكثر من قباهه كما قال في غير ما كان اولى او اعم فهم لزوم ان يكون له كما انما يبلغ
وتعمل والافضل ثابته فهم ولا يجوز ان يكون له في قوله ويجوز ان يكون له كما انما يبلغ
ابدا في اربعة فهم اعتبار اربع اى للنكاح في الحرف المشبهة في غير ما كان اولى او اعم في اللزوم
ولا يجوز ان لا يفتصل على ما ذكره ذلك ولو لم يفتصل عليه ولو افتار دفع من زاد على الاربع مثلا
لغير النكاح تعيب الاربع له افتار دفع من زاد الله دفع وتبقى الاختيار في الباقي وسلا
فهم ويهدف اى يشبه ان دفع من زاد الله وقت الاسلام فهم غيلا بفتح المعجزة ثم رجل
ما قبله تعيبا وهو واحد من ستة رجال من تلك القبيلة اسلم كل منهم على عشرة نسوة
وباقينهم عشرة بضم صعب ومعهود به عام ومعهود به عام ومعهود به عام ومعهود به عام
انما بهذا الله وخص غيلا به لانه لا الذي وقع منه الخطاب مع النبي صلى الله عليه وسلم
اسلك الله فارق فعلا امر غيلا لاضاعه اسلك للوجوب وفارق للاباهه واعلم
في حنا الذي واشار السبكي بكسره واعلم في غير واحد واشار بعض شائخنا وجود
احدها اذ بوجوده يعيب الاختار جميع ذلك نظر اذ لا معنى لتعيب لفظ اذ بها فاعتبرا
او بينها واباهه لما ذكره ذلك ولا لتعيب معنى احداهما بالاباهه فالرفع كذلك قالوا
ان الواجب هو الغد لم ينزلنا بينهما الموقوع في ضمهما انهما وجدوا بغير ثبوت قباهه من
نهي والجمع بينهما تأكيد لظار دليل فانه فهم لترك الاستفصال اه بغير اشارة
الى فائدة ذكرها الامام الشافعي رضي الله عنه في الوقائع العقلية بدليله افرضا
بقوله ترك الاستفصال في وقائع الاصل من ترك العموم في المثال وله فائدة
افرى في الوقائع العقلية وبقي وقائع الاصل اذ انظر في البيها الاضمار كسها
لغوا بالابطال وخطب بها المثل لانه كما في موضع يدعائه رضي الله عنها على عيبه
ثم في صلاته فكل من فيها فانه يترك انما في وقت ماثل فلما دليل فيه لابي ر على عدم نقص

فوقه انشد ابي القاسم
في انه لا شيء في العلم والدين
لا تترك العلم في غير فلسطين
بقولك السلام واخذت خلافتك
الانفسك على شيخنا التلميذ
وعلم على شيخنا التلميذ
مرادهم على البدر

فوق على
النشأ

نصف
نصف

الوضوء باليد قول او بعد يعني عود الضمير الى القول لا الزوج لان المدا على
اجتماع الامة وكلامها في العدة من غير نظر الى ترتيب قول انما اي الاربع قال
في المنهج مالم يكن ثمة كناية ولا ضاحية اليه قوله او غير يعني واذا كانا واحداً لم يكن بينهما
والموت قول وانما يعني ولو اختلفا امرنا ابد قول او لا بواحدة اي يثبت بانها ثمة انه
لم يضر بواحدة منها يثبت البتة من غير جدب عقد قوله بناء اهـ والام شدة في عدم الوطء
في المنهج غير مستقيم قوله او دخل بالبنت ولو اختلفا لزم مع ثمة عدم الدخول لانه ثمة البتة
ايضا قوله او دخل بالام ولو اختلفا لزم سواء ثمة عدم الدخول بالبنت او لا امرنا ابد قوله بعد
اسلام اوجه لقاط لان ما قبله كذا قوله اذ النكاح وان كان طلقها رجعتا ولم يراجعها
قوله ان حلت له بان كان عبداً وفيه شروء كاح الامة قوله وانما كلف عن اسلام اي او
علمه قوله قبل اي او بعد وانقضت العدة قوله بعض كذا في قوله ام اختار
ام اي ان كانا امرأتين اختلفا في قول عند اجتماع الامة واسلامهما الصواب وكلامها
لانه لو سلم مع شئنا ما اربع فثبت احدهما اسم الامة لانها اندفعت بين امرأتين المعتمد
ولو سلمت واحدة وهي تخلف في امرأتين وهي واحدة ثم الثالثة وهي تخلف لم يجز له اختلفا في ثمة
وله اختلفا في امرأتين لان كانا اختلفا في ثمة ثمة اسلامهما فيمنع عليهما اختلفا في ثمة
ايضا كذا قالوا فراجع وظاهر كلامهم ثمة الواحدة والام ثمة ويرى محمداً قد يوجب بانه
مفتر باختيارنا وقد يقال يجب ان اختلفا في ثمة لو كانت ثمة وهذا اوجه فقد مر انه لو كانا ثمة
مرة واحدة وانما اختلفا في ثمة ان كانت الحرة غير الحرة وما منا مثله في ثمة الواحدة فيما ذكرنا
نظرياً على صحة انكسارهم وجعلهم التفسير كالدوام فكان يثبت عليهما اختلفا في ثمة لان يقال الحرة
لا يثبت على واحدة ابتداء ودونها لانه مردود بما مر من ثمة ثمة ثمة لانه ثمة ثمة
منفعة في الغائبة بالوضوء اللهم نسيب الا اختلفا في ثمة في ثمة لانها ثمة لانها ثمة
الامة جميعاً من ثمة او بعد انقضاء العدة مما لم يثبت قوله مرة اي نكاح للمنفك المعتمد

كثير

كما مر واذا ما العدة قوله اسلمت اي الحرة والامة مع قوله او يعني الحرة والامة معاً او
مرتباً سبق اسلام الحرة اولا قوله بعض كذا او قوله فانما يعني ثمة ثمة او لم يثبت
مع قبل القول قوله اختلفا اي بعد انقضاء العدة وله بعد انقضاء ثمة قبلها بل
لو كانت الحرة فيها بعد اختيار غير باطل اختلفا في ثمة قوله ثمة الحرة ولم يثبت اختلفا
ام ثمة ثمة الحرة وانما ثمة او ان ثمة ولو قبل اسلام الامة وانما ثمة اليها اختلفا في ثمة
لم يثبت قبله او بعد كما مر لانه وسيله لتخصيص الحرة والامة ثمة ثمة ثمة ثمة ثمة ثمة
او المعبر في كذا كل واحدة كالحرة ان يجتمع اسلامهما في الزوج في ثمة ثمة ثمة ثمة ثمة
الزوج عليهما او ثمة ثمة ثمة ثمة ثمة او لا وتواء تقدم ثمة ثمة ثمة او لا وتواء
العقد لا اجتماع الامة كعدم العقد قوله كذا الا في ثمة ثمة ثمة ثمة ثمة ثمة ثمة
وتنمذ اعلم لاطراف فان قالوا اختلفا في ثمة او اختلفا في ثمة او اختلفا في ثمة او اختلفا في ثمة
عنه النكاح او فصله عنه او فرق ثمة او فصله عنه ثمة ثمة ثمة ثمة ثمة ثمة ثمة
وكنايه بغيره وعلمنا اختلفا في ثمة ثمة ثمة ثمة ثمة ثمة ثمة ثمة ثمة ثمة ثمة ثمة
للنكاح مستيماً وقت الاختلاف في ثمة ثمة ثمة ثمة ثمة ثمة ثمة ثمة ثمة ثمة ثمة ثمة
بالاجنب البقاء والزواج لا ثمة فلا يحصل الفسخ ايها قوله ولا اي لا يصح ثمة ثمة
الفسخ مالم يرد به الطلاق ولا فيصح ويكون اختلفا في ثمة ثمة ثمة ثمة ثمة ثمة ثمة
منه الغاطر من ثمة ثمة ثمة ثمة ثمة ثمة ثمة ثمة ثمة ثمة ثمة ثمة ثمة ثمة ثمة ثمة
كانت طالق او من دخلت الدار سكنت في طالع ويؤخذ ان اختلفا في ثمة ثمة ثمة ثمة ثمة ثمة ثمة
غيرها او اختلفا في ثمة ثمة ثمة ثمة ثمة ثمة ثمة ثمة ثمة ثمة ثمة ثمة ثمة ثمة ثمة ثمة
ولم يرد الطلاق ثمة الباقيات للنكاح قوله في ثمة اي ثمة ثمة ثمة ثمة ثمة ثمة ثمة
الشجر وفي ثمة ثمة ثمة ثمة ثمة ثمة ثمة ثمة ثمة ثمة ثمة ثمة ثمة ثمة ثمة ثمة ثمة
الجهنم ولم يثبت ثمة ثمة ثمة ثمة ثمة ثمة ثمة ثمة ثمة ثمة ثمة ثمة ثمة ثمة ثمة ثمة ثمة

على نحو قول وتفقدت أي قد ضللتها ولم أجدتها وغيره كما مر قوله أي اتخذ
قديرا لا يجر من كنه ما بعد ولوا عاده إلى المذوق كما كان كذا فائدة قوله حيث ولو لم يطلب
كما مر لا يتوهم عنه الحكم في الاختيار كقول ولعطلها لأنها لم تزل أمهاله المدة المشرقة قوله
عزير يفر وكذا يفر من الم الضرب زيد منه وعلم من كلامه أن الحب المثلوي لا يتغير
ولوا على عليه أو جرت فيه اطلاقه بغير قوله بوضع الحمل وإن كانت ذات أقرأ قوله
وإن أقرأ مدخول بها قوله فلا تعد عدة الوفاة وهو أولى ما قوله غير ففقد عدة الفراق
لعدم شعوره غير المدخول بها قوله التملك وإنشأ وهامة الموت وبناء التملك للنجس أولى
ومثله أعت قوله وإنشأ المأزاة فالمراد منها ما بق وقت الموت وقوله يصطاحا وليس
القسم يتأد أو تقاوين ثم ليس لولي محجوزة لصغر أو جنون أو سقم إن يضال بزوج
ما يخصها من عدد من كعشر من عشرة قال القمرى وطريق الصلح ليخرج عن إقرار
أن يفرط من حيث لصداقته بالزوجين وإنشأ لها بركا في ما ضمنها لها ولا يجوز
المصاكة على ما من غير الشركة لأنه يبيع من غير كفو ملكا وصحب وفي الصلح
فهم سنة فتمسك لا تخراج لصيقه ولا قبول ولا قبض وخرج بالصلح ما قبله
فلا يقطر واحد منهن شيئا إلا أن طلب منهن ما فيه وإرثه يقيناً فبعضهن بعد
بغير ما فلو كانتا فطلب منهن أربع فأقل لم يعطيهن شيئا أو خشي إعطيهن
ربعا لم يوفى أو ست فنصفه أو سبع فثلثه أو ثلث فثلثه ما أخذ منه والشر
فيه ولا ينقطع برئام فبعضهن أو يجرى في الصلح لئلا ما من وقته
وقوله فراجع في كل من ثمة الزوج مع الهلام أو غيرها
فعل لما ما يقولها أو بينة أو قبل الشهادته بانها ست ما ميب طلوع الشهد
لا مع طلوعها لعدم تحقق المأزاة لطلوع جميع وزن الشئ وهو وأمر
ولعل عزركم وصيرون ولا نفقة لها وإن لم تعرف العدة قوله أو أمر أي ولو

فقدت
الصلح

فقدت
الصلح

والصلح بعد بان المصالح في العدة أو شئكم كمال كما جزم به في التام في خضوع وخلاصه عن الطيبات والنجس في موضع
قال الشافعي وغيره ولا يتأخر فيه غير العدة ولا يتأخر فيه غير العدة ولا يتأخر فيه غير العدة
فقدت من المجرى ومن قبله من المجرى ومن قبله من المجرى ومن قبله من المجرى
ولو عزركم كما مر قبلها نفقة للعدة وقوله الأولى في ما لو سلم في العدة ولو أوفى لها
في سيف الهلام مدق لأن الأصل عدم المنقط أو في قدر من التخلع مدق
سواء كان الأصل براءة ذمته ولو أوفى لها في وقتها وقوله وقيل بمقابل
المطبخ في المتكسب قوله ويستحق ما وقت الهلام وإن كان الزوج غائبا
لزوج المانع وفارق ما لغيره عن النسوة ولو غاب عنها لا يستحق لبقاء
المانع وبعدم التمتع قوله ولو أوفى لها ما قبلها نفقة سواء لم ينفق أو لم ينفق
أي في الروضة عليهم فهو برفاهه
في النكاح ونكاح العبد وذكر من أقسام الخيار ثلثة الغيب والتفريق والعنف
وذكر شرط الخيار بعد ليس من المعيب ولو أقرج الخيار عن الاعفاء ونكاح
العبد لكان استيب لدفعه فيها إلا أن يقال إنه قد راعى لا على ولقوة متبينة
الخيار لما قبله لأن في كل منها فسخ نكاح قوله وقيل بغيره فإسائه برفع
العلم لما قبله قاله الذكر في الألف العدة لأنها تكون الأمارة دون أخرى
وفي نكاح دون آخر قوله فمنها القرم والخيل يفتح الموقنة وثلثة الأثناء إذا
اشد منه يقول الأطباء قوله مطبخا أو مقطعا متكما أو لا وفارق غير ما قضاه
إلى ينقطع بالافعال بائعهم أو قركيوم في سنة فلا خيار قوله أو جزأ أو بصلح لا طأ
سواء كانه النقص ويعد في المزدوج والزوجه أو الولد قوله أو قرأ أو قرأه أو قرأه
هو جوبيا أو عتيا على المعتز لا يجزى عازلة ذلك فإذ فعلته وأمكن الوطء فلا قيل
ولا يجوز للمامة فعله بغير ذلك قوله ويجزى البعده يفتح هذا أصابع الكفاية
ومعنا في عتائهم أن يجزى البعده منظر الذكر واحد ولهم كذلك إذ يجزى البعده
فوق منظر الذكر قوله عتيا وليست صبيها ولا جنتونا وهو ما خرد ما عتيا أن الذابة لا تعطاه
والبنوة ومثل ما يبرهن من هذا لا ينفق مع عا الوطء قوله عنا الوطء أي وطئها وإن قد

والصلح بعد بان المصالح في العدة أو شئكم كمال كما جزم به في التام في خضوع وخلاصه عن الطيبات والنجس في موضع
قال الشافعي وغيره ولا يتأخر فيه غير العدة ولا يتأخر فيه غير العدة ولا يتأخر فيه غير العدة
فقدت من المجرى ومن قبله من المجرى ومن قبله من المجرى ومن قبله من المجرى

فقدت
الصلح

فقدت
الصلح

فقدت
الصلح

لَا تَقْرَأُ فِيهَا

اندرم بقدر حد فواید
ششماهه

فمنهم من يمشي في النار

مع الاعراف

وَقَدْ نَعِمُ

فصل اول در بیان احوال و حال

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

فَسَمِعَ قَارِئُ الْعِلْمِ قَوْلَهُ فَمَنْعَهُ
أَمَّا أَهْلُ قَوْطُنَا لِأَيِّهَا تَدْرِي هِيَ
لِلْمَالِكِ وَمِنْهَا لَلْفَرَجِ أَهْأَتَانِ لِي
لِلْمَالِكِ وَمِنْهَا لَلْفَرَجِ أَرَأَيْتَ مَا عَلَيْهِ
وَمِنْهَا لَلْفَرَجِ وَفِيهَا لَلْفَرَجِ
قَوْلُنَا أَيْ هِيَ
لِلْمَالِكِ وَمِنْهَا لَلْفَرَجِ

اصفحت الكتاب
الاصفحت
واحد

اولها والاصلا يقال المهر واجب في ملكه وهي بالعنف ملكتها قوله ولو تزوجها
 بغيره اي والكتابة فيهما او في احدهما والواجب المهر واجب في المبعوث بقطعة وشره عند
 فجب ولا ينفق بملكه سبعا بعد ولو كثر في العقدان او لادتهما اي السيدات بطل المهر ففدا
 والا ولا ذلك الا ان قوله اي يجب مهر فان ذكر او دخل بها بغير العنف قال شيخنا ولا يملك
 ذكره في العقد فلا بالعنف وكما انك ظاهر في عدم سنده قوله فيسبغ اي تدب على هذا القول
 كسباني قوله لا يعرفه اي فلو العنف عنه اي عن المهر اي عند ذكره ووجوبه اذ اما قبله
 قال لا يملكه اعطى على ان يتكسى به او ان يتكسى به فبذلك قوله او فاك لا اعطى
 على ان يتكسى به فاعطىها قوله اعطى ولزمها فبذلك انك اعطى ولا يلزمها الوفاء
 بالنكاح ولو قال له امرأه اعطى عندك عا انك اعطى او قال له رجل اعطى عندك عا انك اعطى
 ابنتي فاعطى عنك ولزم الغائر القيمة لا الوفاء بالنكاح ايضا ولو قال له اعطى
 عا ان تزوجني عنك وان لم يقبل ولا فدية ولا نكاح ولا يملك الوفاء به ولو قال له امرأه
 عا ان في علم الله انك اعطى بعد عنك فانت حرة فلا عنك ولا نكاح ولا يملك الوفاء به
 او يجوز صلاها لها عنك ولا يلزمها قيمته ولا وفاء بالنكاح

قوله في العقدان
 اولها فيهما اي السيدتين
 بطل المهر

ولو قال له امرأه

او يجوز صلاها لها عنك ولا يلزمها قيمته ولا وفاء بالنكاح
 ما الصدق لئلا لا يصدق رغبة بآله وهو يفتح الصاد استمر كسر عود وقيل كسر
 للزوج والى اطلب به في الالة الزواج وقيل الما وليا لانهم كانوا ياخذونه في الجاهلية
 اي عظمه ما الله سبحانه لا يملكها على الزوجين في مقابلته لئلا يملكها في المهر لئلا يملكها
 كونه من العقد وجعل اصدده في العقد وعند فبذلك قوله هو المهر قبل العقد
 ما وجب بالعقد والمهر واجب بغيره قوله صدقة بفتح اوله وضم ثانياه اي عا الا فصح
 في ثانياه الفتح والفتح السكون ويجوز ضم ثانياه او تكونه فربما لغا ذلك من هذا الجدل
 الدليل المذكور وذكر لفظ المهر المذكور لئلا يملكها في المهر احدى وأصله لئلا ينفق
 المأخذ عن نظمها بقوله صلاها ومهر خلة وضمها حيا واجتمعت عنهما وطول نكاح ثم صرح

بعد في العقدان
 لئلا لا يصدق
 لئلا لا يصدق

قوله ما وجب بالعقد
 بفتح ب

فما

فما لم يفرق وعنده ذلك متوافق وزاد بعضهم عطية ايها وتقدم انه صدقة ايها فجلسها
 ثلثه عشر شيئا وقد نظمها بقوله ثلثه عشر شيئا من مهر صدقة قوله مهر صدقة اي عطية متبا
 علانها خلة فربما نكاح صدقة عقر على كل فدية ما وجب يعطى ووطء او تقوي بضع
 قهر كان ضايع ورواها كان الوطء في القبل والدير فلا يجب بغيره المهر من زوجه او
 غيره ولو في القبل ولا نحو خلوة ولو في نحو كفايلة ومقيفة ما ذكره ووطء الاجنب في
 دبرها يوجب مهرها ولعله يفارق الذكر بانه ليس مما للوطء كالسبب او يخص الوطء
 في الدبر ككونه في الزوجة وهو الوجه نظر الوجود العنف فيها قراجه
 ان لا ينفذ بل بالزوجة فتن يدفع لها شيئا من مهرها ومهرها في المهر الحار
 كجمل قوله ايها المهر قبله لا مانع من التأجيل قوله وغيره اي ما ذكره الدليل وقيل
 عطف على صدقة المهر انما هي المهر المذكورة قوله ويشتد في غير مهر من مهر بغيره
 وقد يجب لصاحبه كرسية رضىته لمجرب ولا مهر المثل ولا يملكه بغيره بكونه بغيره
 ويجوز اي مع الكرامة وقد حرم ذكر كونه مجنون يحتاج الى النكاح ولم يجز له الامانة
 بطلب زيادة في عام المثل فيكون الوفاء عنه يلزم فيه مهر المثل لا يفتد فيه وان كان لو ذكر
 لغا تقدم قوله اجاعا فمهره وفارق للوجود المهر من مهر المهر المذكور المهر عا عفا
 حله على غير ما يجمل وعنده لغيره كما في الغامضة نفسها قوله وما وجب سبعا الا في ثلثه
 الزوج مشروطة عليه في المهر ولعل المصدا لا حظ انه منبئ بالبيع في الاصل المذكور فقامه
 قوله مع صلاها اي في ثلثه وان اشترع لعارض بغيره الصغر صلاها والبا او ام ولد صلاها
 له كان اولد منها بغيره ثم ملكها لانه يلزم بقوله كل منهما في ملك الصغر فيعطف عليه
 ينفذ ان لا ينفق المهر عن عشره درهم وان لا ينفق عا فمهرهم صلاها ببنانه وزوجاته
 غيرا جميعه قوله لا ينفق ومثل مالها بغيره كالحق شفعة ومثله قوله لا ينفق ومثله
 ايها قوله عا لئلا يملك المهر المذكور بغيره قوله فلفظ لا ينفق كان اولد لانه كان

217
 فلا يجب بغيره
 من زوجه او

قوله الاجنبية
 في مهرها

التعجيل


اولا فصر على ما ذكرنا لانه الذي تقدم وقد مر قول وبه الجبلي هو المعتمد قوله لا تجله ولا
بلمناج ولا يجوز به ولا يمتدح منتهى وفي القيل كما مر قدامه قوله الحق في قوله وحله
اعل القيد لو اعتق ميراثا امة لا يملك غيرها وتزويجا واجاز الدور في العتق من
النكاح ولا ميراثا لانه لو وجب كما ان في غيرها قيلت انما يملك بنفسها ويلزم منه دقوله في
ملكه قبلها فيه كانت تلك ملكا نكح وهو باطل فقام ذلك ولو اذ بالعبدا ان يزوج بانه غير
ويجمل فيه صداقا لما صح النكاح وملكه ما كتبها فلو طلقها قبل الدخول لم يملكه الخين ملكا
لغيره فانما اعتق قبل الطلاق رجوعا عليه ما يصفه فيمنه وما في ذلك في فصل الشطر فصل
في الصداق والمهر وما كان من بعضهن من عدم المهر وتفرقة الصفة والشرط المأكل وتفرقة الفاء
والخالقة والذوق كما في جعل امة صداقا كما مر قوله او وصفه عطف على ما رارا فاذا انما الخاتمة
منفردة والوصف منفرد به مرجح الخطي غير وانما في اية في الجمع بينا الخاتمة والوصف طريقتا
ولا يصح عطفه على ما يصفه ولا يفرق قولها في كلامه وهو ظاهر كلام الله قوله بانها تكونه قال
فكل ما لم يملكه كالمهر والمهر والدم وقارق عدم وجوه العرف ودفع الطلاق
رجعت في الخلق على الدم فان عدم العرف مناصوب للمهر وكذلك عدم تفرقة الصفة به في
البيع كسباني اتفاقهم والمرع كذا اقرروا وما قدروا في تفرقة الصفة خلا ولم يقرروا
في كراه المثل في اربعين قيمة عند ما يراها وظاهر كلام الراقة انما يملك ما يملكه فليست له
الخالقة وقد يقال في الحكم انما يقع العقد مع الحر فلهذا اعتبر له وقتا وهو كونه قداما
او غير الواعيل الخ في البيع لانه لو لم يستقبله العقد فربما فسخ بعد فسخه المطالبة فاعيل
ما يقر اليه قال الخ في عقد النكاح فاعيل وقتا ما يقبله فيه فيمنه وهو كونه عمرا وانما النكاح
المثل بالعقد في مسمى بالخرق منهم ولما استعنت لمطالبة به بطلان المثل فيمنه وقتا
لانه اعتبار غير وقت يقدى الى اعتبار المثل في غير وقت ومنه وربما يقع بها فلما فيمنه عند
ير ما اقلها لما فيمنه الخ والعمد فيما ذكره فانه ما عزا الى انما المخرج ما دنا

قوله بانها تكونه

نقاسه بالانها قوله مملوك وموصوب وكالصفه الاية والمهر وما وكل غير قول في غير ما كان
فان كان من المملوك صحيح وفي ما يقابل من المثل لا الدم والمهر في ما يقابل ولا
فيما ان لم يعلم به وانما وفي المهر فيه اذا انقضى لان غايته ان يكون كالقدم كما مر قوله صحة
العتق في صورته وفي غير ذلك لا الدم ونحوه ما مر قوله بجيب قيمتها او المملوك والمعتق
ويقتل الحر قيمتها والميتة مكرها والخم فلهذا قيلت في كلامه انه يفتى عمره او ماله
فلهذا قد ادى من سائر المهر في ذلك في البيع وليس مقبل مناهم ولا ينفق فام فليمنه
له قوله وان المهر البيع ان كان النكاح لها كما اذا دنا الاضافة وكان له عقد بينه بولاية او
وكاله ولم يكن من قاعدة مدد وجوه والابطال رجوع للمهر المثل في صورة اللقطة ان يقول في
بنته وملكته المأثرة دونهم ما لم يلبسها في المأثرة من الدرام قوله فذلك العبد عند
النكاح فان لم يلبسها بطل المهر ان لم يكن اذ نشأ فيه بدونه قوله ولما صدق ان كونه
قد مر المثل والابطال انما اذا كان له رجوع بمهر المثل قوله رجوع الزوج وارجع في الثالث
اذ ائلف العبد قبل القيد له المهر المثل المذكور ولها يبيع العبد من حصه الثمن وهدايا او
او حصه الصداق وهدايا ان شئت قوله وما ذكر في قوله اعراض عليه قوله لا يراها او غير
قوله بمطهر بالعدنية والتمتع كافي رجوع في قوله رجوع في قوله رجوع في قوله رجوع
قوله لغاما الصداق او غير قوله لانه جعل في اي ان كانت الالف من المهر الا فمكره عطف في
عقد قوله لان لفظ الاعطاء في سباني في الخ لانه لفظ الاعطاء للمثل فلا يصح عطف غير
كفارية وانما اعطاء المصاح وكما هو المهر القيم قوله ولو رزق في قوله في النكاح بطلان
ظاهر في الوعد المنة للغير لا به رجوع في قوله رجوع في قوله رجوع في قوله رجوع
النكاح او الخطم وبه قال شيخنا وفيه نظر لما كان عليه في الخطم في المهر فليجمع قوله ان
ينفق عليها الخ ومنه كما قال بعضهم شرط ان لا الخبز بالعيب وهو واضح لا وجه لغيره وقد تقدم
عنا شيخنا ما في الخ والوجه ان يقال ان رجوع بان الخبز بالعيب لم يفرق لانه نكح بالمعتق مع بقاء

نقاسه بانها تكونه

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لہ
ابن عبد الله



٢٢٣
فلما كان على شفاة البحر يومئذ
انقلبنا على أعقابنا واذا جبيننا
نار ونار جبيننا
فما ننكر في العقل

أهل مكة والعقد

هذا الذي هو القدر
منه الذي هو القدر

(Faint handwritten text, possibly bleed-through from the reverse side)

قوله في المصداق
في المصداق

اي وصر فيها قولهم بشيء اي ولو مع فيهما بشيء ما كانا قوله كانا قوله كانا قوله كانا
ولو مع فيها بشيء كانا قوله كانا قوله كانا قوله كانا قوله كانا
وقوله بشيء كانا قوله كانا قوله كانا قوله كانا قوله كانا
معاً فان كان الزوج صغيراً او مجنوناً فالفرقة بينهما معاً وكما كانا لانها لم ينفذ
المهر وعلمها بغيره او غير ذلك من ذلك لانها لو وجبت كانت عليها له ولو كانا او اقدمهما فلا
شعاً ايضاً لان لا اجناس وفي مؤنة وهذا منجمله لا موقوف قوله اي لا تنقص عنه ثلثها قوله
او مايت قوله لانها اذا اقامت وفي شرح قوله ان لا يبلغ نصف مهر المثل ولو اولى من
اعينها لانها لا تضابط له ولو تنقص نصف مهر المثل عن ثلثها درهما فافضل انما يجزى
ببراعه الا انما هو اختلف في المراد بمرأته فقال بعضهم قوله ان لا ينقص عنها
ان لا ينقص عنها الا اوله لا يبلغ الاكثر فاجبه قوله براضيا على شيء وان زاد عن مهر المثل
فيه بخالفه المذكور السابق بعدم بلوغه نصف مهر المثل فمرأته المذكورة اولى قوله في
نما الظاهر اي وجوبها ولا يجوز ان يبلغ بها مهر المثل ياتي فيه التعارض والتباعد
قوله قالوا اي ان علمه والاراعه المعلوم منها والا فامثالها قوله وعلى تقدير ما
المعظم في اعينها فالعلم الراعي واعيان اصدى على الرجوع قوله يجب فائدة ظاهر
وان قالوا العاجب فيها مرمع عدم بلوغه مهر المثل والزوج فلا يفي في خالفه المتدبر فراجبه
فصل في الخالف اذا وقع في المهر الخالف قوله اي الزوجان سواء قبل
الدخول او بعده في العفة او بغيرها قوله في قدره قوله في قدره ما انفق على مهر المثل
واختلفا في قدره فان علم له مرجع فظاهره الا لو فرض جهله فالصدق في الزوج لان
غارم قوله كانا قوله وفي عكس المثال لا يخالف ويقتضي الزائد في بيان لان مهرها به وهي
شكك قوله او في صفة وكذا في جنس ونوعه وغيره بل لا يملك الا في ما الصفة وقد
يتراد بالصفة ما ينسب لها قوله وما ينسب له كذا ينسب لها بالزوج لغوة جانبها

انظر المصداق
ابن

البعض له ولعل سكوت الله لانه ياتى عند المقتضى بقوله فيما تقدم ما صح قوله صراحة
فخلق المهر قوله وانما خلقت على اليك مع انه فعل غير ما لانه لما كانا قوله فخلق المهر
له فيه فكانها المفاعلة او لانه يقع تحتها قوله المهر المثل قوله وانما هو
الوليها قالوا لا يجزى فيه من التفصيل اذ لا يجوز لولي الزوج ان يزوجها على مهر المثل ما لا
الجور ورد ما بعضهم بان ادعى ولي الزوج بالمهر المثل على مهر المثل حجة خصوصاً
عدم قبض قول ولي الزوج بان المهر ما لا يجوز في العفة ان عدم ذكره لانه سهاق كالوليها
قد ذكره سهاق قوله عاين في العلم على المفاعلة في الخلق يقع فعل العرف ينظر الترافع عما
الصدق لانه انما يخلق على اليك لانه من قطع بالحق فاطع بعدم العلم قوله وتقدم في اليك
انه لا حاجة للحرف في النفي بعد الاثبات فيما لا يثبته ايضاً قوله بغيره قوله وينبغي ظاهراً
وباطناً ان قضاه او الحكم او الحق منهما والاقطار فقط قوله وان لم يدعها ادعته الزوج
وكن الزوج ادعها ادعته الزوج والولي عن الجور فراجبه قوله وقبله ليس لها قوله فاعراض
على المصداق عدم ذكر الخلق مع انه يمكنه كمال المصداق على ما اختلفا فيه فظاهر قوله فالتدبر اي
ولم يتي في تقويضه والاختلاف على نفي دعوى الاخر علم بان الاصل عدم التهمة والاصل عدم التقويض
قوله والمصلحة المرفوعة المأوى قلا اختلفا في الاول وقد تقدم قوله فالتدبر اي ولم يدع
تقويضه وان ادعته ولو قبل التدبر على المعتمد خلقه كذا تقدم قوله والمصلحة اي الذي ادعاه
اقل قوله قالوا على المصلحة قبله لانه يزوجها الا اختلفا في قدر المهر قوله في المهر
اي في الخالف الاصح **تنبيه** لم يذكر المصداق في المهر المثل في قدر المهر مضمناً كما
تقدم مع وجود الخالف فيها اذ لا الخالف منها يختلف فيه او لانه ليس من الاطلاق في
التسمية لانها ما اصدى فقط فاذا خالفها فيه كما فعل في المنهج غير مستقيم فظاهر قوله ومن
مثل هو مفهوم ما يرفعه اذ عرفت منه قوله اعلم ان هذا المثل كالتع فيلها الا ان كلامها
في ذلك ادعى منه حجة وفي هذا ادعته الزوج تسمية فائدة وادعته الزوج علمها

وفي الواقع ان الشبهة صحيحة كما ينبغي ان يكون قولهم بان لم يخلق الله شيئا
 صحيح لدعواهم من الملائكة المراد ما تضمنته ذلك من كون الشبهة قاسية او انما هي
 واكثر الزوجه ذلك المراد الذي تضمنته الدعوى اقصاها وان كانت غنية في جوابها
 على ان المراد الذي ذكرته في العقد او لم يذكر فيه وانما الذي ذكر فيه تضمنه صحيح
 لكنه لم يصرح بها فلذلك لا يلزم فيها انما لو ادعت نفى المهر في العقد او بالسكون عنه فيه وادعت
 ففهل يلزم ان ادعت شتمه قاسية واجاب بنفي المهر في العقد او بالسكون عنه فيه او وانما
 عليها فالواجب في جميع هذه الامور ان لا حاجة الى تعليلها بيان ولا الى مخالف ولا
 الى حلف ايضا هكذا يجب ان يفهم هذا العام فانه ما اشعر فيه الكلام ونزول فيه الاقسام
 وذلك فيه الاقدام والله وفي التوقيف والالهام قولهم وهو مخالف في قولهم من الملائكة الخالق
 في شتمه وقفت حالة العقد مساوية لمز الملائكة والادعاء من الملائكة فلا تقوم الخالق فيه لانه
 مرجعها من فابصر في ارضه وانما لو خلقت رجلا لم يخلق الله الخالق قولهم والثالث ان لم يخلق
 المصداق كذا في مقابلته وانما هو مقرر في الدعوى الثالثة الغائبة عنكم كعلمه البيان لانه اعلم
 بقوله عليه السلام ومن ادعى عليه وكان حقا ان الشبهة عاد ذلك فكلما في قوله في قوله انما
 ما بعد فهو معلوم من العام قولهم زوجه وكلمه وكلمه وكلمه وكلمه فكلما في قوله انما
 العلية او الولاية او احد من الملائكة الخالق قولهم وهو مخالف في قوله انما
 انما قدره فقط وهو في الملائكة الخالق كما صرح به في قوله قولهم مخالف وهو مخالف اذا
 يني بالحق والام يحجب خلف الحق بعد الزوجه من الملائكة فلا فائدة في خلق العلق
 واجيب بان فائدة شواي الظرفية ولذلك سمي الخالق ولو كمال الزوجه خلق العلق و
 ثبت الزيادة قولهم وقد ذكر في وجوبه ان خلق العلق انما هو على المقدم في كذا
 فهو معلق على فعل نفسه وانما يثبت المال شيئا من موقوفه في الدعاوى لا بالخالفها قولهم
 لا يخلق الزوجه اي اذا قلنا بالخالف كما مر في الاصل في غير بعضا للبينة ونظرنا

المراد

المراد ان لا يخلق الله شيئا وانما يخلق رعاياه ان يخلق فيخلق العلق وحيث الزيادة قولهم ونظر
 بل هو في الحقيقة او كمال الجنونة قولهم ولا اي الزوجه بناء المرجوح من عدم الخالق قولهم ولو
 كان اي يكون دعوى العلق اكثر من الملائكة قولهم وبه في الاول اي ان خلق الزوجه
 عام اذ دعا قاتل الله بها العلق خلق وحيث الزيادة قولهم الى مدعي الزوجه اي يلاهما
 وهو اذ صرح ان كان مدعي العلق لا يبرئ عليه والا فينبغي ان يخلق ذريته يخلق الخلق
 العلق وحيث الزيادة قولهم جنونا اي اذا قلنا بالخالف قولهم خلقنا اي في البت في
 الصواب في المعنى كما مر في خلق الزوجه قولهم ولا حاجة الى تعرضه وانظر لغرضه لذلك
 من الخلق الى البينة قولهم ونقط الشرط اي حقيقة في الاول وكذا في الثاني ان اطلق فيه والا
 فالمراد الحكم فيه المستوفى لافاد قولهم جديد لفظ او رجمة بلفظ العقد لم يقبل التدوير
 لوقوعها في الاول ولما في قوله من ادعى عليه صدق كذا عليه ذنبه فان لم يكن ذنبه صدق
 الاذن في خلق العلق كما مر في الزوجه ونظر الزوجه في قوله صدق العلق في قوله اذ رتبة
 اذنت للعلق بافادته نطقا والافلا ونصير العلق في دعوى الاذنه في العقب ولذا قلنا في
 عنها المكتوبة صدق بل فيما نفاه بهينه وهو فان كان نكاحا امرأته بالحق ففان احداهما بل انما
 اذنت بالحق في الخلق ونظر في قوله في قوله النكاح ولو امدد فيها جارية ثم وطئها قبل التدوير
 فلما هذا وبما لم ينفذ لانه قيل في قوله لعود نضعها اليه فهو يمينه
 في الولاية من اولم وهو لفة اسم لما فيهما يقال ولم الرجل اذا اجتمع عليه وخلق اوله
 لم شغف الناس للطعام او لا صلاح الطعام لذلك او للطعام المتخذ للمساواة وكل
 طعام يتخذ لسرور غالبيا واذا اطلقت فهي للعسر وهذه الاطعمة عشرة فلعقد النكاح
 اطلاقا بكسر الهمزة ويقال له شئ في بعضها معهود مكروه فتكون ساكنة قدال صالحة في
 معهود مكروه في شئ من هذه ولقد قول في رواية ولولا هذه قرينة ببعضها مضمومة
 في هذه ساكنة في هذه صالحة او صاد كذا وكذا لود فقيصة ولكن ان اغتدر بها

في الخلق الثاني
 في الخلق

قوله والاعقوب بالضم
هذا هو الواصل عندنا
والاعقوب معصوم بالياء الغلبة
وإن كان قفا في الراء فليس

فقد طلب الأعلان

فصل في بيان ما لا يكره من الدعوات

قال العلامة الخطيب ان تكون الدعوة في وقت طلب الولي والتوجه وقت العقد فهو حرام واما
دعاه قبل العقد فلا بأس لو فيها ما تركه قبل فراجع ومنها ان لا يكون الدعوى يوم تيسر
كأن يكون في مكة ومنها ما خلوة مع اخلاق الخبيث وان ياذن حليل وهذا في غير يومه القريب
ومنها ما حيث كونها من دعوة لامتثال الطلب منها ومنها ان لا يكون في ماله الداعي حرام يعني
وان لم تعلم عينه أو لم يكن له مال حرام ومنها ان لا يكون خوف او حياء لان له حكم الغيب وان كانت
كرهية العامة مقيدة بالمشقة نظر المتخفيف فيها ومنها ان لا يكون الولي ماله محجور
ولو ياذن وليه ولان ماله غير ولو وليا الا لا يوجب ومنها ان يكون الولي ماله الداعي او ماله
ما اجنبه اذ به ومنها ما ذكره بقوله ان لا يخص الاغنياء فان خص الفقراء خلافا للشيخ العلامة
وليس دعوى اهل حرفة فقط من التخصيص وان كان كلهم اغنياء فان فقد استغنى طلب الاجابة
الا ان كان تخصيصهم لقلته ما عندهم مثلا ومنها ما ذكره ايضا بقوله وان يدعوه في اليوم الاول
ان يخص الدعوة به ومنها كون الدعوة بلفظ صريح كاستلحق الحضور او اهدت ان تحضر الا
ان شئت فاقصر او جعلنا بحضورك بل ولا تشتر في ذلك الا ان ذكره على وجه اللادب ونحوه فيجب
وسياى بقية الشروط صرحنا بقوله او بغير استلزامه نائب الدعوة او الممنون او ما اعتقده
الدعوى صدقة كافي نظائره قوله فلما نطلب بل ذكره الا فيما تقدم قوله اكمل الراداة لانه ليس
وظام المصداق شرط جعله الشرطية فيه لتخصيصه بدعوة فقام شرطية اليوم الاول انما علم على
ما بعده وقوله ثلثة ايام او فان الى الفتيق منزل او بعد مدد دعوى بجنس بعد جنس قوله دون
الستجاب في الاول اعطى القول بنديه او في غير العرس قوله ما مطلوبه طلبا مؤكدا فاعلموا
يتبين ان يقصد باجابه الاقضاء بالستة واقامة الطلب واكرام ابيه وزيارته ليساب على
ذلك وتكون الشر او ربح والمثاب في الله لا قضاء من دعوة ونحوه لك قوله رياء وسعة اي
الغالب ذلك فان وجد حقيقة لان حراما قوله وان لا يحضر اي ومما الشرطان لا يكون طلب
حضوره خوف منه على نفس او ماله او عرض او لطع في جاهه او حضور غيره مما فيه ذلك

لاجله

لاجله بل يدعوه للقرابة والصلاح او العلم او نحو ذلك قوله وان لا يكره ان ياتي من الشرط
ان لا يكون من الحاضرة في محل الدعوة احد ينادى بالدعوة اذا حضر لعلوا ولا يجزى بها
مثلا فالابن يكره في محل الدعوى ان ينادى بها المندعي بنده لا يحل عادة ولا عبرة
بعادة بها المندعي والدعوى فلا يكره فيها الطلب قوله او لا يكره اي ومما الشرط ان لا
يكون من الحاضرة في محل الدعوة احد لا يكره بالدعوة المندعي المندعي في نفسه ما لم يقله لا لئلا
اي في امور الدنيا اما في الدنيا فيجوز في السهم قوله ولا يكره اي ومما الشرط ان لا يكون من الحاضرة
عند الدعوى من حيث سقط الاجابة وتعتبر وعند فاعلم من حيث من الحضور كاستلزامه في الاجابة
ومما المنكر اطلاق النساء على الرجال في الدعوى كدعوة او اذ اطلقا طم بغيره ومنه فصولا لئلا يكره
بغير ذلك كقوله ومما منكر اي حيث يكره في غير ذلك الحضور كدعوة في دار الداعي لا يجوز
قال بعضهم الا ان كان لا يكره كقوله فراجع قوله فليحذر اي وجوبه في غير الدعوى العرس
من حيث ازاله المنكر ان تدعى من حيث الاجابة من الحضور اي الجلو في محله ويكره قوله لا
الردي به نعم يكره فيها ان يرفع به احد من العلاء قوله ولا يكره اي لا يكره السماع قوله
حرام على من غفل كدعوة الحضور ان كان الفاعل يفتقد الحرية ايضا فان لم يفتقد لفاعله الحرية جاز لعقد
الحرية الحضور كدعوة بغيره وجوبه ويند اعلى ذرا انكار كما في الشرطية فاعلموا ذلك
يكره لوالد يكره الرضا قوله ومما المنكر في الدعوى للرجال ان ياتي العباد ومنه جلوسه في الدعوى
على الحر في شق أو لا يصرح القديين وقامعة بسط على الارض بهكس ورفع على عدد او فوق
حائط مثلا فلما مرته **وع** قال شيخنا وعلم ما ذكرنا ما يقع في مفسرنا الزينة بامر الى الامر
ان يحرم التفرج عليها والمروءة عليها الحاجة من الاكرار ويحرم فعله الا العبد الذي يحضرك الاكرار
عليه ونارعه بعضهم في بعض ذلك فراجع قوله ومما المنكر اي ومما المنكر ذلك قوله
لا تظهر كغيره من غير قوله ومما المنكر اي ملبس قال شيخنا في شرعه يكره ان ياتي بالمراد
المليح بالدعوة اي مائة ان يلبس ومما المنكر اي الارض لا يلبس ثم قال في كونه يلبس ما

وقوله ان ياتي من الشرط
مثلا فالابن يكره في محل الدعوى
بعادة بها المندعي والدعوى
يكون من الحاضرة في محل الدعوة
اي في امور الدنيا اما في الدنيا
عند الدعوى من حيث سقط الاجابة
ومما المنكر اطلاق النساء على الرجال
بغير ذلك كقوله ومما منكر اي حيث
قال بعضهم الا ان كان لا يكره
من حيث ازاله المنكر ان تدعى من
الردي به نعم يكره فيها ان يرفع
حرام على من غفل كدعوة الحضور
الحرية الحضور كدعوة بغيره
يكره لوالد يكره الرضا قوله
على الحر في شق أو لا يصرح القديين
حائط مثلا فلما مرته **وع** قال شيخنا
ان يحرم التفرج عليها والمروءة
عليه ونارعه بعضهم في بعض ذلك
لا تظهر كغيره من غير قوله
المليح بالدعوة اي مائة ان يلبس

انظر
الملائكة لا تخطئ
في كل وقت
في كل وقت
في كل وقت

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

20

بالخطوط الطوائف
اذن انفسهم اذ انفسهم
انفسهم اذ انفسهم

رضا

والكل بالخلق صلح
والربك بالعلين
لهما عظم فخره
العلوم

[illegible]

قال في المتن
معدن في المتن

[illegible]

۲۵۴

ما

9


10

三

12

笑

1998



515

100

U192



100

100



كافية مركبة فان كانت مقدمة فالمقدمة عليها لانه لا يلتزمها الحفظ فقولهم او قد وقع عليها
او قد بها شرف او بغيره فقولهم ان يقسم اي يملك ولو قيل ان قال الزمك في الما في الاصل لم يستل
قولهم يستل احد بينهما وان كان ملكا للمفرد في ذلك لم يكن موقفا ويجوز ان يكون في مقتضى او قد
للمسافر فقولهم بغيره ما لم يكن ابتداء او قد عذرة والباقي قولهم فربما فرج الزوجه و
الامة فالعزة برفع الزوجه فقط فقولهم بغيره الاخرى عذرة شيئا الذي يعلم الاخرى
فارجه فقولهم المراقب شيئا السطح لا الملق والزمه قولهم مستل ان اي حيث لا يقربها
فعلهم لئلا وان لها القرب واخرها الغرض عندهم وطلعوا الشئ عندهم وقالوا لا ذرعة و
الزمك في الوجه ان يغير في اخر الليل والاولها بالغالب ما عداها انما الحرف فقولهم ان يغيره ما هو
اولى لانه الليل والليل والشكر والاعوام والنوار في منية عليهم فقولهم بغيره استل ان يقربها اليه
يجاز لانه مفضل لما يقربها بذاته ولذلك لم يغير في غير وقتها في الليل فقولهم والنار عذرة
وفي شئ وجعلنا النهر موقفا وهو لعلوا لانه التلاوة فقولهم فكله فانه على التلاوة
ونار اثار او عمل بغيره لئلا يغيره لئلا قالوا في هذا كذا في عدم العمل فان قيل
مهل في الليل كمل في وجهه لم يخرجه الليل عن كونه املا في هذا قاله شيخنا والاصل في حق
الجنون وقتا فاقول ان كان قولهم وكان النزول يرد في فلو انه ولولا الشر لا نظر في
الزمان فيها فان قيل ان قام قد لا يسهل القسم كقوله في وقتها ومعه وجب ان كان الحرف فقولهم وقولهم
ولما فرج اخراجها في نوبة واحدة ولا افرى قولهم كرضها وطلعها وخوصها ونسبها
ولو طنا او اقلها لاقولهم في قال شيخنا وان ما من المربية او انفردت المنيعة لها وقال في
ذلك البرية والسباط والخطيب فقولهم مستل ان اي قد مر في غير ذلك كافر الليل عذرة
او لا يرد ان كان من نوبة الدخول عليها او لا من نوبة واحدة منهم فتعيب بعضهم بالاول لا
مفهوم له فارجعه فقولهم ولن القوم من ما لا طالع اذ هو من نوبة واحدة قد مر في قوله في المراء
بالشئ ما ليس للفرد فقولهم والا فلا هو المقسم فقولهم لكن في اي في القول بعد ما يرد

النسب

القضاء

الاولى وقال الشيخ يجب وهو الوجه لما يقربها وجب القضاء فقولهم في القضاء اي ما طولها لا طالع

القضاء اولا وظاهر كلام الشرح جوده للثانية وعليه قالوا بالاولى فقولهم لا تقرب
فالمعول عليه الفرق في قدرتها الفردية والحاجة طالع او قد فقولهم لوقوع متابع هو
الحاجة المذكورة فيما ياتي فقولهم وبين قال شيخنا وينب ففعله طالع الحاجة و
هو الذي في قول المصنف والقبيح ان فقولهم لم يذكر الشئ ان غير مقسم او مؤول لعدم ذكره
فترجنا فقولهم الحاجة اي يقربها وان طالع فقولهم وان لانه ظاهر ان هذا الجواب في التابع
وانه في الاصل من غير المتتابع كالوطء وبه قال شيخنا الزيادة الخطيب في القصة العلامة العبادي
ناقله عن شيخنا الرافعي وهو الوجه وما وقع له ثم يقول على انه كان بغيرها من علامتها ذكره في
هوام مطلقا في الاصل والتابع وان قيل الزمان كان لفردية فيها قال الامام والثالث بالتحقيق
ان الجماع لا يوصف بالتحريم والتحريم في الجماع المصنف لاني ما وقعت به المصنف انتهى ان التحريم الجماع
للعنه بل لا مر فارجح وهو عذرة فارجعه فقولهم بما اي ان طالع الزمان والا فلا كما مر في الاصل
او لم يقدم القضاء فان قيل حاصل ما مر به كلام شيخنا الرافعي في الوطء او المتتابع لوقوع
لا يقف مطلقا وانما عذرة به وان فقولهم اذ لم يطل لا يقف مطلقا ولو تمت يا وان الترتيب الذي
شانه انما للفردية والحاجة اليه لا يقف انهما مطلقا وانما يقف من ادعاء ذلك مطلقا وقولنا
الزيادة كان في الاصل يقف على كل واحد طالع او طالع وفي التابع لا يقف شيئا ان طالع يقف الزائد ان
اطاله وقصر الطول يستغاله بالحاجة زيادة في اخرها الفرق والاطالة يمكن بعد قرائه منها و
المعصية ان كانا منها اطالة فان قيل لعارضها الى الاقانة عند ما اياما لا تخومها فالحقوق عليها
في منزلها ما عليها وهدمها كنه ولم ينعها لغيرها جاز له ذلك مع وجوب القضاء ولو نقصها
ما نوبتها شيئا كزوجه ما عند ما ولو عكسها او بعد منزلها او لغيرها واجب قضاء وكذا
الدخول المتقدم ولا يقف من نوبة غير الخ فارجع لها وبغيره في غير وجه الى ما يجوز نحو قولهم
في الاقانة انما املا او قدما ولو بلا حاجة فقولهم فان قيل في الليل كما مر المراد بالليل التتابع و
بالليل الاصل كما مر فقولهم والا في القسم اي لكل واحدة فقط ما يقف من ساقولهم والا زيادة

على الذمسية وان تفرقت في البلاد والا انما الحر لا يجب القسم على لئلا في بلد الزوج وبه
قال الامام مالك رحمه الله فوله ما غرضنا من انا به فيكون ولو شامرا كسره وكسره او شامرا
كسره وسنه عليه كمالا في الاموال قوله وجب فرقة ان لم يكن منسار حوب وشا وبعد ما الذي
بالقسم لا حاجة الى فرقة ان كانت لينة كل واحد بالنهي والاصحح لها وقال بعضهم لا حاجة
للفرقة مطلقا قال الزكري قوله ما ذكر في الفرقة للقسم بالمال الى المال اما دون لينة او الطواف
عليهما في ساعة قوله الفرقة نظر فراجع قوله يفرع اي قول كما مر من فرقة ثانية وثالثة
معهما ثالثا قوله لا يفرع كيف شئت الفرقة وهي ما يكاتبه الله والخراج على اللهي
او كسره لا يبال ككاتبه قوله واحد واحد فاما قوله قوله يفرع بينا الثلث وان لم يفرع ففصل
ايضا وسلكا قوله لا يثبت اي لا يجمع كما مر اذ انك النوب بالفرقة لا يجوز اعادة شيئا لا زربا
تخرج عاقلا فالاول قبله المذكر قوله فلو كانت كافر او كان اولادها ارقاء قوله
قوله مطلقا من مرفوع بالالف نضاد الى امة وقبر الطريق قبله والمراد بها ما فيها روقا وبقيته
قوله ريف او كانت الحرة لا تنضم كما مر قوله لئلا لا يفرع لئلا لا يفرع قوله فلو فرقة
المقد كان اقل لا يبالا بغيره قوله فلو كانت لينة او نصف او ارضها او لينة او
شعنا في روقه ان سدا مردود لعامة بفعلة فيها مرد لا يبالا على الذمسية ثم من قسم فماله
واعلم انه يجري في النبل لما متواصلة به قوله ما ذكر في الليل لا يثبت الليل قبل ان يثبتها
صلى كالحرا او بعد ما يثبت الحرة لئلا يبالا ولا يجب على الزوج فضا ما فان قيل علم بالقسا قوله
يكسب بالحق السابقة في لئلا يبالا ككاتبه قوله مديدا ولو في لينة ولو بعد ما ان منه او
شتره اعطى ما ثم زوجه لايوجه نعم ان يفرع لها بعض ما زادها الا وحدها
لها بعد عهد ما بعد ورجعة منفرا لها بالعقد الثاني قوله قوله يفرع يفرع ولو بعد
من ثاني كما مر في البيع والثلث ان البيوع عند ايام الدنيا وما زاد عليها ككاتبه لها ان
وان الثلث مقرر في الشرع قوله الشيا يخلف البكر لاني فيها ثمنه اذ ليس بها مال الك

ساقها

ساقها والمراد بكذبها بكرا او شيئا عند الله قوله لا عند الله قوله واجب على الزوج الذي
يجب عليه القسم فيما مرهرا او غيرها وفي رواية ما تقدم نعم ان لم يكن عند غيره لها ان لم يكن
عندها ولا وجب ويجب تعدد على بقية دور ما عند ان لم ترض بشا غير لانه عتقا فلها ان
تسقط واذا تم الدور والرفاق افرق لما يثبت للجمع ولا يثبت بالطلاق لا القسم فوجب
الرجعة او التجديد لثبوتها قال شهاب وكرم عليه ايام الرقاق قوله بوجه او جماعة او نحوها
مريض وغير ذلك لا يثبتها قالوا اذا ارضيت لم يثبت عقد ما لم ترض بملحاة واذا بقى فمرد
يلزم عاقبة دور ما عند كافي لا يثبت او يفرع لرضاها بالثالث يظهر الا الثاني ولو فرق
له امران فدم السابقة فان كانا معا افرع وجوبا قوله قوله ما ذكره ما لم يرض بغيره
ولا تجب القولا اذا اراد ان يرضى بالقسم لغيره او كان في اثناء دور كما مر قوله قوله الزائد
للاخرات روقا اختارت الزيادة ككاتبه او لا لها لم تطرح في عقد غير قوله بغيره لئلا يبالا
للبيع او باختيارها ما دون البيع لا تقدم قوله كما يثبت في البيع واذا فقه يفرع موزع عليها
وانما فقه البيع لا ما زاد على الثلث التي هي لها اصله لانها طعت في عقد غيرها ولقوله نعم لا يفرع
سلك كما مر ان ثلث بيعت عند الله وثلث عند ما وان ثلث ثلث عند الله ودرا اي بالقسم فاذا
الثلث رفقته عنها قوله قوله ما لا يجوز فيه المنفعة على المدة ودور دور جديها فيه
ولو لئلا كوابه مثلا ياذنه او علم رضاها لا يثبت القسم ولا النفقة قوله قوله ما لا
سافر معه فغيرا شرة الا ان ما منعته سوا قدر عاردها ولا خلا ولا يثبت نعم لا يفرع
بها لم يثبت عقبا قوله قوله فلو قسم لها اي بغير الشدة فلو كان لها قسم سابق لم يثبت قوله
وباذنه لغرضه يفرع لها ولو فرع عن غيرها على المهر وعرضها الجاني بسؤال المهر كقرضه و
بسؤال المهر كقرضها ولو كانت هي الزوج لغرضها الجاني ما غير سواها فكفر فيها قوله قوله
وان قرضه او بيعه ففصل لئلا في الابتداء وان غير بعد قوله قوله مريم اي بغيره عندها وليس
الرجوع قبل ما في القرض فرقه بغيره يفرع من تركها فلا حرة ولا فناء هذا في بيعهم

ولا يجوز بيع المهر بغيره
والنكاح لا يثبت بغيره

انفق
حق

كاتبها

قوله او يطلعها وهي مائة قلو فطلق بعضها ويثبت بعضها الباقيات واليه يثبت بعضها
 مع وكيل له محرم او شوا ويثبت الباقيات لما فيه من رفع مقامها معه وقيل لباقيات
 سواء فربما يفرق ام لا كما في كلام الشيخنا كما لا يخفى وغير ذلك مما هو في ذلك من اختلافه والعجيب ان يقال
 انه كما نطقنا لطلبه دفعه فلا حرج ولا فتنه فكذلك مع او مع وكيله او بعضها معه وبعضها
 مع وكيله وان نطقنا من ثبات وجب القضاء لى اختلاف سواء كان من مع الباقيات وكيله من الباقيات
 او لا بل العكس او لا مع احد منهما فانما يرجع قوله سائر المطلقا الى ان يجوز فيها الرخصة لا في
 مطلقا اي بقرعة او لا ساكنة المصحوبة او لا قاله الشيخنا كما لا يخفى في غير اخذ اما بان انه ما يثبت
 الا ما يثبت لو كان السفر بها كما يثبت من قولهم ويجب عا من طلبها اجابته وان كان عاصيا فان
 امتنع سقط عنها ولو جوزه وقد يقال جوزه اطاعة صاحب حكمها معه ووجوب القضاء
 بطلبها عليه فانما قوله بعضها سواء صاحبة التوبة او الزفاف او غيرهما لا يقطع قطعها من
 التوبة او الزفاف فيبقى لها اذا عاد قوله بقرعة ان لم يرضها بواحدة والا فلا حاجة للقرعة ولا
 ولهن الرجوع قبل السفر قال الماوردي وكذا بعد ما لم يقطع مائة الفرفان لا يفرق في حقها
 القرعة ففيه لهما بازاء ما في البقية ما لم يقض لهما قاله الشيخنا فانظر مع طبعنا عن شيخنا الرولى قوله
ولا ينفى اي سواء كانت فيها بقرعة او لا وان عصى باخذ منها قاله شيخنا الرولى قوله وقيل منعه اي
 يمنع عليه الرخصه ساكنة المصحوبة لانه المتأبط انه يقف مدة عدم الرخصه ساكنة المصحوبة
 والا فلا سواء في مقصده او غير ذلك لاجازة مقصده به وقال شيخنا ينفى ما جاز ان يطلعها
 الاول من قول عى النص لانه الرخصه فيه وكذا كتب به في غير المطلقا ففيه من وقت الكتاب
 لا انما ولا قامه شئ من علم من ثبات من غير التعلق بتعليق لهما ولا على حكمهما وتقدم
 عن شيخنا الرولى ان القضاء يكون مؤزعا فبانه مثل ثباتنا وقال الشيخنا على منساقه في كل واحد
 من لهما بقدر حقها ويجوز انما الى القرعة في تقديم بعضها على بعض وتقدم مدة الزفاف على غيرها
 فراجع قوله وساويت حقها ولو قبل شئ من الدور بينهما قوله لم يلزم الزحف الرولى

فله الرد

فله الرد ولين لنا منه تتحقق على رضى غير المزمور له الا انما لانه البتة على قواعد العتبات
 لذلك كان لها الرجوع من شأنا ولحقنا ثبات ليلتها ويلزم الزحف الرولى ليلتها طال ان علم
 ومات قبل علمه لا يلزمه فضاوا ولعلنا في فارقا فيما يقع ايج نحو عشرتها بعد ذلك
 وقبل العلم بالمعتدلة من باب الغرامات والاثاق ولين لنا لولا هبة ان نأخذ بعضها عوضا
 ويلزم مائة لو اخذت وتكون في القضاء قال بعضنا من تحتنا بعل شيئا ما لم يعلم بالعداد قوله
 بان يقدم اه سكتنا عن جوارح النافر في الصلوات بان يقر ليلته العاهية الى ليلة الموتية او
 على يرضى الموتية والمعتدلة قاله شيخنا ولا يفرق بين خفي ما بينهما وان لم يرض به
 قوله في تأخير حقا اي بقرعة منتهى والاجازة فارقا اعتبر عند الرضى مع تقديم حقا
 لان فيه سرعة براءة الرقة وحيث جاز فليكن للموازية الرجوع بعد سبب ليلتها لان ليلتها
 الاصلية صارت من تحت ليلتها وقولهم لان الموازية قد ترجع لتعليق ليلتها للتقديم للجوزة
 بعد وقوعه والالزم احالة الخلاق فانما قوله او يثبت ليلتها او سقطت حقها مطلقا قوله
 اوله فله تخصيصه اعادة اي ما اراد منتهى وان اختلفت في كل دور وشيئا من رضى ما اطلق
 المسئلة ما لو يثبت ليلتها او لا يثبت منتهى اوله ولولا هذه منتهى اوله ولا ثبات منتهى اوله
 ففي الاول البينة باطله وما عداها يعلم من الاخير وقسمها ان في كل دور ليلتها في رضى منتهى
 بينته في اول دور فان فرضت لواحدة اخصت بها اوله جعلها لما اراد منتهى بعد دور آخر
 ليلتها ايضا في رضى ليلتها ما يبق لان ما حقب بليلا لا يدقل في القرعة بعد في فرضت له
 خص بها الماتر هكذا في يتم اربع ليا بعد او اكثر في نعت كل ليلة لما فقد بها قلة حاجة
 الى قرعة بعد ذلك وقد انظم الازوار واليا الى وقوع تلك الليلة بعد تمام الادوار لا يخل
 بها فانما واقم وما نقل عن شيخنا ما يحال ذلك في مستقيم ولم يوضح تسيته اليه هذا اذا
 وهيت ليلتها دائما فان وهيت ليلة فقط مثلا له وليننا قصه كما يربع وربعه يخص ب
 ما شاء ويخرج للابتداء في كل واحد وهذا يحق في الاول اذا قيل كل ليلة في دورها ولعمرك ان

الرجوع

الواحدة بطلت البينة وكذا الغار قضا ولو اكدت البينة لم يقبل عليها الا بيمين **فمن**
 يعهم بطلا في ما ذكره في حقها قبل وفائه قال النبي الرخصة فان لم يسمع ويحب
 الوفاء لينا بغير عود بها ولو قصد جدي من ثوبه المستوفية له ان كانت معه فان لم تكن معه
 فلا قضاء ولا يجلس بينه مع المظلمة بعد عودها عن الغناء فقاموا وسبها في حكم التزويج
 عن العتاة في باب الخلع ان شاء الله **فصل** في حكم الشقاق بين الزوجين
 قوله بعد ان كان الخ بالبعد في مثلها فباعتها ما هو ان كان ذلك فليس شقاق الا ان كان ذلك في
 اعراضا وعيونا لانه لا يكون الا مع كراهة وبذلك فارق الشقاق والشقاق لانه قد يكون لسوء خلق
 كما لم ياد بينهما علم فلو بلا حكم قوله وعظما اي نيا قوله كان يقول وينبغي ان يذكر
 لها ما في الصبي من ما عدها اذ ابانت المرأة ما جاز في شقاقها عنهما الملائكة هي تبص
 وما قاله ابنا عبيد اي امرأة عبيد في وجه زوجها الا قامت ما قربها مسعدة العجوة ولا نظر الى
 الجنة وما في الترمذي ما عدها اي امرأة بائنا وتوجه لخدمتها دخلت الجنة قوله في المبيع
 يفتح الجيم قال شيخنا الترمذي وهو بكسر الجيم ثم للوطي والغرائر فراجع قوله الاخر يفتح اي
 اقاد في ظنه والاشنع قوله يجوز له الطلاق واعتمدت هنا الزيادة وسبقنا التولي كابا جرح
 الخطيب انه لا يرفع لمرئيه من الكسوة عباد وشاكا في الصائل لا يبلغ به حد كالنفس بل يوصيه
 ولذلك يفتما به قوله والاقول القائل بغير الفرض قوله بقاء اي الخوف على ظاهره فام يحمله
 بفتح العين كما لا فرق قوله اقصدكم بغير احسانا او فصح او اقصدكم للفقهاء العبارتها في فائدة المعنى
 لكن ما سلكه المشاء دخل في ترتيب الكلام وبلاغته وما قدم عنه غير مبتا واضحا الى الجواب
 فهو من التكلف الذي هو بترئ منه وتقول عليه قوله والاقول المعقول فيه من رتبة خط
 تنبيه وبذلك فان يكون الا في لولة القصة عدم العقول لانه للناديب قوله بل السج في الكلام
 ولا في غير ما قسم ونقطة وختم ما قوله ويجوز في الثلثة وجهه فها اذا عليها الا ان قصد
 ردها عن المصيبة او اصلاح دينها اذا لم يجز فلو دأب الى غير الزوجين جازت لغيره شرع

كفت

في قوله
 راجع الى ما بين
 والظاهر من ان

من قوله والرجل ان يقرب امرأته على ان بعد قصصا له اهداها على ثوبه الزينة والى في عراش له الاية وكذا دعائه الى الغسل في الثوب على ثوب الصلاة وغسل
 ايضا بغير التلويح على الخرج من بيت الزوج بغيره فانه كما حققت

كفتوا وابتلعوا وابتاء وزجها فلاحا للمناجاة والمجود كما وقع في قصص الثلثة الذين اختلفوا
 عن غزوة بطلوا فانه تم بجرهم ونسي الصيانة عن كلامهم وهم من رتبة بين الزوجين وكعبتها مالك
 وسلا لينة اتمية ولذلك قبلوا ان لا يملأوا منهم مكة واخر ما تم عليه **فصل** في العلماء
 رضى الله عنهم لم يند لموضع بغير فيه المأخوذ من منق حقه الامتثال والعهد وذلك لم يند
 الحاقه لهما وعدم الاطلاق لاحد عليهما ولذلك لا الوقف وادعى انه بسبيل النسخة واكدت
 فهو المصنف في المعتمد من حيث جولة الفرق لا الشقوق فها النسخة **فصل** في العلماء
 الناسد صدقته منى قاله ابن جرير قوله بطلب ولا ينفذ فعملها في البيت قوله بناء ولا
 بغيره لانه النسخة يورث وعنه بين الزوجين فترقا يملأهما الحال بينهما وينبغي لهما ان يملأهما
 يجوز ولا يند ويحوي بينهما المصنف القصاد في منها قاله الزركشي ومنها في الزوج واما في الزوجية
 فتعذر ابتداء قوله بغيره القاصي بشد من التزم المملأ اي لم يجز عنها حالها مما ينفذ فيها وقيل
 عن الحاقه الله وقوله بالنعك كرامة القصة ليذكر ارضه فله في فيه كذا لا يند بسبب
 اكله ما يفيض ولو بغيره بعضه حقه قوله بفتح واكتفى به لغير البينة قوله ومن الظالم على
 وزاد ما من منى ونسخه قوله بفتح اي وجوب كما ذكره عن الترفعة وهو المعنى قوله عند
 قوله وايه لانه الذي ينفذ عنه بالنسخة ولزم بفتح الظالم بينهما احوال الظالم بينهما ولا ينفذ
 الزوج ان رجوع عن ظالمه الى بغيره ظاهرة قوله من امته نديا وكذا امته لهما ونها في قوله
 بعد ضلأه ان ينفذ الا لا يخفى احوالهما عن الاخر شيئا اذا اخطأ به قوله صحيح والرفعة
 وجوبه هو المعتمد قوله وكما ان معلنا فلو فميا احوال الزوجين او ان في علمه ولو بعد ضلأه
 الحكمين حالهما انزل حكمه لان اناب قوله فيعكركم بطلاق وليس له ان يخالف قوله
 وقيل عوض فله وليس له ان يطلق مجانا وشك في حكمها واذا عجز الحكماء بفتح القاصي
 غيرها فان عجز البينة ادى القاصي الظلم منها واخذ حقا الاخرى ويلزم كلامنا الحكمين ان
 يجزأ فلو قال احدهما حكمه قد ماله منه وطلقا وقاله وعكس ثعبنا اعد المالا فلا وان

وليس للزوج
 وشروطه على ثوبه الصلاة
 كمن لا يند في اي زيد بغيره
 عليه ان يملأها في او اخرها
 دم

في قوله
 الطلوع

لنظر

260

[illegible]

69

الشيخ محمد بن أبي
إبراهيم قال الفقيه في
التحقيق بالأدلة
أما الفقه كما قاله الجاوي
وإن كان يطلق منه أحد ما يقع
باعتبارها وفي حكمها من عدمه
الشيء الذي نازله عليه هذا

111

وضو

وكان من تنقيحها ان ارسى على القاعدة من ان ما كان مستحبا في باب ووجد نفاذا في مضموعه لا يكون كناية في غير
ولا يشك بان هذا من حيث انه صحيح في وجوب الكفارة ومع ذلك لا ننوي به الطلاق فان قيل بان منتهى جميع الاستظهار
في القاعدة فيجب على ان هذا اليقين مستحبا في وجوب الكفارة ضعيفا وانما هذا حكم رتبة السبع على ذلك كما يشانه وقد
استثنى من ذلك القاعدة صدر رتبة غالبا منها لفظ الكفارة فان ضربه في الكوالم كناية في الوكالة مع ان كان تنقيح
في مضموعه ومنها تصدقت فانه صحيح في التصديق كناية في الوقف مع ان كان ما ذكره منها لفظ التصدق فانه صحيح
في التصدق كما رجمه الشبان مع انه ضربه في الطلاق ويكنى تنقيح في مضموعه منها ما لا يخرج الا انه كناية
وكما يشانه في غلبها غلبنا واما الطلاق فان لفظ العتق في صحيح في باب واما كناية تنقيح في مضموعه ومع ذلك فهو
كناية في الطلاق من الكناية قوله الطلاق فرض على ان له او واجب على من البصير وشك كانه
الضحي في الطلاق يثبت في قوله عن النبي صلى الله عليه وسلم في الطلاق فهو كناية وقيل ان رضى البصير وشك كانه
بالفكر النكاح وغيرها انه الكفارة من الاستظهار في معنى التخليط فقط ان الصلاح في فناء وانه لا يقع
بهذه محذور على انه لم يشتر في الطلاق وعليه ففارق عدم صرفه قوله طلاقا على باعته طلاقا فرض
على مع عدم استظهاره بخلافه على الطلاق ولو قال على الطلاق من فوسى او زرع او جوزة حلق او فوسى
او نحو فوسى على الطلاق ان شاء الله فان قصدا فيك لم يقع الطلاق ولا وقع اشياء عبد الحق

وضيح اقل منه بل لا بد من وضع جميعه او اكثر كما ترى من جهة ولو يوكيلها بحضرتها
 لا في غيرها وقصدت دفعه عن العوض ونصت في قصدتها قولها بما يريه المراد
 فيها من جهة يتكلم منها اخذ بل ما نفع من نحو حبسها وجعلها او متعليل وكذا لا والابناء
 لا لا عطاء وكذا الجحش ان اقرن به ما يعيد للملك وكذا انهم من انما سئلوا للتسليم فراجعوا
 نعم ولا يكفي الوضع بها يري وكيل الزوج ولو جفرت قولها بما يريه المراد لان قال ان
 اعطيت فان قال ان اعطيت زيد اقل شئ من انما عمنه طلعت وقال يعرض من انما طلعت
 رعيها ولا تملك الاصل لانه تعليل بصفة وعبرة بعضهم بانها وفي جميع ذلك نظر لان
 اعطيت زيد يملك الا يكون عدا دينا له عليه ويملك ان يري انها تملك له ويملك ان يري تملك
 نعم والمقنة ان اعطيت عابدين زيد ويختم ان يكون المراد ان دفعه لزيد فليراجع ذلك
 وليرجع قولها لان مقتضى الملك اذ دفع ذلك بانه ان اراد عدم الملك ما غير حفظ مطلقا
 وردت القصد والملك وان اراد خصوص من لا حل العوض فيها وردت قولها بما يريه
 قولها افبضت ولم يشر الى ما يريه الملك والافوضها لا عطاء مطلقا قولها المقتضى للقبض
 بشرط ان المقصود من التعليل بالافاض لا هو لانه لا يكفي فيه الاخذ مع الكمال بل اياها
 خلاف ولذلك جعله شئ من الملك سبغا فلم لا ان فعل الملك لغو شرعا واعتمادا على
 الرضى لما في المتناهي غير مستقيم ولا يبين في التعويل عما ذكر بعضهم من انما لا يتناسب
 المقام وانه وجه التعريف والالهام قولها اخذت بيدها قال بعضهم ولو يوكيلها منها
 قال شئنا الرضى منها وكيلها بحضرتها قولها ولا يكفي الوضع سواء في التعليل في
 القبض اى الا فاض الا ان الحق بالاعطاء كما تعلم قولها بجملته اى بخلق عدم الكفا
 بالكل قولها وقال الامام هو مخرج في المستلزم قولها او بها اى وحدها
 كل ما في قولها قلم اى لغتها او بها قولها رد بالعين نعم ان كانت في حقه اكثر من
 المثل وان يجوز اعطيت بغيره او قلد بغيره عدم الرضا فيها الرد ولعل ان الرضا الكثر في

سنة

وهذه الحادثة والمظاهر الرضى في قولها لان الطلاق اى في هذه لكونها صيغة معاوضة قولها طلعت بمخرج
 فملكها لم وان جرح طهر المثل لم يصبه فلهذا في قولها بما يريه المراد وهو الخنثى والاذنى كالعبد راجع قولها ان صفت
 كانت نعمهم لصحة الاكتفاء بعدد لا ياتي لا يكون الا ما عام ولفظ العبد مطلق قولها لا مقصودا اى فلا
 بطلان لاصلها لم يخرج من الغايب والمراد انها غاصبه لم تنفذ في ما خلا المقصود منها مع غيرها من اوصافها
 في تعليل العبد بالقبض او انما اشار اليه وفيه من المثل لان من العوضه العاصف فها قولها لان الزوج اى
 علمه به ما من قولها المشتركة ومثله لا ما لا يصح بيعها لم نحو مكاتبه وانما تعليل به ما هو هو وانما قولها
 واقصر على المشرك لانما في قولها المشتركة انما يملكه تمول كلاما يجمع ما ذكر لان فيه مشايخا بغيره قولها وكونه
 هذه مقصودهم ذكر صفاته السام فها قولها بما يريه المراد اى في قولها بما يريه المراد اى في قولها بما يريه المراد
 قولها وله من المثل يدله وله الرضى في الاقمار فبغيره ما تقدم في الحرة ويشعر من المثل في جميع الارض
 قولها ولو لم يملك ففقط والملك انما كالملك بالاولى قولها فطلعت او يعرضها على المعتد
 فها قولها لانها جروا اكثر منها قولها لانها فصل اى قولها فطلعت اى القسط ما تطلقه وانما كانا المطبق
 اكثر من الثلث قولها عليها الثلث فها قولها فطلعت اى قولها فطلعت اى قولها فطلعت اى قولها فطلعت
 قبضها بالاولى ولو قروا في الجوان في سواها بالاولى وهو يملكها كقولها فطلعت اى قولها فطلعت
 بها وفي الثلث ولزمها ذلك اى قولها فطلعت اى قولها فطلعت اى قولها فطلعت اى قولها فطلعت
 الواحدة لانه فاله في اشد الصيغة بخلاف ما قبلها وانما قولها فطلعت اى قولها فطلعت
 بها وفي الاول فطلعت بغيرها وانما قولها فطلعت اى قولها فطلعت اى قولها فطلعت
 ذلك في الجاهل ودرهم من التعليل قولها وفيها اى قولها فطلعت اى قولها فطلعت
 وفيها لاني في اقلها ما صبح معاوضة ورد بها قولها فطلعت اى قولها فطلعت
 وفيها لاني في الجاهل اذ قال له ربي عدي بيدينا فقال ارض ما ينصفه فاذا رضى بالدينار اصبها
 ما وفيها من العام وعلا لانه في قولها فطلعت اى قولها فطلعت اى قولها فطلعت
 قولها والعرف فله لانها اذ ايدى كانا المثل من جارية المعاوضة والمخالفة فيها لضرر واذ ايدى هي المثل

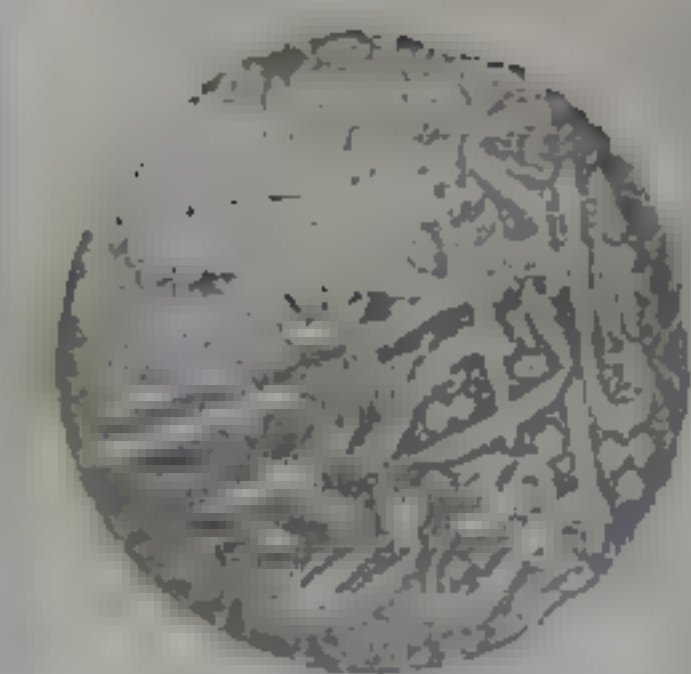
نسب المخرج الى الامام الشافعي رضي الله عنه فكلما مضى من كتابه وجب كما يأتي قوله
ثالثا اقول نظر الناظر لانه متضمن في الام والطاء قوله واوجه نظر الناظر المخرج
كما تقدم وكان هذا المقول لا يغير النص او المذهب قوله بالنهي هو الطريق الثاني في كلامه
قوله ولكن بالطلاق وكذا يبين ما يبيح بالكتابة من كناية كالناطق فذكر
المقد الناطق لانه هو الذي قوله ولو تلفظ هو قيد في الخلق في كلامه قوله فبذلك
يبيح قوله فان كناية ناطقا او غير ناطقا على ما هو في قوله اذا بطل الكتاب او كناية
هذا الكتاب او هذا الكتاب او كناية او كناية او كناية او كناية هذا فهدى
هو كناية قوله تلفظ بلفظ او وقع في يد ما حقيقة او حكم كناية في غير هذا وامامنا
ولا يكتفي بغير ما يبيح في الاولى بل في لفظ لفظ انما طالع حيث نقرأ وانما على ما علم
وكذا يكتفي في الثاني بغير ما عند شيخنا وقاله الناطق بغير اللطام البرية ويرد
شيخنا في الرابع الباقية وقال الخ اعطى بل في جميع فيها مخرج اذا اذعته اراد الجرح
صدق بهيمة في الكفر ولو قال اذا بطل خطه قاتلته وصل اليها ما الكتاب فوقع به
لوقعت عدم وهو الكتاب اليها وان لم يخط لم يخط لا يبيح بذلك قوله وان كناية
انظر الى الفاظ الابطاع قوله وهي قارة اي في الواقع وظنا واحتمالا فالمراد ان لا يهاجم
انها انما قوله فقرأ قال اللطام العبادي فرائع مقاصد وقال شيخنا الرولى بكتي فارة
لفظ انما طالع كما سرده بهيمة وقال يفتقروا بها فارة ما يجر بلفظه فيما تقدم وبه
نما اعطى فارة جميع الكتاب في جميع الصور نظر للمعرف ولان العفة مخفية فراجع ولا
يكتفي اعلمها به ولا علمها بما فيه ما غير فارة وبيان ان ما الفراء المطالعة قوله والا
ولو طالع كنه في الوقوع هو المعنى لان لا يرد في اللفظ فيه صدق بهيمة قوله فلا تطلق
وان علم او نسبت الفراء ولو قبل وقت حاله الكتابة فانه شيخنا الرولى كذا التعليق
بخالفه الا ان يؤول الى المراد بان العدة بحسب ما في ذمته لعدم علمه بانها غير قارة فانه

و هو ان
نعم

نعم

قوله وان لم تكن قارة بان علم ذلك حال الكتابة قوله فقرأ عليها ولا يكتفي اقلها ما
فيه ولا علمها بما غير قارة ولو علمت الفراء وقراءة بنفسها في منة وقوله فقال شيخنا الرولى
وفيه نظر ما مر من ولقد قرأ عليها في منة فقط كلام شيخنا الرولى العقول انهما وقاله بقصد
مشائنا مخرج انما بالكتابة والنسبة كنه ووقعه او باحد ما وفعل هو الامر في
في نفوذ الطلاق للزوج قوله لم نفوذ طلاقها اليها وكل منهما مكلف فانه كان مكلفا
مرشد ما انما وفجره بالطلاق نفوذ طلاقه فلا يصح تطلقا ويقولها اليها ما وقوله
الى انما معها الى المذهب معها الى المذهب محالة فلا يصح فيها مخرج لغير وقوله الى المذهب
مثلا وقوله وم ونحو كليل ولو وقوله الى المذهب محالة فطلق احد ما لم يقع قوله ان كناية
ليس قبله ان اقر فانه قد لم يقع طلاقا احلا لانه تعليق وسياق انه يبطل قوله ف
نما كليل فلو لم يكن لا فاعلم بها انما كليل للشيخ فانه واعترضه بان لا يقع الطلاق باختيار
مستلزم لا يكتفي لانه عليه ما انما طلاقا قد لم يكتفي بهما فاعلمها فاعلمها اليها
واجيب بان لا جاز ان نفوذ المذهب سبب الفراق وهو اختياره لا ينفذ الا نفوذ
اليها المذهب الذي هو الفراق فانه الخطيب فراجع قوله وهو كليل هو المعنى كذا فيه
تعلق مخرج انما يلقط النوكيل فمؤيدوكيل قاله شيخنا ونسب له كلام الله الذي في النوكيل
قوله على القول لا ان كان بخوفه ولو وقع ما وقع لم يقع نعم يفتقره كلامه كقولها
كنه اطلقا ولو منعتة ويكتفي بقولها وان لم نعلم بالنفوذ اعطى بالواقع ولو قال
ليس بطلقا وجبت ان كانت قلا يد منة مستترة ولو عارضها ولا بد ان يخرج النسخة بشيئا لا يكتفي
اقل غير ولو قال طلعها ان منة انما مستترة قولا عند عرض الوكيل عليها لم يطلق قوله
نسب الى القديم بهذا مخرج كلام المحدث في يمينه باليمين باعنا ولعل عدولهم عن لفظ القديم لا
للكلام كما اشار اليه قوله على الاصح اي بناء على القول في الخلاف في غير جود قوله وفي
اشراة اي بناء على قول النوكيل قوله فليها مخرج قد يقال لا حاجة الى جرح فضلا

فصل



الحاكم كما هو في الحديث بالانفاذ
في النكاح فان النكاح في الحديث بالانفاذ
نكاح النكاح. ص ١٠٠

قدم

١٠٠
 الحمد لله الذي هدانا لهذا
 الذي كنا لنهتدي لہ
 ما كنا لنهتدي لہ
 ما كنا لنهتدي لہ

توضیح: این کتاب در دسترس نیست

الكافور

५५५

هذا من بلستان نائم اوز انك عليه بسبب لم يصب به والافلاك كمل ان فيها طلاق لفر وان اجاز واخصا بعد نقطه لفر
العلم عنه حال نقطه به ولو اذ علم انه حال نقطه به كان نائما او حيا اي واكلا ومثله يتولد عند جود صدق بينهم قاله
الرفياني ونازعة في التوضيح في الاول ان لا الامار على النوم وهو ميت ولا ينشك على الاخرى عدم وقوع قوله لم قصد
الطلاق والعنف ظاهر في النقطه بالتحريك مع ثبوت النكته فام يكمل رفعه وتساو بينهما ثبوت النكته حال نقطه فقبل في دعواه
الرفع والجود بينهما قبل ان تستقنا عما بعد اياها في ايه النكته والى اليمين انشئ ويجاب بان هذا وما بعد كان له لانه على
اليمين ان هذا فانه وهو عدم نائما فلو لم اذ نائم ونحوه لان اللفظ لا يثقل بالاجازة فيقع ولا يستلزم ان هذا قوله
انما يستلزم منه هذا فانه وهو عدم نائما فلو لم اذ نائم ونحوه لان اللفظ لا يثقل بالاجازة فيقع ولا يستلزم ان هذا قوله
اللفظ لا يثقل بالاجازة فيقع ثم يثبت النفع والنكته فثامه **ابا جح**
ولو كان كذا مجتول لم يثقل لا يثبت الا ان يثبت وفيه في صدق يمينه ولو طلق في المرض وفكر كذا نكته عليه لم يثقل الا يثبت
عاز والاعط في ذلك الوقت **انوار**

فالظاهر في قولها ومثبات الخصية قولهم شعر كذا او يقض ولو شققة واحدة وقوله
 من تحتها جيب فيقول بها قولهم يدل الخ الى المتصلة بها كسما في قولهم يدل الخ في قولهم
 هو المعنى قولهم الله من الله اذا لا اصل من المعنى الذي هو الجزء الثاني او قد يكون بان
 من الجزء الثاني المعنى الطلاق المجمل الباقى فظاهر قولهم لانه لا يتصور من المتصل
 المذكور قولهم دمك او يقض وكذا لم يرد في قوله اراد بها الدم والتقدير يكول الغاء
 بالروح وكذا لم التمس وطوبى البدن والشعر واليهض الذي لها وهو الخصية كما مر في الحياة
 ان اراد بها الدم ايضا قولهم كربق وعرق ومثلهما السم واليهر والكلام والحرمة والسكون
 والخسأ والبقيع والعقد والذكر والظلال والصبيحة والصحة والمهنة والطريق والملاحة والدم
 والتقدير يغني الغاء والاسم ان لم يرد الميت والروح والحياة ان لم يرد الدم فيهما كما مر في الحياة
 لم يكن فيها شعر فكل ذلك لا يقع به على المعنى عند قولهم وكذا ومثله الجنب والحرمة
وليس قال شجنا ولحقنا بالاطلاق والبلغ ومثله ان اراد بها ما ينفصل عن الفراء في المعية قبل
 سريته في البدن والافضل من البدن كركبة مثله الدم في الغاراد بالدم المنفصل عن الغاراد
 انها لم يقع به فراجع قولهم لغظون يبين بان لم يبق متبقي وهو الكسوف كما قاله الاذرى
 قولهم لم يبق وان عاد بها والنصف وحلتها الحياة لانها حاله الخلق بعد وفاته فان كانت
 منصفه حاله الخلق فان حقيقتها ان الشاهد وكثيره وحلتها الحياة وفقره والافضل على ذلك
 بجملة شجنا الرمي والمادة والشعر كالبند كما في شعره شجنا المذكور وبذلك علم ان شجنا
 الرمي في شعره المذكور بقوله الله الذي لم يبق له حاجة اليه بل لا موقع له
 منها فراجع قولهم ولو قال هذا الصيغة المتعددة ولو قدم معها كان انسي وذكرنا
 لما بينا الاضافة اليها في قوله انا منكم بلغة او نية قولهم من حيث قيد بحمله كتابه قولهم
لا تطلق وان نوى طلاق نفسه قولهم من من قوله لا تطلق الى حمله فيها نيتها نية الطلاق ونية الاضافة
 ولا يمتنع ان يرد في كون الاضافة اليها قولهم النبي قال الاذرى هو بلفظ المصراع فانظر

مع المعنى

مع المعنى المذكور قولهم وقيل ظاهره انه لا يحتاج الى نية الاضافة فراجع قولهم
 في بنية شرط ان كان الطلاق وهو العلاء على الخ قولهم انت طالق او قلنا طالق والخطاب
 ليد قولهم وتعلقه عطف على طلاق فهو مجرد قولهم وان تعلقه طلاقا لا يجر ومثله
 قولهم وكذا طلاقا لا يجر قولهم وغیر عطف على طلاق قولهم من نيتها ان يفسد لكان وقوع
 الطلاق قولهم لغو قد انطلق عن زوجها ولا يثبتها ولا بد قولها الله بعد ذلك منها قال شجنا
 ابتج بغير العروى العراة واليكم الشيافة بغير حكم غير بنية ذلك اذا روي اليه وقيل
 التكاثر بغيره واعلموا شجنا قال لانه اقناء للاحكام وبه اثنى شجنا الرمي ولا يجر عنه و
 راجعه ابتج باسم ولم يجر فيه شجنا ولم يجر فيه والوجه ان يقال هذا ما ياتي في الغناء في الكلام
 على الحكم بالفتنة او الموجب ان يراى كان الرفع قبل وجود النكاح لم يصب التعلقا وبعده لانه
 محل الاحتجاج اليه وبذلك يجمع بين الكلامين المذكورين فظاهر قولهم بعد بنية فمعنى المعنى
 قولهم بذلك الرجعة اي في الجملة فلا ترد العشرة قولهم لا تطلق ولا يثبتها بنية العدة الا
 العاشرة فانه يحكمها الطلاق بعد ما ولا يصبغ خلعها ثم تقدم قولهم مثلا والمراد بالذخ
 ما به وغيره وما به فعله او فعلها او فعل غيرهما اثباتا لكان او نية مقيد لكان او طلاقا وتقدم
 بانه فراجع قولهم يطلق او فمن قولهم ان كانت قد خولها بعد نكاح كغيرها
 وقع منها قبله وهو قيد لخر الخلق كما تعلم من كلام المصنف والوجه ان يقال لا العطف بقوله
 ثم دخلت على يائز وان ما بعد بنية مقيد فلا تكرر فظاهر من مذكور فيها اذا
 امكن التخليص بالخلق والاختصاص لم يثبت فان كان طلاقا فان نية الطلاق طلاقا فلا
 يقع لخلق بغيره وع ملغاة لا يجر ولا يجر فيه في قوله لم يبق العطف لانه يثبتها
 به قولهم دون لانه ان في مجرد ولا يثبت في العيد قولهم دخل نية الزوج الثاني طلاقا لا يجر
 فانه قال اذا دخل بين الزوجين بالثلاث فبينهم الزوج ما يقع من طلاق الزوج الاول انتهى
 فيستعمل في الجملة في المخرج عما عدا ذلك بالثلاث لانه دخول الثاني بينها افاد حلتها للزوج

على الصواع

ما

مثلاً ولقد!

فالعقل هو الذي يميز بين الخير والشر
والحكمة هي التي تدبر في كل شيء

[illegible]

[illegible]

المأخذ كما في الاصل، وكذا القول اربعة كذا القول في طلاق **فصل** لا يثبت انحاد طرف العطف
 فيما تقدم قوله اثبات لم يفعلوا وقوله لا يثبت من اثبات الوقوع فقد يقع كما في الطلاق
 وقد لا يقع كالعطف لا يثبت زوجة في الشهر المأثر أو لا يثبت زوجة في الشهر المأثر كما في طلاق
 عند قلان في الشهر المأثر أو اللبث الغلابة أو لا يثبت لا الحريم فلا يثبت بذلك قوله
 لا ذكره هو القاعدة المذكورة كما في المنهج وأما جرحه فغيرها وقيل للعليل المذكورة قوله
 نصف طلق أو قال لا نصفه وقع نشان هلالا نصف الثلث إلا أن أراد نصف طلق فيكون
 كما لو ذكر قوله أن شاء الله ومثله أن ينفذ أو أن العطف نحوته ولو دللوا ومثله أن شاء
 رضى الله عنه أو أحب الله أو أحسن الله أو أراد الله أو حكم الله أو ما شاء الله بطلاق والله أعلم وأمر
 أو قدره أو حكمه فطلق في الحال أنه لم ينفذ طلقا سواء في الجهر أو في الخفاء أو في الخوانط
 برضاه الله أو في رضا في القسم لا أو لا يعلم الله أو في علم في القسم الثاني فراجع ذلك **فصل**
 لو عقد المنة من جميع المنة إلى المبيع على المعترضا فالمدفوعة بمقتضى قوله لا ينفذ طلقا
 واحدة ونشأ أن شاء الله لم يقع شيء أو قال إن طلق وطالغ يعطى أو دونه أن شاء الله
 لم يقع شيء أيضا ومثله أن شاء الله المنة والبيعة وأما منتهى زيد مثلا فانه وجه يثبتها
 في حياته وعلم بها المعطى وقع والى فلا ولو قال إن طلق لولا الله أو لولا أبوك لم يقع شيء
 أيضا ومنه قول ابن الصلاح أنه لو عطف بالطلاق أنه لا يفعل كذا إلا أن ينفذ العضا والعدس
 ثم فعله وقال فصدت أفراح مائة من ستمائة البيه فلا يثبت غنا فصدت المنة وعنه الاطلاق أيضا
 ولو نكح فصدت لعلها أولا أو هل ذكر المنة أولا فهو مثل البيه ومثله أيضا فصدت كل
 شيء يثبت أو نحو ذلك قوله فانه يقع في المال كالعنف في مائة أو أزيد لها إذا أو بما شاء
 النكح وغيره كما لو قال إن طالغ أن شاء الله به أو لم يثبت فطلق حالها العقد ولو قال إن
 طالغ اليوم أن شاء الله ثم طلق فيه وقع المنة في العلق وإن لم يثبت الله ففي اليوم ولم يطلق
 وفي العلق بعد ما ولو عصى بها منتهى فالحكم كذا كان قال إن طالغ اليوم طلق أن شاء الله

ان شاء الله

افغان آفت افغانان
افغانان له پناه فغانه

مجلس العلماء
بمكة المكرمة
الملك فيصل بن عبد الله

19

11

284
مكتبة جامعة القاهرة
قسم المخطوطات
رقم 284

10

الشيخ محمد بن مطهر و
والشيخ محمد بن مطهر و

مجلس العلماء
مجلس العلماء
مجلس العلماء

ان شاء الله
سنة ١٢٨٥
محمد بن عبد الله

وَأَمَّا أَنْتَ يَا زَكَرِيَّا فَاصْبِرْ
إِلَىٰ آيَاتِنَا إِنَّكَ بِعَيْنِنا نَظِيرٌ
وَمَا تَجِدُ فِيهِ مِنْ غَدَابَةٍ أَوْ مَعْرَكٍ
وَأَنْتَ لَا يَمَسُّهُ الْغَمُّ إِنَّمَا أَنْتَ عِنْدَنا مُبْتَلاٌ

قال اقصي انما اذا اراد الترحيل ان لا يقع الطلاق
عليه وجنبا فله ان يقول ابرأ كما
وقع عليها طلاقا فانك طالق لك فان
طالع لم يقع عليه الطلاق فان وقع الطلاق
عليها بغضض ان يقع فله ان اذا وقع فله ان
لم يقع اذ لا تضر اجنبته فاذا لم يقع اذ لم يقع
الطلاق تنبأ في ذلك لم يقع الطلاق بحال غرض

مستدل اذا قال ان وجد انك طالعت ان لم قال ان افعل ان او يسطر ان لا ان يسطر
 يقال ان في الحكيم في ذلك قال ان سيقا العقل منه في نصيبه فقه على هذا العقل المستدل
 بالحقام الباري في قول الزوج ان وجد ان لم يسطر يقال ان في ذلك ط ١٢٠
 بحال الدين العام في سائر التفسيرات ان الطلاق يقع لعدم بصيرة ذلك و
 على قوله انك طالع على التلا في حجب عني فالواو كان في اليمين في قولها وافي
 ال امام على بن احمد الاصبغ في التلا في حجب عني فالواو كان في اليمين في قولها وافي
 موت احد الزوجين او التلا في حجب عني فالواو كان في اليمين في قولها وافي
 اليه تاويل طويل وحيي الامام ابن ابي القتيبة بنحو ما ذلله اليه جمال
 القدي فلو في الناس في حجب

مستدل قال
 في صفة ان الرثي
 على صفة ان الرثي
 طالع في حجب عني
 يدعي على حجب
 الطلاق في حجب عني
 احسن في حجب عني
 وقوع الطلاق في حجب عني
 موت في حجب عني
 لا يقع الطلاق في حجب عني
 فلو في حجب عني

[illegible]

ينبغي ان لا يبدل ان يكون التعليق باه او اذا اعلم منها خطا با ولقد في نفسها باليمين غيرها ولا بالغير
 ولو صار من كسائي فان علق بمشيها وغيرها فكل حكم قوله وسماني التعليق بالنق وجهها
 فيه للنقد لا ان فقط وقد نظم بعضهم حكم الادوات المذكورة بفعله ادوات التعليق في النقص
 للنقد سوكا في النقص لا وها للرافض الا اذا ان محال او شئت وكلما كرهها وشمل ما ذكر
 ما لو قال ان ذلك الداء ابدل الا يا ذني فانت طالق فبالدخول مرة تحت اليه والاهت ان
 اذن قوله طلقك او وقع طلاقا عليه او وقع طلاقا في عليه قوله وقع مرفعا ووقع
 او طلع فكل كرهها في وقوع الشيء قوله فطلق اي ينقض او يوكيله او بوجود القصد
 او بالتقوية اليها وطلع والى اصل ان التعليق وحده لا يوصف بالبيع ولا وقوع ولا تطلق
 وان وجود القصد المعلق بها يوصف بالوقوع فقط ومثله طلاق العكس على المعنى وان
 مجموع التعليق والقصد يوصف بالثالث كطال ان ينقض وتوقيف الطلاق اليها كالتعليق و
 طال ان كوجود القصد ومجموعهما مثلهما قوله عشر عشر وتعني ان يوجب تعميما من عطف
 بطلان هذا في الرثيب لاجل نحو ذلك لو علق بغير العا وكتم والفاء عطف واحد في المعنى ولذا في
 الرثيب قوله فلو علق بكما ولقد في التعليق الاول لا في لانه لا تذكر بعد ما في
 الرابع ولذا لو كان بالكرها اربع فلا بد منها الى نصف الخلد به فلو علق بضل عشر
 ركعات كرهها ولقد في الخمسة الاول ويعلق بها تسعة وكانوا ويفرهما من وضوءه ولو علق
 في عشرة ركعات كرهها ولقد في التعليقات العشر الاول ويعلق بها ثمانية وتسعة ولشأنه

في هذا حال الظاهر
 ان الله تعالى قد
 جعل في كل شيء
 حكما وعلما
 واما في هذا
 الصنيع فانه
 من جملة ما
 لا يدرك بالحواس
 ولا يحيط به العقول
 بل هو من الغيوب
 التي لا يعلمها الا الله
 وحده

الحكمة في نقل
الملك إلى

بسم الله الرحمن الرحيم

Twice

فلا ينبغي أن يكون اللفظ

والسقيفة

والسقيفة والعبد مطلقا منه صرنا والكسرة وبشرط الاقضية بها لا ياتي قوله فلا تخرج
 ربيع مرتبة وفارق الحزم بان الردة تزيل النكاح قوله ولا ياتي اي فرضا او بخورا ولا اواف
 بعد حكم حكم يطلقه قوله ولو طلق فيما هو سكت عما ولا ياتي لعدم نصه فلو وجب
 بشرط المضاعف لا يثبت ايضا قوله بان لا يثبت في اقصى هذا وجوب الرجعة له كائنا النكاح
 وقال بعضهم لا يجب لامكانه ان يزوجه غيرها ونظر فيه بان فيه غرامة لصديق آخرها غير واجبة
 التيمم والعلية منع مماثلة فاعلم قوله والخلاف بينه وبين الخلفان المتطرفين فلا يثبت
 تغييره بالبرهان قوله برأيهما ولو قال للفرق مثلا الا ان قصدا للفرق وحده فلا تحصل
 الرجعة قوله وهذه الثلاثة مراح ومثلا لما استغنى من الرجعة كانت مراحعة ويعود مقام الضمير
 بهذا او فلان ولو صار في ما يكتفي راجع فقط وسلك في الاضافة الى جزئها قوله كقول
 انه يعيد ان المراد المستغنى فان المصارف كلها كناية كالطلاق قوله مركبة ايضا وهو
 المقتدر لكونه مع شرط اللزوم في كلامه قوله لو وودها لان المعتمدة ان يكتفي في الصراحة الواردة
 باللفظ في الكتاب مطلقا او باللفظ مع الشرط ولا بشرط النكاح قوله اصف اي متخفون
 اذ لا صف لغيرهم قوله لا يكون مركبا اي هو كناية لان لم يجز ان ينفذ في موضع الذي هو
 الازية قوله انه يستحب اي فليد لا اضافة شرط في صراحة المقتدر بخلاف الرد قوله
 لانها في حكم المنداة ولانها لا يثبت بها ما طلق لا يزوج عن المند ولفظ لا يراجع
 عند رجوعه او كونه قوله عن المند في قسم المنداد على الرجعة سواء كان يلفظ صريح
 وهو واضح او كناية على اللفظ المتطوق به كما قاله النزيل في قسمه على الاقر بها ايضا وبهذا
 عاد لما وان كان فيه لئلا لانه لم يثبت لارشا قوله بصرح بغير العربية وترجم
 الفرك من جهة والكتابة كناية في عبارة الاقر من حيث ما في غيرها قوله ولا يثبت لعلها
 اي والوقوف نحو واجعتا شهر مثلا وقوله ان سكت بكسر الهمزة فلو قسمها او زيد لها
 باذ صحت من الامور دون غيرها وانما مكسوة لانه قطع لها فلو قسمها فقال يقصد سكتا

متأول المظان في الوجع البشري

بالفعل لانه مخرج بالمعنى فيه بحث فطامه قوله بفعل غير لايه او اشترط اخره قطم
كوطاء خلا قال اي هو فلو كانا شافيه فوطيهما وهو حنف فله الطبع عليها البر
لو وجدنا ما نروا عندنا ربيعة اقرناهم عليه بعد المخرج والطلاق يتلافى ما لو ارفع
صنعها لا فلانقرم الى ان حكم لها ما حكم بيمينه قوله وتكفها ربيعة او بيمينه ما ذكره
شرطه وهو كونها موطوءة مطلقا بما نايقيه في العدة لم ينسوف عدد طامها قابلا للوط
وسما في كونها مينة قوله بموطوءة ولو لم تذكر بكارتها ولو في المديرة ^{بالمعنى} كسقط الحنة ولو في
الديرة الوطء قوله طلعت ولو اقالا قوله ياثني في العدة خرج المعاشرة فلا يرجع بعد
فراغ العدة وان لم يخطها الطلاق بعد ما والمراد قبل انقضاء عدتها كما اشار اليه الله في قوله
ما لم يخط في الحيض فله الرجعة فيه وان لم يشرع في العدة وما لو فطنت في أثناء عدتها الطلاق ان
بغير الحمل سببه فخلت فله الرجعة فيها وان لم تكن في عدتها الطلاق وله الرجعة قبل انقضاء عدتها
الولد او قبل ثلثي التوثيم **مخرج** لا رجعة له مادامت قراينا للوطء ولو كان الوطء للثنية
منه راجع فيما في سعة الطلاق فخط وان تداخلت العدة الا ان عكس فله الرجعة الى المخرج
لو قدر المراجعة العدة بما معها قوله ما طلعت فلو كان في طامها فراجع ثم ظهر له الى المخرج لان
البراءة بالواقع فيما لا يتحقق غايته قوله فيلوطء ونصد في بقى الوطء وفي السنة التي
فلا رجعة له قوله وانقضت عدتها ولو وقع مرة قوله فلو اريدت او اريد هو لم يفسخ الرجعة
وتشأن تغلوا عاد المثل الملام **تنبيه** في شرط طابع وهو كونها مينة ولو طلقا
رجعته ثم راجع احداهما بيمينه لم يفسخ او طلقا احدى زوجتيه بيمينه ثم راجع قبل التخصيم في
لوقوله راجعت المطلقة متى اواحد كما قبله **مخرج** او نسي المطلقة وراجع كذلك قبل النسيان
لم يفسخ خلا فالانباخر في هذه قوله وانكصد وفي عكس منا نصد في متى ما حيث يطول
العدة عليها فلا يجوز لها النكاح ولما انقضت ونصد فموضع جود نكاحه فوافها
وقرر لا كذا لغوات فتعذر لوقاه وان نصد في ما انقضت عدتها قبل وقاه لا نكاحه والاذن

ॐ नमः

فان كان الطلاق بائنا صدقت ولو ماتت فادعى وامر بها بالنقصا قيل يعضها صدقة
الغرض في عقد الشهر في غيرها قوله فيه اي الوقت للطلاق قوله تصديها اي صاحبها نقضا
العقد وان قال غدا عنها وخرج بالاعتق غير ساكنا فيها وطلاقها كما ترى وثبتت المسئلة
في الائمة والنسب للولد فلا بد ما بينه على العادة لان السيد والزوج يتكلمان والامانة ان
لم يتم بينه والحق الولد للزوج بالفراش فيما لم يتكروا فيه قوله اما الائمة ما اخص
وكذا الصغرة وخوفا كغيرها من الطلاق قوله فلا تصدق وتصديق هو يمينه كما تقدم
واليعضهم لاحايه اليها خصوصا فيما لا يمكن عقلا قوله في دعوى الوضوء واما اليه فتقدم
فبقوله الائمة فيه قوله سنة اشهر قال شيخنا بطلان البليغة عدها لا سلا ليه اذ لا يثبت
وفيه نظر فراجع قوله مسوراى فيها صورة ظاهرة اَوْضَعِي بقول القوايل ويثبت بها
المسئلة ولا يجب فيها الغرة قوله بلا صورة اي لا ظاهرة ولا قضية لكنه لا بد من شهادة
القوايل اثباتا لصدادته والام لا تخفى بها العقد والعلة ويثبت بها امر ما الاحكام وجوب
وثبوت النفاس وفطر القائه قوله ما امكان الاجتماع اي عادة ولا نظرا عما نه عرفا
للعادة ما نحو ولي قوله وقصالة اي رضاعة في ثمانين اى مائة عامها وبها الزينة وعقدون
سرا واذا سقطت ما ثلثي اشهر في سنة اشهر فهي مدة الحول واعتبر بزيادة الخطية لما مر
قوله ان احدكم اي كلا واحد منكم يا ابن ادم يجمع اي يقيم ويحفظ خلفه اي مائة خلفه ويتوالى
اربعة ايام اي فيها بعد ثبوتها او في اخرها في رواية ان النطفة اذا وقعت في الرحم وا
اراد الله ان يخلق منها بشر اطارت في بشرة المرأة تحت الظفر وشعر وعري وعقد فاذا كان بعد
الابح جمع الله بك وفي رواية انها تلكت كذلك اربعين ليلة ثم تصدق في الرحم فذلك بعضها
ثم تلحق عقب تلك الاربعين في ذلك الحول قوله اي قطعة دم يولد شيئا فشيئا برئالة الله الملك
المعول بالرحم ومعه انساله امرها بالفرق فيها لما في الحديث ان الملك يعول بالرحم من الابل
يقول اي رب نطفة اي رب علقه اي رب مصغه فيمنع فيه بعد تشكله اسمته الانسان الروح

وَأَمَّا الْأَشْيَاءُ وَالْمَصْنُوعَاتُ فَأَمَّا الْأَشْيَاءُ
فَكُلُّهَا مِنْ عِلْمِ اللَّهِ وَلَيْسَ فِيهَا مَكَانٌ قَبْلَهَا
لَا تَلَاوُدُ إِلَّا بِحَسْبِ

الطريق إلى...

لا فلهذا لا اى الى
 ثم علب نقدا الى ريعها
 فكلوا في ذلك الحظ ايضا
 مضطمة اى قسمة
 ما يفضض وتطوى ثيابهم
 راي السبعين يوما ثم
 ريعها انزلوا

لوانتفاعا وقت الولادة ضد الزوج والطلاق ضد الزوجة ولم يتفقا ضد وفاة
سبقت فهو العكس مما سنا والولادة لا لا تقضاء والطلاق لا لا رجعة لانها نظر الله في
المقتضى وان كان المصدق في احد ما غير في الاخر بانها انتفاع مستاعا اختلا العصة في الثاني
م لا فرق له في سيق الدعوى بها ان يكون عندكم او حكم على المعتد قوله وقوله فيه اعتراض
على المصدق ذلك الخلاق وعطف في عاشره بعد جدا قوله لعنه الله على انثائها قد عفا
اقرار لا انشاء ويترك على كونه اقرارا عدم الجعلة له باطنا اذا كان كاذبا كونه انثاء الجعلة مط
مطلقا ولو وطئها في العدة وادعى سبب الرجعة عليه ضد في ولا مهر ولو سأل الرجعية زوجها
او ثابته عن انقضاء العدة وجب عليها الاقبيل بخلاف الاجبة لو سألها ولو اقبيلها بعد قبيلها
له بالانقضاء ولم يصدق قها م اعترفت بكنها صحت الرجعة قوله قبل اعترافها وان تزوج
وتنكر له المهر كذا امر وانما قبل اعترافها لانه رجع عما نفي لا ينافي فيه وبذلك فارق الاقرار
قوله صدقتم بها ولما التزيج قالوا وعين عليه نكاح اقبيلها لاقراره قوله لان الاقرار
عدم العطف وفارق عدم قبولها في نفي الخطأ المؤمل والعين لان النكاح فيها ثابت
وهي شرير رفعه والاصل بقاء قوله علما بانكارها ولا تنفع ولا كسفة ولا كسفة ولا
نوارك واذا اخذت النصف ثم اعترفت بالوطء لم تأخذ النصف الاقرار بالقرار جديد ونظرهم
يقضهم بان في عمتها مقايضة وفيها لا حاجة لا قرار جديد فتا عليه **تيسر** ما
ذلك المصدق الضيق اذا كانا دينا فان كان عنها استحق ما قبل بوضعه رخصه كما في الوكالة
لياقت او يبرأ منها فان صمم على التمساع اعطاهما النصف ووفق النصف الاقرار المصلح او غير
كتاب الرجعة بكسر الهمزة مضاعف بالمد يوصل اذا صلف فهو لغة الخلف
لان طلاق الرجعة فيه في الجاهلية فبشرط حكمه الى المتباين
وشرعا حلف في عا الا مشاع ما وطئ زوجة من غير ما ياتي ويحكم به بالظن وقال الخطيب انه
صغير قوله يزوج طلاقا ويحكم وطئها اي الشرع عطف على ما يشترط في ميثاقه

المستوفى

لا اطلاق الا في الذبح بخلاف غيرها وسنأتي ما فيه في المشاع بغير العطف والعطف في نحو
حقيقا وذبح وسنأتي قوله مطلقا اي ما غير ثبوت يده اذ ما بعد قوله او فوق اربعة كثر
خروج الرينة وما دونها فليست بالياء وان اعلم به لله يله ويهوده ايم الالباء وقال في المطلب
يجوز ان يكون قوله لانه في الالباء يملك والى الصبر بطلبها بعد لان جنة خلاق منها فراجع وتلك
الزيادة ما لو لم يسبق الرجوع الى العاقبة وسكنت لانه وان اخلت الالباء بغيرها قوله يصح البلاء
العيد والذمة والمريض والخمس كسب كذا العتمة قوله والامة اي ما زوجهما والذمة والمريض
ولو منحرا ولا تحيل لدية الامانة والمرضا والشفاعة النحر قوله والصبر ولو غير الجعلة
للعطف ولا تحسب لدية الامانة اطلاقها فان لم يبع بعد ما قد لدية فلا يلبس قوله انه لا
يخصها كلف بانه وصفا لانه ما تعلق به حث او منع كما مر في قوله من اليمين الذي لا يلويايته
او صفه وحرف فالفقه الشرعي اعلم من اللغوي في معنى الحلف الظاهر كانت على كظفره سنة كما ياتي
قوله او صوم حنة ان لم يبعثا لصوم يكون من المدة والى فلا يلبس لانه لا يخلو اليمين قبلها
ولو قال ان وطئتك فعلى صوم الشهر لكذا طاقه فهو بلاء فاذا وطئ في انشاء شهر لم ينع
اليها ويجزى صوم بغيره الشهر بغير يوم العطف قوله ما ووفق الطلاق فان لم يكن بوضعه التعليل
بل بوضعه التزام كعطف طلاقا او طلاقا غير ذلك فلا يقع الطلاق ولو طلق لانه الطلاق لا يلزم
بالنذر وهو مودع عليه كفارة وفي شرح سنننا المنه الى عدم الالباء ما اصله قوله او التز
التزام الفرقة **ح** ان خرج الى البر كانا كانت مرفقة مثلا وقال ان وطئتك فعلى صوم
مثلا وقضيا ليلنا فلا يلبس ولا الم ونهت في ذلك قوله **او يجوب لم يصح** او اشرك ذلك
ان تاجر ذلك لانه الالباء لم يبطر حكمه وسيل قوله لا مشاع في نفيه فهو مشاع ما ومثله
المستحق شرعا كما لو قال لا اطلاقا في السجل وفيه من مقدار او في الذبح وفي العتص وكذا قوله
لا اطلاق الا في ذلعا المعتد عند ثبوتها بشرط الشرع بخلاف في الخطيئة ولا في سوغية يعقبنها
لان فيه المشاع في العطف الى شرعنا فان ارادنا ان يمينه لا تنفذ فهو طاهر لكنه بعد

في فصل في
الشرع في
على العوض الباعية

انطلاق في
الشرع في
على العوض الباعية

او نحو ذلك قوله ولا يبرأ عليها فان زاد لم يقع الذم عليها ولو عطف المفعول على قوله
 جاسدا بطلان العاقبة او بعد وقوع ما وقع ايضا بخلافه بان طلق العاقبة بعده
 طلاق المثل ولو باليسير لم يقع طلاق العاقبة وكذا العطف بعد وطئه ولو طلق الحاكم مع وطئه
 فقبلها ما مر من وقوع طلاقها معا ان يقع منها والعجبه عدم الوقوع بيقين الخطيب منها لثلاثتهم
 فخرج الوطء عما حمل الى الحرة على ان في وقوع طلاقها اذا اطلقا معا نظرا الى طلاق العاقبة انما
 يقع مع الاستماع ومع طلاق المولى لا استماع فثابت قوله لا يبرأ لثلاثه قال شيخنا التزم على بلدها
 ولم يبين في المنهج مهملين ما فاكثر كزوال التعاسي وقطعها ثم اوبى جئت او عطف لم يرد وهذا
 في القصة بالوطء واما في الثاني فلا يبرأ فيها مطلقا قوله اذا وطئ اي عمدا على اختياره
 ولو بعد وطئه بغير ذلك كما مر قوله كنما ان وطئ في المدة قوله كفارة بينهما ان كان قد
 خلف بائه او صغته فان كان بالشرام قرينة لم يرغب فيها الزمة ما التزم او كفارة يبرأ كذا
 الجراح فان رغب فيها التزم منه عنها وان كان يتعلف عنها او طلاق لها او لقرنها وقع لوجود
 الصفة وبكيفية كفارة واحدة وكذا وطئ واحد وان تعدد الهاء فليتها وهو يصدق اذ كرها
 وقصد للشقاق او تعدد الجسد والابان فصدل التاكيد وان تعدد الجسد والاطلاق واخذ
 الجسد فلا وصية في يمينه في قصد التاكيد فلا يصدق في عدم الهاء او في قوله بذلك واعلم
 بكسر اللام المعجمة الثالثة وذكر عقب الهاء ما ذكره له فيما ياتي والمغلب

四

[illegible]

أو شئنا به لكنه لا يبرأنا منه بمسكننا بعينه والعندنا من ماله فيه الطلاق ولو قال لا ماله
 ثم خلعها فانه على كراهته حكم به قبل الموت وهو لا ينصرف العود قوله واليمين لان يقول
 والله لا اطلقها اذ حلت الدرس قوله قابل للتعليق وكذا يقبل المأثبات لانه على كراهته
 يقول او مثل فلحق قال الله على كراهته منه اشهر فظهر معق واياه قوله للشرع لا للشرع
 وقارن ما لو طلق لا يلزم ذال الله فظهر ثم انى اى بالغال حيث بانته يلزم على الشرعية من التعليق بان
 بالاول ويبرأ منه عليه قوله فلحقوا ان يبيع المظن كما مر قوله فلا تخال الا ولم يخال على الخيال
 عند ثبوت الحقيقة لصحق الظن قوله به اى عاذا كرهنا هذه القيمة المذكورة وفيه من الثانية
 كذلك قوله الاولى وما اذا لم يتعمد على اللفظي ثبتا وانما به الطلاق وينهم للثانية ما لو طلق

[illegible]

لیو قال انک علی صراط کمال
فان نوری از نظر او می طلعت و از
فراختم فضا را و ان قدر

وتسمى
بمعنى

مع التلاقي فهو نحو العنق قولهم فلان لم يولد له قط بعدد التلقظ بالمبتدأ وفيه
والفعل ليس بالمتفرد فتسوي كناية ولم يولد له ونحو الطلاق في به لغويا معي الطلاق انة
ليس كناية فيه كمنه فتوزر الراقع انه اذا فرغ كظير من عن المراف ونوى الطلاق به يقع
ظلفه اخرى مردود كانه شئنا الذي لم يعلم ايضا قد فرغ من الانسليم انه صحيح اذا اوقفه
به ظلفه اخرى غير الذي اوقفنا على كانه شئنا شئنا غير ان لم يوجد منه قصد طلاق متايق
في تبالا به يقصد طلاقا اخر غير الذي اوقفه وقد مر شئنا ان المراد بالعقد السابقة اعتقاد
وقوع الطلاق باللفظ الاول وان قصد به الظرف فلان في قصد طلاق اخر باللفظ الاخر اذ يلقى
غاية اليقين انه يقع على كونه كناية وقد مر رد ما قولهم واقي الباني وهو لك حولا لا ولي
اذا نوى مجموع اللفظين الظرف والثانية اذا نوى به الطلاق والظرف معا وينقسم اليهما اذا اقام
الى كل منهما غيرهما فمما اربع صور من الثلاث السابقة فيجعل الشك في مجموع اللفظين يقع صدق والثالثة
ما اذا قصد بكسر اللفظين مع اخر في شغل بكسر لفظه انفرادا وهو صورة من الشك في صدق
لا يقع الظرف فيها ايضا كما استقر قولهم لم يولد له قط ائتم بنوا الظرف في لفظه وحده قولهم الطلاق
وهو او غير بان طالق والظرف وهو او غير بان الباني وتولفظ كظرف لفظ طلق وحصل الظرف
والحاصل ان الطلاق يقع مطلقا وان الظرف لا يقع الا ان نوا مع لفظه واعلم ان ما ذكره المصنف صورة
من الشك في ثلثي صورة يقع فيها الطلاق والظرف جميعا بشرط المذكور وبيان ذلك ان تبالا لفظ
الاول اذ لا ينوي به الطلاق وحده او الظرف وحده او غيرهما كما اعتدوا والطلاق في غير
المذكور والظرف مع اخر او غير اخر او لم ينو شيئا فمما ثالثة افعال في الاول في اني مثلها في الثاني
فمما رابعة وتكون مما قررنا ثالثة في ثالثة نصفها ونحو ما فيه نية الظرف باللفظ الثاني يعطى فيها
بهما فنقسمان وتعالى في ذلك يقع الاول فقط فاذا اقم ذلك الى السبعة السابقة المتقدمة
بمجموع اللفظين فصل احد ويكون صورة فمما يند بهض عليها بالنواجذ والانباب وذلك لا يفسر
عليها في كتاب وما ينقلها الا او لوالالباب ويوم افراد مما من العجل لهاب ولولا حقوق النوايل

فصل في
مع اللفظ في الظرف
بجلاء في الطلاق

والقوي

والظرف لكشف عن وجه ايرادها النفاذ وانه يعلق الحرف وتسمى المصنف وما ذكره شيخ
السلام في المنهج ما يعقله قراح من كتاب الحبيب وان كان ما فعله مع الكلام للثالثة يد لك الكتاب تنبيه
لوقوع ما ذكرنا المصنف ان قال ان كظير مع طالق وقعا لا مطلقا لمراد ذلك الثاني ان نوى
معنا عند لفظه لانه كناية والاولا واني فيه ما تقدم من التفصيل واعلم ان سائر الدلائل
التي على ربه الله تعالى في قبيها مما عتق فالنوع من ان حرام على هذا الشرع الثاني والثالث مثلها
ان فاجب بانه ان نوى بان على حرام الطلاق والظرف وقع ما نواه او نواه او نواه ولو مر بها في نوى
نحو شئنا عنها او اطلق لزم كقار بهما فقط ولفظ مثلها لانه لغوا لم يرد به الظرف ولا في قوله
فلهما ويلزم كقار فلهما ان وطى قبل قاء الشهر الثالث لانه عاتق شئنا في نية نية وجودها
ان الشك في اذ انويها امر بها بطريق شيخ السلام وقد مر ان المختار ان لا يثبت نية الطلاق وقفا
ولغا الظرف الا في المصنف او الظرف وقفا معا ولا عود فليمرح من محله ومما ان اللب البعد
من الاعضاء الظاهرة ولا ما الاعضاء مطلقا فلا يكون نية الشك في نية او ممتها ان لا يثبت ان لا يثبت
فمما غلبة في ذاته لا لا العارضا الاما جهة شئنا الارضاع بعد الحول لئلا في الغلبة ومما غير ذلك
ما ينقسم اليه المذكور كما يهمل بالنامد المراجعة فتدبر من شئنا وانه اعلم فصل
في اخطا الظرف المرتبة على وجوده وهو من ثالثة قسم على اقسام كقار اة اعلى الشراف كليات
انه المعتمد قولهم وتواي العود على العود الجيد ما مذهب امامنا ان في رضى الله عنه وعلى العظيم
فيه ثاويان احد هما وبه قال الامام مالك واحدا به بالعرف على الوجه وثانيهما بالوطى وبه قال
ابو حنيفة والحمد لله في ثالثة وثالثة ونظرا ليهما وي عاتق الحنفية انه يشترط العطف ولو نظر اليها قد
ان يثبتها ولو جازها او ناسيا قولهم يعد طلاقا ان كرهنا فاحد للتاكيد والاقوة عاتق
بغير المذكور او بعد وجود الصفة وعلم بها في المطلق بها ولو انظر لها ناسيا او جازها قولهم
زينا مكان وجود لفظ جملته وقفا اي شئنا فلو كانت عاتقها ونفساء وان لم يعلم به
واستسكنها الى نية الظرف لم يكن عاتقها الا ان يقع الظرف من الطرف اية الفرق ولم يبار في فيه

ان عاتق

الكفاية بغير قلبه

والعنف والفاقة وولد الزنا والاهنة والرثاء والغناء وضعيف البطش والرأى و
 الاخرة وسوء النية صفة وفائدة لثباتها قولهم ما أصبح عريها وكذا استمر قولهم
اجنبها ولا تلتزم انهم انفعاله لعدم تحذف صياغة قولهم عاجز قبيح كما يقيد كلام الله
 كسجننا الرملة وقيل صفة لاسفة قولهم يبتولا ومعنى عليه قولهم في كثرها ما فلك والعزة
 باوقات العمل لئلا اوتىها او تعيد بعضهم بالنظر الخالب ولعل كان في اوقات
 الاقامة قلل لوقوعهم الى غير ما فاد كان اكثر لم يجر وظه كلامهم ان المجتول لا يجرى وان
 يرك او ظم يرك فراجع قولهم يجزى في الاصح هو المعنى قولهم عاطيا ويهنا و
 قارن العري كما مر ولهم يخففوا اي يبرأ من قهرها سوا وعلى هذا ما في الجاه قولهم
والاصح اجزاء هو المعنى ما لم يخففوا ان معونه من مرضه كما يؤخذ من العلم فج
 لا يجرى من حيث فاعله لرفع الى الامام جلا في قيله ويجزى من قديم للعلم ما لم يسل
تجيب الا على والاعنف وهما ما يهينها ففقط اولها فقط ان كان ذلك في وقت
 كثير لم يكف والاعنف عفاها ونظر عن بعضهم عدم الاجزاء مطلقا قولهم وذي كناية
صحيحة اي لم يهينها بعلف عن الكفارة كما قال ان دخلك الدار فانك حر عن كفارتك
 ثم كناية بوجودها قال العلف فلانها لذي قال العينة الكفرة الذم فانك حر عن كفارتك
 ونقصنا اجزاء بعلف عفاها والاصح كذلك ويجزى وان على بين او مرص
 بالانجيزي وغير ذلك فراجع قولهم فبعض عنهما متاملة له وبضد قفد قولهم
معلق بصفة ومنه ذكنايه قاسية ويجزى يفسد وان يجزى عن تخلفه حاملا ويه
 يهينها ولدتها وان لثنا وجان ومروها صك فاعلها بالاصح يتعنه وموجب قولهم
فان فعله اشار الى ان ما في كلام المصنف هو صفة الكفر ان العنف يفرح مشغضا كما فعل
 الاول اجزاء قولهم وقيل بغيره وهو في الاصل وهو ما في كلام المصنف
 فلا اعتراض عليه بعدم ذلك الخلاق ولعله انما ذكره ليعلم غير ما سترها بالاولى ولذلك قيل
 لا عليه لظهور عدم اجزاء العبد بين لم يصح التكفير عما واحدة من الكفارتين اي ظاهره فقلنا عتق
 عتق مشغضا كما فعله صحيحة

والجواب عن قوله
 بالله لا يكون التبرك

فهي

فهي ان يصف العتق الاول ويذكر الى الباقى وان رد به العتق واحدة وبذلك علم ان
 الخلا في قولهم عتقك مشغضا او لا وعلى هذا الوجه عدم اجزاء احد العبدين وقيل لآخر
 عن واحدة من الكفارتين وعلمنا ذلك انه لو قال اعتقتك نصفكما عن كفارة فقلنا نصفكما
 عن كفارة فقلنا ذلك وقال اعتقتكما نصفكما عن كفارة فقلنا انما يفرغ غير مشغضا فقلنا
 لعدم التفرج بنصف كل من العبدين فاذا ذكرنا ابنا جدي وغيره من غير ما سترها لئلا ياتى قولهم عتق
 اي بغيره باقى العبدين او احدهما فان ابنا جدي عتق لك لا يفرغ من كفارة الا ان نوا
 بها عن الاعناق ثانيا قولهم يا فتيما او ياتي احدهما من قولهم جلا ما اذا كانا اي باقتهما
 معارفهما فلما يجرى العتق عن الكفارة اي الا ان قلنا ذلك بعقلا مدسما بعد ذلك واعنه
 عنهما بينهما الاجزاء كما هو صريح كلام الرضا وغيره ولعقن احد العبدين بغيره صفة
 الاجزاء فقه باقى لآخر ما ذكرنا من قولهم عتق العبد لغيره فقلنا كما يؤخذ من التعليق
 قلنا قال لا يجنب اعتق عبدك عن كفارتك بالعتق عليه او قال لا يجنب اعتق عبدك عن كفارتك
 يكن اعلى ففعل فيها ما صح العتق لاعتق الكفارة ويلزم الملتزم الحرف العوض ويبرع العتق
 عتق كما ياتي فان كان بصيغة تعلق لانه قال العبد ان اعطيتك كذا فانك حر عن كفارتك
 او قال لا يجنب ان اعطيتك كذا فعتق من عتقك عن كفارة المالك وللعوض على
 العبد ولا على غيره لكونه شرط لوجود العتق عوضا لثبته ما اعطاء العوض المعلق عليه
قوله واستظهر في غير محلهما لكونها متعلقة بما سترها فقلنا قلنا قال عتقتم ولدك بالعتق
 على ذلك فاعتق نصفك لعتقك ولزم العوض ان لم يفرغ الراغب عنه او عتقوا لاعتقتك ولا
 مال فعلهم فان عتقتك اي ففعل والاعتقتك ولما مال قولهم ولزم العوض المالك وان كان
 صحيحا والا فغيرها على ما ياتي في العبد قولهم اعتق عبدك ولم يفرغ الطالب عنه او
 عناسا قال عتق او اطلق قولهم يلزم العوض في الصحيح وقوله العبد في العتق
 قولهم ففعلا اي قال اعتقتك عتقك بذلك او اعتقتك بذلك فان سكت عنه ذلك فقال بعض

الطالب



[illegible]

۱۲۸

وعدم وجود القسرية الى اهلل اقول ونزول التتابع وحين قطع بلا غنى لان الشئ
 كيوما واحد وحين الوط فيها ولوليتا لكت فيه لا يقطع التتابع فلا قاله والحي
 ويغير الشئ بالاهل ان ضام في انشاء شئ حبيب مابعد بالاهل والاول من الثالث
 ثلثها يوما فقول بلا غنى بان يتبع التتابع لهما او علم الحرة وان قبل القطع نحو ان
 في الجمل يقطع عن المعقد وليد من العذر المرض وان جاز به العطر بخلاف نحو الجوع
 كالماء ولو غير ميقوق حيث لم ينو لهما قول وسهل تنظرا اى اذ وقع صبيح
 فلو رجع في وقت يعلم ان في المرة يوما لا يصح صومه فالعبد قد رجع باطلا قول
 قولان اصحهما عندنا والاشيخنا الرضى وقوعه نظرا وفي الاول ان تعذر لفظ بطل
 والا وقع نظرا واعتمدنا شيخنا الزياى وشيخنا الرضى والعجم الاول قولهم في كفارة
 المرأة عن الفلح سوا عن ارضها المصداك من ادم فخصيص كلامه في الاول لظهور
 الا ان يقال هو اذ حرم زائد وهو غير صحيح وعدل الله عن تصوير الزكاة له
 بصوم المرأة عن فله قد بينها الحديث لانه غير مستقيم وان شئنا الرضى فيه شيئا لا يبا
 في عدم وجود التتابع عليها قولهم ولا يتخلو عنه اى ينفذها ما لو كان لها عادة تخلد
 فيها فذلكم لانه شرع في الصوم في وقت يطر فيه الحنف لم يصح فيه قال شيخنا فقوله
 غامدا غالبا لا مفهوم له قولهم لا يزل التتابع ما لم يكن له عادة في الخلوة مدة تسبب الكفارة
 كما في الحقيقة والاعمال لا يتخلو قولهم فان عجز في وقت اذ انكسرت ان قدس في غير ان اراد
 في وقت الضيق ونذا اقام في التتابع قولهم عن صوم فيه شئ بانه قادر على الاطعام
 بشئ لكونه فاضلا عما رغبه ان شئ العشاء معلوم انه لا يقع فيهم رغبه فيصنع قولهم او مرض
 عطف على قولهم وقالوا لا يكون هو المعتمد فارق غيبة المالك ما مر له ما شأنه المالك ان ينع
 على اخصه ولانه لا يقال به انه غير قادر قولهم بالعادة اى القابلية لذلك الشخص في ذلك
 المرض قولهم بغيره لا طياء اى عدلها منهم قولهم مستغفر مستغفره بجهت لا يتخلو عادة وان

وقد روي في
 التتابع في كل
 واحد

تتابع في كل
 واحد

على وجه التتابع

تتابع في كل
 واحد

ولقد علمنا ان الشئ عند الله لا يطعم قال الرضى ولو كان لا يطعم الطعام والشراب ولو كان يطعم الطعام والشراب ولو كان يطعم الطعام والشراب ولو كان يطعم الطعام والشراب

وان لم تلج التهم ومتابعة الشئ بفتح المعجم والموصلة وهو الغنى بفتح المعجم وسكون
 اللام اى شدة الحاجة الى الوط كما مر وانما لم يجعل عذرا في رمضان لحوط الوط فيه لهما ولا
 لانه لا يد له يتنقل اليه قولهم باطعام اى على كلهم ولو باللفظ قولهم سكنهم فلا يبنى الا قد
 منهم وان دفع لهم الكسرة سئلها مدا ولا يشرط الا عطاء في وقت واحد ولو دفعها لاما
 للام فتلقت قبل دفعها لهما كما لم يبين انه اذ لا يشرط للمدا على الكفارات ولو دفعها لهما
 منهم مدا في الشراء ودفعه لاهلها في تمام الشئ كما وان كان مكرها فان ذكر
 بعضهم حكمه كقولهم سئلها ملكها وهي ما قبل ان الله خلقها ادم فدا سئلها نعمة ما ادعى
 الارض المختلفة كالاخر والاضيق والعود والشمك والوعر والحد والعذب وغير ذلك واختلفت
 انواع اولاد ما كنت لك كان المكفر جميع الانواع بعد فدا والله اعلم ولا يبعد ان تكون
 كون الصوم شئ يعاين ذلك فقولهم ما في الزكاة فلا يقع الدفع لهما لهم ومما في في الزكاة
 على هذا قولهم سئلها مدا فلا يقع فدا سئلها ملكها قولهم لكن اى ادم من ادم
 ينفذ انه لا يجوز دفع الجوز لغيره ولين ذلك فله ان يرجع للمداد والمالكه ويملكها لهم
 ولو وضعها بين ايديهم ولم يعد ملكها فمساها ولو شفاها كما قال شيخان في بحث لانه
 ان كان مدا اخذ من زيادة عن المدا شئ كما يقد ما اخذ من نقص غير فلا يجوز او شئ كما يقد المدا
 قبل له اخذ الزائد لانه ليس بفقير وينبذ اقال الخطيب لانه يقال لانه ماله ماله غير
 ما حقه فامله ومنه بهام جواز شئ بعضهم حصص لهم او ما غيرهم وان له قال لهم
 فدا ولم ينفذوا لم يبين قسمة شفاها المدا ملكهم له قبل الفقد واصل فيصنع بانه لانه
 له في مقابلة وانما لم يبين دفع ثوبا واحد لغنى ما كسب في كفارة اليه لا يبيح شيا بالكل
 واحد ثوبا وخرج بما ذكره الوعشايم او عداهم ولو يكثر ما ذكر فلا يلقى ف
 دفع سئلها مدا الضعفاء ملكها لم يبق لانه يخص كل واحد نصف مدا وكذا الود في سئلها لاهل
 وسئلها ملكها النقص كل واحد عن المدا فلو دفع ثلثها مدا ايضا لثلاثتهم في الاول كقولهم

تتابع في كل
 واحد

تتابع في كل
 واحد

تتابع في كل
 واحد

تتابع في كل
 واحد

منه على ما
والله اعلم
بما لا يعلمون
والله اعلم
بما لا يعلمون

استاد الباقى في قوله ما الحب ومثله اللبى والافطع المحرم كسلكه كلام
المصنف كالمعنى قوله بلى لك اي وجوب التكليف على ارادة التكليف وان كان في غير
والمراد بالكفرية لزومه الكفارة لا الخوف في قوله وبعد اي جواب عن المصنف قوله ولما
لزمه اي ان كفى ما رتب والافطع دفعه كذا في القسم قوله استشرك
في ذمته وهو لا يحتمل اللفظ على المظاهر قال يعقوب مثا نحن وان لم يشف عليه تركه فراجع
قوله يا فضل ولولا فمرة ولا عينة بعد رتب عا يعقوب فصله من العتق والقسم
بخلاف الالف اذا قد رتب يعقوب ولو يعقوب مدلتها اخرج ويكفي من انما الشرع فيها
فاذا قد رتب على انما لا يلزم العود اليه بل يندب كما تقدم

كتاب اللغات

وهو لغة الرقى وسما الرقى بالزنا في معنى التغير في الشيء فيلزمنا فلو علمنا الكليات
ففي التفسير لا الحد وفرق ايضا الشهادة والبرهان فيها عمر لو شهد دون اربع بالزنا
من اللسان مصدر لاعتا او جمع للعتا ومعناه لغة الاعداد لان الكاذب منها يبعد عن
رصد الله وليعد كل منهما من الاخر في الدنيا العتاف وفي الاخر عتافا ميق في عتاف الرقى وفي
لذلك اخبر لفظ اللسان على العقب والشهادة وان لمثل اللسان عليها ايضا لان اللسان
في الانية منضم على العقب ولان لسانه قد يتغير على لغاتها ولا عكس وتزنا لغات جعلت
لما اضطر المحقق في لفظه قوله وايضا العتاف والعتاف ولان في جانبنا لدعي ايضا في اللغة
مخايلها انما على الاصح بلغة الشهادة كما في الرضى رضى قوله واسأل الله الى ذلك بفعله هو
قوله الزنا والتعقيب بالمعنى لا المعنوم له كسباني وانما هو بينا لعل السبب الواردة فيه
الايات وهو ان هذا اللفظ قد رتب وجهه مع شربها اي سببها بحقرة النبي ثم فقال النبي
الله في ظهرك فقال رسول الله اذا قبل احدنا رجلا مع امرأته بنطق بهنك لينة فقال النبي
الجنة او احد في ظهرك فقال رسول الله ان صادق ولينزل الله ما يبرئ ظهري فترك

منه على ما
والله اعلم
بما لا يعلمون

منه على ما
والله اعلم
بما لا يعلمون

الايات

منه على ما
والله اعلم
بما لا يعلمون

الايات وهو اول اللسان وقع في السلام ولم يقع بعد اللسان الا في زمنا عن عبد العزيز قوله
قوله لربك المكلف المنار الملتزم للماض العالم بالتحريم المحض وكذا المراد انما الله ما يقول ما
سواء انزل كل منهما على الاخر ولا لسان في ضايقه من ذلك قوله ولذلك اي لقوله فيهما رتب
من الزنا الذي افضى وجود وصفه بالزنا قوله يبيغ قد في ان لم يكن المراد منه يقع ولد
نسب والافطع بلا قد في قوله مطلقا ولحق في غير اللسان قوله لرجل او امرأة وكذا اجتهاد
قال الزنا في قوله بارك اي اوتيا فيه او باعاه لربا لا لفظا في الوط وسما في قوله لا اله الا الله
ان سام وقد رتب قوله بشر ولم يجر على نحو يعقوب لندنا ولذا قد اراد صدق قوله قل
بشر ظاهر ان كناية فراجع قوله كناية وكذا ابا وحنك وعلق وما يولد وعرضه وكذا وطير
وكونه ولو في ويبلغ للزنا او العدم ولا يشر بدلا من قوله ولا يقبل بغيره وبغيره
قوله قوله ان رجلا ان عرج ايضا فالمعنى انه صرح مطلقا قوله يا نبي هو نسبة الى الانبا
قوم يزلون الباطل في المرافعة اي المبر والجمع يوايد كذا في كتاب طهر اي يشرحهم الماء من الارض
قوله ولن وجد واخبر قوله لم يجد لا عذرا ولم يعلم لها انقصا من قبل ذلك والافطع كناية
قوله فان اكلم يعيدنه بحد اللفظ بحد من على العتاف ويغفل عليه الحد وبه قال شيخنا الرقى
وغره واعتمد بغيره للاربع ان يعيد عليه التوراة فيما علم انه عليه فيها وكان صادقا عليه
من الانية قوله دفع الى حد في قد في حد به قوله او حرق في قد في لاعد فيه عاقبه تعزير
قوله من انما الى الانية اي بالى والتمسها بالسوق بالتحريم والافطع لينة يعقوب في قوله
ولا يشر لينة وان نواه قوله لان النبي اعلم بما ذكره اللفظ ان لم يشر غير العتاف في قوله
فاما اخبر غيب مع كناية والافطع رتب قوله وقيل فم اعترض على المصنف قوله اخر بالزنا
اي في انقص في احرار كما بان في باب الزنا في قوله قوله قد في لينة طية قال لا ذرعى
ان ظهر لينة رتب واذا في ان لم يشر فيها صدق ولا حد في واحد منها فراجع قوله وراي

منه على ما
والله اعلم
بما لا يعلمون

منه على ما
والله اعلم
بما لا يعلمون

الانما اى ما مر مثله ما بانى واجاب عنه في شري الرضا بقوله بان اطلاق هذا اللفظ يقتل
 به الايداء النام للباد النعم من المصد و ٧ عن طواعية وان اختلفت في ارجح قولهم
 لترجى اوجيب كما مر قولهم وقاد في النزوح نعم ان ارادنا قبل كانه وهو مجنون مثلا
 صدقك وكنت فاذ في فحين لما قلنا بها ونعز لا يلهى ولا يكتك وخلقك فمها فاذ في فحين
 للعد في قولهم لا اعتلا ولا يجهل ايضا في النزاعه وعنها كما يقال لخمك شريك فيقول رفق
 مفعلا مثلا ومتراد ما في الشريك عنهما قولهم ونها سدا بما ذكره ولو قالنا ايلاء فلان زنا انك
 اذن من اذن في الكثر من اذنا وان اذن من فخرج بخلاف الكثر من اذنا او اهل لا يلد من اذنا وانك
 اذن من فليس قد قال في الكذب فيه وكذا عكسه قولهم وجها لا ارجعها عدم القراه
 قولهم الا ان يربى فيك فاذ قالها فيكون لها فان كان العالم بسبوت زنا فلان المذكور
 عذره وقد انما قولهم الرابع هو المعنى لما تقدم قوله عدم القراه ان مركبا في
 لغزها ذكرها اذ اتي ولا بد في الخسنى ان يقول زنا فربا لا لم قولهم او قبلها نعم لو
 قال لربها اربى في قبلها لم يلهى فاذ في قولهم لو كذا اه ولا فيه لئلا في كذا
 ه قولهم لست ابي بخلاف ابي الزنا او باول الزنا فخرج في قدق انه قال
 الماوردى وفي كلام العلامة البرلسي لئلا في عدم القدر في فيه كذا في قبله
 وهو وجه قولهم صريح ولا نظرا في ان قوله ما مر منه فان ادعاء صدق بهينه
 فان عتيا وطها وادعاء مرص على الفاذق ولو ذكره خلعت ولزمه الحد ما بانى قوله
 واوله بقا الكلاية وانظر اذنا واوله قولهم لا احتياجه الى تاديبه قال شيخنا وياخي
 به كرسالة الناهية قولهم فان قالوا وان قال رتبته فمتراد ان قال شارح وان يقع
 عنهما معا وان كل وخلق الخ في فيه فان تكلت ان يقع عنهما ايضا وان اقامت بينه بالولادة
 او خلفت بغا في فله نفيه باللغة فان لم يكن بينه ولا قاتقا ولم ياتح به مرجع الى الخلف كما مر
 وان قال طارد شيئا فلا حد فعله فيقبل بهينه فان نظر خلعت وحقة الولد ولزمه الحد

بالحديث
 في النكاح

ايضا

ايضا وله اللعان للشقاط الحد قولهم بوطي محسن مملوك وكذا اوطى حليلته في ذبحها بغير
 عن البعثة ايضا قولهم المنق باللعان اى قبل الشاقة والافق فان قال اردت قال نفيه صدق
 بهينه فلا حد وبعز لا يلهى قولهم فيقال ولا حد قبل السدال قولهم والحصة المكلف من سنام
 عفيف اه وهذا الشرط طعن في مال العذر ولو يلهى فاذ في فحين انصافه فيها قبل فاذ في
 قولهم بوطي محسن ولو في ذبحها قولهم لئلا اه ومنه يؤخذ ان بطل العفة قطعا بانها البهينة
 قولهم عاظا في اخطاها فيه نظر في الغلر بعجدة الحد بطل العفة قطعا فقام قولهم لا يوطى
 زوجة اى في قبلها في ذبحها بطل العفة كما مر في المرد بالزوج الحليله ويجري مثله في ما
 بعد ما قولهم وهو خسر الرجح ان الزنا اخذ قولهم ولا امة ولا ولد ولا يوطى ولا يوطى
 العفة به وكذا امة المشرك او المزدوجة او مالم يهاك كذا قولهم او يلا شهوة او يلا ولا
 وشهود معا ولعننا بالانحرام قولهم ولو زنى فاذ في فحين اى مثلا فالمراد فعلا لا بطلا العفة كما
 تقدم قولهم سقط الحد عن فاذ في فحين ولو قبل لشرع فيه فلو كان الفاذق في زنا لم يلهى الا
 لنفي ولان كان قولهم وفي الاولى الاخر فيه اعراض عن المص بعد ذكر الخلف قولهم ومنه
 رة اى مثلا كما مر والعلة لما غلب قولهم لم بعد محصنا قال بعضهم الاولى لا يفعله شيئا عدم اه
 احصانه كما في شئ العلة وفيه بحث لان المصنوعة امة صالحة بعد زنا لا يحد له احصان فقام
 قولهم كذا في كذا خصوصا اذا حصل مقبول الشبهة قال المصنف وهذا ما ذهب اليه العاصم في
 الاخر قولهم يورث ولعلنا ما فيهما لا وارث له فاصد لافصا صفت في نفسه سائر المرد
 لولا الزنا قولهم وبسقط بعقواى بسقط حق العاق عنه والمراد بعقوبه الورثة قولهم
 ونسبهم لعد كذا في اى بسقط بالعقود لشفاء الاما لم نظر الخلف انه قولهم لا رافع النكاح
 بالعدت بعام منه انما لا يبرأ من ما قد في الميت شيئا قولهم عا حقة فلو عني واحد عن بعض حقة
 لغاؤه لشفاء الكل قولهم فلما في ولوا وصلا ولوا قلمهم نصيبا في نصيب لا يصح عفو
 فيه ويجنون ولهم لوك لشفاء ما في نظر كل لهما ولا يتوقف طلب غيرهما كما لهما وشرا لهما

في النكاح
 في العفة
 في البهينة

راجع ما مر
 في هذا الفصل
 في عا في النكاح

الفقيه فللكامل الى اخر الطلب والنفاء الجريح والابتعاد التذير والحد لهما بعد كما لهما وان طلبا
 لوجه القدر سقطا عن السب لانه لا يتولا به خوف على نفسه وقطع من ان له من كوارث الجرح
 لولا الرق كايته ان يطلب به فلا يجبه ولا يجب على الحاكم الترخي عن عقوبات القذف وللقاذي
 تخليف القذف ان كان او ما ارتكب مقتطعا للعنف وكذا التخليف وانه ان لم يعلم ان مودة
 ارتكب ذلك **فصل** في قذف الزوج زوجته قوله لا اي فيما بينه وبينها الله واما
 جسد له فلا يبال عنه ذلك قوله بن سب مثا قوله زناها ولو مرة قوله ما صورها مخرج
 به مع دخله تحت الكاف لدفع ثوابه انه جرح احد فلا يغير لظنا المؤكدة لانه غير من لا يقبل
 غير فليست فيه طهرا لا يفتنه بصدقه له قوله والاولى في ذلك الاولية عند لظنا قوله مع
 امكان كونه من اي والحقة ظاهر والكان اثبت به فحقه بحيث لا يلحق به فلا حاجة الى
 لنفيه قوله فليزنا قوله اولاه اذ جرحه بعد منع فبطلت بالخارج اي فهو واجب في
 سبنا وقطع ظنا ان سبنا لبيتنا افراد طلبة قوله ولا يفتن فيها بل يقتصر على نفي الولد وهو با
 قوله اي بينا سبنا كوابي كذا المصدا ظاهر لو افا المعتبر من ان السب ما حقه بما فوقها
 والاربع منها ما حقه بما دونها قوله من الاثراء وفي الزوجية من الزنا بطلان لبراءة قوله والحق
 الثاني لا يحل النكاح وهو المعتد لوجوب كمال المصدا عند كونه اولى وكونه الاول وهو لا
 الذي في الحر لا يفتنه بطلان الحر ومافي زوج سبنا لبيتنا جرح من هذا المصدا غير ذلك في نظر
 سبنا ناهي بالوقوف عليه قوله بطرد دم الحنث فلا يفتن حبان المدة عاتاه وهو
 المعتد قوله بقضا لما فيه من ارباب النكاح الرابع لان السب ما بطلان حمة متصية عامه
 مضجعا وقبل ايراد المصدا وقبل ايراد الترخي رحمه الجريح ورضي عنهم كسائر المصدا **شبهة**
 سبنا قال الحق فيما تقدم كاللوطي جرحا وسبنا قوله على السواء فان طنه منه حرم النكاح قطعا
 اوله من حرمه النكاح كما مر فلهذا القيل عا مامرا ولا الفصل **شبهة** وطه السبنا
 كالزنا في لزوم النكاح ومرة كالقذف واللعان وليست خلافا في اللون يجوز للنكاح كونه لود

وقيل في قذف
 المعتد وقيل

عليه

على سبنا
 انما السب ما بطلان
 سبنا لبيتنا

ولا

وكذا ما يوجب البتة او عكسه وان اسبب ما منهم به انه كما في قذف زوجه عتبه **فصل**
 في كيفية اللعان وشروطه وعرضه وان كان له لفظ وقذف سبنا عليه وزوج يفتن
 طلاقه وزاد بغيره من رايها ومروا الى ليلك قوله فيما بينا ان كان رايها او فيما ادعت به عليها
 ان ادعاه عليها وانكث كما يان قوله عاتيك اي عجل ليل اللعان قوله والحاجة وهي مذكرة لغاد
 الطلاق الرابع قيلها كما كرس الشبهة في الرابع لما كذا الاخر لانها افتمت من الزوج طهرا اربعة
 شهود ورايها في الحنفية قوله ولدا وحكما يان قوله ذكرنا في الكلمات الخ بكونه وغير اي
 في كلامها كما يان قوله الوطى بالثبته اي الوطى الواقع منه لزوجه فقط ما يفتنهم منها
 قوله وهو الصحيح البتة انه يكفي ان يقول من الزنا وان لم يفتن من وهو المعتد قوله لم يفتن
 على الصحيح اي لا يكفي ان يفتن على لفظ السيد من وهو المعتد قوله اعاد اللعان باللمام
 الحسد لا جرح في الولد ولا يحتاج الى اعادته لغير قوله غصبته عليها وقصبت بالغصب ليني
 وبالبينة مع الاستقام وقصصه هو باللعن الذي هو الطرح والبعد لانه جرح المعتد قوله بالبين
 للمعتد لبيتنا الزجر المراء قوله لفظ شبهة اذ اقلعت الله بغير الرضا قوله بينا الطلاق
 اي لا بينا اللعان من الزوجة قوله فيقتصر الفصل الطويل وكذا اكر ما فيه في قطع العاتية لا
 قال بغير مشائنا وعلمنا نعلمنا سبنا الزنا قوله امر القاتل ولو بينا به ومثله السيد في
 ملاعنة رفيقه والحكم كالحاكم الا في نفي الولد فلا يجوز التكليم فيه لانه حقا في سبنا فلا
 سبنا بغير غير لان كان بالغا ورثه قوله كذا اي الحزن قوله فيقتل قوله ظاهره ان
 لا بد من تلفظ القاتل بها ولا يكفي الامر منه بها ومروا اعلمنا سبنا قوله طهرا طهرا
 قاسد على الهيى وذلك لان فيها ولم يرضه سبنا تغليبا لفتن الشبهة قوله وان يباخره فلهذا
 حكم حاكم بغيره بغير حكمه قوله ويلاعنا امر سبنا الحسد وطايريه ولم يرضه زواله
 قبل ثلث ايام والا انظر قوله باشارة تغليبا لبيتنا الهيى الذي هو الاصح غالبا ولو اريد
 لم ارضه القذف باشارة لم يفتن في اولم ارد اللعان لم يفتن في فيما علمه كالتكليم المذنب القذف

على سبنا
 انما السب ما بطلان
 سبنا لبيتنا

وكانت لا تجتمع بالبلوغ
فلا يحضر الولد

ورثته وولده في الأثر
وبسبب ذلك

جہان

كتاب العدد

اسم ما اعتد او جمع عنه يكسر الصها فيها واولى لغة ما هو ذة ما اعتد بفتحها المثلثا عليها
 غالبا وبقية النواحيه الغثال فيجمع منها عدة بفتح العين ايضا قولهم وسمى اى شرعا قولهم
 لتفرقه منها هو الاصل فيها فان اصل من دعيتها الصهاية الثالث وهما انة اقلها ط
 المياه وخذ تكون للتعبد والتفخي كالماني فالعقب فيها التعبد به لى عدم الكفاءة بفتح
 مع وهو البرأ به قولهم جرة ولو بظنه او في الواقع فلو خط افة بظنها حرا اعتدك
 كمرأ نظر الظن او حرا بظنها انه فكمرا نظر الواقع قولهم يفرقه حرة ومنها مستحى هو ان
 قولهم وفتح منه او منها بالعيب مثلا قولهم كفا ان ورضاهم التفاح كالحرة لا فصح
 فان كانا مثالا للفتح فالمراد به ما يعمم الاتفاق فاما قولهم بعد ولفق ديس
 او يد كرفعه او حفره على وطفا كاليان او ذكره سلا وراثة على سمات الاصل فقط وقسط
 الذكر كلف العطف العجب للعتة بما لا يوجب الحد على العاطف وان اوجب على العطف **الحرف**
 قال شيخنا لا يجزى لعدة يوطى المكروه والحق الولد كما مر لان سقوط الحد عنه لثبته الاكراه
 انه متباح له بل هو اعم فراجع قولهم او لست قال منه ولفق الدبر او متباحا اذ فيه او غير
 متناهم لاسمهم والمراد منه الحرام بان لا يكونا حال فرجه محررا لذاته في ظنه او في
 الواقع قسم الخارج بوطى رجه في الخلف مثلا او بيلثنا ثيبها او يوطى اجنبية
 بظنها طيلة او عكسه او يوطى يشبهه كتنكاح قاسد او يوطى الجاهل ولد او يوطى عليه بها
 فاذ لست قلته امرأ ولواجنه عالم بما لا يوجب به العدة والحق به العاد الحاصل منه كما
 حاصل من ذلك العطف **وهو** بذلك الحرام في ظنه والواقع معا كالتزا والامتناء بينهما
 طيلة والحقا به شيخنا الخارج بالنظر والظن الحرام قلنا يمتنع به عند حاله ولو ما روجه
 وان ظنه غير محرر كالجرح شيخنا لكان تقدم من التزكح ان الولد الحاصل به ما روجه له
 لاحق به منكر اليه وهو عظم من صحتها الخلف وبما ذكر علم انه كان الاولى للمصلحة لخطا
 الضم في ممتة فاما قولهم كما في الصغير اى الى مكره وطوعها والافلا عنة به وكذا الصغير

الذي لا يمكنه وطوء مخرج بذلك المتوفى في الاول والذكر في الثانية قوله وعنه مرة
ولقي قلن وان خالفوا الفاعل وعكسوا كمالا والضم في الابداء والسر في الوقايات
 العدة قوله ذلك اخر لولا اقلها ولا يقبل جملتها بقوله بان كانت كحيد وان كانت
 طالما سارتا ولو اضمالا فيصبح نكاحها بعد الاخر ويجوز وطؤها ولو وقع الجماع وان انقض الحن
 في الجملة للشيء قوله ثالثا ولو لم تحاشه غير شجرة باخرتها المردودة اليها وان جلت
 الحيد يداء قوله والقرء بفتح القاء وفتحها مشرعا قال ابن الحاجب وعليها اجمع أهل اللغة
 قوله ويجاء وقال ابن النبار ان الطهر جمع قرء كما في الاء والحيد جمع اقل كما في الحيد
 المذكور قوله في صفة قال في الرد عنه ولا عبرة بالطعن في النكاح فيما ساء وما ياتي قوله فقط
 الطعن اي على الفعل الاول واليوم والليل على القول الثاني قوله يفتح الدلالة احاط به غيره
 وبكرها المحبط بقوله بني الحيد وكذا ايدى النكاح قوله وعلى انه مرجع والعقد
 وقوع الطلاق في الى الطلقة فيلها والاحتمال انما اعبر بالنكاح لا للشيء ولذلك كانت منام
 حيد عقد بالشر ان يقع لها نكاح على العقد قوله ومعناه وكذا اجتزعت لم يفرق لها حيد
 ولا طهر قوله والشر اي يوم وليلة فالشر على العقد قوله وشر اي شرها يا اولاد يوم
 وليلة كما تقدم قوله قال اكثرهم هو المعتمد انما لم يفتي بحقه من الشهر التام الا انما اخرها
 قبله طهر قوله بان عقد بغيرها وقع به النكاح في تمام المقد قوله بغيرها نعم لو تزوج لغيرها
 فاشترى بالرق اعتدت للحيفه كمن نظر حقه وللمو كما نظر الجواسه وانما اختلفت العدة في الحرة
 والرقية معانها من اوطاع الزوج الجليل لانه لما كان المعصوا لا صلى من العدة براءه الدم وهو مختل
 بغير واحد ورور العدة بغيرها في الحرة ثلثا احتياطيا وكانت الاء على النصف منها غير فيها قرأ
 وانما كالتقر الثاني لعدم مفرق نصفه قيل قام قوله ثالثا احوال في انفراد كل على حدتها
 قولنا ومن ان غير المخرج وامامه فان طلقت في ابداء شهر فذلك اوفى اثنتا فان بقى
 من اكثر من سنة عشره ما اعتدت بعد بشره الى فقط او دونها لغيره وان اعتدت بعد

الحمد لله الذي جعل
 في كتابه من الآيات
 والبراهين ما لا يحصى
 ولا ينضب به العدة
 ولا ينفد منه النكاح
 الأول

بصحة عن العلماء والافهوزان فيجوز ان قال شيخنا فراجع قوله وقال الكلبي مرجع لانه عد
الطلاق اقوى فلما ثبت فيها الاضعف قوله قال ظاهر كلامه انه راجع للكلبي وفي الردية
ان قال ذلك العبادي ورد عليه الا دعوى المراجع قوله وبالمراجع مثلا وهو الراجح المعتمد في
المذهب ولعل السامع اعجب من صحيح الشيخين المبتدع الضعيف ولم يثبت البناء قوله بالاصح هو
مرجع وبنواؤه ما ذكره قبله وكذا ما بين من عليه ايضا قوله كتحصيله اي غير محتمل اما احتجنا
فان اسلمت مع احدهما او ثرا فاعا اليها اعلمت للثاني فقط خلا فالبلغي ولعنابيه عد الاول
الا ان كانت خلا فمعتمد للثاني قوله او كذا في ذلك عطف خاص قوله وللزوجه الرجعة لانها
استلزام ولهله الجهد لانه ابتداء قوله الاول وقت وطء الشبهة فليست له الرجعة فيه المراد
بما دام الشبهة قائما ولو في غير وقت العطاء اخذنا من العلة ومما يندكرنا بعد وان طالت المدة
بينهما سواء في النكاح العائدا او غير كما ياتي قوله لانه من العدة فيه شيئا من الاول في قوله
لان عدته انما تنقضي قوله وله الرجعة في عدته وله الجهد في البائس اي وان تلك لانه العدة له
قوله فاذا رجعا وجد انقطع ولا ينقطع باقهما كما يعلم مما ياتي ولو ثبت احد حيد دحرهما
فيلزم وضعه ويبعد قوله وسرعن في عدته الشبهة مالم تكن حاملا من الزوج والا فلا شرع لا يبعد
النكاح قوله ولا يمتنع شمل النظر لوقيل شبهة قوله وسما في فلان رد على المصنف كلام
المصنف في عدتها ومنه عدته وفرس لانه عدته ومنه من افراد ما تقدم عن الرضا ياتي ايضا قوله الى ان
يخرج الطائفة خرج به ثبوتها مثلا الى ان عزم ان لا يعود فهو لا يفرق ومثل ايضا الثعلبي على
الفرق وموبة وطفا في غاظة الفقه واذا وجد الفرق المذكور ثبت عدته الطلاق ثم شرع في عدته
الشبهة فليست لهم في عدته الشبهة الحمد على غير مطلقا والشيخ ان لم يكن حمل من قبله فليست له
لا يفرق الى الفرق فيثبت ما في النكاح القطع بالاولى منها فراجع ومنه
في ذكره كثره العدة قوله عاشرها اي الرجعة كما ياتي ولو في ثناء العدة او مع علمه بالتحريم وليست
زنا يوطئها ولا حد عليه يسكن في شئ شيخنا وعاصلا الحكم فيها انما عكسته لها يمتنع ما عكسها

لأنه من أجله السبعة و
وجهه خفاء لونه ضبا
البنجي

فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِلْبَاقِي

وفي الشريعة اقدار من تقدم
اقدار من الميثاق والتمسحهم اقدار
عن حال الكذب في دارهم لان ما لهم بياض لنا
والله سبحانه والذين كانوا في دار الكفر
بينهم عهد للذين آمنوا في دار الكفر
لانهم يثيرون في دار الكفر ولم يبق فيهم
ولا يحكم فيهم ولا يحكم الا بالادلة
لانهم كانوا من الكفار واوضح ان
او يلقبوا او استرقوا بخل فاما
سنة الكفر من كتاب
الفقيه تم

وبيننا الثاني دون سنة اشهر قبل ان ينطق كما تقدم قوله فمنه وان اخرج بانقضاء عدتها قبله ولو لم
 بالافواه لانه حق الولد في النسب لا يلحق بالافواه فمنه سابق كلام المصنف بقوله ابانها فذلك
 حمل عليه قوله وفيه شأن لعل المراد بالاشهر كما يقتضيه النظر في قوله والفرق المستقيم انه قد لا
 يدعي قبل وفاته الابانة بغيره كما لا او شهره مثلا لا يمكن قبل الاجماع واذا انقضى ذلك الحال لم يرد المبررة
 من الابانة لزوم زياده عن الحمل عليها لم يات بعقدهم نظرا لاعتناء المصنف بذكره ومثل ذلك الكلام في التبرع في
 دفعه الثاني غير محقق بالمراد ان لم يكن غير مناسب فثام قوله وفيه طلاق القولية وبها اعتمد الطلاق
 على الماوراء انما العدة في الثاني قوله شأن فالحق اعني ما لا لا في الجملة وفيه بحثا في زمانه بل لم
 اطلاقه الخلاق فثام قوله شأن اي عدم الالحاق على القول الثاني قوله وعنه علمنا اي على كل قول من القولين
 السابقين قوله ولها النكح والنفقة وغيرهما ما يقتضيه احكام الزوجية قوله فكانها لم تنكح اي ما هيئت
 كزوج الولد وعدمه كما اشار اليه بقوله او يكون اه وقا النكاح فصيح كما قاله في المطلب فراجع مع ما تقدم
 قوله فاستدل اي في الواقع لا في ظن الوطى والافواه ان عليه احد وعليها ان علمنا ايضا وخرج به كلام
 الكفرازة العتق وامرته فهو القوي عندنا فيما مر من الاحتياج لخالف قوله بوضعه اي في قولها قبله
 قوله لحقه وانقضت عدته بوضعه بشرط المذكور قوله البائنا وكذا الرجوع في المقتضى خلافا للبينين
 قوله وكذا تقدم حكم ومنه انقضاء العدة بوضعه بشرط قوله وان لم يكن فانما اي في ذلك وقت العلم
 قوله انظر بلغة وانشأ ولا نشأ في العدة الى ذلك بل ان امكن ان يكون ما ذكرنا من الزوجية فيلزم
 ولم يتفادها اعتد به عن احدهما ثم نشأ للمنفقة افرأ بعدها والافواه انقضت عنهما اعتد بكل بينهما افرأ
 ونقدم عنه ذلك **وع** احمل الجهر لا كالمراة به لا فاعلانها من شبهة ولا تنفي به العدة ولا يمنع
 صحة النكاح كما مر ولا يمنع الزوج من الوطى مع كونه لا فاعلانها من الزنا وجعلت المهر وما
 ذلك ماله ذلك من الوطى من وجب واجبه بشبهة او زنا او شئ خلقا ما وكله من يومه ومن اوج
 اوجبه قوله البائنا وكذا الرجوع على المقتضى كما تقدم قوله لا يلحق بواحد منهما ولا ينطرح النكاح كما مر
 في اهل العدة فيها وعده قوله فاسلما بابها المطلق او جاسلا بالحرهم وقرعته او نشأ

احمل الجهر لا كالمراة
 به لا فاعلانها من شبهة
 ولا تنفي به العدة
 وبين صحة النكاح
 الا قوله

يصحله عن العلماء والافواه فوجدت قاله شأن فراجع قوله وقا لعل مراده مرجع لانه عد
 الطلاق اقوى فلما تبين فيها الاضعف قوله قال ظاهر كلامه انما رجعي للحكم وفي الردية
 ان قال ذلك العبادي ورد عليه الا دعوى الاجماع قوله وبالمعرج من المراجع المقتضى
 المذموم ولعل الشارح اعني حجة الشبهة المنيعة الضعيف ولم يبق للبناء قوله بالاصح هو
 مرجع وبناء ما ذكره قبله وكذا ما بين من عليه ايضا قوله لخص اي غير محتمل اما احتجنا
 فان اسلمت مع احدهما او شرافعا البائنا اعتد للثاني فقط خلافا للبينين ولعن بعده عد الا
 الا ان كان خلافا فاعتد للثاني قوله او وكذا في المطلق فاصح قوله وللزوج الرجوع لانها
 استلزامه وليست له الجهر لانه ابتداء قوله الا وقت وطء الشبهة فليست له الرجعة فيه المراد
 به ما دامت الشبهة قائمة ولعن في غير ذلك الوطء اخذ ما العدة ومما كثر يعرفه ان طالك المدة
 بينهما سواء في النكاح الفاسد او غيره كما ياتي قوله لانه ما العدة اه فيه شأنه الا في قوله
 لانه عن الحمل شغص قوله وله الرجوع في عدته وله الجهر في البائنا بد ولا تملك لانه العدة لم
 قوله فاذا ارجع او جدد انقطع ولا ينقطع باقيا كما يعلم ما ياتي ولو لم يكن الحمل جدي دمرها
 قبل وضعه او بعده قوله وسرع في عدته الشبهة ما لم تكن حاملا من الزوج والا فلا شرع لا بعد
 النكاح قوله ولا ينكح شأن لعل النظر لولها شهوة قوله ولها في فلا شرع في المصداق كلام
 المصداق في عدتها ومنه عدته وفرش لاعدته فيه ومن ما افراد ما تقدم عن الرأى ان ايضا قوله الا
 يعرف القاطن خرج به عينا منها مثلا الا ان عزم ان لا يعود فهو لا يعرف ومثل ايضا القاطن على
 الفرقة وموت وطء فاعلانها الفسخ واذا وجد للفرقة المذكور لم يملك عدتها الطلاق ثم نشأ في عدتها
 الشبهة فنبه فمن في عدته الشبهة الحمل على غير مطلقا والبيد ان لم يكن الحمل من قبل فليس في عدته
 لا افرع الى الفرقة فيك ما مر في النكاح انقطع بالاولى منها فراجع وهو **ف**
 في ذكره مكررة المصداق قوله عاش اي الرجعية كما ياتي ولعن في اثناء العدة او مع علمه بالحرهم وليست
 زانها يوطئها ولا حد عليه بس كما في شأن فراجع واذا حصل الحكم فيها انما عدته لها من حيث ما حثنا

لانه ما جعله الشبهة
 وجبه فحقا كونه منها
 فخرج النكاح في البائنا

عد شيئا الطلاق في مدتها لئلا ينشأ في فراشها من جنس وجود طلاقها كالتسليم المندة لنا خرافة لها الى
 قرائن المعاشرة بالتميز بيننا وبينها في شدة غدا من نكاحها وقت الطلاق حكم الرجعة وفيها
 بعدد الحكم اليانك الماني لحوث الطلاق وما الحايه واذا انقطع المعاشرة بشرعي
 في عدة الطلاق كالمها ان لم ينفك منها شيء على المعاشرة والافسك كالمها لئلا فيها حكم اليانك
 فلا يصح رجوعها فيها وشفقي ببناء عدة وطه قبلها اذا انكسر له خولها فيها كمن فاسد ذلك
 وراجع في حكم كزوج اي كعاشرة لئلا قبل طلاقه لانه زوجا ولو اسقط الكاف لكان انساب
 فالمدد بالمعاشرة ان يدوم على حاله التي كانا معا فيدل الطلاق من النكاح معن البذل
 او نكاح والخلوة بيا كذا لا وغيره للمناقب بل وطه قبله لاجل استمرار العدة مع المعاشرة
 لانه لو طه بشيئ من رجوعه عدة افرس ويند اخل في ذلك تكون عدة طلاق فقط ومثل عدم
 الوطى بقوله شيبه كاياني قوله ولا رجوع بعد المعتمد وكذا ان تنفك لها ولا كسوة نعم يجب
 لها السكنى كانه شريعتي ولا يصح منها العاقل ولا طلاقا ولا ايلاد ولا نكاح ولا يشترط العدة
 وفاة لو مات عنها ولم يلد له ثم وحي فوا شيئا والاربع سواها ولا يصح عفوها عليها ولا يصح
 خلعا وان لم يلد لنا امه يا حبسها الطلاق ولا يصح خلعا الى هذه ونذكر ان لا يجد بوطيها
 فكل وان لم تنفك بها العدة اي من حيث لحوث الطلاق كما علم قولي ويا حبسها الطلاق اي بل
 عوفد كما مر في غير ذكره فيه ولا رجوع في هذا الطلاق ايضا لانه ينقطع ويلزم مساعده
 لهذا الطلاق قاله شيخنا الزملي وانظر ما في هذه العدة قوله الى انقضائها العدة اي بالتميز
 بينهما ويلزم مساعده ذلك التميز عدة كاملة سواء انقضت المعاشرة بالعدة الاولى او لم تنفك
 كما مر يدخل فيها بغير عدة طلاق قبله من المدة الاولى او بعد ها ان وجد وليس للبنا
 ان يشترط فيها كما قبلنا والله انه لا سكنى لئلا فيها انه لا يمنع عليه نحو اخذها بعد التميز
 فراجع ذلك في قوله ولو عاشها اجبت نفقة المهر منه المستحق فمعاشرة المنة المطلقة من
 زوجها كعاشرة الزوج في عدة طلاق او غيره وقوله لا دم شحنا الذي لانه في معاشرة السيد لا في

قال في المنة فان ينفك
 عن حاله

اي فلا يجد بوطيها كما في
 العدة من رجوعها

ولا امرأة يا حبسها
 الطلاق لا يصح
 خلعا الا هذه

بما الطلاق

بما الطلاق الرجعي والباشا ولم ينفك عنها في الباشا لانه بالاولى من الزوج بل انما ينفك
 في كذا السيد بالزوج اذ لا علقه بينه وبينها فارقا فراجع قوله او مع اي بياشيه والا
 فسباني قوله جاسا او بيشيه كما بان قوله مادام الزوج بها وما اي مادام نكاحها ولو بلا
 وطه لكما بعد وجود وطه كما يؤخذ في باني فربا واما ما رآنا قوله في عدة من انقضت مطلقا وان
 كان امرسا وطه لها بعد معارضة لا اتحاد صاعدا لعدة فيها قوله ونعمد اليها اي على القولين وان
 لم ينفك لوطى الاول الى التفرقة قوله واذا لم ينفك ولو نكح المكنة لم تنقطع العدة كما مر قوله
 ولو رجوع عاقل فرجها لوطيها بالرجوع فيكفيها عدة الطلاق الاولى وانما وكما انها وقفا معا
 ان كان الثاني بعوض قوله فلا عدة وعلى هذا انما السابعة من الزوج انقضت والزوج في عدة
 قوله يتأده بغيره من العدة بغير رجوع وانما الرجوع لثبات منها قطعا فانما قوله
 لغيره اي بقوله لعدم العدة بالبناء منها المنطوق تحت عدم العدة فانهم قوله بعد الوطى
 لغيره قوله او قبله منعك لئلا قوله او عند فسطح عازاد قوله موهدة اي له وطه
 الشبهة فراجع قوله لثباتها في الطلاق بعد الوطى قوله وقد حل فيها البقية من العدة
 لانها انقضت بمجرد العقد ولو قبل الوطى وقال ابن ابي ليحج لا تنقطع قبل الوطى كافي بالحيث و
 رد بانه لا يجوز ان يكون مئة عنه من اي لعنه يبيح فلا ينافي ما تقدم قوله والعدة ذكر
 نكاح لا حاجه اليه لانه ان اعبر وجوده في نكاح العدة انقضت بها وبها بعد العقد لانه ونكاح وان
 اكتم بالعقد في نفسها فلا حاجه اليه قدام قوله ينكح اي بعد الطلاق الثاني قوله على ما ثبت
 قبله عند النكاح الثاني من عدة الطلاق الاول قوله في نكاح جديد اي وطلق فيه قبل ذلك
 قوله بخلاف ما تقدم في الرجوع بقوله لعودها بالرجوع الى النكاح الذي وطئت فيه فقامت و
 لو كانت حاملا بعد لغيرها انقضت بعوضه وشأنها بعد الطلاق الثاني عدة **فصل**
 في عدة العقاء والعقود وفي الامداد وغيرها قوله حرز اي ولو في طه وان خالف الواقع كافي
 عن احكامه قاله شيخنا الزملي وخالفه شيخنا الزملي قوله اربعة اشهر وعشرون ايا وحكمه ذلك

بالوطى

في فضل علم الطلاق بالوقت
تبعه بالوقت

فراهم

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطاهرين

مكتبة

مردود واحد حناء بالسرقة والمد ايضا قوله وكما منه النطق والنطق في الاطبايح
ونصيب الشرف ونصيب قوله بانه نزل بها انما اشارة الى ان نسبة النطق الى المقادير
بجانب والمراد انها نزلت بالسرقة ومنه الوساو والانتايج فلا يحرم قوله ان كان
بمثلثه انما نزلت بالسرقة وكذا ما في النطق فيه وفي قوله فيما قبله بعد ثامه قوله
في البدين يقول ان القضا يتحو الى الحاق كالشباب وبه قال شيخنا بطلان ما بالرفع في حرم ولو
لنا قوله **قوله** من الزينة انما المقصود للزوج فلان في اطلاق الزينة عاذلة في جملة قوله
عصا ان علمت وهي مكلفة والاسم في غير مكلفة عا وليها ان عام قوله للمراة لا للزوج في حرم عليه
ولو عول في حقه لغيره في حقه الى طلبة لا عول لها في النساء وقوله لا لثلاثة ايام بالسرقة
ولم يوافقوا عليه قوله احد اي حرة بغير ثمن فليدفع ويؤتى عا عدم الرقي بل حرم
قوله عا غير زوج من طلبة لغيره عليه ولو اجنبيا بل اربعة كصدقة وعالم وصالح وصغير
وكهد وعول قوله **ثلاثة ايام** قال شيخنا عمر وقد مر في التعريف اعطيت لثلاثة ايام
او الدفعا فينبغي ان ياتي مثل ذلك متاراجعه وقال بعضهم يبيح متا اعتبارها ما وقت
العام بالمدعي في الحاشي في الموت قوله **وتحريم الزيادة** اي يعصم لا اخلا والاقلا
في سكنى المعتنة وزمانها ومكانها وغير ذلك **قوله** يجب ان لا يخطبها عن الزوج لما فيها من
حق الله ولما لا يخطبها الا بمجيء لوجوبها بها في قوله **لمعتنة** فخره ام الولد و
المستوفى بهيب وغيره قوله **طلاق** فخره وفي الشبهة ولو ما تكا ح فاسد ان وجب
عليها ملازمة السكنا الى انقضاء العدة وعليها اجرة وللزوج ملكا بها **قوله** بانها حر
مرفوع فربما يحدق ولم يحدق له كذا له لما قبله وجب بحدق بضيقة المصدا بالعام
وعليه فهو صنف لطلاق محدوق وقوله **شتمنا** الرقي لا نه نعت لطلاق المذكور فيه نظر
مع الفصل بل لا ملة قوله **فان عادت** ظاهره انه راجع لشدة زنا في العدة ويكره رجوعه
للا فها ايضا ويخرج به ذكر الخلف في بعض قوله **عاده** التي في قوله اليوم الذي عاده فيه

وان لم يجب

وان لم يجب بنفسها فيه اذ لا يلزم بينهما كما في معتدة الوفاة ويخرج عليها باجرة السكنا في
مكة الشفعة وان كان لزوجها وله اقرارها اذا انشئت ويجب عودها اذا عادت قوله **وقوله** ان
انشئت اية وبه قال الامام مالك ولا يكون ما ذكر الا اذا انشئت حال الطلاق **قوله** وبني القسمة
وبني صك وجبة العدة عليها بامتناعه **قوله** **وكذا** الآية **قوله** **للمرء** في حرمها بعد
فراغ حرمته السيد صونا لما في قوله **ولمعتنة** وقا اي غير ثمن شراء ايضا وكذا معتدة الفسخ
الايه **قوله** في الحرة اي في صحتها دار والمسيح بحدوثها وهي على القبر الشريف الا ان قوله
ارجح لانه الاصل فيه ما لم يخاص قوله **وفسخ** بالبيع الثالث لانه نفاخ بدلها بعد
قوله **ورضا** ولما في قوله **في انشراح النكاح** فخره مالوكا له ما في العدة فان طلقها
واعتت الاهاية وانكحها في النكاح على المعتد **قوله** **للمرء** فلو وجب كمن معتدة الوفاة
والباينة الى امل لانها الصيانة الماء الى الخلع اليها وبذلك فارق عدم وجوب النفقة لانها لا
للسلطنة الشفعية فيهما **قوله** حيث لم يجب لكونه للامام اسكانا وللزوج ملكا انما انصا
لا يجب ايضا حيث لا رتبة ويجب عليها الاهاية اذا طلق منها خصوصا اذا كانت في مسكنه فوفرت
فيه **قوله** **قال في الشبهة** والرجعية كغيرها من المعتد **قوله** **ولها** اعلمتة حيث لم يجب بنفسها
قوله **لما جئنا الى ذلك** فلو احتاجت اليها جانك الشك قال شيخنا واذا لم يخطب لم يخرج املا و
لوا بعبادة او زنا او تجارة او شبهة ما **قوله** **ويخرج** في الرجعية اية فيه اعراضا الصا
الا ان يؤول الشراء في المامه بما يشترط كذا في قوله **الوجه** خلافا بحدق ونحوه عا في الشراء
اولا ذكرها الشراء وغيره **قوله** **لغيره** القدر للغير فربما يكونه للشراء فقامر قوله **جارة** والم
بها الملاصقة وملاصقتها لما في الوصية **قوله** **للمرء** اي ان احتاجت اليه **قوله** **وفي البائ**
اه فيه اعراضا عليه بغير ذكر الخلق **قوله** **باعتد** الجبل الذي كانت عتبه الوقعة **قوله** **اقا** الرجعية
ومثلها البائت الى امر **قوله** **الا** بآية اي فيما يخلق بالشفقة لوجوبها عليه اما غير ما قلنا يخرج
لما احتاج اليه كالتأنيح من الجارة وغيره فامر **قوله** **وتستلم** السكنا اي الى امرها كالحا

حله حيث امكن وجوب قول لو مالها وان قل واقتضاه قول اذ ابغى التمسك بقوله
 انما يشهد اجتهاد لا يعمل عادة ع اذ ائتمت عليهم منعتها اكم من ذلك ومن الخرج قول
 الحاجب الى ذلك اي الى الخرج وكذلك لو لم يكن بغير الخرج ولم يضمن مع الاقامة او لم يضمن
 او دعوا او غيرها وليست بخبرة او لم يضمن في زمان قول الا حياء اي غير ابويها ع لو كان
 السكت لها او ضاقت الدعا عنها وعندهم وطال النأي منها لم يضمن او عكس نظروا عنها وجوبها واما
 الايدان فلا يجب نظرها عنها لان المشاهدة بينهم لا تطول بل يثبت نعلها فقط وقولهم وضافت
 الدعا عنهم ع في انما اذا التمسك لا يجب النخل فيه بحث فراجع قول التمسك اي في البلد
 قول فيل ضاقت اي ويضمن خربها ما بالبيت والواجب بغاؤها فيه وسباني قول وان لم
تظن الامنع وكذا العادة الى نعلها قول في الاول عالم ياذن لها في الاقامة في الثاني قول فيل
الخرج منه وانما بعث امسها قول في الثاني او مطلقا قول فيل فراق غرضه او كونه الى محل
 تفرق الصلاة قول في الطريق اي بعد ما ذكر قول فلما الرجوع وهو اولى قول اقامت فيه اي
 بغير الحاجب من تمام الحج وغيره وان زاد على ذلك ايام او بقدر من قدرها لها ويقتضيها ما بعد ما
 المعادون الثلث او الى وجود رفق ان ضاقت اليهم ونحوها طريق قول لزمها العدة في سنة و
 الى قبلها لو كانت افرسها بالحج اعني بغير العدة ان امكنه والاختلاف في عليها ودم القوات منها ما
 اعني شئنا الذي قول والعنة ع لا يضمن القوات وغيره من الحج والجماعة مثلها
 ولو لم يرضها او لم يرضه ولو افرسها معه فوجبت العدة في الطريق وفي مفسدات الرجوع لزمها
 العدة حالا بالشرط السابقة لانقطاع تبعثها له مع عدم الاذن فيه وما في المنهج من اعتقار رتبة
 المتأخر منها ع لو جهل حال السفر الاذن فيه عمل على القطة قول وقال اي الرجوع ومثل
 في منها وارتد قول وتما قول ان له اسبق الى ان المراد بالذي سبب بالي بدليل شعيرة به كالمق
 لا يضمن ان الخلا طريق وقيل اسبق الى ان اخلها فيها بينه على الاخر في الطريق فصار قول
 لانها افرق اي مع انما قدام الاذن وبذلك فارتد ما قبلها ع وسقط سكتها اذا لم يصدق

...
 ...

في الثلث راجع قول وبينها ما ستم فمها قبله والشعر مثالي ويؤت الحالكين في الغربة
 والحلثان كالقربي فيما تقدم وكذا يؤت الى ان والسفينة فان عذمت بينة السفينة ولها
 محرم فيها مع الاضطرار من النظر الخلوة مثلا قول فونها اي اتملها ونحو قول للقرى
 فيها اقرب محلا ما فيه قول او اسلمها اي ارجعها الى مع رجاء يعودهم والاكاذيب يروا ما عدا
 مثلا ويعودون وجب عليها الاقامة حيث امنك وكذا الوارث يضمنها اتملها قول والاصح
تأخير هو المعتد لو رجعت فلا فاليلطف قول ملوكا ولو ما ضمت المنفعة قول ولا يصح
 بيعه اي لغيرها ع لو سبق العدة رتبة وتضمن العدة ما يضمن فيه او يفيح في فليس
 فهي كالغناء وتضمن من الغناء والعدة في غير ذلك ويصح بيعها مطلقا فويصح في
 الاخر ان يوقع الخفض فيها بنحو يرفع شئ من مطلقا واذا اطر الخفض فيها بنحو المشرى
 قول قطعا اشارة الى العدة بغير طريق قاطع وهو معلوم من التيم فيه ولكنه مخالف
 لا مطلقا قول والفرق اي ما حيث الخلاف قول مستعدا او بعد الفرق قول رجع المهر
 او فرجها عن التيم بنحو جعله او كذا او زوال ملكه عنه قول تلك ولا يلزمها العدة له لو
 رضى بغيرها قول فلزم المطلق في علة لازمة ما جدد بالزام الشارع قول بجملها ما اذا ار
 رضى قبله المطلق الاجرة ولا يجوز له نعلها قول وطليت الاجرة اي اجرة فدية ما يملكها
 وسواء طليت بنفسها او وليها فلو لم نعلها فلا اجرة حيث كانت رتبة كما لو سكت مضمنا في
 بينها باذنها جدة ولم نعلها وان كانت امعة في محل واحد ما فان لم ياذن له فلها مطلقا اليها
 قول وهي في اصل الرقة اي صح انها تجزى وهو المعتد وفيه اعتراض على المدة وان امكنه
 حركاته في الجوز دون الوجوه بان يقال ستم من انشاء قول وليست له ولو في رجة
 قول وملا خلتها اي ولا ملا خلتها وكان المصلي للذكرها قول حيث فصلك قبل الجوز
 الى ان في غير الموضع مطلقا قول ذكر كذا في كذا البيت الش ولا بد في المحرم وغيره ما ياتي
 ان يكون نعمة او خال شئنا في غير ما يكتفان بكنة غيرة ولو غير ذلك ولا بد في ذكرها ان

وحدها

هذا هو قوله في قوله
يا مخرج من قوله

ان يكون به او قال ستمنا كيف اعنى قوى الادراك قوله اوامة او مخرج او عينا قوله اشرك
فمن او غرض ما تقدم قوله يتبعه اي يجب قوله ان يتحقق واقى من ان يتحقق اولى من ان يتحقق
قوله كما ان يتحقق الى لفظ وعدم المردود هو العند وفي كلامه اعراض على الصق قوله
وعلى او الى لانها فيه هي لانه لا يقد على الاطلاع عليها فخرج من خلقه امر دياردو
وان تعدد ادراجها ياتى مردوان تعدد او شسوة غير ثقة كذلك تعجز ان يكون
رئيس كسار ومسجد مطروق فلا تخم **الاستدلال**
بموالدة لغة طلب ليرة وشرا على يد كره ونحو الامة لا تعدد في الزوجة ولذلك
ذكر عينا وحقق بهذا المثل ان اعلى ما يدل على اليرة قوله الربيع بالمرأة الاولى
ربيع المرأة والمراد بها الامة ولو عي بها كذا قوله وانسب قوله بسبب ان هذا هو
الاصل والمراد من المثل ان كذا ياتي ولو لم يادد واول او اباضة الشويح كما في الكتاب
وتوحيها وتخرج موطوءة قوله او تعين عطف على تعدي متصووين في الخافض وقيل
في ذلك قوله بسبب امالة كما مر فلا يرد وطء امه غير بطنها امه قوله امه ولو احتملا
فشم الخسئ وهذا يكفي استبانه قبل انضامه راجع وينبغي ان يجرى فيه ما في
المجوسية الا انه قوله او هيبة اي مع فيض وارث ولو قيل فيض او بيع بعد لزومه
لا قبله قوله او سمي اي بعد قسمه او اختياره فذلك كما في الجهاد **تنبيه** قال
سبحنا الرولى يجوز وطء السراى المجلوبة الان من التروم لاحتمال ان ما جلبها
لا تخبر عليهم وفيه نظر فكنان في محله ما كتاب الجهاد قوله اورد بعيب فخرج
بذلك امه اسلم اليه فيها ورد بها المسلم لعدم وجع الصفة فيها فلا يجب على المسلم
اليه لغيره او ما في التوضي منى على مربعة قوله او قبول وصية او رجوع مقف
او بائع مفسد او الد في هيبة فرعه اوامة قراض بعد فسق لامة ثارة بعد خراج
الزكاة كما مال اليه سبخنا الرولى ونحقق فيها كذا الزيادة والتوقف فله خصوصاً

مع بقائها على الشيعة فراجع وثامه قوله وما لغيرها البائع ويجوز في هذه شريكتها ما
غير المشري ومنه ان اعتقها قبل البائع ومثلها الملوكة ما صير او امارة قوله فيها
الاولى فيه لانه عائد الى الغير ويحتمل عود الضم لجميع المذكورات قوله او طس بضم
الهمزة اوضح ما فقهها هم وادى به ان عند حتم قوله والحق اي الشافعي اى فاس
كما ذكره قبله والمغايرة ثمة قوله في مكانة اي كناية صحتها وكذا امه ملاب عجز
قوله عجزت بضم العيم وشهدا اليهم منها للجهنم بغير الشك المذكور قوله وكذا امه وكذا
ردة الشيا وبما مطلقا الى اليقين ولو استلث امه كما علم بضم بعدها وجهها كالبشر قوله لغو اة
بغير ان المراد بحدوث الملك فيما تقدم ملك المثلث لا ملك اليهم فقامه قوله فخرجنا وقاد كرمه حيث
هل الشيخ واما الردج فانه كان قد وطء قبل الكتابة او الردة وجب للبشر والا فلا في جملة قوله
يدل على اي المذكور من الصوم والاعتكاف والاحرام ولو لم يكن كذلك كفى للبشر في زمرة المعسر
ولا ينفق عاز والى قوله لا اذنه قبل الحرمة فلو لم يخرج عليه لعدم اذنه فيه فهو اولى بهم الوحي
قوله وقطع الجهد فالاولى الشيعى بالذنب ولو شري اي الرأى الكامله وجبته شيعى بالبشر بخلاف
الكاتب لا شاعى العطف عليه مطلقا ولا ياذن السيد ومثله المبعوض قوله فالتفجع بغيره لا
غيره في اليه او الخيل فلفظ والاقلة العطف في قبلة البائع وهذا لبقاء الزوجية ويمنع اذا كان
الخيل لهما لجهنم الميرج ففهم لانه لم يجر اة فلو خيرة كان ملا معتدة منه وجب للبشر بعد اذنه ولو
رجعية قوله ليجرد الملك ولعل عدم النظر اليه ليقف الخيل على قوله ولو ملكا وكما في رد
اعتق قوله او وطء لغيره وان تعدد فلو وطء شريكاً امه متكررة بينهما ولو في نحو جفد او
وطء اثنتان امه رجل فلهما كل منهما امه ثم البشراى في الصفة اواراد شريكتها وجب البشراى
كعدتها لا شتمها وتقدم الحقيقة ان كان وكجب الاخيراء الثالث ملكها ولو لم يكن لها ما شريكها
لم يقاتلها واحد منها او اشترى بها ما شاء او جها لا يملكه الميراث بضمه الباشع وكيفية
وهو بشرى واحد في نظر **تنبيه** يجب على السيد الميراث المروجة غير متعارضة حال اذا طلق

هذا هو قوله في قوله
يا مخرج من قوله

قيل الخط ويعمل نقصاء العنة اذا اطلق بعد فان كانت مسئلة لم يجز الجواب مطلقا وانما
 بالنسبة لحد الخط اما الوارد تزويجا فلما يجزى الجواب مطلقا سواء ام العدة وغيرها كما مر
 في الكتاب والمرددة فيها سأل عليها قوله **عامة موطوءة** اي لم او موطوءة بخلاف غير
 الموطوءة فلا الجواب تزويجا وكذا الموطوءة لغيا اذا تزويجا ما الى الخط الذي المأنة او
 عتمة والماء غير محرم او كان اشيرا واما ما انتقل منه اليه قوله **يعتق اي فيها قوله** اوعد
 اي فيها ايضا وقا بعض ما تحتها بغير السحابة راجع الى تولده فخط واما الاخر فهو
 ما هو في الكل للوارد **والجواب** ما هي المونة وفيه نظر فراجع **في**
 بالحقا ذكره والفرق عن وطع شبهه بكونه قاسدا بالتفريق بينهما اوبد والوطء عن
 نحو جارية ايا قوله **ولو اعتق** امة مقطوعة وخرجه ما لوعت عنها لانها تنقل للفارس ولو
 لم تنقل له كديرة **فكالمسئلة في الجواب** قوله **وجرم تزويجا** مة مقطوعة وفي غير الموطوءة
 ما تقدم قوله **ولو اعتق** مسئلة مة وكذا موطوءة فله كما هي بالجواب **قوله** يعق
 ظاهره ان الخلاق في العبد وان الذنب لا خلاق فيه فراجع **قوله** ولو اعتقها او مات و
 مزوج او مئنة عن كذا لا عارية شبهة **قوله** **فلا الجواب** عليها اي لا حال او لاما لا كما مر
 شيخنا **قوله** **لوقا سيد** مة مسئلة وزوجها فان ينفق من الزوج اعتقت له ولا
 البتة عليها **قوله** **الا ان ما السيد** بعد فراغ عدتها في الجواب وان ينفق من السيد او ماتا
 معا فحره ولا الجواب عليها انها وان اشكر الاما عدت باربعه اشهر وعشرين وقتها فحرها
 الا ان تخلل بين الغنم شهران وخمس ايام بقيتا فعلنها حبيصة ان لم تحضه العدة **قوله** ولا
 شره ولما تخلف العدة انهم لا يجمعون من بينهما اعتلقت **قوله** **ما تخلف** ثم نظر في ذلك الجواب
 ان لو جسد في اخر الظهور يوم وليك فخطان او في الحيف سلا عشر يوما فخطان ولا يقع الجواب
 وطى السيد في ثلثة او قبله كما ياتي **قوله** **وهي الضيقة** وكذا المجرى وما لم تحضه ايضا لكنا
 لعامة مة مة انطوى فليس في مة اليك كما في العدة **قوله** **يدل على** بيعة فظنا
 قوله بوضع عدتها اي ان لم ينفق قبل وضعه هيكت فهي تخلف او كثر في غيرهما والالتفات بذلك كما في العدة صح

مخرج بيده - قيل قبض كذلك ليعيد يده إلى الشيء - وبينه فرغ بعد الرجوع قوله لأن الملك
ولزم - بأن لم يملكه قبل وكان العكس الخيل للشيء وهذا قوله وشرح أنه يمكن أن يملكه قبل
 لتمامه على العقل كقضاء الملك فيها بالعقد ويحتمل من - معناه بالاولى - وبأن لا يملكه وان قلنا
 بملكه بما ذكرناه من قوله الشيء يجوز أحمره - وكان امتثاله من رجوعه وبغيره - أو أنه
 ما ذكرناه عليه - بها قبل سقوطه لم يملك المثلث قبل المثلث فيجب - وبعد فراغ العقد وبعد
 سقوط الدين بخلاف ما مرهونه - وأنه معلق فتعبد فيها بالمثلث قبل قوله الرضا والخبر
 قوله وذكر المستأنج بالشيء ^{فلا يملكه} أما خرج الشيء لأن المثلث بعد الامتضاء فلا فائدة في
 بعضه كإبراهيم والامتناع النظر في ما في قوله يعطى وتقدم أنه لا ينعقد المثلث
 وأنهم وعمر أحبك من - قبل تمام المثلث انقضت اليه فلا تخلل لايوضع قوله
 قبل سماعه فيه انظر مع أن الواقعة في زمنه - صلى فلا يملك ولا إجماع فراجع قوله
الامسية فيخرج غير العطي وكذا المستأنج ما مرهونه قوله صيانة لما لا أي أصالة فلا يخرج البكر
 وما نقله عن بعد الشافعي ما مرهونه التمتع فيها بغير العطي كغيرها أجيب عنه بالاجماع بخلافه
 في قصة ابن عمر فواته عنه وايضا قد صح الحديث عنه الذي غفوه عن جوفه ومنهيب الامام
 الحديث إذا صح كما ذكره بقوله إذا صح الحديث فهو سنة قوله صدقنا وكبرم عليه أن كذبها
 ونصدق في معنى أيضا في عكس هذا بأن ادعى أنها حاضة والكرت قوله صدقنا وكبرم عليه في قولنا
 لو رزق الله - فإذا عاث أنها مرام عليه يوطئ مؤخره - وأترك لأن الأمر عدم العطي قوله لا تجارة
 بينها وإن كانت جميعها جليل وهو مشهور باتزان وعدم التكاثر كما لا ينبغي أن يخفى قوله الأصح
 الرخصة هو المعتمد قوله صدق أي باليمين قوله لا يوطئ أي في القبل ومثله إذا قال النبي
 فلا خوف بالذب فيه بيمين العترة قوله واليمين عليه أي العطي وقبل الرجوع لا قراره الاولة
 مخرج لتمام المخرج قوله وتنف الوكيد قال شيخنا غيرنا أو كذا عنه وكذا المثلث فيكون
 بينهما نصيب واحد قوله كان في النسخ قوله لأن استخرج قوله دونهما ما المثلث في الحديث بعد

3

المسألة قولهم المنصوص المثلث لتغير بالنص قولهم ومنهم من خرج أه قصدا في كل ما
 المستلزم قولان بالنقد الخارج والمعتدل النص فيها قولهم حلف فان نكل فحلفا لحلف
 العاد على عتيا اوجم الغصبي كما في شرح الرخض فان نكل ايضار جرح الى عتيا الولد
 بعد بلوغه ونظر عتيا الزهادي لوقوف الولد بمجد نكلوا السيد قولهم وجها لا المعتدل
 الكفاء بل مستما فالطلاق لفظ قولهم لانه اذا عرقا به بعد ان الحاق في فيما اذا كان المراد
 اثبات النسب فان اربع ائمة المثلثاد حلفا قطعاً
 بفتح الراء اقصى ما كثر ويجوز الى افة ثاء الثانية

عن الرضا

فيما الرضا عنه ويجوز انما الرضا عنه ثناء فوقه ايضا وهو لفظ لم يلق الشدي و
 شدي له وزنه وقوله لينا امرا او ما فصل منه في بعد طفل او دماغه فاركانه ثناء
 رضيع ولبنا ومرضع ولم شرط ثناء في العقبين وعلم ما ذكره الحق للفقهاء اقصى ما
 الشرع علقها في الغالب فيها فليزج قولهم تقدم الجرمية والجرمية المفضلة في النظر
 واللقوة وتقدم تعضد الوضوء باليد ولا يثبت له من الاكراه غيرهما فلا يوارى بينهما ولا ينفذ
 به ولا يثاب بمكة ولا يثاب لتعبه ولا ينفذ قولهم ولا يرد به ثناء قولهم امراة خاصة
 بالادمية كالنصارى التاء قاله ابن النقيب غير وثيق له كذا في كراهية الله واما لفظ ذكره اني
 فقام في الجنة والانس وغيرهما وحكم الجنية منها كالدنية بناء على جواز ثناءهم الذي هو
 المعتدل عند ثناء الرضا عنه اتياعه حيث علمت انوشها وان لم يكن ثناءها افرجها في محله
 المعهود ولم تكتب من الصورة المعروفة للادمية وخالف العلامة الخطيب في الجنا مطلقا في
 حية اذ لا انفصال للبنت منها بشرى او غير ما ياتي في حية مستفرد فان وحسب المهرمة
 مذيعه فكل للان كان ثناء مرض فان كان عتيا جرحا لم يجرم كالميتة فان لعقبه حرم
 قولهم بلع شبع سبها تحريمه نفي سبها كما في الحيف قولهم ولا يلزم حيفه لم ينظر في ثناءه و
 لويعدا لارضاغ بانضاهه يربا **حرم** كبره كالرقل كراه من ان يرضعك بلبنتها قولهم

ميتة

ميتة خلا فاللثة الطلاء ويكن عندنا كراهية شديدة قولهم ولعصب لبنتها اي
 من حمله المعزوف لغيره من غير فقال يعقبهم يبيح ان يجري منها ما في الميتة في القتل
 ورجع العبادي والذي يبيح ان كان من صفة الشدي المعزوف من حمله فيها
 خرج اللبنة منه اعطى حكمه والا فلا فراجع وهو قولهم وهو حلال محرم زجابه
 بتد ان لبنا الميتة نجس وليس كذلك فلعل المراد ما حيث صحت الاجارة عليه لانه حيث
 الطهارة والنجاسة قولهم واهم اي الجيما والميزج زجابه وهو المختص وكذا الزبد ليعاد
 اللبنة فيه والغسل بالاولى بخلاف السما الخالي عن اللبنة والمضاد كذلك فاقدم قولهم ولو
 حلف اي اللبنة المحلقة في غير سكر كما هو معلوم فله لا يحبس عنه ولا يجوز العتد الى قدم
 حلفه وشريته كذلك بدليل صريح في نسبة التحريم اليه المعلوم مما ياتي وحلف على المرة الاخر
 المجبة عليه ما طال به بعضهم من انما الاشكال في التحريم والاشكال في ما قبله لا كلام اباحي
 مخالفا لذكره او لبعضه من ذيل القدم السلام في اوجم واهم وحرمه في كل مرة فله ما
 يترك الطرق انفضالا ووضو لا قولهم بان سئل لينا امرأة اخرى ولما منع منه وكصل
 التحريم بهما معا والجاءد كالمات قولهم حرم ان غلب اللبنة ياربقة وضيق ما اوصافه الاثمة
 فان زالت اوصافه طيبا حيا او غلبها بالكلية كما مر قولهم وشرب الكدر حرم اي ان شرب
 في عهد مرثاغا ما تقدم قولهم في الحلقا فبذلك ثمة ايجارا والافيكف وضو له يثبت الى الجوف
 ما منفذ متعذر ولو ما جازع مثلا ومنه ايشمل وضو له ثمانية مما القرح لا تحرم
 ولعقبها قولهم ليصل الى الجوف فان عاد بالقيس قبل وضو له اليه لم يجرم قولهم حصص
 التعتي اي يجب الشاة والغالب فلا بناء كونه قلهما قولهم في التقاضي به الا ان
 والصين والسم نعم ان وصل من الاذن الى محل يقطر به الضام حرم قولهم كما تحمله
 القطر وفي غلب الا ان ياتعتي المعبر منها الجوف عتيا **نهي** علم ما ذكره

لبنك الميتة كالمات

وليس في طهره قدس ما يحال
الطهر انفضالا ووضو

لان ما يصل الى الجوف في كل وقت
ينقض ما قاله العبد يحصل في
وضو الاخر في كل وقت

ما تقدم وكذا البعض
على المرحوم قولهم اقل
من قولهم لبنا بما يحكمه الله
يكون في عهد مرثا

للجنة وقيل المرد اخ الجدة واخنة عمته وعمته يد السطة قوله واذا كان
الرضيع اه فخرج به اصوله وقوا شبهه فلا مزمع بينهم وبينه المذنبه وذي
اللبث وقارن اصولها وقوا شبهها باب اللبث فتر متبها وبها وهما
شبهها فتر من اصولها فترت الحرة الى اجمع وليند للرضيع فتر
الاخر وعنه فترت الحرة اليهم فقط وقد تلم الا مانه فقال الله به العودى
ذلك بقوله ونسبنا لهم من مرضى فتر من الى اجدل قصيدى والكوايس من وظ
ومنه له در الى هيك ومن رضى الى ما كان من فتره فقط قوله نسب الله
ولنا الحى به ولو يجرد الامكان من حيث العقد ولا ينسب اقدار بوطى او
استد قال قى خلافا لابي القاضى رحمه الله تعالى قوله ينكح ولو قاسيدا
بالاولى من وطء النسبه بل هو منى واستد قال الحينى قال لو طئ كما
وقيل وطئ النسبه ملك اليمين قوله على النكاح فلا ينسب الا بوجه ولا اخذ
نكاحا فخرج الا تم فثبت اقربها واقربها الا تم منها قوله حكى للثاني
اي اتم ليهن وفتر منه المذنبه باب الحقة يجرد الامكان قوله فستد اي ينكح
فاستد لان النكاح القهرى بالحق به الولد فتر امكنه ولا عيرى بالفائقة فيه
ناقل قوله باب المصاهرة بينا للغير ولو عيرى بالكان كما اولى ليدخل قاله
ثوقي الفائق والحقة بينها ولم لم هو جد في متارة القصص فانه يؤد الولد
بعد بلوغه وجدا بابا بالنسب ويحسب علمه ولا يجوز له الانسب بالنسبه
بل بملك الطبع وبالحق اللبث من انشبه الله فانه لم ينسب بغير النكاح كما لو
تعد الولد والنسب يفتنهم لفاه وبعضهم لاخر ولا اول ولولده بعد فتره
حكمه فتره ولا يجزى الا ندر بالنسب في ولد الرضاى ولو ينافى لانه لا دخل
له فيه قوله فان كان فتره فتره ولو بشبهه او ملك يمين او نكاح
والله اعلم

باب المصاهرة

قال اللبث للواطن وان انقطع وعاد او طالت فتره فتره قوله بعد العولاده
اي اتم انفسه الولد قوله اي للواطن او للولد ولعن زنا كما قد قوله
وبقال انا اقل مدته بحد فتره اللبث ليجل اربيعون يوما وقال الى اربوع
او اربعون له عند استكمال الحمل وقال الى اربوع او اربعون الى اربعين او اربعون
وانظر هل الاربعون يوما من اول الحمل او قبل العولاده راجعه فتره
الى اوردى المتقدم بقصد الثاني فتر في طرق الرضاى على النكاح
وغيره قوله انه لو قال فارضتها من بحد علمه ينسبها لكان اعتم
واولى فتره روية اقله او فتره او اجنبه بلبثهم فتره تقدم في العدد
اي استد قال الحينى قال لو طئ وقيل كخنا الدفلى كما قد ينسب فتره العولاد
ولم هو افتره كخنا قوله واللصيق نصفها فتره على الزوج الحد في قاله
والدفق في كسبه وله كذلك اي لم ياذن ولم تكن المذنبه مملوكة له و
المغير وم الميرد ليهن قوله وله على المذنبه نصف مهره ولو مكرهه
اولد عليها الارضاى او مملوكة لغيره ولو مكاتبة او مبعوضة والغرم على
المملوكة في رقبتهها وفي المبعوضة بالفسط وقرار القمان في المكرهه على من اكرهها
ولو طعنك ليهن وامرته غيرها بايجار فانه اعتمد وجوب الطائى فعلها
والا فعلها قوله وفي قول طه كخنا الزوج كخنا الطائى قبل الدفلى وفتره
بالحق القدرة هنا قوله اعبادة اي من شبهه الجذبة وان اختلفت المقار
ولا يزوج على الكلب بمهرها لئلا يخلو النكاح بمهره وهو كفضائله
ثم قوله ومن تامة وترد امته فتره من كنه وقولهم اليك من الرضاى
كفعله هو من شبهه كخنا فتره خمان المخدم كخنا اذا امكنه دفع
حاله يانه فتره امانه قوله ولا مهر المذنبه بل عليها في قاله

مسألة رجل تزوج امه وبع بكس جلاله وصح النكاح كيف يتصور هذا جوابه انه لا يملكه وخلق ابنه ارضها وبنه بالغه بكس
 قصص هذا القول سوى اخيه فقل للبيها فان نكحها فليكن ابنا ورجل اخيه بكس بالغه مع امه من التصانيع وصح النكاح
 مسألة اول نكاح تزوج ابيه باي كس فيه حامله السراج ولم يكن بينهما وطع بشبهة كيف يتصور هذا جوابه انه لا يملكه
 لم يتولد جاريته فانك منه باي كس اب القل اعنف والدك الاله الخ مع امه ولد وتزوج بها وحمل الابن السراج فيه وهو
 اقوال النكاح حبس بينهما ولم يلد فيه وطع بشبهة لانه لم يتولد منها بملك الكهين . مسكنا :-
 فانك قال لا يملكه تعرفه الشهود الزوجه وان المتكوه بنت فلان الذي يزوج ابلا الفاجب عليهم الحفظ وتحملا الشهاده
 على صفة العقد حتى اذا ادعى الاداء الشهاده لم يحكم ان يثبت وان المتكوه بنت فلان الذي يزوج بغيره يثبت ولا
 على صفة الجريان العقد كما قاله القاضي حسم في قضاويه التي رتبها البغدادي . نذر الدنيا :-
 هل يشترط الشهود لها . مسألة امرأة تزوج في يوم واحد فمات زوجها قبل ان يولد له ولد هل صار له الشهد
 هذا رجل طلق ثلثا وبع حامله اخذت منه فوهبها فماتت من غير ساعه ثم تزوج بزوج فطلقها ثلثا قبل ان تضعها وقبل ان تلده
 فما اخذت بنصف مهر ثم تزوج بها بزوج آخر وهو ذو ومهره وانفخ قبل ان تلده اخذت نصف المهر ولا عقد ثم
 تزوج فمات قبل ان تلده فمات الموت كالموت قبل وهو من الزوج الخامس فحق زوجه .
 تزوج في يومه احد خمس زواج

للجنة وفيك المرد اخ الجند واخيه عمة وعمته يواسطه قوله واذ كان
الرضيع اه فخرج به اصوله وخواشيه فلا مزية بينهم وبين المذنبين وذي
اللب و قارئ اصولها وخواشيه باي اللب جنة منها وبها وها
شبهها فخرج من اصولها فستت الحرة الى اجمع وليست للرضيع جنة
الا فخرجت الحرة اليهم فقط وقد تظلم الامانة فقال الله تعالى
ذلك بقوله ويشتت لهم من رحمته الى اجدد في قوله والكواشي من وظ
ومنه له در الى فيه ومن رضى الى كذا من قوله فقط نسب الله
ولما لم يخط به ولو يجرى الامانة من جهة العقد ولا يشرط اقرار بوطي او
استد قال قتي خلا قال يا القاضي رحمه الله قوله ينكح ولو قاسي
بالاولى مرة ووطي النسبة يلحده مني واستد قال الحيني كالوطي كما
ومثل وطى النسبة ملك اليمين قوله على الذي فلا يثبت الا بوجوه والا فخرج
ثبنا وخرج الا تم فثبتت اموالها واخوة الا تم منها قوله حلت للثاني
اي اتم له وفقد منه المذنبه باي حنة يجرى الامانة قوله فستت اي ينكح
فاستد لاء النكاح القهري بالحكم به الولد فني امته ولا غيرك بالفائت فيه
ناقل قوله يا انحصرة بها للغير ولو عتير بالكان كاه او لي ليدخل قاله
توفي القاضي والحفة بها ولم لم يوجد في متانة العصر فانه يؤمر الولد
بعد بلوغه وجوبه بالانكاح ويحسب علمه ولا يجوز له الانكاح بالنسبة
بل بعلم الطهر وبالحكم اللب من انكح الله فانه لم ينسب بغير النكاح كاله
تعد الولد والنسب يفتنهم لاهد وبعضهم لا فخر ولا اول ولولده بعد قوله
حكمه فيها ذلك ولا يجب الا نكح بالانكاح في ولد الرضاعي ولو يفتن لانه لا دخل
له فيه قوله فان نكح قال فامرد وخطت ولو بشيئته وملك يمين او نكح

قوله لا يفتنهم لاهد

قوله لا يفتنهم لاهد

قال للجنة للوطي وان انقطع ونكح او طلق قد نهى الله قوله بعد العولادة
اي اتم انفسك الولد قوله اي للوطي اول للولد ولعن زنا كما قد قوله
وبقال اي اقل قد نهى الله فنهى اللب ليجل اربيعون يوما وقال اي اورد
او رخصه عند استنكاح الحمل وقال اي الاما او التغير الى سرجع الى قول القوي
وانظر هل الاربعون يوما من اول الحمل او قبل العولادة راجعه فطام
الى ما ورد في المتقدم بقوله الثاني في طهر الذي صاع على النكاح
وغيره قوله اي اقل لو قال فارضعتها من حرم علمه ببيتها كذا اعتم
واولي قسمل زوجة اخله او قربة او اجنية يلبسهم ثنية تقدم في العدد
اي استد قال الحيني كالوطي وقدره كنهها الذي كذا قد يلفظ هذا الوطى
ولم يوافقته كنهها قوله وللصغيرة نصفها مني على الزوجي الحد في قاله
والد فبها في كسبه ولم كذلك اي لم ياذن ولم تملك المذنبه مملوكة له و
المغير وم الميرس لستك قوله وله على المذنبه نصف مملوكة له
اولد عليها الارضاي او مملوكة لغيره ولو مكاتبة او مبعوضة والغرم على
المملوكة في رقيبتها وفي المبعوضة بالفسخ وقرار القصاص في المذنبه على من اكرهها
ولو حلت لك لبيتها وامرت غيرها بايجار فانه اعني وجوب الطائفة فعلها
والا فعلها قوله وفي قول كنهها كنهها الطائفة قبل الدقل وفقد
بني حنة القدرة هنا قوله اعبادة اي من هبة الجزئية وان اضلقت المعداد
ولا يزوج على اليك بمهرها لئلا يخلو النكاح عن مهر وهو كقصاص
ثم قوله ومن تامة وردت امثلة من الله وقولهم اليك من الرضاي
كفعله هو من هبة الخدم به وقارئ ضما المخدم كقوله اذا امكنه دفع
حاله يانه في امانه قوله ولا مهر المذنبه بل عليها في قالها

قوله في طهر

منها كغيرها او تصفة ولو علمت التبرج الكلب فلا غدر على احد ^{ان رضع} ~~تجديد~~
العبرة في الغرر بالرضعة الخامسة فلو رثى الصغير في غير الخامسة فلا
غدر عليها او تعدد المذنبات فلا شيء على غيرها الا في اذ افضلت الحرة
بموجوبتها وبذلك علم ان ما نقل عن كنفنا الذي فيها لكانت كمنه صغير
وكبير ما كان رضعها احد بهما رضعته والافضل لكنا ان الغدر عليها
موقوف على كمالها العيب وقبل بعد الرضعات فراجع قوله والثاني انه
فيها شيء على ما لو كان اثرها على اقلها وزد يا نكاح الثامنة باطل فلم يجمع
مع الاول بخلافه هنا قوله ام زوجته اي بوجوبه بنكاحه او
بواسطة فهي ربيبة بواسطته ولا مانع من تسميتها بذلك قوله بيته
فزوج لبيته غيره فلا تحرم على المطلق قوله ببيت الرضيع فزوج لبيته
غيره فلا تحرم عليه وانما انفتح النكاح قوله ولو كان تحت اة هذه
تقدم وانما ذكرها هنا لاجل ما بعدها قوله ان رضعته فزوجها
اذا فلو ان رضعته تثبت معان الثامنة انفتح نكاحه على اعدائها لا تعدد
او ان رضعته واحد ثم تثبت انفتح الكل كما علم قوله كما لو نكح
افراغا على اقلها وتقدم الجواب عنه نكاحه كغيره حيث لم يحد من
كما قد فله نكاح من ثلث منته من غير جمع كما قاله فيما قد وثبت في
المنهجه وما اعترض به عليه في غير محله فراجع قوله في الاضرار
بالرضاع وقامه قوله عدم نكاحها قد روي المحدثين بينهما فلا
ثبوت وتحرم اصول كل منهما وقدره على الاقر فلا يثبت ولا يبعد
رجوعهما فلا قال في ثبوتها بقدر الرجوع وانفتح النكاح و
وقارن الرجوع بدوام الحرة هنا ~~نكاح~~ لو اقر الفلاني برضاع محمد

بينه فوثقتهم والخاطب ثم رجوع فله تزويجها منه وتجب عليه وبه
على كماله انما منع قاله البيهقي والعاظم حسب قوله باقراره وبه
وينفتح النكاح ظاهره وبالحنا صدق الاقر والافضل فقط
قوله بشرط الامكان اي حشا وشرا ولم يترك محذور الشرع قال ابن
حجر وغيره لعلمه لغدره هنا فراجع قوله زوجا وانما اذنت
العامة بجهلها بشرط الرضا قوله ونكح المتيمم ان لم يكن الرضا
مضافا الى بقدر الوطى والاوجب قوله وجوب مهر المثل ان لم تكن عالة
والا فلا شيء لها انفتح وان كان بين المهر المكتوب اليها الرضا
قوله ولها المتيمم ان كان نكح فعذر قوله ولزم مهر المثل ان
لم تكن فقيرة والا فالمنعة فقط قوله صدق بهمنه قد نكحها مسموعة
وان لم تذكر عذرا فلا شيء في الرضا وكيفية الزوجية وعليها الاثنان
ان كان نكح طارفة وعلمه من ثبوتها على المقدم لاسمائها بها ~~نكاح~~
انما اذنت من الذهب الى محل طاعته فلا نفقة قوله برضاها
ولو يثبتونها في البكر قاله العلامة البرلسي والفقهاء بها رضاها
وعدمه قوله منه فزوجها لو كان اذنتها لغيره معتمد فزوجها لو زوج
بغير رضاها فانما منته اي عالة لا نحو طلبة قوله لم يثبت اذ لم تكن
مختصة المتيمم والا فلا يشرذم ولقد زاد مهر المثل على المتيمم لم يطلب
بالزائد في حلقه قوله ولا شيء لها ~~نكاح~~ ان كان نكح فيضه المتيمم لم يشر
منها قوله عملا بقولها فيما استحقه هكذا في المنهج وغيره وهو
الصواب بمعنى انه عمل باقراره فسطح المتيمم الذي ثبت له وفي ثبوت
فيما لا يثبت به بداره وقد روي به الرضا على لا يفتح مع النكاح فلا يثبت

فهد للثقب مع الكفا لا فظ ذلك لم يهد فقد على ما ذكره قوله ادم على
 البلد ان بلد الزوجة اي محلها كما قد قال لم يهد ادم على بل يهد بل يهد
 ولو نعتد ادم وجب ايجوع كبحار وجهه ولو لم ينجح الواجب الى ادم
 لم يجب ادم غيره قوله ويذكر قاصدا اي عند تنازعها ولو كانت
 من الادم فليها ان يداله ان شاء ولا يهدم الزوج ابداله الا ان كانت
 غير حرة او كفتة ولهد لها من يهدم باورها قال للباقي انه يهدم
 الزوج ابداله قاله الازدعي واقره قوله او قبة وبني اربعون
 درهما قوله ويجب يهدم يهدم يهدم على الادم انه يهدم منه وقد يهدم
 لهدم الادم عليه وفيها سامة في الحب لزوم ما يعلق به عما يجتازي الهه
 من نحو ماء وفطير وما يطبخ معه من نحو قترع وكذب وفيها سامة
 في الادم لزوم عليه لها ماء لم ياكله وانتهى الفاضل عند تنازعها
 فيه وانتهى في قدرها بقدر من كلام الله قوله ويهدم ان
 ان يقال اني حله يهدم الله على الازدعي اذا كفى التمس للعداء والعداء
 والثاني على ما اذا لم يهدم لها ولم يهدم لها قوله ويهدم يهدم الادم
 وضمها لتفريقها لانه التمس بجمع يدتها فوجب رفاها وللمجمل
 لما دونه وان كان ما دونه بل طلبت التطويل ولو لم يهدم في
 اجبت قوله عند الكسوة بخلاف جنتها ونوعها كما نال والعداء
 في النعد ديا من لها ولو انشغل الى بلد اعني اهله قوله فهد و
 يتبعه ما يجتازي الهه من فهد ونحوه كما زار قبله واهل لم يخطيه كما
 في الطحن ونحوه ولو دفعه لها من خطا لم يهدمها في قوله ويهدم
 لم يهدم قوله واولى منه الجهد قوله شر او بل وهو اللباس المعروف

او قبة
 يهدم الله الادم
 من الادم
 راجع بعد قوله

ويهدم نكته وما يخطيه الانوار والاداء ونحوه الركن هو ما نطق به
 ويهدم به الكسوة ونحوها قوله وملعب بضم او له وقيل كانه منقلا ويهدم
 فهدم منقلا هو المدا تد قوله او نحوها كالتعل او الخفا والقيعان وما
 يتبع ذلك ويهدم ما ذكره حيث حذرت العاديه ونحوه اجمع ما ياتي ولا يجتازي
 لذكرها في كل موضع قوله يهدم الى اية فلو حذرت يجلب او قمر او يهدم
 وجب ان يهدم قوله لم يجب لا رطلت نكته هو المقعد قوله البلد اي محل
 الزوجة قوله يهدم اي من مثلها فكل منها ما عني هذا قوله يهدم او يهدم
 او يهدم او يهدم او ادم تخرج كذا في دار فهدم لا يهدم الفوز وجب ضيق
 يهدم قوله رعدة اي نقص عقل وهي بضم او له المندم قوله ذلت
 يهدم الذل اي ونشد به اللام والنجبة المندمة ايضا فهدم وقيل بسلط
 صغر قوله طفت يهدم الطاء والفاء وفحشها وضيقها ونحو الطاء
 وقيل الفاء وهي بيتا صغير وجب ما يهدم كذا من نحو صهر قوله
قطع يهدم النون ونحوها فكون الطاء وفحشها قوله ويهدم بالمثلثة
 لهته الحشو قوله قطعة هي الذئبة قوله معدمة يهدم المهم وقيل الحاء
 المعجمة كنهك بذلك لما ضيقها لئلا ولا يجب ان يهدم من واحدة واهية
 الفادة بالكه قاله يهدم ويجري مثله في اللام وغيره كما ذكره قوله البلاد
 الباردة وقيل الباردة ليلها ونهارها ويهدم به زهد سراج وفارده وانتهى
 ونحو قبله قوله والما كفة وهي المعروفة بالمدنية الا فيجب لها
 اضاحك للخر وخرج لنحو حمام مثلا ويهدم عنها الازار المعروفة قوله لم يهدم
 نكته هو المقعد قوله كسوة وقيل الازار قوله ودهن ولو لجمع
 البدن او مطبها قوله وما يهدم به الدس وكذا ما يهدم به الثياب والابدى

فهدم

الدين

صالح

والأولى من كونه طابون وإشفاق قولم وكونه كاستغناء وكونها ورانم
 قولم وأدعيا وكونها ورانم وتطيقها ودهتها وغير ذلك من جميعها
 قولم وكل كونه قربة والمقدرة عينا للعادة فيه ولو باقلا لها
 دقولا الحمام جائد لبيت يكادها ههنا لا ربه ولا موصيه **فخرج**
 له وظر زوجه وادعاهم عدم اغتسل لها لصلوات الصبح مثلا والاعمال عليها
 قولم ماء غسل جماعي وتقاسدا الى زوجه لامن زنا ونسبه ونسبه
 بالماء أو لم من تعب غير بقية الماء الى الماء هو الواجب اخذ له ور
 اجبارها على قبوله وله دفع ثمنه برضا وكذلك ما وجب لها مما ذكر
 خلافا لبقضهم قولم لا يهبط واحكام فلا يجب ماؤها ومثلها
 ادخال ذكره في خوضه قولم ماء الوضوء وإبريقه ويكفي به ما غسل
 بخائسه ولو بغير كسبه ولا يجب ماء طهارة فندوبه قولم **بأبسته**
 ولو مقلها باء كلاما قولم لا غير اي غير كسبه باء يكون بامتها
 ومدها او بغير كسبه قولم **وجب الالحاح** وكل وبهية فيها عاذا اقلها
 كذا وقولم او شاكل او غير ذلك به ايجانك العقل ونحوها
 قولم **وشره** يقع اوله وقته زاد اب حو كسبه وله منعها من الكل
 في كسبه او لغيره مثلا وكذا ذلك وادعاهم قد نشئ قولم **وم**
وقصعة يقع اولها كسبه **جميع** ما وجب لها مما ذكر اذا دفع لها
 يجوز ان تمنعه من استعماله ولو في الكل وشرب ولها ان يطالب به ولو
 بالحكم ولو بعد قرائتها ولا يهبط لو شرب به من قالها ولو انشئ
 نشئ مثلا لم يجب ابداله الا في وقت جرد العادة بايداله **فلو مكنته**
 في اناء فصل قلبها مما بها كسبه يقطع ما بقي منه امكن ان يفسد
 وانما

بشرط
 رتيب
 بيان
 بحد

على

والحكمة لها وحكيبتها يازاد ثمة ما لم يتم في الفصل الذي يعنى وهذا
 قهاسد مائة في النفقة قاله كسبه انما رانم في كلام العلامة انية العاسم
 انه يهزم فقط ما بقي منه من فيه كالكما يهزم فيه وهي اوضح مما تقدم
 واولى الى ان نراحتها بالاول وما ذكره بعضهم مما يخالف هذا المقتضى
 للماعد احد والمثال لا ينبغي المصالحه ولا التعويل عليه ولو نشئ
 في يقض فقبل تخطوا ايجبه وادعاهم فيه وله كسبه اذ كان كسبه
 قبضته كسبه في النفقة قولم **وحسبك** حضرة كسبه او بدوبه قولم
 او غيرهما كسبه او صفا او قسب او قسب وان كان كسبه قدوم لا
 بعد دون النكاح على العقد قولم **بملكها** يها وقار كسبه اعتبار غير
 بالزوج لانهم ائتمنا في غيره فملكه ولا نه كسبه ابداله بخلاف النكاح
 وعنه يعلم انه لا يملكها بملكه الى ياديه ههنا لا يملكها وان خذل
 بحسبها وليد له منعها من كسبه عدل الا في وقت استئناعه وليد
 طافا الى كسبه الالد به او نظرا حتى فيجب كسبه وله منع كسبه
 وولدها او لموكلهم قولم **او شغلها** وقته مالو شغلها منعها من ملكها
 من دفعه لا اخاد منها وله منعها من الخرج ولو لمرض ايوبها او
 لدها في ملكها او ملك كسبه ايوبها **سبح** كسبه في ذلك بغير اذن ولا
 منع من قرويه لزمه الا في كسبه قولم **كسبه** اي كسبه كسبه اي قولم
 في ذلك اي في كسبه كسبه لا يملكها بها ان تخدم نعتها قولم **ببيت** اي بها
 اي كون ملكها تخدم عاذا في بيت ايوبها وان لم تخدم بالقول ليجل من
 ايوبها مثلا قال العلامة البه لست وكذا الواجبات ان تخدم في بيت زوج
 قيله ومنه بالاولى ويعلم ان بيتها كذا ذلك قولم **بجدها** او انه وكذا ذكر

بحل نظر كصفتها لا يمتزج ومحموم ومثل ما ذكر المصنف في مسأله اودميه
وقدم من كلامه انه لا يلزم اكثر من واحدة وان كانت غايتها اكثر وهو كذا
الا كقولهم لا يمتزج فيه واحدة مثلا ونقيض الخايم ابتداء اليه وفي الاستدلال
اليه كان الغنى ما لم يكن ربيته فقام وليس له ان لا يجبرها على ان يخدمها ^{اصول}
بتفسيه ولها من منها فيجوز بالرضى ومثلها امولها وليس لها اقراره على
دفعي اجرة الخادم لها وكثر من نفسها ولا يجبر على الرضى بخدمة مبرعة عن الزوج
لانه كذا قالوا وفيه نظر بما مر في دفعي الادبني النفقة عنه ولان المنة عليه لا عليها
فراجعه قوله ولم اي يجوز له ذلك برضاه ولا يجبر عليه ولا منة منه ولا يلزم منها فقام
لانه ما عليه بخلاف ما عليها وبما ذكر من التقدير سقط ما يقضيه بها فراجع قوله
فهو مكرر كذا قاله بقا لغيره قال شيخنا الزملي ونيزا استدراج اي اقد الشيء
على الرأفة من غير رغب بقدره ثاملا يد فلكه لبيان اقسام الخادمه وهذا البيان
ما يلزم لها اذ ارضى بها وقال يقضيه لولا قطعه لما بقا وفيه تسليم للاعتراقد
قوله لان النفقة رفع لعدم اعتبار النسبة الا انه في المصنف كغيره فقام قوله
اعتبار الخ كذا لان الخادمه والمخدومه في النفقة حاكمه كما لو حاكمه نقص وبها
مستويان في الثلاثين ونيزا في الحوالي للمنفقة قوله كل ما يتراد للفاضلة كالا وهو
في الارز لها حاكمه نقص بمشوريات فيها وليقود التدبير عند وجود الفرع
الوارث الذكرو حاكمه كما عند الفرع الفرع الوارث للاب فيها ثلثان وللأم
ثلثه فقط زيد للاب ثلثه ما للام فقام قوله ومقتضى وبها الجمار المتقدم في المخزوم
وقيل انها فوق الخايم قوله لا يمتزج وبها الجمار في الزم الاول
وقد مر في الفاي الادب فامعتمد وقوله بارية يشهد الخادمه كما في
الدقائق وحكي تخفيفها نوعا نيسج فصب كالحصه قوله ذالك اي ما يجب لها

من الكسرة

من الكسرة

من الكسرة قوله ادم ومنه الاجم فيه جزا العاكن به قال شيخنا قوله وقدره
بجانب الطعام فيكون بقدر ثلثي ما يجب للمخدومه في النفقة شخص
كما وصي لها من ما ذكر يجب ما ينفق كذا القيد وفيه شخص التشر ويد
وظهر في الكل والشرب والطبخ وغير ذلك فان لها عليه ما ذكر ما ان النفقة
اي ادمه متاونه لنفقة المخدومه في اجتناب النوع ونافقة في القدر وان ادم
لها متاونه في اجتناب ونافقة في القدر والنوع وان الكسرة لها متاونه في القدر
لكونها بالثغاب ونافقة في اجتناب والنوع وينبغي ان يكون ثوابها مثلها
وكذا لغيره غير ما مر في القدر وغير ما تامله قوله ونيزا اي الخادمه
الا انه وقيل لها الذكور قوله ومن يخدم نفسها اي من لا يجب اخذ لها قوله
وجب اخذ لها اي يقدرا اي من ولا الكره من فادمه قوله لنفقة اي من فيها
رق وان من ما ذكر اي فادها قوله في لا فاجبة فان اجتناب فصل كل شي
فليسا قوله لنفقة اي من اكره وبه يد على الوجه المذكور بقوله ويجب
في المسكن امناع وكذا الخايم اذا من العلم قوله وفيها سلك اي
لوقال وفي غير المسكن والخايم لكان اولى واقتضى اعم وقد اشار الى ادم
اليه وما قيل من الا اعتذر عن المصنف بذكر الخلاف مردود لانه من الوظائف
به باخضه مما ذكره فقام قوله ملكها وان كان ذالك من مستفيل لها
بكاله المعقولة لان العقد سبب اول وله مثل ادواها اذ امره مانع
لا يحتاج في ملكها الى ايجاب وقيل لانها ملكها يدفع لها بشرط الا ان
وعلمه نزيهة المصنف سحب بذل عن المفقط تخلد ان المنفعة لها كل انا
ثبت لزمه اخذ لها فلا ملك الا بالفقط او صدقة اي يهرج منه لها قوله
كالقارة يقدرا اي لا يدمن وقدر دفع عما وجب عليه والا فما يفع عنه وبه يقي

من الكسرة

الواجب دينا عليه كما قاله شيخنا تبعا لغيره ووقفه بعد تنقيح الكفاء
 يفقد هاويها جزاء الغادة انه يدفع عنها فارجعه تبع ا قصد به النقد
 علمها فظاهر قوله قصد اي قصدت قوله بما يقدر ها او يقدر الزوج
او يقدر ها او الخادم قوله المملوك لها ان ي كان او ذ كما قوله
او الخادم فالحال ذلك شئنا الذي في كثر ه وا قد انه يملك لها الخادم
 والمالك فيها للمالك لا للزوج قوله فقط الزوج يدفع عنها الخادم والا ظا
 ليم ينفعه مملوكه ولا اخر متشابه قوله ولها ان تصرف الزوج اي بها
 على ما ذكره ان انما ملك لا يحد قوله فقط الزوج يدفع عنها الخادم والا ظا
 اتقا ولها منعه من الانتفاع بجميع ما ملكه من العرق والاولى وتقرها
 كما قوله كنا وهو كنا الشهر وهو فضل بالاعتبار وجوب الليونة
 فالسنة باعتبارها فضلا وكل فضل منها فضلا من قبض السنة
 الاربعية وهي الاشياء والديون والصنف والجزء من الاشياء ههنا
 الفضلاء الاول او الصنف هو الفضلاء اليافها ولو وقع
 التملك في اثناء فضل من الفضلاء ههنا غير شرط ما يغني عنه تملك
 فيه على ما تقدم بيانه ويبعد يقدر ذلك البيعة فصل الاول دائما
 وبما ذكره علم ان ما يترتب المصداق من عبارات غير يقوله ونعطي ال
الليونة او كل شئ من شهر وقد التملك الذي رد بعضهم به على
 كائن الاول بانه لا يتصور وجود تملك في اثناء فضل اذ كل شئ
 اشهر من وقت التملك بحسب فضلا وهكذا او لم يذكر هذه التراد
 فالزم على كلامه هذا من الفساد اذ يقال عليه اذ اوقع التملك و
 في تصف فضل الاشياء فلا لزم انه لا يتم شئ اشهر في تصف فضل
 الصنف

قوله
 في تصف فضل الاشياء

الصنف وملكه فان قال انه يغلب احد النصفين على الآخر فهو حكم
 وشرع بلا مرجع وايضا قد علم ان ما يلزم من التوجه في العلم
 غير ما يلزم منها في الصنف ويلزم على تغليب نصف النساء
 انه يلزم من نصف الصنف ما يلزم لازما فيه وبسقط فيه ما كان
 لازما فيه وعلى تغليب نصف الصنف انه يستقط في نصف النساء
 ما كان لازما فيه او يلزم فيه ما يلزم لازما فيه وكل بالكل والكل
 يقل بالتغليب والحق كل نصف بيا في فضله بطل ما قاله ورجع
 الى قائل الاول ولعمري ان هذا التردد اما جال او غافل او جاهل
 حيث لم يميز بين الكلام الصحيح والتفهم ولا حذر ولا حذر الى
قوله وما يبنى ان واقاما لا يبنى سنة فيجوز دعي العامة فيه
 كالتصديق وما الفصل قوله كالقصد والا الطبيخ والاكل والشر
قوله تلف او ان تلف لذلك ويلزم الملك الضمان قوله بلا
تقصير قوله لخلا فلا يبدل في التقصير وطعا قوله فان فيه
او ما هو او طلق او ولذلك الحامل الباش وقد يذكر بذلك ما
لو تشرع فيه دعا اخر قوا اطاعت في اثناء فضل كجاء التفقه
 قال التشور في اثناء بعض الفضل الذي ملك في اثناء رجع
 بالخط الذي دفعه لها عنه شئ في اثناء التي بانت
 انه لو اختلف الزوجان او وارثهما او احداهما او وارث الاخر
 في ائنة دار فان صلحت لاحدهما فقط فله والا فلكل تخليف
 الاخران لم تكن بينهما ولا اقتضا حد يدفعا ملغا جعل بينهما
 وان كل احد ما علق الاخر وقضى له بها قاله شيخنا الترمذي واعلم

قوله
 في تصف فضل الاشياء

قوله فان لم يثبت وكما لا يشك في جميع ما مر في المباح والاقدام
 للعلم المذكور في باب الاستصحاب لو تصرف فيها اقدته ثم ثبت الاستصحاب
 رجوع في بطلان ولا يبطل التصرف في اقاله فيختار هنا وكما في قدينا
 عنه وعن تحتنا الذي وابتدع خلافه في التفتة فراجع
 في موجب المؤن ومسلطاتها قوله ان التفتة لو قال الى المؤن
 الكاء او الى له على الادم والتسوية وغيرها وعنه رد قول المقتد
 الالى فلان تفتة قوله بما فهو ما واد اراد تصدق ولو طويلا كما مر
 خلافا لابن حجر قوله بالتسوية اي التاثير في التفتة فلا بد من
 وطئ التفتة ومنه النكاح الفاسد بعد علمه بالفتاد ولا قبله
 كما مر في قوله وصدق على القديم كما لو اختلفا في النشور
 والتفتة وفترى بالتفتة الى الاصل في اجماع قوله فان لم يثبت
 عليه او لم تعلم التفتة قوله من يلدع الخيرة كاه الخيرة تفتة
 او صدق الترويج ويصدق في عدم تصديق الخيرة قوله كتب
 الحكم وجوبيا اعدى محله والكتب الى كم البلاد دفع القوافل
 وينادي ببلته فان لم يعرف قد ضلها فاض من ماله اء وجد له قال
 ويستعملها لئلا يفتقر الى افعال طلائه او مؤنة فان لم يوجد له
 مال اقتصد لئلا اواذن لئلا في الاقتصار على الوجه المذكور في
 الاقتصار للاصل ويقد ضلها تفتة فان لم يثبت علمه بهاء والاء
 فمعه ولو منع عذر عن المختار لم يقد ضلها القاض علمه بهاء لعدم
 تفتة قوله صبي علمه بما تقدم في الخيرة قوله بل قالوا يجب ان
 وهو المقتد عند تحتنا الذي ينادي ببله لئلا يفتقر الى اعماره تحتنا

فصل

في التفتة

الذي في خانق المنهاج من اعتبار التدقيق الى القاض قوله وفاهقة
 الصواب ان يقال وتعصلا وصدق الاناء والاول وصف المذكور
 عند اهل اللغة قوله تسليمها الزوج ولو صغيرا او مجنون او
تسليمها مكرهة والمجنونة علمها قوله وتعلمها بعد شرطها
 على المقتد كما علم قوله وتسقط التفتة وبهية المؤن قوله
ينشور ومنه ماله عيسيه ولو يفتا او حيت بها هو ولو طويلا قاله
 تحتنا الذي ومنه تفتها فمقتد عن غير كلف كتيبة ومنه ديها
 طلائها فملا وهل منه ماله لم يثبت في عده قيل عده تخوف او
 انقطع حوضها وامرك بالقبض الى كمن التباس التفتة بعد
 يظهر من فراجع وتقدم انها كذلك لانك من الزوج ولو تصرف
 لئلا المؤن غير علم بالنشور ثم علم فله المصلحة داد ولو تصرف
 فيه لم يفتح لانه باق على ملكه كما ينبغي ولو ايسر في بها في قاله
 النشور لحظه من تنهار وجبت تفتة او من ليله وحيث تفتها
 قاله ابن حجر وتبعه في خنا في كثره ويجري ذلك في سائر صدور نشور
 وكما في قوله فزوج عن الطاعة وان لم يخرج من بيته او قدر على
تسليمها مع لو استخرج بيها فبها من ليله او تنهار لئلا قوله
 وكذا في بقية في الاصح هو المقتد وتعدى الفصل كفتة البوم
 ويرجع فيما ذقعه لئلا عن ذلك وبهية انه على ملكه ولو تصرف
 فيه كتيبة بطلانها كما تقدم ولا تعود بعقد الطاعة في بقية
 الليل او اليوم او الفصل مالم يستخرج بيها على المقتد تقدم
 قوله وتنشور المجنونة الحرة كاه الائم علمها قوله وعبالة زوج

في التفتة
 في التفتة
 في التفتة

صح

عذر لا يسقط به تفويضها وثبت بأقراره او بارجع نسوة بتطرية
 مشر اول الجرم ذلك علمته لاجل الشهادة ولا يمنع من نظره
 لذلك قوله عن الوطئ لاعتدال الخائن في قوله والخروج طاعة
 او كرهه بحكمه والالم يسقط مؤثنتها للقدرة قوله بل اذن ولا يعلم
 رضى منه ولا الماخذ به بما ذكره في الحام ولا خروج لتعلم او استفتاء لم يفتها
 عنه ولا العبادات ابو نهنا مثلا منعه منها والطلب عن عقد واحد
 قوله فوق من الضرر ويحق به فوقها من كذا رضى او فترقا ومن
 ضربه المبرج قوله وكفدها ان هذه تعدد في بيان القسم والتفوز
 باولى تحاشا قوله باذنه منعه لا حاجة لاذنه في كفدها مع كبر ان
 تنهاها عن التعدد ولم يرد جمع قبي ناسه فان قدر على ردّها ما
 لم يستخف بها بغير قوله الحاجة ولو مع حاجتها لا جنتها اي
 فقط والحاجة الاجتناب بتوا اليها او احدهما كحاجة المشغل وقدر
 بالتفرد فيها في البلد ولو لصناعة باذنه او علم رضاه فليد
 سقطا قوله كان قربة قلوم يخرج وجبت الثقة بمجرد اطاعتها
 كبرئتها اسلمت قوله وطهرتها ان بناء على ما تقدم من اعتبار
 الرقة الى الحكم الذي اعتمدت به في الترمي قوله ولو قد
 في غيبة اى من غير اذن او منع قبل غيبته والالم يسقط في الاول
 مطلقا ويسقط في الثاني كذلك على ما مر في بيان المارد
 فروجي لغير كفر وغيبته عن البلد قوله لا تملكها ولو غير محرم
 على المعتمد عنه لا ريبه وقدره بهم الا فانها مطلقا قوله
 كعباد ما لهم لم يسقط قال سجننا الترمي وكذا التبرع فينازهم

لم يفتها

سقط

وهذا

وخالفه سجننا الزيادة ولو في تحايلها فالكاف عند المتعاضد وهو ما ذكره وجه الزيادة
 قبيهم فلا يجوز كتمهم **فروع** لو التمس زوج غائب من حاكم لم يفتها علمه بغيره فان لم يكن
 مال حاكم بغيره لم يفتها اذ لا فائدة له والافضل لها بغيره بغير شرط ان ياتى بها كاه واقامها
 في منزله وطلعتا عنها انها شئت الثقة واستام تأخذ منه قبل غيبته بغيره مستطيلة **وسئل العبد**
 في حاكم المصد باطلا منها في الزوج كما تعلم قوله وهو اولى قال بعضهم بل العبد اولى في الكبر
 منعه مكنه فليست به **وسئل العبد** في حاكم المصد باطلا منها في الزوج كما تعلم قوله وهو اولى قال بعضهم بل العبد اولى في الكبر
 قوله بل يلحق قوله على صغر وجوبه وقوله واحدا منها وان لم يخرج على هذا اما البهت
 نسوة قال سجننا الرضى مطلقا ولا اثم عليها اذ لم يفتها بخلاف القوم الاله فراجعه قوله
 على قول هو مقابل الاظركا بان قوله باذنه ومثل علم رضاه كما قاله سجننا قوله بسبب هو
 منوه واذن بعد فعله فافق قوله لم يسقط ما لم يفتها كما في قوله صوم مثال فكل نظر مطلقا
 غير كذا قوله لا مشاعها في العلم بان العلم في علمها ملكا وهو مكنها ثم ايراد قوله فيخرج
 بالاورصوم يجوز نكاحه وبالثاني من سجننا في اعتكاف واجب واعلمنا سجننا الرضى فيها خلافا
 لابي جعفر فيهم يجوز قتلها مطلقا وبالثاني ما لو لم يرد التمس بها فلا تمنع من لم يرضى سجننا
 الزيادة والرضى لو قال لانه يطرأ له ارادته فيمنع منه حياء ومرة فوالسجننا ويؤخذ
 ما دللنا منها من تعلم صغار لانه يفتهم عن اخذ ما ساعدنا لفضا وطرا بخلافه
 خطا ط قوله اصحها هو المعتمد على الرجوع قوله اما لاداء اى الموت اخذ ما ياتي
 في التذرعين قوله وفي وجه هو مرجع قوله ليعود فضيلة الاول الوقت في ايجدانه
 لو كان الناصر افضل كذا في الاله المنع ولم يرضه سجننا الزيادة وسجننا الرضى والناصر
 المذكور لا يفتون فضيلة الاول الوقت لما عجل فافهم ولو فصلت ما قال كذا عددا
 مكنه ما الثاني ولا يسقط ما نفعه لئى وفارق سقط ما يابا لالثاني ما اجر الاجر
 في نظر مع وجود الاله لانه بان ما منها سجننا لا بخلاف الاجر قوله وسئل عطفه مكنه

فقال عطفه مكنه
 سجننا الرضى
 فيه

اي سجننا

اى لا يقع من اجلها اول الوقت و يعلم منه عدم المنع من قطعها بالاولى و قيل عطفها
 عليها و نظير في الغرض و النقل المذكور على ما يطبق لاما غير المحصورة قال بعض متأخرينا و لم
 ذلك اذا كان معها في الدار و لم يند منقطعاً بل يحتاج الى ما لا يبعد ساعته و هو واقع في
 رايه و لو غير مؤكدة قوله بخلاف النقل المطلق يعني ان المراد بالزيادة ما عدا ما قبل العبد
 والضيعة والكسوف وغيره فقولهم فيمنعها منه لنكر ما قاله ايام البيهقي مثلاً ما كل شيء كسوف
 قوله فلما يمنعها منه في الراجح هو المعتمد لعدم نكر ما قاله ايام البيهقي من سؤال كذا لكذا
 وصوم النذر كذا اعتكافه و صلواته فقولهم بفعله سواء كان مطلقاً او معينا يمكن ان
 ان كان نعم ان كثر في فعله باذنه فليس له قطع اما التمتع باذنه فله منعها منه مالم
 شرع فيه ايضا **وعنه** لم يند منعها من نذر معينا له اذ ان لها فيه وفي تعينه **فمنع**
 لا فرق في جميع ما تقدم بين التمتع وغيره ولو ادعت في ادعى ما لا يمنعها منه اذ ان لها فيه وفي
 او اعادته كما مر **فمنع** ولقد كان النذر قبل النكاح معينا فلا فرق في الوقت فلا بد
 من معناه ولا سقطت تعنيها به ولا خيل له لو جعله ولو كان متاجرة العتلم من معناه
 البطلان ولا منعها منه بها قال الما و رد في الجاوى وله الخيل ان جهل لغوات التمتع
 علمه وان رضوا المتاجر بملكه لانه وعد لا يلزم وفارق ما مرغ نذر الصوم بان منعا
 بها اصابه فقولهم **في رجب** **الرجوع** **نعم** ان ادعت طلاقا باثنا او ولاداً ولا
 اذ عى الرجعة قبلها صدق ولا مؤن لها وان راجعها مالم تصدق ودخل في الرجعة
 المطلقة **فمنع** فاسد لم يعلم بقاها اذ هذا من العلة فقولهم **فلو طنت** **ها** **مالم** **ومثل** **لونا**
 صغرنا وظنها مطيع فانفق بيان طلاقه فراجعها بخلاف ما لو وقع عليها طلاقه
 ولم يعلم به الا بعد العدة **والملكوحة** **نكاحا** **فاسدا** اذ لم يعلم به الا بعد الاتفاق لوجود
 حبسها له كما مر فقولهم **في قدر** **اقراشا** **ان عتقها** **والا فبطل** **ادعا** **قدر** **عادشا** **ان لم يختلف**
والا فبطل **ادعا** **علي قدر** **اقلها** **ان شئها** **فبطل** **ادعا** **ثلاثة اشهر** **كان** **الرجعة** **فولم** **يجمع**

أو تلك ١ وفتح واقتضى ولغيره رضاعاً على المعتكفة وفتح فاع فاعلها أي
 النفقة والكسوة وكذا الادم والخادم قال الشيخنا الرضاع قوله كما لم يثبت نعم المكان
 الفرض بفتح واقتضى يفتان لم يجز لها شيء قاله شيخنا الرضاع قوله لها هو المعتكف
 ولذا لا تلزم المصنف النكاح لا متاعها ما يمكنه لا ثايبها ولا سقط بمقتضى الزمان
 ولا يجوز في ثايب العدة لأنها لا تستقر لعدة الوفاة كما مر قوله وفي قول للبحر فاعله
 كالقول الأول لا يجزى لها من حمل نفقاً فلو لم يأتها ولو بعد الرضاع رجعت عليه وعلى له
 ما بعد باجراً الرضاع وبما نفقة الحرة المطلقة كما لو انفعا ولذا لزم معارضاً
 مؤثراً قوله كما لم يثبت أي لا يجزى على الوطء ولأن الزوج مدّة النسيئة لو
 كانت منكوبة قوله لعقد وفاء وإن انتقلت إليها كجميع خلاف بائناً عام فبمؤنة
 فلا سقط لأنها لا تستقر فليست معدة وفاء كما تعلم قوله والراجح أنه هو المعتكف فيه
 اعراضاً المصنف قوله ظهر أي بآثار الزوج أو بينة ولو يارب نسوة قوله هو
 بهوم أي ما وفدت الظهور ويجوز فتح ما قبله من أحيا العلوق دفعة واحدة قوله
 يعرف أي يعطى حكم المقرق وهو الرالج قوله وفي الرضعة أنه فيه اعراضاً ما حيث خلاف
 لو اعتكف أم ولد الحامل لزم نفقتها في نفع أو اعتكف مملوكه الحامل منه فلا شيء لها عليه
 في حكم الاعتكاف بؤنة الزوجة قوله أم أي الزوج ولو صغراً أو مجنوناً **سنة**
 كان للزوج منها بالاذن وهو مؤثر فلا فتح أو ضمنها بالاعتكاف وهو مؤثر فلا فتح
 أنها أو يثبت اعتكاف الصغرى بالبينة كغيرها واعتكاف غيرها بالاذن كلف البينة على المعتكف
 قوله بالنفقة قال بعضنا اثبتا أو بما يثبتها كاجر الطلاق ونحوه لا يجوز قوله لا بالاعتكاف
 بنفقة الخادم وثم رتبها عند جود ما مع عدم منه عام أنه لا فتح بالغير عما الخادم ما
 أصله قوله صارت ديناً لم يمنع نفقتها منه من مال الاعتكاف قوله وألقاها ولو رجعت
 قوله لا فتح يمنع مؤثراً لا مشروطاً خيراً وأما انقطع خيراً بأن ثوابك

ثم ان يقطع حيي القوائم ثم يمشي بها
الحيي لا يمشي بالحقف بالحقف ما يتطاول
حيي كمنه ما يمشي بالحقف ما يتطاول
الحيي كمنه ما يمشي بالحقف ما يتطاول
والحيي كمنه ما يمشي بالحقف ما يتطاول
الحيي كمنه ما يمشي بالحقف ما يتطاول
الحيي كمنه ما يمشي بالحقف ما يتطاول
الحيي كمنه ما يمشي بالحقف ما يتطاول

[illegible]

عنا والدلائل اعطاه غير معتد وان يقع والدلائل التي في المقصود قوله عنه
 في قوله فالتدقيق فيها فبطلت منها القبول لان المنه على الخروج من كمالها باخذها
 قوله على الكسب كالحال لا لا شاعبه فيجوز بالاول الكسب بالبحر والاول الملاحظ
 وبصناعته وبالكسب والنسب فمخوذة لان قلنا الفسخ مع فساد عليه وبالدلائل
 غير الدلائل كبقائه لدى سببه وقوله بعضهم لا يخرج كبقونه لا شاعبه مجموعا ما اذا فصل
 منه الكسب بالافعال الكلام انما في العدة عليه قوله فلو كان لا كسب لولا فلو كان
 فبطلت لانه انما انساب كمال المقصود وان العاقل اذا امتنع ما الكسب لم يكن لها
 الفسخ لانه لا يملك امتنع قاله شيخنا الترمذي قوله او شاعبه او اولا ولو كان
 قوله انما لا يملك كذا عند كان اولى ما علم ان المتكبر كونه كسبه بغير ما فيه ولو لم يكن
 بعد ذلك لعارض يملك لها الفسخ او لا شاعبه فلو كان علم ولو عجز عنا الكسب لم يرد
 يجرى زواله في نحو كذا او لا فلو فسخ والافعال الفسخ ولو عجز عنه لعدم شاعبه
 يستعمله فان كانا فلا فسخ والافعال التي في قوله والاعمال بالكونه اي
 بالافعال وهو ما لا يتحقق عنه كالتعبد بخلق فلو اريد بالافعال انما العلم
 ويقال في كذا كذا وان لم يلق بها فلهذا الفسخ قوله انما لا يتحقق شاعبه
 لان الاعمال يملكه او بعضه على المعنى ان يثبت بعضه الاخر قوله ولا فسخ اي يخرج
 ما تقدم من النفع والكون والملك والمقصود من قوله فلو كان عند فاضا وحكام اعسا
 ففسخ بقا الشئ ولو في غير مجلس الغايه قوله ففسخ او ياد في خط المقصود
 بالرفع على المثال في كذا النصيب ايضا قوله ولينسب لهما ايضا نعم ان قيل الغايه
 والحكم او كان نهما ما لافعالها المثال في الفسخ في المقصود ما شاعبه وهو المثال
 الترخيص لافعاله بقا اذ لا يملكه بل فاضا وقتها فبطلت لافعالها فلو كان
 شاعبه فافعالهم والافعال لزم المثال لافعالها فلو كان فاضا بالنعف فبطلت فلو كان

[illegible]

الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم

قلم الاميرة بنت
عكا الشويح لا تسقط
الموتة

قوله
وعنه الشافعي
يكون فيه خمسة
أركان كركن في البناء
فهي أركان الدين وأركان
مال المؤمن كركن في البناء
يلتفت به كل من كان له شئ
في العالم والكلية يفتخرون
بها فإياكم بغضهم
سما قبل سما

الشافعي رحمه الله تعالى

277

الباب فقدرنا بنقطة المعركة التي كذا النقطة فادعها ونهضت ان يكون خادم الميعق
 مثله فقدرنا بالكتابة وانما النقطة فيعلم الى جهة قوله **والله اعلم** وكذا نقضنا
 من الممكن النقطة دينا وان نعدى بنقطة نعم تقدم ان نقطة الحد والمفرد اذا
 النقطة ولو بعد سنها ثم دينا ونوضح بهذا الام ان كانا اذن الحكم او لم نعد عند
 فقدرنا والاول فقدرنا **بنقطة** في حد بالحق اليك ان يكون الناقض وضمانه في ماله لل
 نعم كذا انما انما نبدأ بالحد ان الناقض في حدنا شخصنا انما ياذن
 لذلك الشخص عودا اليه ان يخطى للباب مثلا لم يرد كذا ولو جاز ان كان المقد
 على سنها وجعله بالناقل فقدرنا المعتمد الذي تروا المنقول الى الاول حيث للمفرد الى كما
 وكذا في شئ الرضخ المدا بقوله واذا ن ان الناقض ياذن للباب مثلا ان يخطى
 شخصنا مالا وياذن له بعد الرضخ ان يتخطى على نفسه منه لم يرد كذا خلا بد من
 وقوع الرضخ ايضا قبل الاذن والاول فلا ثم دينا سكتا في شئنا واعلمنا في شئنا
 شئنا واقعة وكذا في شئنا الرضخ فقدرنا والرضخ واقعة واعلمنا في كذا
 الرضخ وشئنا المنهج ونهضنا على النوع في ثبوت الناقض **نعم** شئنا ان اذن الناقض
 لا يثبت في الناقض ثم دينا ونهضنا غيرنا فقدرنا **نعم** له ان ياذن مالا في
 قد ناقضه لم يرد **المناع** ولا يجوز مع عدم الامتناع الا ياذن الحكم وكذا لو كان
 الممنوع ممن يجوزنا نعم للباب وانما على الولي على كل حال ان ياذن قد ناقضه بلا حكم
 كما تقدم بخلاف الامر والولد ولو قد اذنا الحكم فانفق الرضخ على نفسه باق الرضخ
 ان قصد الرجوع ونهضنا الاول والرضخ في شئنا عمن بقصد الرجوع سنها ارشاد
 فلجمع للباب واليها يجرى من نفسه كما تر قدرنا **نعم** دينا ان ياذن الى الاقرض
 والاذن فيه على ما تقدم **نعم** **شبيه** فلا يقضون قد علمنا طه كلامهم المذكور ان
 في النقطة المذكورة شائبة امتناع صاحبها فقدرنا **نعم** وشائبة ارباعه صاحبها

عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال امنت انا اقول اني انا حتى
يشهدوا ان لا اله الا الله وان محمد رسول الله ويتيموا الصلوة ويؤتوا الزكوة
فاذا فعلوا ذلك عصوا مني دما ثمهم واموالهم الا بحق الاسلام وهذا
عن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يحل دم امرئ مسلم
الا لاله الا الله والى رسول الله الا بما هدى الله النفس بالنفس والثيب الزاني
والمان من مس الدين المار بالجماعة بخاري

فان قلت ما فائدة وصفه بالبارك العظم والبارك العظيم
مقتول مطلقا قلت الدشعاس بان الله تعالى الغيب ثم ما عليه الجماعة فان قلت
الشافعي يقتل باني الصلوة قلت لا لا تبارك الله الذي هو السلام يعني
الاعمال فان قلت لم يقتل باني الزكوة والصفحة قلت الزكوة باقية على الامام
فمن اواما الصوم فقلت لا من كنهه من الطعام والعشر لان الظاهر انه يتوب لانه
مقتل لوجوبه كواكب

وانا احد من المشركين استجارك استأمنك من الثقل فاجب حتى يسمع كلام الله القرآن
ثم ابلغه ثمانية اى موضع امنه وهو من ارفوه ان لم يؤمن من التفت في امره جلد
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم امنت انا اقول اني انا حتى يقولوا لا اله الا الله
فاذا قالوا وصلىوا صلواتنا واستقبلوا قبلتنا وذبحوا ذبيحتنا فلهنا من
عليان دما ثمهم واموالهم الا بحقها وحسابهم على الله بخاري

فان قلت لا يكفي ذلك بل لا بد من انضمام محمد رسول الله اليه قلت عيسى على طي القلبي
عن كلمة شهادته بالصلوة والى فقال والى اذ هذه الثلاثة من هو صديق
لان القائلين بيه الا الله لا يسمونهم لاسود والى فقال صلوتهم بياون الزكوة
وقبلتهم عن القبة وذبحنا ذبيحتنا استأمننا او يقال هذا الخزع الاول من كلمة
الشهادة شعاعها كما يقال قلت المذلة الكلب والمزاد كل الشورى فان قلت
فحينئذ لا يحتاج الى الامور الثلاثة لان معنى هذه الكلمة التي رى شعار المسلمين
محبة للمسلماء والاموال قلت العرض منه بيان تحقيق القول بالفعل ولا كيد ان
فكانه قال اذ قالوها وحققوا معناها لموافقة العمل لئلا يكون محتمة فان قلت
لم يقتض تلك الثلاثة ما بين سائر الاركان وواجبات الدين فان قلت لانها
واعظمتها واشد عليها انما اذ في اليوم الاول من المذلة مع الشخصين

صلى الله وطعامه على الدنيا في الصوم ويصح فائدها ان يعلم ما من يعاقب فان قلت
الغنى بها فطعت عن أهل الجنة مع انهم لا ياتون هذه الامور قلت
يعلم ما من يعاقب بالحد من ما فعله وفوائده وفوائده وانما
فيها فائده فوافوا موافقة في كتاب الايمان انما في شرح البخاري

من حيث عدم نفعه فيها بغيره وثالثية طلبها من حيث ملكه لها بالرفع من حيث صفة
 وعدم ايراد ذلك كله في طلبها قطعه وعليها ارضاعه ولها اخذ الا جنة عنه
 بطلبها لانه الذي ملكها قوله لانه لا يملكه فلو امتنع في ان لا يعقب ما شاعنا
 فعليه ان لا يملكه من ابناء الجاهل من غير ما عدم الضمان انما هو في المسئلة الا انه بعد ذلك
 وقال شاعنا بعد الضمان في هذا ايضا ونحوه في مال الوكيل في حقه فاحرمه من حيث يفي
 جنبها بان يملكه من ابناء الوكيل في مال الوكيل في حقه وفيه نظرية في مال الوكيل
 فراجع قوله وقد نهى ويرجع في ذلك الى اصل الجدة مأكونة من اولا ولا ينفذ
 بنسب وقيل بعضهم بالمائة اياهم فاشترى بالملحة المضافة فيه يكون فاشترى قوله وجب
 ارضاعه اى مع الاجت مما منقذ الا في هذا لانه لو امتنع في ان فلا ضام عليها انفا
 قوله ملكه من ابيه فله ملكه من غير فله منعها ما لم تكن مستأجرة لارضاعه قبل كانه
 قوله لانه منعه من ابيه بطلبه في المالك لانه لا يملكه لانه منعه من ابيه بطلبه
 وطلبه فله مال الوكيل فلا اجرة لها قوله اجبت اى الام ولو طلبته وقضى في
 الزوجه لطلبه خلاف قوله وكذا ان كبره ووجد ولو لم يمتنع في وجوده الممتنع
 ونحوها قوله لا تجاب الام انه نعم لو نظر الترخيص بغيره اتم اجبت الام بالاجرة
 بلا خلاف في **شبه** المراد باجرة المالك في ذلك كذا في الام واجبة في مال الوكيل ان
 كان والا فعلى من عليه نفعه والكل في ذلك واتم بلان في امره والافضل في الحق
 المنع مطلقا واليجاب الشهد في الامة مطلقا قوله وان نفا وتا في المطلقا كان نهى
 احدهما بملك الآخر ببيع له غاب احدهما اخذ الحكم فسطه ما له ان وجد وال
 اى اخذ الحكم عليه فان لم يملكه اذن الحكم الى اخره والاجبة ان يتفق بقصد الرجوع
 عليهم اذا حصل على مال اذ وجدوا عليه قصد الرجوع مع اذن الحكم بالهدم **مهم**
 لو لم يكن الحافض فمما دفع الحكم ما كان قد منه او من الاضيق لعل يتحقق عليه قوله

وطلبها
 الفضان

وما

وما استلحقه فاعاد اى في النفس والارث او عدمه انقطاعا وانما في المقتضى المارث
 ثم نوزع بجنبه ومثله الا هو قوله هذا انما بالنسبة الى الارث او عدمه في الارث
 لقوله وان كان المقتضى لاصح المالك او اما المقتضى لقوله في الارث او عدمه في الارث
 عقيب قوله فان لم يملك اى على هذا الوجه قوله في الارث اى في وجوده لانه قد
 كسبته ونسب ابناء اخذ اما بعد قوله والعارضان وان اختلفا في الارث انفا
 قوله على الوجهين بهام انما لم يملكه في الارث انفا قوله وحيث ان اطلقها من ابناء
 اعني اذ على المسئلة ان يملكه فان المرجح فيها على المرجوع بقوله في هذا على
 المقتضى وهو كونه من ابناء الوكيل في مال الوكيل في حقه لانه لو امتنع في ان فلا ضام
 من غير مرجح في المنهاج الا في مواضع ثلثة منها واحد منها والثاني في شرط طه
 الا في ثلثة والثالث في مال الوكيل بناء على مرجع وقوله في شرط طه الا في ثلثة
 فيه زياد على ذلك فراجع قوله وفي وجه الترخيص بقوله انما لم يملكه من ابناء
 وسيا في مرجع اى بناء على المرجوع فيها كما علم انفا قوله ابوان اى ابوانه وان على
 من جهة الام او الام وان علك من جهة الاب او الام قوله فله مال الوكيل
 المقتضى قوله بالبيع اى عاقله المقتضى كالاقتضى قوله رجح منها الثاني ولو كونه
 عليها يجب الارث على هذا الوجه المرجوع قوله اجد ووجد في المراد اجد فقط
 او وجد فقط فان اجمعا فعلى من في الما يفتها فيقدم الاجداد على الجدات وان كان
 اوت مناهم وعلا لاند اسلفوا ووتس وبنات في النفس والارث او عدمه انقطاعا وانفا
 معا والاقدم الاقدم من الوارث ثم نوزع كما مر في الترخيص اسلفوا اسلفوا
 قوله في الخلاف في الترخيص يعلم منه ان ذلك عند اختلاف في النفس والارث معا بان
 اجماع وارث بغير غير ارث فبما لا يبي اى الام في النفس فان لم يملكه في
 وجود الارث واختلفوا في النفس كاتم الام واتم الاب فعلى الما في قطع او

اى كانه في وجود الارث
 ولم يفتق المقتضى لاطلاق
 في المقتضى لاطلاق
 في المقتضى لاطلاق

في قوله

اولئك الذين في النار والاصل قوله في النار كما في باب وابي الامم فعلى الارواح المرح
قوله اصله قوله بعد كل من مات من المؤمنين في قوله الله ام لا كما في قوله
ما ائتم الله الا لله قوله ما له اي اجتماع الاصل في قوله فعلى النعم وفي قوله
ما ائتم الله الا لله قوله ما له اي اجتماع الاصل في قوله فعلى النعم وفي قوله
لا حاجة اليه بل يتوكل على نفسه بعد ما علم ان الله لا يفتن الا الذين آمنوا
الا وهو الغرض ولا يقدم اصله على فتح النبوة في قوله لا حاجة اليه بل يتوكل
شدة من اول الامر والاصل في النبوة في قوله لا حاجة اليه بل يتوكل على نفسه
او الجنون ثم الامم ثم الاب ثم الولد والابن والابن ثم الابن ثم الابن ثم الابن
يجنون ولا يقدم في النبوة في قوله لا حاجة اليه بل يتوكل على نفسه وفي قوله
قال الله لا اله الا الله في قوله لا حاجة اليه بل يتوكل على نفسه وفي قوله
لغة ما في قوله ما الحقة بل يتوكل على نفسه وفي قوله لا حاجة اليه بل يتوكل
وقوله لا اله الا الله في قوله لا حاجة اليه بل يتوكل على نفسه وفي قوله
فاجرة الحقة والاعيان اللان في قوله لا حاجة اليه بل يتوكل على نفسه وفي قوله
من عليه نعمته ولذلك ذكرت غفلة النفقات قوله ما لا يفتن الا الذين آمنوا
والنعم والبال في الجنون والحق في النبوة **نعم** حضنة المنفعة لزوجها ان
آمنه وطاعة كعنته وبنات الجنون تقدم على غيرها وحضنة الشبهة لستة وحضنة
المقبض الشبهة وقتب على ما فيها عليه كما في ما بينهما او من غيرها فان ثابرا اخذ
الحاكم منهما واعطاهما حضنة والزمها اجرة لها وللزوجة حضنة ولدا له وله
نعمه ما ابوهما الحرة وشبهه لغيرهما يجوز الشبهة قوله بما يقاسمه ويهدف
عنه الضرب بقتل جنة وثأبه وذنبه وكلمه ورابطه في المهد وتحريره لهما وبنده
الحضنة الكبرى كما سباني قوله والانا بنات النبي اي من الذكور والمراد الاناث

والذكور

والذكور من النسل ذل صف فيها لم يرضاع ومصارفها قوله واستغفر ولا نظر
لغيره عطفه وقوة سلطنة قوله بملك بالام بغيره المراد في قوله لا اله الا الله
جنتها قوله عاقله وتقدم بنات النبي لغيره قوله واخذ ما ابوهما ولدا
عنه وخالف قوله لقوة جنة الابوة اي بعد جنة الانعة او عاقلها قوله لغيره
ولو من جنة الاب قوله عن جميع الذكور ان اي الا وهو الا فرب مقدم على
الا خوار في الحالات قوله وبنات النعم للامم قال شيخنا التعليل في كونه هو عطف على
لكم من اذ لا محبة في قوله لهما بنات النبي لغيره قوله علم ان ما ادرك بغيره قوله لا
حق لهما ان كانت محبة او كانت بنات النعم للامم والافضلها حقا ما في قوله الاصح لا
يستغفر هو المعتمد وان كان المحقق كذلك فان بلغ حد الشبهة ففيه عطف على وفاء
بنات النعم للامم كما في قوله لهما بنات النبي لغيره قوله علم ان ما ادرك بغيره قوله لا
فقد لانا في قوله خالف الاجتماع نعم تقدم الجن على الا في مطلقا وتقدم الا في اللاب
على الا في اللام فلو قلنا على شرب التكاثر كان اولى قوله غير محرم اي من الغلبة لانا
العطف وغيره كما تقدم قوله بالاولاد وبنته افرق بين النعم للامم كما في قوله كبت
او غير ما يتركونها نعمه فله طاهر تسليم الذكورة ولو كان شربا وهو كذا في الحديث
لا ريب في بطلان جميع النكاح في قوله او الازواج دون المحرم او عكسه كما في قوله
وابن النعم اي ابن الا في ما الام كما في شرب شربنا قوله على ما تقدم اي من الشبهة
قطعا او على المراجع قوله الا في ما الام ومنه تقدم الخالة على بنت الا في بنت الا في
فلا فالما في الرضة قوله فالانثى اي بنتها اذا اخرجت منها كذا في قوله فان ادعى
الانثى ضد ذبيحة قوله على الا في ولو شربنا قوله وبنات الا في ولو من الام
قوله على ابن الا في ولو لا بغيره قوله ولا حضنة لغيره نعم لو ملك ام ولد كانت جنة
ولدتها وحضنة لغيره في الرضة واصلها لغرضها بمنع الشبهة في ما في قوله

والمراد بالبلد عدم وقت الحرفة ولو تبارا وعكسه فقولهم وبهاكم وجوب قولهم ككتاب
 طاهر بفتح الهمزة وكذا الثاني وكذا الثالث وكذا الرابع وكذا الخامس وكذا السادس
 وقال بعضهم انه بفتح الهمزة وفتح الطاء وكذا الثاني وكذا الثالث وكذا الرابع وكذا الخامس
 ارادوا الله واما الاول فهو بفتح الهمزة وفتح الطاء وكذا الثاني وكذا الثالث وكذا الرابع
 عطف صفة عليه وهو الوجه الثاني والاضاع على الاول نفي كذا بفتح الهمزة اوله مثلاً
 قوله صفة اي غير نية ان كذا كذا فرفعه اي كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا
 كان ابو في غير بلداته ولم يزل على اقامته معها ضياعه فاحضانه لا بهما في اقامته
 الصلاح قوله ونهت رعاها الله وحيث في رعاها الله كما مر كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا
 من جهة ومنه النزع من كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا
 قوله وان اخذت رعاها الله ومنه قوله ولو اراد احد منكم ان يذبح نفسه او اخلفا
 طريقاً ومقصداً قالتم ان اخرج ان طال السفر **قوله** ان كان طريقاً الى كذا كذا كذا كذا كذا
 اوفيه اضاعه للولد قدم الاب عليها قوله **قوله** ان كان طريقاً الى كذا كذا كذا كذا كذا
 عما مثلاً لعدم وكان فيها مضاعفة للولد ان كان مع الاب في قوله تعالى وهذا قد
 في قصدها فان ارد عليها ايها خلقك وانكسرت قوله **قوله** اولي من الامم **قوله** ان شافتم
 معكم من حرمها ما يعود لها اذا عادت ما كسر قوله او نحو ما كسر صلواته البلد
 بفتح الهمزة او ضرباً بطاعته وان كان في مثله فليس عند الامم ان تلتف كذا كذا
قوله حرم دخول بلد الطاعين والخروج منها غير حاجه كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا
 اولى من الامم **قوله** ان كان واحد منهم مقيماً في بلد الامم لم ينزع منها الا في الابا
 واجد لا مثلاً اضاعه كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا
 جعل الله الله شاملاً للجد مناه وفيما قبله كان انساب قتل ما فعله بين اي النفع
 كما مر غير البش من الحرام مثلاً قوله **قوله** ان لم تكن في رجليه والى كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا

في مؤنة الملوكة وما معها قولهم عليها كفاية في هذا اعتباراً بقوله في مؤنة الملوكة
 وان زاد على كفاية امثاله فقولهم نفعه وكذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا
 كذا
 نفعاً للحدوث ولا ينافيهم وادوم ونفعهما في كلامه ينزع الخافض اليها او ما اولى
 النفع بغير كفاية بمعنى كان او غير ذلك قوله وان كان اعلى او مناه او مناه
 معطفاً او متولداً او مرسوماً او موصلاً فموصى بنفعه او صنفه او معار
 او ابغا او جانيا ولو على مكانها او نسيباً او كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا
 بفتح الهمزة او في نفعه او من جهة كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا
 من ازاله وبذلك فارق نفعه النزع كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا
 المراد من قوله القصة لعدم كفاية من ازاله النفع في قوله كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا
 لم يجرى السيد قاله شيخنا التعليل خلافاً للخطيب في كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا
 بفتح الهمزة بالكتاب وانما وجبت فطرته فيها لا نفعاً في نفعها بل ان به قوله ما غلبت
 رقيب البلد قال بعضهم هي عبارة مقلوبة والمراد من قوت غالب رقاء البلد فيه
 نظر والفتوى الاول والمراد بلد اقامة السيد عاده قوله من الخطبة اية وبذلك
 جميع ذلك من حيثها وفارق النزع في بفتح الهمزة السيد السيد ابدال طعنه و
 بعد قوله له الا ان فصله من نفعه بفتح الهمزة عاده وفتا حجة الرضا وكذا كذا كذا كذا
 في البش والاعمال في الزيادة والبلد في كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا
 السيد وان تعدد وتعد في كل سيد بحسب حاله وفتح الهمزة اشارة الى ان رقيبها حاله
 ونعم في فصل السيد نحو الماذون في التجارة والنفع كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا
 بفتح الهمزة اخذ اعطيه لطلب انما ينافي انما فعله بفتح الهمزة ان اي ونحوهم و
 فبذلك في قوله عند هم حيث جرت به عاده والمراد بالفتوى ما يحسم نظر في الامم

البرزة جميع البدن **قوله** يجب كذا عود لا تنفد بالنظر طلقا نظر الحق الله قوله تناول
اني قد اجد من يد ويدنا ان يجلد بها كل مرة فموضوعا في معالج الطعام فاما تلك المار
قوله على المولى او على قوام اقوالهم شفاعر به او على جوار سائل علم ثم حاله فاجابه
بعضها قوله دون اللامعة ولو كان ياكل ويبيع فوق اللامعة فله فعل ذلك
معه ايضا المولى وله اعطيه الغالب كما مر قوله كما في نفقة القريب راجع للمثلث
قوله فنفذ انما لا يرد بها الى بائنا الضامه لغيره السيد شك كما تقدم ومنه
ان نفق الضامه للمنفق المدين وانفق على نفسه فانه ينفق على نفسه ونفقة نظره
وينفق على كماله ان ينفق بالكتاب اذا كان قادرا عليه نفقه ما على الضامه
فلم اجد قوله ويبيع اي الضامه او بعد جملته او يقدم الى جارة البيع و
يقدم على بيع قد كلفها او اجارته فان عاقره حتى يخرج قدرا سهل به ذلك
فان عاقره الكفر فالنفقة من بل الوجه يبيع كله ابتداء لئلا ياكل نفقه وهو موقوف
قوله فقد كمال الى ما سلطه الى كمال قوله امر ما يبيع في غير المولد قوله
او اجارته او اعنائه ولو في ام المولد **قوله** قد كماله لما يبيع فيها على العنق وكل
الزوج باعته تخلفها ككسب وثقفا على نفسها فان نفقها كسبها فتنفقها في
بيت المال او على اغنياء المسلمين ياتي قوله باعت الضامه او اجارته كماله يبيع
اجارته على بيعه كما مر ونفق في جوار الاخط فان نفقها البيع والى جارة قال
يشتا او كان السيد محالها فله نفقه في بيت المال بخلافه ان كان السيد فقرا او
فقرضا على السيد فان نفقها بيت المال فله نفقه على السيد **قوله** احصاها
في الرضه الثاني هو المقتضى قوله ويجوز اي اجير بها قوله على الرضاع ولديها
ان اللبى ملكه فان نفقها وجب الا في وقت الرضاعه قوله او ما عدا ولو حل
ولديها منه انما اذا لم يكن مملوكا له قوله وكذا اعطى اي غدا له ما وله منها

منه قوله ان لم ينفق او ينفق او ينفق فان نفقها ضامه ينفق عنها وان
البيت الخطيب قوله لم ينفق او ينفق ونفقها قوله فليس لها اي فليس عليها
ذلك الا باذنه ان وجدوا الا باذنه الحاكم ان وجدوا الا فليس لها نفق المصلح
قوله ولا نفقة قال بعضه شأنها لو قال نفق جده كان اولى لبيت المال فله
مع كلام الله قوله فليس له نفقة اي نفقة قوله او الا ينفقها وكذا الحكم في حق
في الحضانه قوله قطر اي منعه من الرضاع ولو على غيره وان لم يكن ضامه فله
منه قوله فان شأنها على الرضاع قوله ان لم ينفق ولم ينفقها فله نفقه قوله ولا نفقة
بها قوله اي ندبا وان لم ينفق الا نفقه بعد حوائجها صحتها وانما اجير الحاكم
عليه ولو باذنه قوله ولكن اي من كماله الى كماله قوله ولا نفقة رغبه
لو قال مملوكه كان اولى فان نفقها فله نفقه قوله الا فليس لها نفقه بان لا يحصل به ضرر
لما يحصل عداوة وقال شيخنا الذي هو الشيخ تقي الدين في خصمته بالادب وبلند علم
مؤخره مثله في غير النفقة الاول فله نفقه اما لا نفقه فبغيرها فله نفقه بان رضي المملوك به و
المراذ على الدوام كهم او ينفقها او ثلثه ثم بعد ذلك مطلقا او هو ما مثله قوله
تلك نفقه على شافا في بعض الاوقات ويبيع على الرقيق بغيره فله نفقه كسبها ونفق
الكسب فيها ولا نفقه سبها من فكل ابنة ولو في ولد فله نفقه الا اذا اشترى
الوقت وانصاح الله ويبيع راضيه في وقت جنت العادة بالاراحة فيه كسبها في كسب
عند نفقه ولو حصله سبها على النفس او نفقه ما مل جيبه على يده ان نفقها فله نفقه
بغير رضا مالها بها معاوضة فلا ينفقها من القسمة ما ايجابها فلا ينفقها
للمنفق ويؤخذ جوارته ما ايجابها فله نفقه في نفقها في نفقها في نفقها في نفقها
قوله لم ينفق او ينفق مثله قوله ما ينفق اي ما كسب جلاله الا منعه كما مر ولا ينفق
ما كسبه فاضلا عما مؤمنه ان جعلت ما كسبه وله البسط بما زاد عما مال خارجة لها

لا النفس فيه فكل واحد من النفس في نفس اليا بالزيادة في نفسها وما اكتسب ما يحصل
 باليهن والري وغيرهما في النفس فله ذلك كما دون وللقوت من ربه فيها يجوز ان
 كانت نفسا **فكر** فكيف ان يكون عبيد واقية بل هو غلام وقنائه وجارته وقنائه
 وكيف ان يكون لهم في دنياه سيد **وكيف** الدعاء على النفس الرفيعا والما والحادم
 والولد **وحرم** الذي لهم بالسيب **واما** حد من الله لا يعيد على حبيب على حبيب
 بانقاذ المحذرين في احد من المرفوع عما ايقن من ابيه عيسى دخلا وسد بابا عدة
 الا يقتل على النية ثم فقال يا رسول الله ان لي بنتا وانا ادعو عليهما بالموت فقال له لا
 تدعو عليهما بالموت فان البكر في البنات منها الجملاء عند النعمة والفتيات عند المصيبة
 والمريضات عند الشدة تطعن على الارض ورزقهن على الله انشئ قوله **دوا** به اي الحريم
 ولو عمار في مغلظة كطبع تقدم على الثاني المختص **وتهدى** قلعهما لا يتوجع وجع
 عظم قوله **يسئلوا** الآية لعله ليهتاب ما بعدا ويغتمها ما تطاف به ويهدى ثوبا ما يندرج
 به فصارها ويغتم عنه ثوبها للتعجب فان لم يكن ثوبا وجب اتمامه ونحوه في قوله **الذي**
وقال العلامة البستاني في تفسيره فيها وكذا لعل ما يندفع التردد البعد عنها ويهدى
 كما كثر على غير وجه **الكاكول** الذي يخرج من نفثه مع غيرة وله اشكالها ولوقوع غير ما
 له غير كافر سكر **فكر** له جسد صلب ولولا سماع صوابا والشرع
 عليه او كذا كلب الحاجة اليه ما طعمه **فله** ان الغنى ذلك فان لم تالعه فعله بها
 ما تالعه قوله **عليه** او اجازت قوله **او ذبح** وتبعها عند غنى عن قوله **وتقي**
 عليها واجازة كما تقدم وله اليه نسا ابدأ بخلاف الرفيع صفوا لادته عما به
 السبق قوله **عليها** وانما كانا وتهدى غير كاكول عليه فان تهدى كفاها في بيت المال على
 انشاء المسامحة بجانا او قضا كما تقدم في الرفيع **فكر** يندرج الكاكول لا طعم الكاكول
 الا ان احتاج الكاكول ليعب في بيته يحتاج كركوبه **شيب** له غصبا لعلها والماء

والخيط لا طيبا ولا شديدا وجذبه باليد بغيره ولا يملكها يحمي كما قاله شيخنا
ولوا جملنا في الغلبا وجب ايضا وجب في الغلبا فمع خسرانها كغلبا على او
تخوذ جاذبه شويه يعلقها بيها الكوان وفيه ود الغلبا كغلبا وورق ثوب
او غلبا و يتباع ماله لذلك ويجوز شويه لاخذ الحث عنه وان مات فيه لانه
كسج الكسور **فعر** فالواجب في حج غيبا كغلبا ولو لم يسله خسران ربه كاذي
في حكمه الذي يوج في جميعه قوله **ففضل** عنه اي عاكفانه مما يحصل له خسران الجمل
عادة **وجب** طلب ما يضر غلبا وان يندب ان لا يندب في الحالب بل يندب في الغلبا شيا
وان يفضله ففما دفعه لاذي عن المملكه **فعر** بحسب خسران الدايه على وجهها او
مغاليتها مطلقا وعلى غلبا لغير حاجه **وجب** جند الغلبا من اصل الغلبا كغلبا
لانه يؤذي **والكسور** في كلام الامام الثاني في مجموع كسور الختم **فعر** و
جمل الشريش بينهما وانما ضل على يفسد ويكسر انما ضل على خسران وخوفه لا يطلب
الانسان في غلبه لاقوله **لا يجب** عازتها اي بل يندب ويكسر كسرها اذا ادى الى
الخسران **والمراد** من هذا الملكا كذا الله والمال لا يجب ثمنه وفخره كذا الله تعالى
الادب في **فوجب** على الناظر عازة الموقوف من ربح الموقوف او من جهة شرطه الواقف
وجب على الولي عازة ماله قوله **منه** او من غير ماله **وجب** على الراعي عازة
المهرون ان لم يملكها على الركا كماناتي **وجب** له عازة على الناظر في المالك يطلب
شكبه **سواء** الموقوف والمملوك لا يجوز سبها على ذلك وكذا على ولي الجور
وجب على الحاكم في حال غائب او متها لا وارث له خاصه وعليه دفع قوله **ويكسر**
شئ في النزع والسجاي ان كان عليه ثمن يفسد بغيره **السنة** ولم يفسد لغيره
لخوف قود والا فلا كسور **وجب** السنة في مهرون عفا كذا المرنه ماله بل فيها
عازة كره كما مر خلافا للدارت **قوله** **حذر** ما اضاعه المالك في فعله ما اضاعه

سعد و
ملك وبهين
دوى الى
ن الله صلى
عليه وسلم
الطريق في هذا الطريق
في هذا الطريق
انما هو
قال النسيب
الى الجور
وبين
لجنتهم
عالم نازها
وما اضاها

رضائي في فعلكم والى فعلكم

470

يقطع الاوصياء

يقتضي قبله التوقف
المنفعة ولو لم تكن
ثم ما من فائدة في ذلك
بأنهم قد فعلوا انما ليس
هو غرضهم المستعمل
في تلك المصالح الباطنة و
سواء

يستحق الادعاء

المعصوم بفريق ومكره
كقوله القاضي قديمه اذ لم
يكن له ^{المراد} يثبت الله ضل
وعدو كقوله

[illegible]

الفصل الثاني
في بيان الأصول

المسألة ١

جنت قطیف

١١١
 على ان لا يخلو عن الماصلا
 في الحال اي كسب الغنى ولو بعد منتهى
 شبه على قوله ان لا يخلو عن الماصلا
 العبادي قوله مع عدم منعه من الطلب
 الطعام او مثله منع كسب المال في حرة
 الوادع او مناه في الجوع والعطش
 اريد منع الشاؤ والابان اريد منع
 عن المقتضيات المتوعدة في المطلب
 عدم الخصومة في قوله فان مضى مدته
 وهي ثلثة ايام بليتها وليس ملة اذا
 ذلك ان خصصنا ليا ولذا لو اعدا
 لم يكن به جوع وعطش لا يخفى ان الوادع
 او مناه في الجوع والعطش لا يخفى ان الوادع
 فنية على ان كانا المدة ما يمكن ان
 موافقة قد قاله ابا جعفر قوله وان كان
 والوادع مع او كما مر قوله في الجوع
 ان كانا السابعة فممكن ان كانا في
 والعطش السابعة فممكن ان كانا في
 كذا في قوله تعالى ولا تأكلوا مما
 يملكه الا لو كانا مدته الحين فممكن
 ان تفتت بما يملكها النمل لا مع انقضاء
 على الثاني

على ان لا يخلو عن الماصلا
 في الحال اي كسب الغنى ولو بعد منتهى
 شبه على قوله ان لا يخلو عن الماصلا
 العبادي قوله مع عدم منعه من الطلب
 الطعام او مثله منع كسب المال في حرة
 الوادع او مناه في الجوع والعطش
 اريد منع الشاؤ والابان اريد منع
 عن المقتضيات المتوعدة في المطلب
 عدم الخصومة في قوله فان مضى مدته
 وهي ثلثة ايام بليتها وليس ملة اذا
 ذلك ان خصصنا ليا ولذا لو اعدا
 لم يكن به جوع وعطش لا يخفى ان الوادع
 او مناه في الجوع والعطش لا يخفى ان الوادع
 فنية على ان كانا المدة ما يمكن ان
 موافقة قد قاله ابا جعفر قوله وان كان
 والوادع مع او كما مر قوله في الجوع
 ان كانا السابعة فممكن ان كانا في
 والعطش السابعة فممكن ان كانا في
 كذا في قوله تعالى ولا تأكلوا مما
 يملكه الا لو كانا مدته الحين فممكن
 ان تفتت بما يملكها النمل لا مع انقضاء
 على الثاني

على نظري

على ان لا يخلو عن الماصلا
 في الحال اي كسب الغنى ولو بعد منتهى
 شبه على قوله ان لا يخلو عن الماصلا
 العبادي قوله مع عدم منعه من الطلب
 الطعام او مثله منع كسب المال في حرة
 الوادع او مناه في الجوع والعطش
 اريد منع الشاؤ والابان اريد منع
 عن المقتضيات المتوعدة في المطلب
 عدم الخصومة في قوله فان مضى مدته
 وهي ثلثة ايام بليتها وليس ملة اذا
 ذلك ان خصصنا ليا ولذا لو اعدا
 لم يكن به جوع وعطش لا يخفى ان الوادع
 او مناه في الجوع والعطش لا يخفى ان الوادع
 فنية على ان كانا المدة ما يمكن ان
 موافقة قد قاله ابا جعفر قوله وان كان
 والوادع مع او كما مر قوله في الجوع
 ان كانا السابعة فممكن ان كانا في
 والعطش السابعة فممكن ان كانا في
 كذا في قوله تعالى ولا تأكلوا مما
 يملكه الا لو كانا مدته الحين فممكن
 ان تفتت بما يملكها النمل لا مع انقضاء
 على الثاني

على ان لا يخلو عن الماصلا
 في الحال اي كسب الغنى ولو بعد منتهى
 شبه على قوله ان لا يخلو عن الماصلا
 العبادي قوله مع عدم منعه من الطلب
 الطعام او مثله منع كسب المال في حرة
 الوادع او مناه في الجوع والعطش
 اريد منع الشاؤ والابان اريد منع
 عن المقتضيات المتوعدة في المطلب
 عدم الخصومة في قوله فان مضى مدته
 وهي ثلثة ايام بليتها وليس ملة اذا
 ذلك ان خصصنا ليا ولذا لو اعدا
 لم يكن به جوع وعطش لا يخفى ان الوادع
 او مناه في الجوع والعطش لا يخفى ان الوادع
 فنية على ان كانا المدة ما يمكن ان
 موافقة قد قاله ابا جعفر قوله وان كان
 والوادع مع او كما مر قوله في الجوع
 ان كانا السابعة فممكن ان كانا في
 والعطش السابعة فممكن ان كانا في
 كذا في قوله تعالى ولا تأكلوا مما
 يملكه الا لو كانا مدته الحين فممكن
 ان تفتت بما يملكها النمل لا مع انقضاء
 على الثاني

فطر فيه الماء ففرق به فان علي جود الماء فيه فتمد او نذ ما فيه عمدا وعرضا كونه خطأ
 قوله عدم روعام لا يبي قوله عارضه بغير عمد فمما كان موجودا قال القائل فمما
 عند قوله وان امكنه ونهيد في الفارق ان ادعى عدم الامكان او وجود العارضه
 المتعارفين فلهما بطلان الخطا فاما ان لم يكن الخطا عند فهو عدم وفيه القضا قوله
 بطلان فيها او بطلان عارضه والافقيه على ما مر قبله في الماء قوله الاظهر عدم القبول
 هو المقتضى قوله وانما ان لم يجعل عند المتعارفين ارجحاً لغيره ان امكن ان اولى ذلك
 ويورد فيهم من الزعم التمسك فاما قوله ولو امكنه ولو لم يكن عند متنا
 الوسط لا يفرع **فوق** لو قدم فيها لشد في فاصلا بينهم رام فعله الذي القيان
 بالعود ان عام به قبله منه والافضل فان قد تم احدا بعد ابداء روى الملا في القيان
 بالعود او الذم على المقيم قاله شيخنا الترمذي فيه تقديم الشوط على المبتدئ فارجع
 والوجه فيه وجوب القضا على المقدم ووجوب نصفه خطا على الذي قوله و
 قد اورد من المبتدئ قبل الشوط فان قلنا بغير روى فهو المبتدئ المروي بسبب ومنه
 يعلم ان الذي الواحد يكون مبتدئاً واربعا آخرى ولا مانع منه قوله ولو انما
 هو من السبل في قوله المبتدئ قوله فقلنا ما اخرج بهام به الملقه قال القائل
 والافضلها القود كما لو دفعه على ما بيده سلكها فقلنا ما يراها انه فقلنا ولا عليه
 اثنان وفيه ما واء السبب للمبتدئ وليس كالكرا فارجع قوله اي قطعه نصفها
 اصلا عند لغة الشوطا وانما القطع عرضا والقطع بهما وهو المراد منها فذلك
 خلاصه الحكم المقتضى عليه بل المراد الاعم من ذلك وهو وضعه فقلنا به وحي قوله نصفها
 ليس فيها وقلنا احسنه بغيرها فمما قطع اصبح مثلا فاما قوله والقضا صبي
 القائل هو لفرق بينه وبين ان كانا انما للمضمان فان كان منهم قريبا فلا ضح
 على سببه لقطع ان فعله بين روعام جسد من بعضهما فلا عليه لعدم الاستاء وان

وان كان بجسودنا او نحو يبيع والقضمان على المثل والماق الملقه وهو بالذم في الخط
 او بالقضا ص في غير الكاف او بالقضا ص في الخط فيه نذ وخرج ما في كتابه شيخنا
 الثالث فارجع **فوق** ان كان الامثال والالقاء لنحو دفع صبي فلا ضح اصلا
 قوله مفرق فالنظر **فوق** اي صيوان فانه لو دفعه ونذا المسئلة ما يوايع
 مسئلة الماء بعد من فاما ان كانا معا انبى وقلنا عند دفعهم مسئلة النار الى الاول
 لتساويهما في الخطا في قضا مسئلة قوله وجب القضا ص سواء علم بالخط او لا اذن لفرق
 الالقاء او لا او غير مفرق فلا يجبل القضا بل يجب ديه شبهة عمد وحمله ان لم يعلم
 بالخط والواجب القضا ص **فوق** لو دفعه الحوت الى الما قبل القضا ص امسح
 او بعد وجب على ما افترضه في ماله لوزنه المنقصة ولا قصا للشبهة
 قوله فقلنا اي المثل بكرا القضا ص وان نذر او كان يواطة قوله مثلا
 راجع للقول المنسب بالجله بعد فمما افترضه في خطا فانه الكرا واشار ونحو
 اخر بل نذر قوله **فوق** اقل نذر اخرج ماله لقطع يد فقلنا فلهما الكرا بل
 القضا على العاقل وصد لان عذرها الماذون به الى الخطا بخلاف ما لو امر بالقتل
 فقطع يد لان من ساجده اعوبه فهو مكر ساء ما من امر لا قاله شيخنا الترمذي قال
 شيخنا الترمذي ليس الكرا لعدوله كالي قبلها قوله فقلنا خرج ماله لقطع
 اثنان ماله او فقلنا ولذا مثلا فلهما الكرا ولو ذكر ما بهضما نذر بها نحو
 قطع من اربا اربا اي قطعاً متعديا فهو الكرا ايضا كما ياتي قوله بانه اثم نذر
 بالقتل اي ولو كان انه لم ياتم ومنه يعلم ان القضا لا يتبع الكرا ومثله النذر
 كما لا حد عليه للشبهة بخلاف نذر الحركات قوله بان عني الاول كان اخذ
 ما بعد لان ما لا يجبل القضا ص عليه بل من نصفه ديه عند في الحوت نصفه في العبد
 قوله ونذر عني عليهما ان عني عني معا وكان اثنان فانه عني عني احد من الزم

فانما كتابه بالكلية وبالاول
 بخصا عدم ما يملك مع عاقله
 ان باطل لا ينافي القضا في بعض
 القضا فمما ان نذر خطا لا ينافي
 بوجوب نذر الخطا في بعض
 عليه انما في الخطا في بعض
 ويضرب الخطا في بعض
 والافضل والافضل على الكرا
 الا انما في الخطا في بعض
 الا انما في الخطا في بعض

دية عند في حاله وقار في لزوم القود فيها لو كان به جوع شافق وجهه لان الفرس ليس
 من جنس المزدك وكذا لو غرسه ما به جوع غدا يهلك منه وجبت القود وهو ضد من الم
 النعليل السابغ انه لو ابيع له الفرس نحو قوله بلم يجب القود وهو كذا للاب وبنه دية عند
 وقال لا يجر دية بنه عند قوله بخل او قوما وصل بالجنابة وهو المتكلم في فعله المصد وان
 ساءاته وذلك لوجود السبب فيه دون المرضب ولو كان ملك جوع جنابه ولا يجر دية
 حتى مات فان قال عدلان ان مؤنة ما الجنابة وجبت القود والاقول في جنابه **فصل**
 وصل الى حاله المذكور لا يصرح منه اسلام ولا رد ولا وصية ولا لعان ولا قدق
 ولا عقد كبيع ولا حكر كعقار كما مر كذا لا يشرع فيه في العدة ولا تنقض عدتها لقوله
 ولا يجب مؤنة جنابه ولا يجب جنابه في الكفنة غسله ولا تصح الصلاة عليه ولا
 يجوز دفنه **فصل** في افعال المرضب من جنابه الجنابة مثلا ولا يجر دية له للعارف
 بخلاف الجريح فيها فراجع **فصل** في اختلاف حال المقتول وفي عيب الكفارة
 في القتل في غير الاما ياتي قوله فكل من قتل او ذمه لشعانه به والا وجب القود قوله
 ساءا كذا في جنابه يمتنع انه رد في جنابه وعدمه كما ساءا او ذمه فالمراد
 بالظن مطلق الرد منها وفيها ياتي وبه في رد ان ادعا قوله في الكفارة
 العجبة اي على من يمتنع لا يتم الرد وعلم به لانه ان ذلك لا يمتنع رد في خلا فالحق
 في عدم بدارنا ومثله تعظم الكسوف بدارهم قوله بدارهم الجنابة ومثله صنعهم في دارنا
 لوجود الحق فيه فهو رد او ذمه قوله للمقتول اي بالرد والرد كذا وخبر قالو
 عند حسن ان في ان ساءا فان قتل بدارهم فهو رد بالافق من النكاح او بدارنا وفيه
 دية شبه العدا فصاحدا على المقتول كذا قالو والقود في هذا القطع بعدم العضا
 فصار قوله او بدارهم الجنابة اي وجبت العضا ان وجدت كذا في قوله والاقول في
 قوله وفي العضا قوله لا يجب قال العلامة البرس في محل الرد اقول لو عدا كذا

فان

فان ظنها وجب العضا ص قطعاً وصح لتمام المصدا وان خلافة وتو القود وقدر
 من الالشار انهم قد جيع قودهم من عدا اوطنه بالاقول في قوله ذمها المرافعة
 الحكيما مر قوله اوطنه فانها به ولا يمتنع من عدا المصدا وخبر كما ذكرنا
 لقولنا او عدا ساءا فقتله ولو بدارهم ففيه القود قطعاً فان ساءا فيه وقوله
 بدارنا قطعاً او بدارهم وعام مكانه فكذلك لا والا فلهك في ساءا من عدم
 الرد ان ساءا فقتله فان فيه نظر قوله فكل من سب وجبت العضا يمتنع ثبوتها بما
 تقدم في السام فقام له قوله وفيها عدا الا قول قوله فكل من سب افعال القود
 المواقف لظن القود في الجرح افعالاً وطرد قوله حيث الدفعة ان فاجر المصدا
 فيها نظر الفلح البحث او تعظيها وهو الوجه اذ التام في ما اصاب العود **فصل**
 ساءا كذا لو كان قاتل المزدك ساءا ما وبه قال العلامة الخطيب في قوله ساءا فالحق
 لو ساءا كذا يجر دية بدارهم فان قتل من عدا ساءا بدارهم وجبت الدية والا فلا قاله
 ساءا الدية في جرحه كذا في الجرح قوله وفيه العضا ص ومثله الدية
 وانما فيها العطف فابعد عنه الا في قوله فيها كذا اي مطلقاً والعقد بعد
 في الرد قوله ومثله اجملة متانعة قوله والذاني المصدا ان قتلته ذمه قتل
 به وكذا ان قتلته مرد او زنا محصاة مثله والعلة فاحترق قوله او ساءا فلا اي
 يجر دية ساءا فلا اي لا يجر دية ساءا محصاة ولو زنا بها ولا محصاة في ان واخذ به
 البلف في بدار كذا لا يجر دية ساءا فاحترق قوله ساءا في ساءا الدية
 المحصاة فالعقوبة زنا بافلا وان رجح وحكم الحكم بدمه رجوعه وعلم القائل
 بدار لا وهو كذا لا لا يجر دية قوله نظر الى استيفاء حق الله كذا في الواقع
 وان لم يجر دية بدار ان قصصاً خلافه نظر الى ان ساءا ان ساءا ان ساءا فله
 لغير كذا ما ان ساءا كذا كذا في قوله ويمنون انهم ان يقطع جنونه وجب

ان ساءا
 المصدا كذا
 فاحترق قوله
 الدية في جرحه
 من العضا في الزنا
 المحصاة

فاحترق قوله
 الدية في جرحه
 من العضا في الزنا
 المحصاة

فاحترق قوله
 الدية في جرحه
 من العضا في الزنا
 المحصاة

فاحترق قوله
 الدية في جرحه
 من العضا في الزنا
 المحصاة

قال فانك وجبت الفقه عليه ونقص منه حال اجتنابه فسلكت كغيره عن الفقه عليه و
الناسم والقياس على الفضايل عليها ووجوب دينه على ما فيها قوله والمذموم
الاولى للغير بالظهور المستعمل في الحق كما اشار اليه الله قوله لتعديبه
فالمذموم مناسك منعت بها ما غيّر فربما من افاد ما قبله قوله كالمال وليس
منه ضيق لعدم ادائه المثلثا فوله بالاجتناب نهى عن مخالفة الا اوجز
الى حالة الجنون والاحتياط لفقو قطعا ولو اضلعا انه جنون او شك في الغائر
بهمية قوله بعدم الفقه اي وفقه قوله وعمد الاجتناب ولو غيّر وان كان عينا
ولو غيّر ضابطا بجنونه وعقوبة ناسا قطا ووجوب الفقه نظر الى حاله فانه شقيا
وغثا وفهرا لم يوجد له الدين فقط قوله انما اي واحكاما فلا فضايل ولا
يخلف وجبت سقط الغضا عن الفقه والجنون وجبت دينه على ما فيها قوله ولما
فضايل ولا دينه على الفقه اي بلنا امان وان اصاب بعد ذلك او كانت عاتية ثابتة
تجلا في كماله لان الفقه عليه متعلق بالبلوغ قوله وبما عطفه الاسلام فهو
مكسب لما حكمه وليس له ولد وبذلك فارق ما لو قلنا بالغ عادلا في الغائر حيث يهدى
قوله ومكانا فاضلها في اللغة الساواة والمراد بها سائر لان دينه الغائر على
المفهوم لا بيان او امالا او جنيا او اضليا او سببا قوله فلا يفتقر علم ولو
زانيا فضا او رقيقا فله دين فقه ما الكفار ولم يبلغه الدعوة بالاولى
لغرك كذا لدر على اي وجه قوله ان يقيم لم ينقص حكمه قوله وبدين وبما يهدى
مؤنا وكذا انما فقهيا بقوله واسلام الجارح خرج ما لو اسلم قبل الجرح ولو
بدعوا لانه المصدق فقهيا فلا فضا وكذا العاقل لم يعد له في لم يجب الفضا انما
كما يعلم ما ياتي من ان المكافاة تعيد ما اول جناه الجنابة الى التمسك والافهم قوله
مرشد يدين وبما سلك كما مر فبقوله فله فضا صا على قوله بالدين لانه حذاد

قال في سنة

فان عني عنه قبل موته فله بالدين ولا اشرى ولا دينه للفا في لانه لا يجب شي منها
في حال المثلث على الرجح المعتمد لان عني بعد كلامه قوله وعورضه بل يرد
لان بها عطفه الاسلام وجب زيادة في انما اربا به ليدعم صحة الرجح وعدم
صحة ثبوتها ما كان في شذوذا لا مال لم المثلث بعد جنابه وهو كذا كما تقدم
قوله ولا يفتقر ولو ذهبها بدينها ولو سلكا فلا ياتي ح انما الحكم
به لم ينقص حكمه كما ستر ودليل عدم الفقه حديث لا يفتقر بعد ما ورد بخلافه
لم يثبت او مشوخ او مفقود قوله بما فيه اي ولو بالمثل فله حديثا من ثلثة
اعيد وعطف احدهم فيهما وقضى الحكم لا يفتقر لم يجب فضا صا وكذا الفقه
في انه ضار ورفيق قوله ان قوله بدارنا وجب الفقه وكذا لك اللطيف قوله ومكانا
نعم لا يفتقر مكانا بدينه عينا وان كان اصله على المعتمد نظر الى اذاه فيه قوله
وما بعده قوله ولو قلنا مثله لا فضا صا والمثلية من حيث التبعية لا المفاد كما يله
الخلاف الى كذا وفي الاوى قال شيخنا التعليل بغير الدين ورجح الفقه بما له
وربما يثبت فيه ونيل لك علم صي ما افق به العاقل في قوله ما انه لو قطع ما نقصه
منه بغيره لزم عني فقهه لستة قوله ولا فضا صا بها عبد تام وحر ذمة و
مذاك نصح بما هو معلوم كلامه المتقدم كما مر في الاشارة اليه قوله ولا يفتقر
اي لا يفتقر الى الدوان على بقله ولذا ولو منعها بالحقان على المعتمد ينقص الحكم
بقله الى ان اخرجته ووجه كالبهية لقولنا ما مال لا يرجح قوله ولا فضا صا
اي لو ترك العول فضا صا على والد لم ينقص منه بل ما لا يراى النقص ولا يثبت له
النقص انما لم يفرز المثلث للثبوت قوله ولو انما عاين ما افاد ما قبله لافاه
ان الاصاله تسقط الفقه وان ثبت بعد بالاضهاد ونقد البهية على العاقل
وان اخرجت عنه وعلى الاشارة بغيره انما قوله وان لم ياتح به شوا الحجة

في حال المثلث على الرجح المعتمد لان عني بعد كلامه قوله وعورضه بل يرد لان بها عطفه الاسلام وجب زيادة في انما اربا به ليدعم صحة الرجح وعدم صحة ثبوتها ما كان في شذوذا لا مال لم المثلث بعد جنابه وهو كذا كما تقدم قوله ولا يفتقر ولو ذهبها بدينها ولو سلكا فلا ياتي ح انما الحكم به لم ينقص حكمه كما ستر ودليل عدم الفقه حديث لا يفتقر بعد ما ورد بخلافه لم يثبت او مشوخ او مفقود قوله بما فيه اي ولو بالمثل فله حديثا من ثلثة اعيد وعطف احدهم فيهما وقضى الحكم لا يفتقر لم يجب فضا صا وكذا الفقه في انه ضار ورفيق قوله ان قوله بدارنا وجب الفقه وكذا لك اللطيف قوله ومكانا نعم لا يفتقر مكانا بدينه عينا وان كان اصله على المعتمد نظر الى اذاه فيه قوله وما بعده قوله ولو قلنا مثله لا فضا صا والمثلية من حيث التبعية لا المفاد كما يله الخلاف الى كذا وفي الاوى قال شيخنا التعليل بغير الدين ورجح الفقه بما له وربما يثبت فيه ونيل لك علم صي ما افق به العاقل في قوله ما انه لو قطع ما نقصه من به بغيره لزم عني فقهه لستة قوله ولا فضا صا بها عبد تام وحر ذمة ومذاك نصح بما هو معلوم كلامه المتقدم كما مر في الاشارة اليه قوله ولا يفتقر اي لا يفتقر الى الدوان على بقله ولذا ولو منعها بالحقان على المعتمد ينقص الحكم بقله الى ان اخرجته ووجه كالبهية لقولنا ما مال لا يرجح قوله ولا فضا صا اي لو ترك العول فضا صا على والد لم ينقص منه بل ما لا يراى النقص ولا يثبت له النقص انما لم يفرز المثلث للثبوت قوله ولو انما عاين ما افاد ما قبله لافاه ان الاصاله تسقط الفقه وان ثبت بعد بالاضهاد ونقد البهية على العاقل وان اخرجت عنه وعلى الاشارة بغيره انما قوله وان لم ياتح به شوا الحجة

في حال المثلث على الرجح المعتمد لان عني بعد كلامه قوله وعورضه بل يرد لان بها عطفه الاسلام وجب زيادة في انما اربا به ليدعم صحة الرجح وعدم صحة ثبوتها ما كان في شذوذا لا مال لم المثلث بعد جنابه وهو كذا كما تقدم قوله ولا يفتقر ولو ذهبها بدينها ولو سلكا فلا ياتي ح انما الحكم به لم ينقص حكمه كما ستر ودليل عدم الفقه حديث لا يفتقر بعد ما ورد بخلافه لم يثبت او مشوخ او مفقود قوله بما فيه اي ولو بالمثل فله حديثا من ثلثة اعيد وعطف احدهم فيهما وقضى الحكم لا يفتقر لم يجب فضا صا وكذا الفقه في انه ضار ورفيق قوله ان قوله بدارنا وجب الفقه وكذا لك اللطيف قوله ومكانا نعم لا يفتقر مكانا بدينه عينا وان كان اصله على المعتمد نظر الى اذاه فيه قوله وما بعده قوله ولو قلنا مثله لا فضا صا والمثلية من حيث التبعية لا المفاد كما يله الخلاف الى كذا وفي الاوى قال شيخنا التعليل بغير الدين ورجح الفقه بما له وربما يثبت فيه ونيل لك علم صي ما افق به العاقل في قوله ما انه لو قطع ما نقصه من به بغيره لزم عني فقهه لستة قوله ولا فضا صا بها عبد تام وحر ذمة ومذاك نصح بما هو معلوم كلامه المتقدم كما مر في الاشارة اليه قوله ولا يفتقر اي لا يفتقر الى الدوان على بقله ولذا ولو منعها بالحقان على المعتمد ينقص الحكم بقله الى ان اخرجته ووجه كالبهية لقولنا ما مال لا يرجح قوله ولا فضا صا اي لو ترك العول فضا صا على والد لم ينقص منه بل ما لا يراى النقص ولا يثبت له النقص انما لم يفرز المثلث للثبوت قوله ولو انما عاين ما افاد ما قبله لافاه ان الاصاله تسقط الفقه وان ثبت بعد بالاضهاد ونقد البهية على العاقل وان اخرجت عنه وعلى الاشارة بغيره انما قوله وان لم ياتح به شوا الحجة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المطبعة

والله اعلم
بما تنصرون
والله اعلم
بما تنصرون

اصناف

ان الاضطرار الى الجاني هو المعتمد لانه من حق لانه وجب عليه تركه ليعتد اذا انما فله
فقطا، وما اى محله اراد ومنه اني حاله المصلحة. وسلباى البعض قوله فلو اوضح
خاصية انه يجب ان لا يجوز اخذها الناصية منها غير كغيره او احدى جانبيه
وهو كذا لك لا يجوز اخذ جانبها عن يمينها وعنك كما علم مما مر قوله من اى هو
موضع كان اى من الاضطرار والامتنع ولو بالتضييق قوله المقتضى اى المحجة عليه بان
فعله غير اوفى بها لاجبى فلا يخالف ما بينى من وجوب التوكيد من الامام قوله خطا
ولقد بعد ولو باضطرار منه وان كان باضطرارها معا منك نصفها ان وجب
فما صدق نصفك نصفها بانها فان وجب مال وجب ارشها لانه نصفها
موضوعة لانه لو انفرد كما يعلم مما بانى ونيل لك من التضييق فيها وفيه نظر لانه حق
لا يمنع لثقل النصف المذكور فثامه ولو كان الثالث باضطرار الجاني وحده
فمنه وتصدق في انه بفرض اضطراره لانه الاصل عدم اضطراره قوله اوضح من
كل واحد منكم كما مر في قطع عضو منه واذا اوجب الله تعالى واحد منهم
ارش موضوعة لاطاعة المعتمد لانه ما يخص كل واحد لو انفرد به كان موضوعة لاطاعة
ولانه قد لزم كل واحد منهم موضوعة لاطاعة ونيل لك فارقا في اربع الدية **الحكم**
بشكل على ما تنها ما مر في اخذ القطر اذ انقصت ارشها وقد يجاب بانها لا كان فيما مر
لها في اعضاء عضوها لمكان في ايجاب الارش الكمال شبهة تضاعف الغرم فثامه قوله
ولا تقطع صحيحة وان شئت بفتح الهمزة بعد الجناية لعدم تعللها بقصايتها ابتداء
فلا يبيحك والجناية ونيل لك فارقا فلو قطع ناقصا لا يصير لاطاعة ثم نقصت
الا صبيح المماثلة للناقص صبيح تقطع الان لان النقصا عطف بالا صبيح الرابع
فانما كان عدم القطع مانع وهو الا صبيح الى من ومنه انما قوله من اى هو
رجل فيه نيل لك بالنسبة ظهر لاطار المقص المذكور بعد والا ففهم لك الا في

انفوا ذن وكذا لو شك القطع فقلنا قولهم به اي بالقطع قولهم بل عليه اي الجني
 عليه دية الصبيحة التي قطعها ما الجاني وله على الجاني كقوله تعالى انك لا تعلمها
 الجاني ولا قضائها لعدم وجودها بل قولهم فعله اي الجني عليه فحقا النفس اي
 نفس الجاني وسقطت به دية الصبيحة لانه خولها في النفس فبذلك الجني عليه في الجاني
 فان عني وجب دية كاملة على الجني عليه على الجاني اي في تركه كقوله انك لا تعلمها
 عليه او لو رتب ان قتل لا يسقط التقدمة وجوبها والله به قول المصنف فضا ص
 النفس فضا قولهم فلا قضاء في النفس اقتص على نفسه لانه المثل في كل المقتض
 والافلا دية فيها كما يقتضي به جعله مستوفيا كقوله ولا دية في الطرف ومعلوم
 عدم القصاص فيه كما تقدم قوله ان اطلق الاذن راجع للقصاص والدية قوله
 وان قال لا يتوقف بل لا طلاق في قوله وقيل عليه هو المقتضى على الجني عليه دية ص
 صبيحة الجاني وله على الجاني كقوله انك لا تعلمها ولو رتب الى نفس الجاني بدل الاذن
 قال شيخنا وفيه نظر لان اعطى الاذن بسقط دية الصبيحة ايضا وقال بامد
 الحفا به جيب الدية على الجني عليه والاذن اسقط القصاص فقط ولعل الجني على نفسه
 وجب نصف دية على دية الصبيحة او وجب دية وسقط دية الصبيحة لانه خولها
 فيها فضا ما فاض قولهم انك لا تعلمها اي انك لا تعلمها فقلنا نعم لو صحت لم يمتنع
 القطع لئلا ان لا تملك وبذلك فان قالوا انك لا تعلمها فقلنا نعم لو صحت فقلنا
 العلامة انما عبد كذا وفيه بحث لان صحتها بعد قطعها لا يسقط وان صحت فقلنا
 قطعها فمضى ما قطع صبيحة بصبحة لان الجاني ما تملكها وقت الجناية فضا ملة
 فقلنا عما سبق فامرنا ان المقتضى على الصبيحة قوله والتمسك بطلبان
 العلامة وان لم ينزل الحقت والكره ومنه ما ياتي في كل المقتضى قوله شيخنا
 تنفذ فمجرى كذا لان قولك شدة دية مستوفية فيهم اي يمسك وفيه القسم بهذا اذ هو

في المتن

في المتن والاعتم من شيء ما ذلنا وقيل من علمه به انك لا تعلمها فقلنا او
 فمجرى فيه نظر على ما قلنا لا يؤخذ به مستعمل به فضا فضا انك لا تعلمها فضا فضا
 كان القسم في سبب جرحها وتوقف على انك لا تعلمها فضا فضا فضا فضا فضا فضا
 فضا فضا فضا فضا فضا فضا فضا فضا فضا فضا فضا فضا فضا فضا فضا فضا فضا
 منها بها قوله انك لا تعلمها فضا فضا فضا فضا فضا فضا فضا فضا فضا فضا فضا
 القطع او فيه تخرج بانه كان الصبيحة عدم كذا فضا فضا فضا فضا فضا فضا فضا
 في الثانية قوله والكره صبيحة وشكلا كالتدوين فيها على الجاني المقتضى على صاحبها
 الذي يتوقف الجرح عند الجرح او ما المقتضى على الجاني يتوقف به فضا فضا فضا فضا
 داخلا في التهمة مع انه معلوم ان انتفاء قولهم والتمسك بطلبان فضا فضا فضا فضا
 فقط والاولى عمدة كذا فضا فضا فضا فضا فضا فضا فضا فضا فضا فضا فضا فضا
 ثمة قوله مستقبضا اي يتكبر فيه اجماع الى انه ما يمسك او لم يمسك كما قاله الخطيب
 قوله اي جلد كذا الذي ذكره كذا ان الخصة اسم مشتق من التهمة والجناية
 فقط كما مر ان التهمة اسم للجناية فضا فضا فضا فضا فضا فضا فضا فضا فضا فضا
 اسم التهمة او بين ومنها الذي هو من التهمة او ما فضا فضا فضا فضا فضا فضا فضا
 شاملا فضا فضا فضا فضا فضا فضا فضا فضا فضا فضا فضا فضا فضا فضا فضا فضا
 باصم ولا يمنع العقوبة ثوبا الاذن وان التهمة ولا فضا فضا فضا فضا فضا فضا فضا
 فضا فضا فضا فضا فضا فضا فضا فضا فضا فضا فضا فضا فضا فضا فضا فضا فضا
 اسم التهمة فضا فضا فضا فضا فضا فضا فضا فضا فضا فضا فضا فضا فضا فضا فضا
 الا يقتضا ما التهمة الذي هو التهمة الا صغر فضا فضا فضا فضا فضا فضا فضا فضا
 صغر فضا فضا فضا فضا فضا فضا فضا فضا فضا فضا فضا فضا فضا فضا فضا فضا
 مع الاقتضا قوله وانك لا تعلمها فضا فضا فضا فضا فضا فضا فضا فضا فضا فضا

او ان النطق ولم ينطق قوله فما اى الغنى والى ان قوله بفعل الجني عليه و
 يفتح به ولا يظلم بالشر قوله وقى فليح النا قصاصا ومثله تسلسلها قوله لا اى
لست انعم مدرس جذب القصاص فهم ان احسن بجوهر قوله ولو قلنا خاصه
 ان القاص والمطلوع اما يقدر ان او غير منفرد بها او القاص غير منفرد فقط او عكس
 فمذا ازيد وعلى كل اما ان يكونا صنفين او كثيرون او احد بما ضيق دون الاخر فهو
شئ عكس قوله وكنها ان غير المنفرد ينظر فهم القول وان المنفرد لا ينظر في ذلك
 قوله بفتح آه فهو مستلزم بها للمنفرد لان ما بابه قوله الرد اضح المراد جميع
 لمانه والرد اضح حقه الاربع التي ثبت اولا منا اعلى واسفل لما بالثاني او
تسمية غير بها بذل لما يجز لما او قوله فلا ضمان في الحال لكن يغير قوله دونها
 فان عادت سلبه فلا شئ او معينه وجب فقط او وارش بحسب الحال قوله
املا النبي الى النجي والمراد اثنان منهم قوله وجب القصاص فلا او القصاص ثم عادى
 وجب اديه المطلوعه قصاصا قوله فان ما لته قبل يلغونه اى بعد الحكم بالثاني
 تنا عومها كما يتو فرض المسئله والا فلا قصاص فقط اولا دنه على الاصح يلتجنا
 حكوه فقط فانه سبقتنا فراجه قوله للمن عليه اى ان كان بالغا والا لا ينظر بلوغه
 فان ما قوله ارثه ما اذا قوله ان يقتصر ويأخذ الدنه في الحال فلا عادى بعد ذلك
 فعلى الظاهر نعم جده بها فلا رجوع عليه بدنه ولما اخذ من الدنه والغنى لكن
 على القول الاخر انه يجب بدنه المطلوعه اقتصاصا او بالتدنه الى اخذ منه فراجه
نسيبه لوعادى سنا الجابى بعد فعلها فعلها ولو اكثر فنا مره على ما في شرح
 سبقتنا كما بها يجز وقد سبقتنا التي بادى بمره فقط نعم لو كان الجابى غير منفرد ورضى
 الجني عليه المنفرد بفعل لانه فعلها ثم عادى لم تفعل ثانها لان رضى بدنه ولا عقد مع
 جوه عند وله الى لانه لانه نسيبه فما كما نقله الشحن انما يكون قوله وعليه ارشد

اصبح

اصبح اى نا فرضه حكوه خس الكف الذي لشوقا بالفعل قوله فان شاء ان علم انه
 لهن فقط الكف لشوقا لها على الاصبح الناس فان سقط ذلك الاصبح فيل اقتلا لا يؤيد
 جاز له فقط الكف كما مر قوله وسلبها ولو بعد بنا بها بان سقط اضايعه شما فانه يؤيدنا
 التلى و نقدم ما بها لهم قوله فقط اى الحال لكنه اى القاص واخذ اى الحال لكنه بها الحال
 الا ضايغ لكن نا فرضه حكوه الكف الذي قطعه قوله المختلف الشر بفتح بها صها ان
 الا صاح المختلف في الدنه دون القصاص **نسيبه** لو عكس ما ذلك بان فقط كما مر
 الا ضايغ بها لشوقا اى صبيها فله لفظ الثله الصيغه وصكوه المشوقا ولا يجز
 ذلك لانه حكوه جميع الكف ان الحكوه لا يشتق منها لشوقا تختلف في الدنه **فصل**
 في اقتلا و مستحق الدم والجابى قوله فد اى فلا ذ العه الش طولا واللفظ ع ضا
 والقطع بهم كما مر لهم خصه واحد منها شرا قوله منفردا ولو على بها الحال
 الا ثله واللفظ لشوقا فها وانما يقول فاذا الحكم في نفس بالا ولى قوله صدق القول
 وان لم يصل دم او قال لشوقا ان دام المولى قوله بهم وهي بها واحد منها
 ما بابى فلا قال البليغ وتقبل لشوقا بجوده قوله ولو اعتمد اعلى انتم راوا بليغ
 ولا نصح لان لا زم بعد قوله لان الا ضرب بجوده قال البليغ يقود نما ذلك ان
 الكلام فيما عليه له الحق والا كقط صدق الجابى فقطا وهو المعتمد قوله وتن
 لا ضله وهو كذلك قوله قالوا جب الدنه اى دنه نعم وهو المعتمد **نسيبه**
 دعوى فرضه وربها ك دعوى صونه وهو قوله بها اى بالاضافه اى العضود
 سنا الادع صونه بعد ضايغه قوله وان لا قصا هو المعتمد قوله ما يعتاد
 سنا مر هو المعتمد **نسيبه** دعوى عدم العضود فهم التفصيل لكن كما لو
 ادعى انه ازال الكس وانشبه فا كس صونه فقط قوله ونعم سنا او فلا قبل
 الا ان مال قوله ممكن ويجوز قد عسى عدم الاند مالا عدم الامكان منها قوله

نسيبه

ام لا قال شيخنا ولا يدنا اننا انما قالنا ان السبب اضيق المشاد
 اليه فاصحبه وحكمه بغيره نعم ان ابراهيم الذي السبب وادعى الجاني انه قتلته عينا
 قطع فلما يدنا اليه فقولنا سبب الموت عنه اول قولنا بهدق العلى ان لم يكن
 اننا قالنا الا صدق الجاني فقولنا ان الاصله ولم ينظر لئلا الاصله كجانبه
 فيها من التعلق في الجاني ظاهرا سبب بها فقولنا بان فقلنا انما هو اصلاح كماله المقتضى
 المقتضى ظاهرا ان يقال صدق ان امكنه كونه قتيلا لانه ما كان الا بمقتضى ذلك صدق
 الجرح ونحوه صحيح ولذا لم يترك ان ما بعد لا فقامت افعاله فقولنا بهينه اى
 ان امكنه لانه ما له والاصل قد بلما يجرى ويجب ان يشد فقط فقولنا لرفع
 اى الى الارش الثالث وجب لاجله الرفع الذي ثبت بهين الجرح انه وقع
 بعد ان اندم ما الذي وجد قبله ذلك الرفع فليكن متعلقا برفع وقبله متعلق
 باندم ما له وبهينه متعلقا بالثبوت الذي ارفع صدق الرفع المعلوم من الوجوب فقامه
 ذلك وافهم فانه محتاج الى دفعه فقولنا **بني** محله الخلفا فاذا انقضى الرفع والجنابة
 في العمد او غيرهما او جبه الثالث فطلقا **فصل** في متعلق العود ومسئوليه
 فقولنا **المصحيح** بتوهم اى تلعبا على المعتمد كارجح اليه شيخنا اخل والد به مثله ومحل
 الخلفا في قصاص النفس واما غير ذلك فبالتواتر تلعبا بلا خلافا ولا يصح العقد
 فيه عيا ما له لانه ما له **قولنا** لكه وارث بحسب الارث ودخل في العارث وارث
 من ارث وارث وارث عن الارث ودخل فيه ايضا ذوالارحام لان اذنهم المال با
 لارث على الراجح فتخصيص العلة اليه للتفريق فقولنا وفيه للعصبة اى مطلقا او
 الذكور خاصة ومن العصبة ذوالارحام على الاصح وقولنا ان اعم اذ لم يكن وارث
 او لم يكن مستغرقا فيستوفيه مع العارث فقولنا وينظر وجوبا عما تبليهم من يحض
 او ياذن فقولنا وكما صبهتم بالبلوغ ولو تفهيا لاء عفو عن القصاص مصحح

يثالث وبعد متعلق

ولما

وكما يجوزونهم بالعقل نعم لوليه الاب او الجد فقط ان يعفو على اليد عند حاله
 بخلافه ولي الصبي لانه امر ينظر ويراعى الجنون اذا اجتمع مع الصبي قال شيخنا الرولى
 والزيادة والوجه انظار بلوغه فاذا لم يعف عنه بعقوبة الجنون فارجح فقولنا ويجب
 ولو بلا طلبا لا في حاكمه كايان والا في غائب قتل عينا فلا بد منه اذنه قاله الا ذرى
 والا في قطع الطريق تخم قتل فلا مام المشيقا مطلقا فقولنا القائل اى الجاني ولو
 في طرفا فقولنا **حق** القتل يفيد ان الحابس الحاكم ان لا يحتاج الى طلب كما مر
 فلا حاجة الى المشيكل من انه لا دية للحاكم على امواله القاتلين فقولنا على مستدق اى
 غير كاف في مسلم فقولنا امد لم او غير بالتوكيد من يافيه او منهم وسد في قصاصه
 النفس اى في غير فيثبته بتوكيدهم بغيرهم كايان فقولنا لاء فيه تعدد بيا يؤخذ منه
 فقولنا الاجتماع في تخويفه ولو كان فقولنا **فقرعة** اى وجوب القطع النزاع فقولنا
 باذن الباقيين لا محالة العقوبة بذلك فان ولاية النكاح فقولنا وفيه لاندقه ولو
 المعتمد من لوهرت لقادر فجزا عيبت بين الباقيين ولا ينافي ذلك اعتباره اذنه
 لما مر وميان فقولنا فالظاهر لا قصاص نعم ان جبه تخريم المبادر فلا قصاص جزا
 وميان او هم حاكم بمنع وجب القصاص جزا ايضا فقولنا ولم اى لو شئ فقولنا فان
 جسد او هم حاكم لم يستقله والدية على عاقله لانه الجسد كالمخطا قال شيخنا ولو
 قتل اجنب لزمه قصاص او دية لو شئ وهذا لا خبيرين في تركه ولا مطالبه لهم على
 الاجنب فقولنا **لزم** القصاص واما حصته من الدية فلو شئ في تركه الجاني وكذا ابغته
 المتخفين ومنهم العار عن الدية والا فلا شئ له وعلم انه لو قتل بعد عفو نفسه
 لزمه القصاص بالاول ولا شئ لو شئ ان كان قد عفى مجانا والا فقامت فقولنا وبهذا
 صادق وذلك لانه جعل الفمير في بانه النقي القصاص والمعنى ان الحكم بعدم لم
 يوجب مطلقا فالعقد بالقصاص مفيد بما اذا وجد العلم بالعقد وفيه الحكم

الى غيرها واذا قصدت ان لا تخف الصلح في ظنك الجمل الى اربع سنين فانه شيخنا الذي
 شيخنا لا يمنع الزوج وان ادى الى عدم الغزو **قوله** لو قيل لها ان تخف قبل العلاء
 فعلته غدا ان انفصل الحمل منها او دية ان انفصل صبا مشاعا وما كان وان انفصل
 سالما او لم ينفصل فلا شيء وعلى عائشة ان تخف الغضا ضابطه وان قيل بعد
 الانفصال وقبل استبقاء الولد فيا وجبت فيه الغضا صوابه ولو على جلد فان اكراه
 الامام فعله ما معا قوله **قوله** فقد يكسر النون قال المصنف وكفونا في المصنف
 مضمومة فقط قوله ونحوها منها لفاو ما في ناره على وكم الامر بان لم ينفذ به
 وشهم مضموم واذبح الى البنيان وكسر عضو ورحم في شئوا جمعوا وانما شئ صبي
 قاله شيخنا الذي خالف شيخنا في هذا قوله **قوله** انصا به ان علمنا شئ في الجاني
 والكاتب ينفذ من رضا شيخنا الشف قوله **قوله** وشئنا ما ينعقد به في فعلنا وشئنا
 به الغزو والمال قوله **قوله** وكذا امر شيخنا فيه الشف وشئنا بك وما ما نتجت لكنا على جونا
 يبدل بظاهره له العكس ونما الملح للعذب لا عكسه قوله وفي قول الشيخ هو المعتمد
 قوله الى شيخنا اني قطع لاني لا ذبح قوله **قوله** كما نكحته فبها نكح لا تقطع بيننا عما
 بينهما وعكسه وقال بعضهم له ذلك لان له ائلا فاجله والنقد متوفاه والجملة
 ما خفيته لاني لا نكحته فاجله قوله وفي قوله كقطعه هو المعتمد لان
 قال في الميثاق لم ائله فبها الشف قوله **قوله** لم نكح الجواقة هو المعتمد قوله
 بل نحن رغبة وان اشتهع غيرها قوله **قوله** والاول الذي هو كذا قوله ما الخلاق
 الا الذي هو كذا وعكسه قوله **قوله** شيف فلم نكح الصلح ان يقول حج
 كثر وان الاول الذي هو كذا الذي هو الثاني في المنهاج المعتمد بغير
 كفعله الذي هو المعتمد في العام منقذ الله انفسا ولا في الاغاضة على
 المعتمد بغير لم يذكروا في الروضة شريفة عما اصد فهو في الاغاضة ما الرفع

قوله ولو انضمتا محل مراد والى بعدهما فيما لو ثبتا بان في الدية والى كما مراد
قطعت يد رجل فمقطع يد ثمانية مائة فالعقد ثلثه اربع الدية لان يد المسلما بعد
رجل دية الرجل وفي عكس لا شيء في العقد قوله لا يثبت الجنابة فلو اعتد به كان له ان
العلم في النقص هو موثوق قوله وفي وجهه اية فيه اعراضا على المصداق حيثما عدم ذكر
الخلافي قوله ولو قال اية اي وكل منهما باليد عاقله فلو كان المثلثا جنونا ولم
اسدك البار والخنجر جنونا فكذلك دية او ربهما لم يثبت البار او ان فضلا باصة
قوله وفصلنا كذا في العلم انما البار وانما لا يجرى وتبعه بطلبها للمقطع قوله
فملاك وكذا النفس لو سري اليها قوله فلو لم يثبت فيها فالنفس يجب كذلك قوله في
ظننا الربا اية اي فلما حازت بجميع بنينا النظم والجمع لا يجرى بالتكليف بها في الجمل قوله
نظاما في البار اي مطلقا وان علم الناطع انما البار وانما لا يجرى قوله ويجوز
دنه فيها اي البار بلباسها الا اذا ادعى الناطع ان الخنجر اياها فلما ثبتا منه
انه لم يجرى فان رد اليها على الناطع صلو واسدك قوله ويثبت فضاضا اليها و
بذلك التبع الى انما البار مثلا يثبتك بالموافاة نعم ان ظنا الناطع اجزاء البار
او اخذ ما عداها سقط فضاضا اليها ويجوز فيها قوله دية وكذا الوفاة
لم يجمع منه اخذ يثبت قوله ظنا اليها او ظنتها انما يجرى فان قال في وجه دية
الخنجر ظنتها انه اياها واعلمنا عدم اجزائها لو دية لزم قوله دية **نائب**
في وجب الدية فهي في حالة لا عاقله وحاصل مسئلة الدية المذكورة ان البار
ان اليها فيها القو الا ان ظنا الناطع اجزاء البار عنها او فضلا عنها عوضا عنها
وان اليها مبدية في فضل الخنجر الا باصة مطلقا ونهيا القو ان دية ما اعلم
الناطع انما اليها وانما لا يجرى او ظنا اياها وانما في الدية **نائب**
علم مما ذكر ان الخنجر له اربعة اهل الفصل لا باصة فضلا لعوضه الدية عدم

الجماع وان الحكم في البشارة مذهبنا في الاول وجوب ديتها في الثاني قطعا وكذا
 في الاخير ان طحا الخاطي انها في الثاني والاول فلهذا **فصل**
 في وجوب العتق فيهما بل في الجاني في جناية القتل والقطع وفي العفو عنها قوله **بفتح**
الجبم اي واجبه اما بكسر التاء فهو الغلط في السبب عليه العفو. ويقال له السبب لا في
 السبب في ان لا يرضى اليه من عتقها من غير ان كان له من ماله من ثمن العتق
 وفي كسر التاء يرضى عنه السلام ثم الدية في عتقها عن ثمن الدية بالثمن بالثمن
 في النام احد من المثل فاجبه قوله **بفتح** اي من العتق الذي هو وجوبه تعالى
 الجني عليه فهو العاجب وبدا البتة يرضى به لا في جناية على امك فقلت صلبا به رجل
 وعلى رجل فقلت صلبا به امراة رسول الله الذي عليه العتق واصحابه فلهذا **بفتح**
 عتقها من مات الجلب اما قال العاجب الدية اي بئس وقد حال وجوبها اي بئس قد حال
 بفتح كونهما بئس كما في التميمي للعاجز عنهما لئلا كما في العتق للمعاذ عن
 الصدم ونحو ذلك وهو العجبة قوله **بفتح** اي بفتح فلهذا المراء وقوام المصد
 اتحاد معناه مع ايها فبفتح عنه مراعيها للماختصا وفيه نظر فان احد
 المبرهنين قد يكون مغايبا لفتنة الاخرى وانشأ الله الى ان المراء من العتق بئس
 العتق المراء اي الحصة التي في نسبها الى احد من كان في العتق فلهذا **بفتح**
 عتقها ومعناه على الثاني العتق واليهما وعلب عليه **بفتح** اي الاول فعلى العتق بفتح يقول
 على الدية اي على كل الدية او بعضها قوله **اي قبل الجاني** اي باللفظ لانه صالح فلما يت
 له من صفة قوله بان لم يفتقر الى الدية بان سكت بعد ان قال عتقت لانه يهتدي
 للفتن صحت الدية معا او بعد ان قال عتقت عن العتق صحت منا بفتح القبول
 على الايجاز في اليقين والاول وجب قوله **بفتح** اي بفتح فلهذا المراء فلهذا زاد على الثالث
 قوله اكلت العتق بان لم يكن بفتح بفتح ولا بد له من العتق لئلا يفتقر اليه او الى غيره

كفوت

كفوت او عتقها او عتقها ونحو ذلك لانه لا يفتقر الى العتق في قوله **بفتح** اي
 الجني لا يفتقر الى العتق لفظا لفظا الشايب والدية ثابته له فيه لا اثنان للدية
 العتق وانه كما اشار اليه الله بقوله بناءة قوله **بفتح** اي بفتح فلهذا المراء
 الى ان في المسئلة وجهها فلما يفتقر الى العتق بفتح وفيه نظر لانه اشار الى
 التطرق بالبناء الذي هو كلفه ان العتق به جيبها بفتح وجهها في العتق وعنده وعي مغايله
 بفتح بفتح العتق فلهذا **بفتح** اي بفتح اما طرعا القطع المواقف لاصلا لوجهها ما اكل
 او عتق فلما لم قوله **بفتح** اي بفتح اي ثابته ذلك فلا يفتقر الى بفتح عتقها وان كان عليه بها
 عتق بفتح وان كان لا يجب عليه الا لثابته بفتح فلهذا في الدية اي في ايجازها بالعتق لئلا
 كما اشار اليه الله بقوله **بفتح** اي بفتح اي بفتح اي بفتح اي بفتح اي بفتح اي بفتح اي بفتح
 المراد به البالغ العاقل الذي لو سكتنا او عتقنا فاذن العتق والجنون لا لعدم واذن
 التفتي بفتح العتق لئلا يفتقر الى العتق فلهذا **بفتح** اي بفتح اي بفتح اي بفتح اي بفتح اي بفتح
 وان سكتا وقيل به كماله فلهذا **بفتح** اي بفتح اي بفتح اي بفتح اي بفتح اي بفتح اي بفتح
 الى ان سكتا اي لانه لم يجب كونه قبل التفتي فان اطلق في العتق بعد ما انصرف العتق
 اتفقا وبفتح الارشاد فلهذا **بفتح** اي بفتح اي بفتح اي بفتح اي بفتح اي بفتح اي بفتح
 بان العتق صادقا المعطوع ونحو ذلك كان ثابته بفتح الوصية وثابته بفتح غيرهما كما بان
 فلهذا **بفتح** اي بفتح اي بفتح اي بفتح اي بفتح اي بفتح اي بفتح اي بفتح اي بفتح
 عتقت عن ارشاد كماله عن سكتنا الطن ثابته بفتح فلهذا **بفتح** اي بفتح اي بفتح اي بفتح
 قال فود فيه كماله فان عتق عن ارشاد صحت العتق وان عتق عن فودها لم يفتقر
 الى التفتي فلهذا **بفتح** اي بفتح اي بفتح اي بفتح اي بفتح اي بفتح اي بفتح اي بفتح
 عتق لئلا يفتقر الى ان اماره بفتح عتقت عن فودها وان عتق عن فودها
 وارشاد وارشاد ما حدث عنه او عتقت عن فودها وارشاد وارشاد او عتقت عن فودها



وارثها بآدم وارثها ما حدث عنه او عفوت عما قود ١٦ واثباته مثلما ارث
 وارثها ما حدث عنه ونحو ذلك ما شهد كذا وصاحبه انه يصح العفو عنه فحق ذلك الجرح
 نطقا او عن ارثه بآدم وارثها ما حدث عنه او عفوت عما قود ١٦ واثباته مثلما ارث
 يصح العفو عما شهد كذا وصاحبه انه يصح العفو عنه فحق ذلك الجرح
 فراجع ذلك وناله قوله وارثه عطف على قود ١٦ اي فهو من العفو عنه كذا بنظر
 وصية قوله فان جرحه فان كان حيا عطف عنه ارثه العفو بعد العفو عما قود ١٦
 بنظر وصية قوله حكما والاسقاط حاله اسقط اي ان خرج من الثلث اولا جاز له
 الوارث المذكور ان يارثه في طريقه فاطعة ونفا بآدم الحكمة المثار لهما بقوله
 وقيل ان كان في ما شهد انه اسقاطا جاز ومعلقا بالثبوت والافلا ارثه من قبل الثلث
 لهما لانه كان يارثه المرفوضا عما قود ١٦ اي في عطفها اولا جاز لها
 شوا انفسه في عفو ما حدث اولا كما مر انه قبل وجوبه وبذلك بقوله ولو
 قطع نكاحا او هو مفروم ما ذكره قبله بقوله فوجب الزيادة بالخطبة ثم قوله فعلى ولو
 بنظر العفو لانه وصية حكما فخطبا لم يقصر من بقوله بآدم ان كان
 الذم ان كان ما مر قوله في الاصح تقدم انه يفي في التقيد بالخطبة قوله بآدم
 فحق بنا الميراث فلو قطع طرفه ثم حلت كنفه فعفو عنه احد من لا يقطع الاخر
 فلو قطع طرفه عند منع في رتبة فضا صا الطرف للشهد والنفس للورثة قوله او
 عني اي وارثه او ارماد افعه على الوارث قوله حلا قطع هو المعنى فلا للبلية
 قوله ولو قطع ثم عني اي لو مات الجني عليه بقطع طرفه لم يقطع ولته طرفه
 الجاني وعني عني نفس فلا يملك القطع الى نفس الجاني ومات به بآدم بطلان العفو
 عما تعد الجاني وينفع قوله بالسرايم فضا صا عما تعد الجني عليه قوله بآدم
 قبل ونظر فائدة في قوله ان العفو بعد ضمانه لا يلزم ويلزم رد ان كان قبض

البراءة

قوله

قوله ووقع السرايم فضا صا لانه السرايم واحد قبيله وثبت عليه فضا صا فلم يترك
 فيه العفو قوله والافصح العفو اي وان لم يقطع طرف الجاني الى نفس الجاني
 صا صا العفو عنه ولا يلزم شي في ثباته الجني عليه بخلاف ما قبله لانه العفو عما
 بقى في الجاني لا في النفس قوله لعله اي الذي هو غير مقصر فيه فلا يترك قبله
 المبادي من الورثة لوقوفه على الاذن ولا فاعله من غير حيا لضم الثلث فاما
 بقوله ان ولد له لوقوفه على الكيل بان قبيل العفو مما وثقه به ولو نحو فضا صا
 العفو فضا صا لعله جرح قوله فالافصح وجوب الية والا تملك الميراث لانه
 اعلمه بالعفو لانه لا يلزم قوله معطلة في دية عذوبة ماله قوله وجها
 فالنفس في غير حكمه لكنه تعليل قوله فضا صا عليها اي في نفس الطرف او غيرها
 شوا لان الجاني على الذم في غير العفو فضا صا قوله جازي
 الخطب والصلح في وخرج بالفضا صا ماله لزمها دية فتخرجها عليها فيصير
 التنازع وينتد الصلح في لضم حصة الاغنياء عنها ولو في الميراث الحنة
 والتمتع ولو كان الجاني على الذم في الية ومات فان دية ماله
 وصية للفقهاء في ثبوتها فراجع قوله رجع نصها الارث هو المعنى
 اقر بها من الضا صا لانه يارثه كما مر جمعا باعبارها لخاصة او باعبارها
 التفتيح الاطراف بناء على ان الكفوة او الارث يستحق دية وهو الاصح
 في ثبوت المال الواجب بالجاني على حرقه في ثبوتها وعليها على الغنم في
 غنم كس فيها قوله والباء عوضا فضا صا الكفوة فاضلها ودي بآدم
 الواو وسكو الدال للمركبة كونه مأكوفا من الوادي بفتح الواو
 سكو الدال للمركبة وهو دفع الدية فضا صا في ثبوتها اي المالك المقتضا
 لا التلقين المقتضا وبارك الصلح بآدم لانها منها ماله وان وجب له

في ثبوتها
 في ثبوتها

بالذهب لا قبلها وجمع الا في موضعين **فصل** في ثبوتها في العود واليه وفي الخطا في المثلث المحرم وفي محرم المحرم
 لا في المحرم كاشف الاشارة اليه في مثل كتابي مثلا عند اودارهم في المثلث المحرم ما
 ليس الحثا والجدعان عندهما الخلفاء ثلثة عن خلفه وفي مثل كتابي كذا الحثان
 وجد عنان وظفطان وثلث ثلثا خلفه ويخبر في المثلث كذا اصوله دية ابا واما
 لو اخطا من كذا اول كذا في ثبوت المثلث ابناء وانه اعلم **فصل** في ثبوتها في العود واليه وفي الخطا في المثلث المحرم وفي محرم المحرم
 في موضعين **فصل** في ثبوتها في العود واليه وفي الخطا في المثلث المحرم وفي محرم المحرم
 اي من اشكالها في المثلث من كذا في ثبوتها في العود واليه وفي الخطا في المثلث المحرم وفي محرم المحرم
 ان الظرف من كذا في المثلث من كذا في ثبوتها في العود واليه وفي الخطا في المثلث المحرم وفي محرم المحرم
 صامها كان اول لان المثلث من كذا في ثبوتها في العود واليه وفي الخطا في المثلث المحرم وفي محرم المحرم
 والثلثة هم ابوداد والنسائي وابنا ماجة قوله **فصل** في ثبوتها في العود واليه وفي الخطا في المثلث المحرم وفي محرم المحرم
 في اطلاقه لغة ولو كذا في كذا في ثبوتها في العود واليه وفي الخطا في المثلث المحرم وفي محرم المحرم
 الاشارة اليه قوله مع ايجاع ولو كذا في كذا في ثبوتها في العود واليه وفي الخطا في المثلث المحرم وفي محرم المحرم
 الى وجننه او قم والموضحة الى ان في وجب مع الارشاد كذا في ثبوتها في العود واليه وفي الخطا في المثلث المحرم وفي محرم المحرم
 ارشاد المثلث ووجه غير الله في ثبوتها في العود واليه وفي الخطا في المثلث المحرم وفي محرم المحرم
 كذا في ثبوتها في العود واليه وفي الخطا في المثلث المحرم وفي محرم المحرم
 عليها قوله في ثبوتها في العود واليه وفي الخطا في المثلث المحرم وفي محرم المحرم
 فاضد قوله في ثبوتها في العود واليه وفي الخطا في المثلث المحرم وفي محرم المحرم
 فاعلمها الله في ثبوتها في العود واليه وفي الخطا في المثلث المحرم وفي محرم المحرم
 على الحث وكذا في ثبوتها في العود واليه وفي الخطا في المثلث المحرم وفي محرم المحرم

فصل

بهذا الكلام اي كما في المثلث اول وثق قد ان كذا في ثبوتها في العود واليه وفي الخطا في المثلث المحرم وفي محرم المحرم
 انه على كذا في ثبوتها في العود واليه وفي الخطا في المثلث المحرم وفي محرم المحرم
 اعني التثليث والتخمين في الموضحة في ثبوتها في العود واليه وفي الخطا في المثلث المحرم وفي محرم المحرم
 وجد عنه ونصفه وظفطان ونهبا خطا وخيل في ثبوتها في العود واليه وفي الخطا في المثلث المحرم وفي محرم المحرم
 وبثا ليون وحقه وجد عنه في ثبوتها في العود واليه وفي الخطا في المثلث المحرم وفي محرم المحرم
 وفي الذم فيه نصفه وثلثه في ثبوتها في العود واليه وفي الخطا في المثلث المحرم وفي محرم المحرم
 فيها وغير ما قوله **فصل** في ثبوتها في العود واليه وفي الخطا في المثلث المحرم وفي محرم المحرم
 في ثبوتها في العود واليه وفي الخطا في المثلث المحرم وفي محرم المحرم
 لو اعني كذا في ثبوتها في العود واليه وفي الخطا في المثلث المحرم وفي محرم المحرم
 فدا معة بل في ثبوتها في العود واليه وفي الخطا في المثلث المحرم وفي محرم المحرم
 الذي في ثبوتها في العود واليه وفي الخطا في المثلث المحرم وفي محرم المحرم
 ما فيها في ثبوتها في العود واليه وفي الخطا في المثلث المحرم وفي محرم المحرم
 ما المثلث في ثبوتها في العود واليه وفي الخطا في المثلث المحرم وفي محرم المحرم
 بعة في ثبوتها في العود واليه وفي الخطا في المثلث المحرم وفي محرم المحرم
 الاثنا في ثبوتها في العود واليه وفي الخطا في المثلث المحرم وفي محرم المحرم
 او ما في ثبوتها في العود واليه وفي الخطا في المثلث المحرم وفي محرم المحرم
 وغيره والاثنا في ثبوتها في العود واليه وفي الخطا في المثلث المحرم وفي محرم المحرم
 في ثبوتها في العود واليه وفي الخطا في المثلث المحرم وفي محرم المحرم
 ارشاد في ثبوتها في العود واليه وفي الخطا في المثلث المحرم وفي محرم المحرم
 ورفع احد في ثبوتها في العود واليه وفي الخطا في المثلث المحرم وفي محرم المحرم
 ما في ثبوتها في العود واليه وفي الخطا في المثلث المحرم وفي محرم المحرم



المكتبة العامة في القاهرة

شكوت
والعدل في غيب
اعادة الجاني كل
كان يجر ان يكون
الخطيب

ارثان فثالثه قوله ولو انفسنا ان يملك ان الموضحة كما في لغة شجرة صوب
مخا وحكما ذ قاعا قوله سملت بكلمة لم افصح منها فثالثه قوله او موضحة
فغير مجزئة عطفها على موضع ما غير عادة الجاز وهو طريق المصنف بغير
ابن مالك ولم يجعله عطف على ضم وفتح مع صيغة من العطف على غير كيد انما
مع ان غير وجدته في خط المصنف مجزئة قوله في النسخة نعم لو وقع جائعة غير مائة
داخل فخط او مائة فان فخط نحو قوله فخط وكذا اني تمام جائع ان فالثانية راجع لقوله
لو اجانه في موضعها فان لم يفسد ثم نساها في محله قوله وهو اي الغائل بالجملة
من قوله او وجبة تخرج وتعالى المبعث بالمدح نص في النسخة بالمدح بسبب في محله
قوله وفي الاذنية وفيه ولو نعت الاذنان فان كانت لهما افعلية او انشائية عند الذي
وان علم ياد به ففهمها كقوله وكذا اجمع ما ياتي قوله وليست فيها منفعة ظاهر
ظاهر وهو مردود بال دفع النوام وجميع النواحي المانعة المفضة ففهمها
مع الجبال المبررة ففهمها وكذا في قوله ولو افسد من ذلك انما وجب ارضه انشاء
قوله وبعضها يحجب فيه الزرع على الايدى المفضة المذمومة كذا في النسخة والى عطفها
الاذنية وكما يجب صرف الجدة لزوم جنة ان الخلق ان ياتي فراجع قوله في النسخة
افضل لانه الساج وكان المصنف ان يثبت او ما اكلمه فثالثه قوله وفيه اي الميعاد
بالتحسين لفرقة الجن في الميعاد في اهل الاصل كما في النسخة لا بغيره المماثلة وفي
اعني الماشية مارة في الموضحة فراجع قوله وعرفنا ان اي امر مارة في النسخة بقاء
منفعة ما لا ان نمتا المنفعة فوجب الدية وحدها كما لو لم يفسد بعضهم ولو افسد الاخرى
كان واخوالا المنفعة واحدة لهما جنة ان جميع النواحي دفع النوام فثالثه قوله
الذي ياتي على الاثر لفصل المنفعة عند الثاني ياتي على الثاني لانه ارجح المنفعة
عند كذا في قوله وفيه على الثاني ياتي فثالثه قوله وتحت النواحي في قطع غير عند

او عن

او عن على ما في الواجب القود كما في النسخة لا في النسخة عن القود بغيره وجبة الذي
ان لا يكون من بينهما كما لو فسرته مثله فيجب القود والاشية لو عن وكما لو قطع
بها فسي كما تقدم ولو عن في المصنف دون ان لا لانه وجد عن رفعه في
للمصنف اولانه اخبر قوله فيها نصف الذي طافا للمائة الثانية قوله
بأفنية في اعينهم نعم لو كان نحو العبد يجره في نصف لاجله كقوله في قوله ام انما
الناس وهو النوازل الاضطر الذي هو محل الاضطر في وسط النوازل الاضطر
فثالثه قوله ولو با بيلة ولو في سدد به كقوله ان في المصنف والافلا في النسخة
فقط قوله على ففهمها اذ ان نص في ذلك خلافا لانه في النسخة وفيه في النسخة
كقوله في قوله وفيه ولو با بيلة وفيه عوا جابه كقوله كما عوا جابه الرقية
ونسخة في قوله ففهمها ولو با بيلة في النسخة في النسخة في النسخة في النسخة
واللثة ونسخة في فيها كقوله الشارب ونسخة في النسخة في النسخة في النسخة
نقصت كقوله في النسخة في النسخة في النسخة في النسخة في النسخة في النسخة
مالا في النسخة في النسخة في النسخة في النسخة في النسخة في النسخة في النسخة
فان كان احد من اضليها والاخر اشد افعلا لاضليها في وفي الاخر كقوله في
نقصت عن ففهمها في النسخة في النسخة في النسخة في النسخة في النسخة في النسخة
شعبا في النسخة في النسخة في النسخة في النسخة في النسخة في النسخة في النسخة
والنسخة في النسخة في النسخة في النسخة في النسخة في النسخة في النسخة في النسخة
النسخة في النسخة في النسخة في النسخة في النسخة في النسخة في النسخة في النسخة
بما خلا في وفيه ان اتم لا يحسن الكلام على الاصح في النوازل قوله فان ذهب
ذوقه اي الاضطر وجبت الدية في النسخة في النسخة في النسخة في النسخة في النسخة
الناطف على كلامه ففهمها في النسخة في النسخة في النسخة في النسخة في النسخة في النسخة



بعد قطعة بيسقط الدية ولا ارش وكل اسائر الاصنام الا في ثلثة من غير
 متغور وسنخ الجلود والبناتة واما في المعاني فسقط الارش بعد ما مطلقا
 لا اذ هانها فظنون فكلها وكل اصلية ثمانية مغلوبة فاجبة بحسب اربعة
 لو قال نصف عشر دية صاحبها لكان اربع واول ولو كانت اثنان صفيحة واحدة
 وجب دية صاحبها فقط على وفي ابطال متغرة السن الرش كما مذكور عليها على
 المقتدر قوله ايحيا والحياء وبها ايايحيي قوله للمعنى اي معاقلة فلم يرد به
 وجب حكومتها لو لم يرد غيره وفي جعل ازالة السن دون سنها فلما يجوز
 لانه كماله في كل واحد قوله في سن زائدة اي خارجة عن كمال السن والاص
 فيها ارش كما مذكور في اصبع زائدة ولو قطع مع السن من عظم الدرس وجب له
 حكومتها ولو طالت السن بحيث لا تصيب للمضغ ففيها حكومتها فقط في لو كانت
 رافضة على اصلها قوله وان يظن المتغرة كلها اي اذا قطعها وهي كذلك قوله
 نقصت اي يفرقنا بينه والافقها ارش ناقص حكومتها قوله ولو قطع اه تقدم ما فيه
 قوله اي من اسنانه بيان للمغلوبة قوله الارش الشايق وانما دنت ناقصة وجب
 حكومتها للنقص وكذا لو عادت في ملة تجب حكومتها لاجل الاية قاله شيخنا فراجع قوله
 وهو اسنان وكلثون اي غاليا في الادوية التي نصفها في الفل الا على ونصفها
 في الفل الا سفلها والاربع منها ربع ونصفها فالاربعة التي في حقدوم التي شمس الشهاب
 وان تليها شمس الدبا عينة وان تليها شمس الصواك وهي المرادة بالتواجد في
 صكته ثم لا ضحكة شمس وان تليها شمس الكاهن وبعدها اثنان عشر ضحكة وتليها
 اربعة شمس تواجد وهي من الارش بغيرها احسن العقل والما في من ارادتها
 في ضحكة صليكية وهذه الاربعة مغلوبة في النقص والكس فاسنانه ثمانية
 وعشرون سنن الا في ثلثة سنن وخرج بالادوية في فاشا البقر اربعة وثمانون

سنن

واسنان الشاة احدى وعشرون سننا واسنان الشبع ثلثة وعشرون سننا
 واسنان العنز ثلث عشرة سننا قوله وهي سنة عشرة اي قطع كل اربعة ثمانية
 كما مذكور في جميع الاسنان كان اصعب لكنه لما قص الكلام بالحسين الا مقلي
 اقتصر على ما ذكره ولا يقال لما عليه الاسنان العليا في قوله وكل يد وان تعدت
 سبعة على الاصل في الكه او اثنين الا صلي بغيره ففي كل واحدة العود او نصفها
 لدية وان علمت زيادتها بقوله اسل الخيرة لا نحو قصر فاشد او فلة بطش فقيلها
 حكومتها من كفا اي كوع دفعة واحدة فلو قطع اصابعه قبل كفا لزمه دية كاملة
 للاصابع وحكومتها للكل في لوي لخمه غيره او موقيل قطعة نقصت عنه حكومتها
 الجلود ولو قطع رجليه واهدي يديه لصياها معا قال شيخنا وقاله غيره ثم قطع
 اليد الا في تعدد ياتين بذلك لزمه ثلث الدية لليد قال شيخنا وفيه نظر فراجع
 فراجع وانظر قوله وكل اصبع عشرة اربعة فان زاد على العدد الاصل هي
 كان الكه الصلي او اثنين فان علم زيادتها كما مذكور في اليد ففيها حكومتها وفي
 كل اغملة ثلث العشرة فان زاد على النامل على الثلثة او نقصت عنها وزرع عليها
 واصب الاصبع فلو كانت اربع انا مل للاصبع وجب في كل اغملة ربع العشرة الا ان
 علمت زيادتها ففيها حكومتها بخلاف ما لو زادنا للاصابع فانه يجب دية كاملة
 للاصبع الزائدة هي لم تقدر زيادتها بقصر فاشد او اخرا مثلا ولا ففيها حكومتها
 كما مذكور كان له سنة اصابع في يد وقال اسل الخيرة كذا اصلية او اثنين وجب
 فيها ثلثون بغير او ما في المتدج من موع او موع بغير الضمير فيه على النامل دون
 الا اصابع فراجع وانا مل اصابع الرجل الخ ففي كل اغملة من غير الابهام ثلث العشرة
 وفي اغملة الابهام نصفها كذا قالوا لغير ما قيل ان في قنصر الرجل اغملة في قنص
 هو الواقع انما ثلثة وان كانت غير ظاهرة في الحن قوله وبما روي في الذي في سنة

ولما خالف للمعنى وحملها دارة كذا ولا يراه يعطى النوى معها كذا كذا من الحسنة
ولو ابيض اللذين قد اوقعت لونها او اذها في كذا **ق** اي الرجل ولما خالف في
الجنس **ق** اي جلد ثيابه تقدم ما فيه وحمل وجوب الدية ان تستطع البضتان والاف في الجدل
حكمته ولم يل البضتين قد رية ناقصة حكمته الجدل **ق** وكذا ذكر بقطع او كذا في بعض
الجماع حكمته فلم يقطع شخص بعدة للارز دية على المعتمد قاله شيخنا وفيه نظر فراجع **ق**
فهي دية ولا يراه يقطع الذكر مع كذا كذا علم **ق** بقطع منها فلهما عقل مع جري البعل وجوب
الذكر من قسط الدية وحكمته فساد الجري كذا في الرقعة **ق** الا يبيع ومثلها اللحنان النائبا
يجب تسلك النظر فيها الدية **ق** وهو غير المتعلق فبشرها وهرها السائح واختلفت الجناية
عند اوقوعه ولعنبت الجدل اشترى الدية كما تقدم انما **ق** في التعجير به انتب من التعجير بالفصل
كما لا يخفى واد التزج به لطل الكلام قبله وسمعة انك المعاملة المعيرتها بالنافع **ق** النافع
ذكر منها ثلاثة عشر وحمل العيوب فيها لا لم يوجع عدها بطل الذين فاكروا من اهل الخيرة فان
لم تقدا ومات بعد مضر من قدره وبيت الدية والافلا كما **ق** في العقل سعيه لئلا لا يعقل
صاحبها اي يمنع عن الكتاب مال يلقى والكلام في العقل العزري اذا نزل كله وسمعا عليه التلخيص
وقد سب اهل الكتاب بانه عزيرة يشعها العلم بالضرر ثانيا عند سلامة الالات اي الحول وحمل القلب
على الرجح وله شعاع متصل بالدماع وقيل حمله الدماغ وعليه ابعثته وجماعة وقيل حمله
معا وقيل لا يحمله قال الامام فان زال بعضه كان بجنا يعمها ويضيق يوما وجب قسطه والا
فكلمة كذا في العقل المكسب وهو ما به حسنة التصرف **ق** اي ان الله كذا اعبر به هنا وفي السهم
وعبر في البصر بالذهاب معا والذالة وفي السمع وغيره بالابطال وقيل معتلان في التعجير
بدليل تعجير اوله في الجميع باذالة النافع وبدليل ان المحل بالابطال ولا بالذهاب وقيل
وهو لافقه ان هذه الالفاظ الثلاثة الى قد يصح كل واحد منها في شيء لا يصح فيه غيره
منها كما يقال لما يصرق ماله في شيء اذهب ماله في كذا ويقال ابطله ولا ان الله ويقال

لما ان الله

لما افسد صلاته بطلها فلا يقال اذهبها ولا ان الله ويقال لما نفل شيئا على اخر اذاله
ولا يقال ابطله ولا اذهبها فلهذا المصدا الخارج نظرا الى مثل ذلك **ق** وكان ضربا من الله او
الطمه اي واملنا زواله يد للا والاضرب بقله ونزولها بها مع اخفه قدرها فثمان معها
فقال **ق** في الكثر وكذا العتسا ويا على هذا العجم **ق** لان عتية بثبت جعنة ولا يقال عتية ثبت
عقله لان مكان صدور الثغاف **ق** والمجنط لا يحلف يعلم عنه انه في ترو الكل العقل والاعلى
نزهة افاقته **ق** وفي آية وجوب عا عدو له الحس المقتضي له كذا المذموم الخفج للمناويل
وله يتي ادعي في كذا لم يحلف لم يحلف لئلا فاقام **ق** المصحة لئلا عطفه صوابه ان
يقال المصحة ليقال عقله او المصحة لعدم زوال عقله او المناقبة لئلا العقل فاقام
وفي السمع هو افضل من البصر وغيره من الحول على المعتمد فلهذا الخطيب كذا في كذا قدم
البصر فكلهم الله ورسوله غالبا ولا يدرك به من سائر الحركات **ق** اي ابطله فخرج ماله
ان يثق بفعل اهل الخيرة فقيه حكمته فان ربح عده فله شيء كما مر بحلف الجاني ان سمعه
باق ولا يكفيها لا يحلف اذ لا يلزم شيء **ق** حلفا ولا يدان بغيره اذ لا سبانية بهذا **ق**
وان نقص اي ما الا ذنوب او غنا احدى او شيئا في كذا وما ذكره بصدق بواحدة من
الذين وفيها نصف الدية ولا يتعد السمع لانه واحد بعد منقذة بخلاف البصر فانه متعدد
وحمله الحد كذا قاله الخطيب فراجع **ق** ان عرف ولما بقطعه ولا بد من صحة دعواه ما تعين
قدر **ق** بفتح القاف وحكي كسرهم وتسمى ثوبا بكثر المشاة الفعقية وسلكه الرء المهرلة قبل
المعدة **ق** كل عين ولعين احدا او اعلى وصعنا لا يبصر ليل واقتل وصعنا لا
يبصر ليل وله اعشاه فتصف دية واقتله او اعشاه او احمره او اشخص بصره فكملة
والعق احتماله ان عدم قوة البصر لضعف الثبات **ق** ان الله الخيرة ويكفي الثبات منهم اذا
شددوا بذهابه اخذت الدية بيا تخليف بخلاف الامكان الا في **ق** اذ لا طريق لهم اية فيه نظر
بما مر ان لهم معرفة بضع فزع عده الى ان يقال لا يلزم من معرفتهم ابقائه لنفع من الادله

عليها: كذا في القصة: فاما من لم يركب: فلما لم يركب: ولا ارش اي
 في الحرة ويجب في الرقبة: او غيره ويحكم ان تضرب به **تجريم** لو كانت يعضها كل احد
 فلن يوج الحياض في ضيق النكاح لانه من الرضا قاله الراعي قال شيخنا وقياس بعد ما لها
 اذ كان يعضها كل امرأة فراجع فان فيه نظر: **بان** ضرب يديه فسلنا قديرة **بما** جرح
 في ان يبطس كل عضو مضمونك بما يضرب به ذلك العضو مقدار حكمه **فراجع**: **بان** ضرب
 صلبه اي ولم يهره والافلا تجب الدية الا بعد ان يمالا لاحتمال عدم السلامة فلعنه ووصل
 شيئا في لومة فقط: وفي نقصها حكمه الم يعرف والا فقتل: **وجاءه** اي لذته كما
 قد يتان قاله زال ذكره مع ذلك فدية ثالثة فان سكت وجلاه فدية رابعة **بكذا**: **فراجع** هذه
 ترجمة ذكر فيها اجتماع جنابان مما تقدم: **اذ** اقربها الشارع لاجل الجواب **بما** وبقا
 للقاء انها الغاء العصى: **اذ** امر اخا ولطائف اعظمه ومعانيه من ادمي حقيقة
 ولحق **بما** **يجب** في البرية قيمته وقت المقت مع ان امر اخا فلا يندرج الارش في القيمة
 وفارق الا دمي جان فيها نفع تعبد: **ديان** فيه تغليب على قيمة العبد: **فان** منه اي مجموع
 اذ لا يتكف عن اللطائف سرية: **بعد** لا ندعاه اي لجمعها وكذا العضو فوجب دية ما انزلت
 على دية النفس اي لا يدخل ما دونه النفس فيها اي ولا يدخل بعض ما دونه النفس في بعض مع اختلاف
 الجنابة عمدا وغيره ايضا كما علم مما مر في المعنى: **تتقط** الدينان اي ديانا في الجنابة في الاول وديانا
 العمد الثانية لانها ديانا غير النفس فيها **ف** الجنابة التي لا يتغير ارشها في الجنابة
 على الرقبة: **تجب** الحكمه سميت بذلك لتعاقبها على حكم او حكم حتى لم يفت باجتهاد غير
 لم يتركها اقله وفيه نظر لانه بعد ان يقال بعدم وقوعها المعق لم دفعها الجزا او اقلها
 الخ عليه منه بلا حكم على ان دفعها الحكم فيها نظر لانها المعبر عنها النسبة الى مرجعها الى الهك الخ
 لا الى الحكم نعم تعقفا مالا يتفق سببه اليه فيه على الحكم ظاهر كما سياتي في دعائها لها طرفا او اذا
 لم يعبد نفس فراجع: **فيما** لا مقدار فيه من اللطائف والبراهات ولم يقع فيه فعد

واما الكعدس فلما قود فيبر مطلقا ويجب الحكمه في في شانه الزينة منها كالحاجة
 ولعل المرأة وتغير فيها بالحكة بجل كبري فيبرها النفس من فراجع **قد** هي جزء نسبة الى دية النفس
 اي في المرد ونسبة الى القيمة في الرقبة لان المعبر في الرقبة القيمة ولا يعقم الا بالنقد العتيق
 الى الدية ولا يعقم الا بالابل اصله ويجوز اعتبار النقد فيها ايضا نعم لعظم غلظتها حرقا
 وجب مع ديتها حكمه باجتهاد خاضر لا بالنسبة لعدم امكانها **اي** لا جلة اي الطرف الجراحت
 عليه ودفع بدل ذلك كلعن الجنابة بازاله الطرف والحكمة لان الله فاعلمه **اشراط** اي على القدي
 فلما يبلغ جرح راسه ارش معصمه ولا جرح بطنه ارش جاففة ولا حارصة ارش مملأه هكذا
ق قاله الامام معتد **ان** لا يبلغ دية نفس وهذا محال لما تقدم من اعتبار النسبة فالامانة لا يفر
 بلعنها ارش نصف مقدار كما اشار اليه الشافعي وهذا في حكمه العادة قلعت وتلعجج واحد
 كما ان بلعنها دية النفس كما ياتي **ويقيم** بعد ذلك الى ان مات المجرع بفيله الشراية او دام
 الجرح بلا يشفى فيقيم قبل النكاح **اقرب** نفس اي اقرب وقت يعقد فيه نفس قبل وقت النكاح
 اليه وسكت الى حال سبيل الجراحة فان لم يعقد نفسا صلا فرض العاقب باحتسابه على المعتمد
ق **تجب** اذ فرض العاقب حكمه في شخص لم يصح حكمه لان ما في كل شخص لا يخلو احدا
 لوجاهات وبذلك فارق نظيره في جرح العبد **يلبسه** الشان وصعما تقدم في الشان **ولا** يبرأ
 اي ان اختلاف الجرح والامعة من راس تعد شيئا الى الفقاء فلا يبرأ ويعد حكمه على المعتمد ولو
 اوضح جيبه فان حاجبه وجب اكثر من احد الثلاثة ارش المعصية وحكمة الشان وحكمة
 الحاجب قبله ويزد مستطع مما تقدم **بعد** اي فيقيم غير مخرج لم يجر وحايلا شيئا فانقص قيم
 حكمته الجرح ثم يقيم جرح وحايلا شيئا ثم جرح وحامع شيئا فانقص بعد النفس الا ووقوع حكمه
 الشان ويجوز ذلك دية النفس في العقد على احديهما فلا اشكال في ذلك لانهم بعضهم **لم** يصح
 اي بالا صرح المذكورة الجرح بعد المعتمد في ذلك نصيح بان لفظ في الاصح ليس في عبارة
 النص وانما ذكر الشان اعتنا وانسبته الى الحي من زيادة في الاعتراض فاعلمه **و** في غير اي غير النفس

الرقبة مما لا يتقدر من الحرمان نقص من قيمته **فخرج** انه كان المخرج على ما انشأه بشرط ان
لا يبلغ ان يشاء ان ينشأ المقدار الذي هو عليه فان بلغه نقص منه القاض لم تقام في الجرح قاله البلطيني
واعتد به شيئا ونقله شيئا الى جرح في شره شيئا الى جرحه وفرد شيئا الى جرحه
المنظور اليه في الرقبة اصالة نقص القيمة في المقدار انشأه على قدر الجرح **فخرج**
يعتبر المحصر بقدر ما فيه من الحرية من الدية ويقدر الرقبة من القيمة في قطع يد من نصف
جرح اليد وبيع القيمة وفيما لا مقداره يقوم كله بقياسه لا جرح ثم رقبته وبيع
النقص نصفين فيبيع نصفه من الدية ونصف من القيمة وقال بعضهم يا بنيان يقدر جرح
ثم رقبته كله وينظر الى الجرح ثم يقدر نصفه الجرح رقبته وينظر ما نقصه الجرح من
القيمة ثم يخرج كل من الرقبة والحرية فلو وجب بالتقدير الاول عشر الدية وبالثاني ربع
القيمة انتهى كلامه وفيه نظر وفساد فراجع وتامله **فخرج** قيمان **فخرج** لو جرح عليه انا
اثنان فقطع كل من يدي وثلث من ثيابي الا ان مال لم يمت من الرقبة نصف ما وجب على الولد
فلما كانت قيمته الفاضل بالاول ثمان مائة لزم الاول خمسمائة ولزم الثاني مائتان وخمسمائة
لارب مائة لانه لم يستغفر جانيه وقد اوجبت على الثاني نصف القيمة فكان الاول استغفر نصفها
فلما تم ملك قبل جانيه الثاني لزم اربع مائة فقام له ذلك فغير نظره وفساد واقع **باب**
موجب الدية بقتل الجرح اي اللبابة المحضية لا يجازيها: البايبي غلبا ليل للشيخ على اللبابة
ولفج نعم عدة لكتا الجرح: واللقاة عطا على الدية ولذا سكنت الله عنه بخلاف قبل ولا
يخفى من كلام المصنف العلة في اشار الله بعباده وذكر قيمة الهامة من الزيادة على التزجر وليس
بمعيب: **فخرج** ولو جرح في ماله او في ماله نفسه: **فخرج** لا يغيره كقطر الا ان كان نحو جرحه
مدحرج: **فخرج** استطاع اي على حيث ينسب للعقوبة منه الهلاك: **فخرج** ان العرق له شيئا به
قيد له جرح الدية وفي ابا جرحه والعجبا اعتبار نسبة العقوبة الى الصياح سواء كان قتل ولا
ويصدق الصايح في عدم الانتكاه اي عدم نسبة العقوبة لصياحه بهيمة: **فخرج** بعد العقوبة قيد

خرج

مات
خرج ما لكانه قدر فالمراد بعد ابتداء العقوبة وكلعت ثلثا بعض اطرافه او لطائف كروا
عقله ففيه الدية ايضا ويجري هذا في المهر الذي ولو بالغ على المعتد **فخرج** ويجعل مخرجه هو يفتح
الملك: **فخرج** الثاني: لا يغيره بقدر ان المراد بغير المهر قتل المهر لان المشتق به معنى
التميز وما في الخطيب وغيره الخالف لهذا غير مناسب فراجع وتامله **فخرج** اي قتل المهر فالجرح
والبرك والعفة والنائم والمعتد لا يغير المهر **فخرج** فله دية ولا قصاص ولا فدية في جميع
ما ذكره الواقف والجائش والمطبيع وغيرهم **فخرج** وشهر بسلام اي على بصيرة به والتهديد كسر السلام
ولو على **فخرج** فله صا حلال ودم **فخرج** على صيد اي مثلا فاضطرر صبي ومات خطأ **فخرج** لا يغير
بالبيع السابق وجب مثله لم تقدم **فخرج** ولعطي سلطان او غير على الساتة ياذن كاذبا والمادة بالانطاف
من غشيه سقطته **فخرج** ما ذكرناه فغيرها بالاولي قال بعض مشائخنا ومثله الطب المذكور
اجبرها عن نفعها لدها وقد ثار فاجبهت فيضها الجاني فخطا ام فهمما انتهى وفيه نظر
والعج فله فدية قيمتها ايضا لان الاجرة سبب ظاهرها لولا **فخرج** ضمت الجاني وكذا ام ان مات
بالاجرة **فخرج** على العاقلة اي عاقلة السلطان ان كان بامر ولم يعلم الطالب بظلمه والافضل عاقلة
الطالب ان لم يكن مكرها والافضل عاقلة معا لما في الجرح **فخرج** وضع حيا اي مراد الرقبة يضيها
بوضع اليد مطلقا **فخرج** في سبعة يفتح اليه مسكون القهر التيا المملة وفتح المعلة ثم يذلل
التغير المذكور وقيل يضم احد وكسر المعلة **فخرج** المتابع جمع سبع والمراد به الحيوان الضاري فيتم
تحتك عطفه **فخرج** لا اي ام لم يمكن التخلص ندائه لصغر ادم فان كنفه مثلا ضعه وكذا
الطالقي احد على الفرد في مضيق لا شئ لان التبع بغيره الانسان بطبيعة الشئ و
يذلل لافارق ما طغى ثم اجمع وماله انشء به لان القى احدهما على الاخر ولحق مضيق لانهما
شئ مطلقا والضمان في هذه المذكورات بالعدة وقال شيخنا في البيع ثمة **فخرج** ولم يعجلها
يبيع البيع اهله اصراض على الفاعل احد على الاخر **فخرج** فله فدية وكذا العاقلة
الارض غير متبعة والاولى سبع قطعان **فخرج** لم تلتف اليه بغير البيع لم ادر او جوع



ومنها وقع الطاعون في البلد ونشأ الداء فان لم يصيبه انوار امر
اذا وقع الطاعون في البلد ونشأ الداء فلهذا هو خوف في صف من يصبه وجهان احدهما
مخوف مروقته والآخر ان يظهر الداء في اقليم الموصى يكون مخوفا في صفه وان لم
يظهر في بلد

[illegible]

لادى لهم شبعه الاول هندستان والى حجاز والى مالک مصر وما دونه وكوفه والى صنعاء والى الشام
وخزستان والى بلخ والى مسند روم وارض خيبر والى بلاد بلخ وارض جرج وما جرج والى بلاد الهند
الاصغر والى كشمير سبعة

على ما كان الجناح لا يصح ناصبها لما تقدم في الجناح وهو شرط سلامة العاقبة **ونزل الاول**
 الضرورة اي فعلها حاجتها **فان** اي الخارج كله او بعضه ولا بعد انفصال
 ما اذا اخل في العقد بعد سقوط كله **بالد اخل** غير مضمون ولا بعد انفصال ما
 الخارج في العقد بعد سقوط جميعه **وقال** الرخصة وفي الترخية في اصل الرخصة وتقدم
 الفرق بينهما في باب الحديث **نزل** **الفرق** اي بناء على الوجه المقابل للاصلح **الى شارع**
 وكذا المكي اولا للملك ثم يغير اذنه والعبادة ولم يستاجر **مضمون** لتعديده بفعله
 مالا ولذا لا يجبر الحاكم على نقضه واصلا حقا لم يفعله فلما لم يقضه حقا في الاول
قال **الشارع** وكذا الملك غير كذا لملكه مطالبته بنقضه واصلا حقه فلو لم يفعله فلا
 ضمان عليه ومثله اغصان شجرة مالت في هواء ملا غير **لان** **الشفقة** او لانها لا يربط
 رخصه الشارع والامر به الامام ومنع الطرق فلا فائدة في الانوار ما لم يجاوز العادة في
 الطول **فهم** **لقد** في الحد او اصلاحه فسقط مضمون **نزل** متى قبله بالضم
 فيما من الجدار واليناب او الجناح لم يبرأ بهعه مثلا الا ان ملكه ما ملكه **وقال**
 لم سقط ما سقط من شئ او انتان في شئ مثلا فالتف شئ لم يضمنه ان كان سقطه ياتر
 الجدار كنه والافضل ما فرعه وبالفاء فنام **ولوط** خرجه ماله ودفع بنقضها فافهم
 وان قصه بنقضها قاله شيخنا وفي شئ شيخنا انه كالطرح **بلك** **الباء** اي على الاصلح ويكفي
 فتحها ويقال فيه طبع ايضا **بطرق** خرجه طرعا في ملكه او على بابيه وفيه ما مر في وضع
 السقاية وخرجه بالقرامات الرئس فغير مضمون ان كان لصاحبه عامة ولم يجاوز العادة
 والافضل مضمون على الرئس لانه المباشرة وهو غير مضبوط وبذلك لا يان كعاجناح فيما تقدم
قال مالت بعض الطين او الزاب في الشارع مضمون ان خالف العادة والافضل ان لم يخط
 مضمون ان ضاق الشارع والافضل ان وقع الشارع بين الخانق مضمون وكذا امس اعنى
 بلا قائد **فهم** اي على الرئس لعقده الطارح لما في وضع الجوالاة **فلا ضمان** وكذا

نزل على عدم وقوعه في العاقبة

لنعود

لنعود الماشي الخ على القامة او كان متعطف على الرق وتقدم ما في ملكه **ما تقدم** من
 تقدم او تخلف في عام فعل الفاعل في اليوم الاول في الخارج فيما بعد في بيان الاول يغسل
 كله **نزل** ان منع الفاعل ما اذا لته استمر الضمان **شبه** هلك خرجه بسبب الترخية
 جمع فقام في العزاد في غير غيره والماد بالتيب ماله منخل في الهلاك لان الحفر بشره لما تقدم
بان **حفر** واحد يتراولو عدوانا **ووضع** امر اي اهل للضمان والآخر بوبه وسبع فلا
 ضمان على الخاف ايضا **عدوانا** قيد في وضع **وكذا** في حفر لا صرح به في الخارج لكنه غير محتاج
 اليه في ضمان العاضع المتعدي وبه في عدم تغذي العاضع هنا **فوضع** بحر سبب اول
 للملأ اي لا في الوجهه يد بها العكس وفيه ثمانية ايضا الى ان العاقب المذكور ليس قبل
 في الوضع فنام **لانه** **المتعدي** اي مع كونه كالمباشرة لولا ان وضع غير سكين في البئر فعدا
 فلا ضمان عليه على الخاف ولعن يدرى حاف هذا فلا ضمان على واحد منهما ولو هلك احد النبي
 في بئر في ذنب الاخر فربما معا ولا فلك منها ضامنا ومضمون **لما** **لعل** انما حبلان مثلا فانقطع
 بينهما على التفصيل **لان** **نزل** ان قصد اليها ويكفي لادخلها من نفسه فهو مضمون لا فاما
 قال الماذري ولما في شئ خاصا في سكين بغيره ضمنه الملقى الا ان تلقاه الاخر فاعلم الضمان
قال **الرافعي** اوجب بان التمسك ليس من اجتهاد اهل الضمان لما تقدم **بجته** خرجه ماله
 كان احدهما امام الاخر فالضمان على واضع الثاني الذي تلمس البئر لا الاول لقطع اثره بالثاني
 قال شيخنا شيخنا البرلسي واعتمده شيخنا كذا في ما من قضى الاول لان التمسك استجاب
 للملأ متعاقبة **فراجع** **نزل** **نظر** الى عدة الموضع ورد يان من باب الاثلاث **فهم** **الاصح**
 سواء كان عدلا او سوا او جريلا او قصدا ان الله من الطريق لتعطف فعاد اليها **نزل**
بالطريق اي لا في منعطف منها ولا لنفع عام او دفع ضرر كذلك وبالطريق متعلق بقاعد
 وماتم ووافق **فلا ضمان** اي على المعتطف به بل هو مضمون على العائد لما ياتي لتعطفه و
 اطلاقه الشارع في كلام المصنف اقصا اصله الذي في الخبر كمال الاول لم حمل كلام المصنف

نزل

على ما بعد المذكورة الرخصة الذي أهدر العائز ولعمري أو في ظلم وإن ضاق
الطريق قال الاذن أو اشترع ووقف الغرض فاسد للعائز فمنه عليها :
وقسمان واقف على العاص نريد نوع أن أخر فاليهم العاقف فما شبهنا اضطر ما وسبق
قريب الجالس المستجد أو النائم فيه أن كان لما لا ينتم عنه كاعتق و الصلاة
مقصود على العائز به أو لما ينتم منه كأن بغير مختلف فمنه تفصيل الطريق المذكور :
على عاقلة بالدية الشاملة لقيمة الرقيق تغليبا قال في المنهج في نصب الجناح ومثله
وضع الميزاب وبناء الجدار لعل كانت عاقلة بهم النصب غير ها بهم الكلف فالقيا عليه
قاله البغعي وهو أصح وقص ما ذكر لعدم تفصيل في غيرها فقال فصل
في ما يجب الشركة والضمان وما يتبع : كأن لا يبلغ وعقده وصرية وقيد به لئلا يكثر
مع ما بعد وأن الحدة أحكم وأن يقتد بغير الكامل أيض : ما شيان أو ركبان
وكذا ركب وما ش وكان الاول ذكر لأن أخيه مما قبل لا يقال أن داع ظ كلام الاية لأن من
عنه تخرج الماشي فقال : بما قصد لعمري أو غفلة أو ظلم أو عدم قدرة على ضبط الذات
أو قطرها عنانها الوثيق أو خفة لها : فوقها وما أشهر بالفاء التي تربط الموت على الاصطلام
فقد أو مع بقاء الأم والأقله والعقود مما على عاقلة لها منها انصف عدم المقصود
ونصف دية شبه عدة العقد فصل مما في العد لما يأت فإن قصد أحد أو لله الأخر
فكل حكم محل ذلك أن لنا أحد ما ضعيف بما يقطع لأن لنا لها مع حركة الأخر والألف
هكذا وعليه ضمان الأخر على هذا يجري فيما في ما اللابني وغيرها لعمري الأخر فدفع
التعاضد أن وجب قيمة للا بل واحد فكانت عاقلة لها ورأى الأخر كذا يقال في جميع ما
يأت فقال : نصف قيمة أه لا قيمة النصف لما قبل : أي مركبة هنا لنا قيمة كل المركبة تؤاء
كان مملوكا أولا ولم تكن حصة لها في الاول وتجبه الثاني نصف قيمة ما المركبة لظن بها
حكم مما ذكر أن عدها أي الصبي أو المجنون عند كل بشرط وجود الركبي وسكنت

في قوله من الذي يبيع
وسكنت على الوصية المذكورة
لأنه يبيع أو أحد الكسبيين
أو كسبه يبيع

نفع
عالم

بغير غيرهم : وقيل أن أو لعمري الاول والمراد به هذا العجب على الناس وب اعتقد
شئنا المراد به وقال بعضهم ولم الارباب في يدخله مما لحق وأحد بها في مقابلة واركبه
لما جته اليه : لأن نقص فيه أن يحل العجب الثاني فيما إذا لم يركبها تعدا والأول أن يركبها
جمع القدرة لها على ضبطها مثلا فعل الضمان لها أول أبشرا قطعا كالاجبة :
ولم يركبها أجبة ولم يصاحبه الكتاب بغير ذلك العلة لصاحبه لما علم فمنها وأبشرا فإن أن يركبها
بإذن ذلك العلة لصاحبه تعلق الضمان وعده بالعقود ولا يكتفي عليها ولا على قلتها وأن
قصد الاصطلام وقلنا عدها علا على العقد فصل لعمري أجبا بأجل لعل غيرها
فانقطع فسقط وما ثاف كان أحد بها ألا مأهرو على عاقلة بها نصف دية الأخر الأقل
عاقلة كل نصف دية الأخر فإن قطعه غيرها فعل عاقلة ديتها وأن أرخاها أحد بها بذلك
وعلى قلته نصف دية الأخر فقال شئنا وفيه نظر العجب وجوب ديته لها فقال فصل
وعلى الثاني لعمري أن كان المناصب لما يأت أن يقدر أربعة انصاف نصف عمر بجيشي
وهو عمر لأمة فلذا فرع أن يسلم للمر فيها لأمة بخصم لما قال ابن يونس وله أن
لله يسلم فيها كالمشرك بما ينصفه لهذا ونصفه لذلك : عبدك وكذا أمان حامل بها أولا
أو يراد بالعبد ما يتحمل الأمة لما تقدم عنا أبنا حرم : فقد بذلك لم يعجد بها أو في أحد بها
غضب المالك لن بها الغاصب ولو تعد أداء المقصود بالأقل من نصف قيمة وارش
جنايته وقيل من ذلك قيمة والأرش وسمعه ما في المنهج ولم يعتد بشئنا والأستل لها
بالقصب فيلزم التبديل لأقله مما ذكر ضمان الجنية الرقيق بعشرة قيمة أه : يرقبه الحري ألا
في كل المتعلقة لما من تأتي لما مطد م حرو رقيقا فإن مات الرقيق فنصف قيمة على عاقلة
الحري ويهدر بأقبه أيضا وما ثا مع انصاف قيمة الرقيق التي على عاقلة الحري للمر لكن يعلق
به نصف دية الحري لعمري المطالبة به للتعلق : والله ما ان الحري أن لها أي المتعلق به
بها أجرا بها بنتفي أو بغيرها لما لزم سواء تعد بها أو أنفرد ووصف بالملاح ما

من الملاحه لاصلاحه من الصغينه وقيل انه وصف للريح سمي به لانه لما يسهل وقيل
انه ما قد من معالجته ماء الملح والراد به من ذلك في سيرها الى ان تعين كالماسك للريحه فالقوة
عليه وحره **قيما** نعم في ذلك من ضمان العلى اذا اكتب صبيها او جنتي والاه جنتك للما
على مام ومن تعلق الضمان بوقوعها العكس فيقضي وغير ذلك **نصف قيمه اخرى** استقرى
الما فالمطالبة بطل القيمه ويرجع الغام **بما فيها** اي مع نصف قيمه ما فيها ما مال **نصف**
اديه الا غير مخففة في الخطاء ومغلطه في غير عاده العاقله في غير العود عليه ما فيه فعلم انه يجب
فيه القود الا انك بعد الموت **نصف قيمه** بالملك في المثل والقيم في المقدم ولو كان فيها حاله
في احدهما ارقاء فتم ما المال الذي تعرف او امر في عاقله الضمانهم نصف دية كل من في غير
تقصير الاصطلاح والما فالقود ويقاد من لواخذ بالقرعة او النية فيهم والليقبة الديات
في مال وفي ثلثه **نصف قيمه** اي استقرى **فلا ضمان** ويصدق به حيث في عدم تقصير
فرق الشقبة لاد صلاح ثم عدو لعدم بعيب القود واصابته غير محل الخرق فطاء و
الضمان على بالقط على المعتمد فلو كان فيها شعبة اعدا فوضع عدله عاشا ففرقت
فعلية العرف فقط **مستفينة** فيها متاع وراكب مثلا او متاع واحد او راكب واحد **عازقة**
اي لها او لثانها او لثانيها او لثانيه منهم او لثان **جان طر** متاعها اي ان اذن من له تعلق بذلك
المتاع ما مال او وليه او تبيد رقيق مع مرتبة في مفعوله اغرم في مغلطه وعاد الرضى لادان
ولا يطرح ما متاعها الى ما يحتاج الى طر منه بحسب الحال **لرجاء سلا** متاعا بعبان لعل الخيرات
وهو ما يتدفق صحة الكلام على تعريفه لان قدر المص لرجاء نجاه الركب متعلق بقوله لما يبدل
بما الغنى الملبس لا يصح تعلقه بجان ايضا ويجازو صوابه ذلك سقط ما لبعضهم بنا ما لا يعود عليه
لرجاء **ويجب لرجاء نجاه الركب** وان لم ياذن المالك ولا غيره ويجب كلامه الا في دفع المتاع
في الركاب فو منه بالراكب تجوز بطا التخليط فعلقه على المتاع عطف عام او ما جرت من بالقاء
وعدمه ومن يعلم وجوب القاء بعض المتاع لسلامة بعضه فالقاء بعض غير المتاع كذلك والوجه ان يقال

جب القاء غير الحيوان لسلامته والقاء غير المعصوم من سلامة المعصوم منها والقاء
بعض للسلامة بعضه لا يجب القاء الحيوان لمعصوم لسلامة غيره ويجوز القاء بعض
المتاع المعصوم لسلامة بعضه لانه القاء لسلامة السفينة لم تقدم فافهم **اذا حريق** بل
اي وطلت سلامة فان اتلف الخفة اشغى القاء ولو لم يلف او لم ترج السلامة امتنع الع
العجف **مالا ربح فيه** قال شيخنا ولو نحو مصحف **ذي الروح** اي المعصوم ولو كان
بجملان الحربي والمركب والرائي الحصا ويلقى منهم لثاجة غير فلو كان الغيبا لاد لاد
معصوما ويقتل بالقاء **مفعول** الا فراه من القاعة هنا اليه عليها ما ذكره
ما انه يقدم للقاء الاخر فالآخر في الاموال والماديين **فم** لما يلحق رقيقا لولا
لآخر لم ويلقى است كافر لثاجة غير ولو عتقا ان راء الامير يصاح ليطيق حتى ان بعض
الملاحية الحذاق اشرفي سفينة على الفرق وفيها مملوك وكفار فاحرقه او لم انقضا
معهم على الترحيم بعضهم ببعض ويجعلهم حلق الكفار فالقاهم ونجا المملوك وصورة
الرجح تعلم ما لهذا البيت انه يقضي بطي يحرر برقة الضيق حيث كان فله حرق مملوك
مكان مالم وله حرق مع مكان لاذر العدة تسعة بعد تسعة ما اول الى اخر ما بعد اخرى
فافهم وتأمل **فان طر** ولعله حالة العجف مال غير المعصوم بل اذن لم يقدم اعتبر اذنه
فمنه مام ولو قال لغيره ولعله مستفينة اخرى **الق ماعا** وان لم يكن معلوما ولا بحضرة و
في شيء شيخنا تقيده بلفظ معناه او اشار اليه وبان لا يرجع القائل قبله القاه ما كسبنا
الزيادة الى الاول تبعه الملقين ولعله لزيد الف متاع عرف فالضمان على مكالفة القاء
على ان ضمانه ولا بد من قيم مثلا يبعده الى المتاع اي ضمانه او ضمانه من والا فلا
ضمان والقيام عليه وحده ولو قال انا واهل السفينة ضمانه لانه كله الا ان
اراد اقبيا راعاه من اهلهم وصدقه فعليه وصدقه ويصدقته منكر الماخير عنه بهيمة
ويظهر ان الضمان فيه بعد الركن فراجع **ضمن الملقى** بفتح القاف اي ضمن القائل

المتاع الذي القاه القدر وان لم يكن للقتال فيها شيء ولم تحصل التجارة بالبقاء
 والقيام بما سماه ان كان شيء كقوله وعرضه ان يلقاها الماخذ بقاها اي بما
 يتاوي في ذلك الوقت في ذاته عند اهل الخيرة سواء المتقدم لها بالاجل
 وبذلك لعل قط البصر ويرجع بما دفعه هذا ما اعتد به شيخنا في الغافية تحت الرمي
 لعل في قولها الثاني على ما مضى من مرافقتها على الرجوع اذ اذ كان في الحق
 اعاد ما سئل الابد على كنه اذ اعاد ما قصاص هذا على كنه اذ اعاد ما سئل الابد على كنه اذ اعاد
 يلزمها ما التزم لانه التزم بعوض الغرض صحيح وانظر لعل في ذلك وعلى ضحاها: وانما
 يضيء اي الملتزم بشرط احدى وجوهي وصحها لشارا به بقوله فحق عرفا والآخر
 معجوزي وبعث الشارايه بقوله ولم يخصه وتقدم شرطان اخران المشار اليه احدى بقوله
 القضاة والآخر بقوله وعلى ضحاها: **فحق عرفا** اي الملتزم لنفسه فقط او مع غيره
 او لانه فقط او مع غيره او مع ماله غيره وبغيره فحق عرفي غيره فقط لاجل الشئ
 بعد ثمانية **قال شيخنا** غير لعل في قوله في سفر مثلا ضعف ما للصوم عند
 طلبه لى ما عدا وعرضه فتمه لم يناد فيه نظرا يعلم ما ياتى وما تقدم ما الشرط فثالث
 ولم يخصه بان اختص بالملتزم اوب او بالملتزم او باجنبي فقط اوبه وباحدهما اذ عم الثلثة فلهذا
 نت صورا في غيرها شيئا وفي دفع الثلثة نظرا فرض المشتك في دفع الملتزم لان يقال بعض
 حيث نفع العبرة لمرئ الكثرة اليه: **والماض** المنع سلفا فتم فيض الملتزم لعل في علم ودورها
 لعل الخلاق: **بجقيق** لعل في الخيانة **فقط** قارسي وعيد ويقال منجلية باللام ومنجوة
 بالحد يذره يذره: **بما** وهم ما سئل الجبل ورعى الجبل ما سئل الخشية او وقع قيب
 الجبل ان كان لهم دخل في القتل: **خطا** بالنصير جال فالعجب دية خطا معترضة عليهم
 ان قصدوا معي منهم ونكبت الاصابة فهو عذبة تجوزية عند عليهم ولا يلزمهم قضا لانهم سئلوا
 فخطا وسئلوا عما ذكر هذا الشئ طهنا لعل في الجبل بخلاف ما بعده: **فوق** اي فعلهم القعدة

فان العا لى الدية ونعت عليهم: **قال** غلب عدم الية او استحقى الامر بها فليس عند ابيهم
فصل في بيان العاقلة وكيفيت تحملهم وخطا يذلل اخذ ما العقل بحسب المنع لتعم
 عنده بمعن الدية لتعلمهم لها او بمعن الجبر او العقال لجبرهم اليه بغناء دار الكثرة بعقلها
 فذقت بالقاء والذلة المجهول في ضبط شئ الكلام ومنه بمعن الرمي به من الخصم الصغير
 اي مع نسبة القتل اليه وسكن في الحديث عن كونه الغرة على العاقلة ايضا لانه معلوم لانه لا
 يتصايف عند ثمانية: **فحق الخطا** اول لوجوه معن السابق فيه لعله: **وهم** نصيب والاد
 بهم عند اطلاق التعصية بانفسهم اصاله والمراد بهم من انهم من ذلك والتعصية بالجمع على انهم
 لا غلب ولا يتب عليه ما بعده وتقدم الجمع على انهم الصاحبة لعناية النكاح ولعل الحقيقة ليل
 الفاسق من حيث الفعل الى الفسق فلما تدارك الجرح بعد جرحه وقبله معن الجرح فعل عاقل
 المشايخ ارش الجرح والزائد في ماله فلو عاد الى الكلام قبل معن الجرح فحق الدية على العاقلة
 اعتبارا بالطرف قبله ولما تدارك الجرح فعل العاقلة الاقل ما ارش الجرح والدية وذوي المارها لا
 لانهم يعقلون في شيا: **اي الجاني** بما يقيد ان الجاني عليه يعقل لنفسه اذ كان عصبه للجاني
 وان الجاني لا يعقل وان كان الجاني عليه فراجع: **من التيب** الاولى لقاط ولا يعارض الاستثناء
 بعده لان الكلام في ضبط العاقلة لاني تقدم بعضهم على بعض فثالث: **وفي الحديث** اهل شار
 بالحديث الاول الى الدليل على تحمله العصية وبالحديث الثاني الى اخراج الفرع منهم وبالحديث الثالث
 الى اخراج الماصلة وقدم القياس عليه لعدم صحته لا باقتضى صفة الترييض: **ساجلا** قبال الكا
 فري غير مقتضية لعل الفارق بينهما وجوه النص منها على العا لا يقيد لان الامام اخذ
 شقق على العا في مثل عشاء: **والا** ... **ببق** القدر عنه: **نظرا** الى ان
 ورد بان قرابة الام قصص للشئ: **جرح**: **ثم** معن اي يوجب في التيب فيهم افعلتهم بنفهم
 اعلمهم ثم بنفهم ويعقلون وله في حياة المعتق: **ثم** معن اي المعتق على امره: **فمعن** اي
 الجاني ويعقل معن الامان ايضا على التيب في معن اليا لكه يقدم معن الذل على معن

عصية

المانع في كل مرتبة تتساوى فيها وتشتبه فيهم الاصور والفروع وعصبة معتق الامة العصبية
 معتق الامة ايضا وادام العلماء اليهم قاله انتقل عنهم سقط العقل عنهم بغير انتقال الى
 عصبة الامة التي بهم فلو خرج نقيض عقيدة العلماء على اولادها لعصبة وعصبة فاعتقل
 على العقل فلو عتق الامة الخ العلماء عنهم لمعتق الامة وعصبة فيسقط العقل عنهم على ما مر في سائر
 في كتاب العتق **ومعتق معتق فيما عليه** اي فعلهم لهم نصف دينار ان كانوا اغنياء
 او ربعه ان كانوا من طبقة وبيع في ذلك النصف او الربع عليهم بحسب المال الذي كان
 اختلفوا غناء وغيره فكل الف من حصة لو كان ذلك اغنياء وعلى المعتق حصة لو كان ذلك
 معتق **وهو ما يخص من عصبة** كعتق بجملة ما كان يحمله ذلك المعتق كعتق بجملة
 كمنهم فلو كان الشخص من العصبة غنيا فعليه ما على المعتق لو كان غنيا وعكسه وان كان المعتق
 متوسطا في الاولى او غنيا في الثانية **في بيانه** علم ما ذكره ان المعتق ان لم يعتق بالبيعة احدى
 غني والآخر متوسط فكل الاول نصف النصفين الدينارين وعلى الثاني نصف الربع من دينار
 عصبة الاول مثله ان كان غنيا والآخر نصف الربع ان كان متوسطا مثله والآخر نصف النصفين
 جمع ذلك فقامت وبقاى الا تنبى لو كان الغافل بعد التفرج على الاقرب اقله مما يلزم الجاهل
 لان فقهه عن الواقعة مثلا ذلك دينار او ربعه وهكذا في غنى فالوجه انه لا يطالب بالية فقط
 ولو كان الواجب اقل مما يقتضيه التفرج فالوجه ان يقتضى حصة كل واحد بحسب التنبى فلو كان
 الواجب دينارا بالجنابة وله اربعة من العصبة اغنياء في دينار من كل منهم ربع دينار او اوجبا
 على كل منهم نصف دينار زاد على فقه الواجب ولما وجبا على اربعة مثلا نصف دينار على اربعة
 كذا لان ما لم يتكلم في ذلك فقامت **ومما ذكره من العصبية من التنبى والنفقة** **ولا يفعل عتق وان**
سقط ولا عصبة **مما ذكره من العصبية من التنبى والنفقة** **ولا يفعل عتق وان**
 لم يملك ذوى الارحام والواقعة للام لانهم يعقلون بعد العصبة المذكورة ويعتقون على
 بيت المال للاجرا على نفقته في الجملة وعلى كل واحد منهم نصف دينار او ربعه **لم تقدم** **عقل بيت**

عص

ويستم من الظاهر بالابواب
 على العمل بالابواب كالعلم والافاضة
 الى جيبه عليهم من المال
 ثم ذى الارحام من الاربع
 والافاضة من الاربع
 لا يتخذ الا عند فقد العصبية
 ولا يتخذ الزوجة من الزوجة
 انما

المال

المال اي ما منهم المصالح **اي غير اللقيط** لان وارث بيت المال خلا فاشته في اقدار من
 وعوده اليه ذلك الطريق ورث بيت المال لعمدة المذكور لم ينظر وارث فوجع الديانة
 اليه **بحسب الذي** ومثله المقتضى **وكن المقتضى** لان ما له في ذلك ولما عاقله قاله واجب بطل
 خطأ في ما له مؤجلا فان مات سقط الامة **قطر** او الباقى منه بعد التفرج على الجاني ما لم
 يملك ذوا الارحام من الواقعة للام او غنمهم والارحام مقدعون عليه بناء على المراجع ما تفرج عنهم
 ويقتضونه ايضا على بيت المال اذا لم يتكلم في الارحام ويعتقون الطام في الذكور منهم غير الامة
 والفروع **بناء على ان الواجب البناء** عليه وهو المعتق في الديانة وغيره ان الخلق في
 الرخصة وغيرها وجهاك ولم ينسب الشارع عليه فراجع **وهي في تنبيه على ان فعل المص على**
 العاقله ليس قيدا فله سقط لان اولي واعم **بحسب الجاني** العاقله بها يسقط الجاني
 الواجب عنها بعد تملكه وبيان العاقله عليه **وهو ذلك** الواجب بخلاف العاقله منها
في بيت المال كذا على الواقعة للام او ذوى الارحام **لم تقدم** **ولا فعله** اي ثبت معجلته
بعد الحجة المتعلقة من لفظ الديانة **وعنه الشافعي** اه افاد بهذا ان قضاء عمر على ب
 ليس عن اجتهاد منها لان الشافعي لا يستدبر روح فلو ان المناسبات لمقطاطا او تأخيرها
 لمقتضى تقوية هذه الشافعي المنع فقامت **والظاهرة** بطلانية عاقله الاصحاب لا بحث
 ما الشارع فقامت **لكل من امة** وسما في ما يثبت على الخلق لا شافعي ذلك والذمة والاعا
 والاعا والجوس ذكورا وانما ذلك لانها لك او اقله من الثلث **امراة مستمنة** وهن
 كذا **وتحله العاقله العبد** الشاملة للامة او هي مثله والمادة قيمته بالجنابة عليه من الحمى
 واما الجنابة منه فهي تعلق برقبته ولا يحمل عليه وهذا معنى قد لهم لما تحله العاقله عبدا
 لما تحله عبدا ولا صاحبها ولما عاقله **قد ركن** دية اي دية نفس لامة فان كانت قدر نصف
 دية ففي السنة الاولى قدر الثلث وفي الثانية الباقي وركن فان قدر فيها ففي سنة من
 السنة وكن ايقات فيما قلته كمنه رجال ياتي في الاطراف وما معها **رجلها** اي مسلمي

ففي تلك من الشيا وكذا تلك رجاله فالك ذلك وجاه واحد افعلى عاقلة له منهم ثم
دية من الثلث **من الذهب** عن هق او بساير جرح **من الجنانية** للثا مطالبة بالبعد الى
تد ما فان حصل قبل عام شنة من الجنانية طعلت العاقلة بعاجيها وال مضى السنة
ما قبله تمام الاندعال سقط الطيب بعاجيها عن العاقلة ويطلب به بيت المال الجان
فله من جميع الشياء الثلثة قبله فلا مطالبة على المعاقلة بشئ بهذا ما في الرخصة وغيرها
نحو لو جنى على اصبع فسد الى الكف فاجله الكف سقط طال من الجنانية على العترة **من العا**
قله فرب الجاني وقد من ان يعقد الجرح دفعه ما تركه اذا مات **فلا يقضاه** اذا كان المراد
بالسقوط عدم الوجوب عليه **ولا يعقله** فغيره لم يستوي **من العا** اي ليس في ملكه شئ وان
عاجبه دينار فحق الجنانية المعينة في الكفارة على اتمام بقية العا غالب فحق ملكه على ذلك فليس
فحق ان كان الزائد قدره على ما يار فالك فحق او دعوتها فالك ما يبيع دينار فحق
فان لم يكن الكف منه فحق ما علم لان يد الربيع بعد الى وصفه الفقير لعدم ملكه زيادة على العا
الغالب وقد اعتبوا ان يبقى مع زيادة على كفاية العا ولو كان الربيع يخرج بها عا ذلك
الوصف وبذلك لا سقط ما لم يضرهم هنا **ورقيق** وذلك ببعض كذا يعقل عنه بعق بعض
ما علم **ومجنه** وان انقطع جنونه ولا فليلا **وامراة** ما علم ما مره ان لا تعقل عنقها والحق
لا ليرة لكنا اذا يابذ ذكوره رجوع عليه بما كان يلزم فيقضى منه ويدفع الى العاقلة وترجع
العاقلة على المشتاق بقدره مما دفعه له **ويعقل** بهودي عن النصرة وعلته والمراد بشئ
منها غير الحرب فيشمل المعاصد الكف ما ويشترط في غير ما اقله جميع السنة التي يعقل فيها في
دار ناد فيها اقامه جميع تلك السنة مع جز ما بعدها كذا في اقل من سنة فاقله ومن
غيرها دون سنة لم يطلب بشئ **فالمال** الذي **وعلى العا** اي كذا يعقد من العقل
من العترة ليدخله والا رها **فمن** **نصف** دينار في مقتدره اذا العاجب المايل فلو اقد منهم
دارهم صوقت في الابل **من زكاة الذهب** لان نصف ثقال من عشرين مثقالا **لخصه** العترة

العدالة لان نصف ما بين النصف والعدم ولان ذلك الربيع لا يقع فيه دليل قطعي به في السنة
ومن الامام مالك والامام احمد ان لا تقدر بل يرجع الى الامام ومن اعتمد في اخره وكذا امس
ربا او جانيه سقطت العترة ذلك العمل سقط الحول الاول او غيره وكذا لان كذا في سنة طالع
الثاثة ولو اعاد الكف في السنة الى الحول المضاق اليه **ومن كان** في اول الحول رقيقا وكذا
من كان كذلك قبل اول سنة من حيا الفعل ولو هي ذمى صيدا فاد مستلم ثم مات الجرح كرامة فعلى عا
قله المستلم نصف الدية من الباقى فانه يضمنه شئ فعلية تقدمها والفضل لمارك خارج اليه ان
شئت **رقيقا** ولو بعضا او صيدا ولو عمل بها او جنى فاد مستلم فاد مستلم فاد مستلم فاد مستلم
لا تدخل في التبرع في هذا الحول ما بعد الحول **من العا** اي ليس في ملكه شئ وان
بالدية على الجاني وان العاقلة يدفعونها ولا يدعي عليهم كذا قاله سريتنا وغيره **واما** علم
في جنانية الرقيق ممن اضافة المكدر الى قاعله اي حقه الجنانية العاقلة منه على غير ما نفكر افعال
ماله جنانية العبد بالمعنى الشاملة للامة ولو اعجبها او غير من كذا في مذهبنا ما يربطها بغيره
بالارء ولو قطعها في شقة ويلزم الغداء بالارش بالغاميل في المبعوض جزاء الحق الرقيق
لارقيق ولا نظر لمساواة ويقدر به السيد بالقله ما حصل وما يغايلها ما الارش **او عمد** او غنى
ماله ولا يغايله ان المال في العقوبة يثبت برضى متخف فيشغل بالنزعة نظر الاصل بيبه وذلك لا جعله في
المنهج غايه ويقيم على الجحى عليه او واردة العقول بيبه غير اذ لا طريق له سواء لتقيم غير عليه
يشغل يركب لانه من جنس العقلاء فجنانيه مضافة اليه وبذلك لا فارقا البريء وعلم من اضافة العقلاء
الى رقيقه انه لا يشغل بجزء منها ولو ملكه حله الجنانية وذلك لو عفى التخف عما يعرض حقه مجانا
انقضاء ما الرقبة بسقط فليس فالمرء كلعنه العقلاء بها قهرها **ولسبب بيعه** اي ان اذله المالك
والا فلا يصح البيع فالمرء له ان يبيع منه بقا الواجب ان املا ووجد رغب وعلم مما ذكره انه يبيع
في جميع الكس حاله ولو عفا غير الجنانية العمدة والرجح العمدة وقيله ان يضمن كالدية في الحرقياء منه
في غير العمدة قدر ذلك الارش في السنة الاولى وكذا في الثانية والثالثة ورد بان لا اجل في الغنم

لها اي الجناية اي لا جملها على مال له اي المثل فان اشيب وتسلم لبيع اي وللمسئلتهم
لما شاء ليهي لاجل الدار ولو بعد اقبله القداء فيما ياتي وقد ذكرنا في البيع قد اتي ولو قبل
على الجاني عليه فيما يبيع بالشر ولعل بعد المشي يتلوا اعيان قطعاً وكتبت يوم الجناية بعد
المعقود سواء منع السيد من بيعه وقبها اولاً ولا يعلق بد منه مع رقبته فليعتق شيء من الكرش
نرا كذا على قيمته لا يبيع به بعد العتق وعلم انه لا يعلق بدينه فقط لا خيراً ولا شراً بقوله حقيقة
او خيراً الى حيث مع عتقه بعد رضاه وبذلك نحو القرض ولا يكتبه وحده او مع رقبته او رقبته
او هما معا ولا بد من السيد ولا يامره الله وان اذله في الجناية لانه لو اعترضا اذنه لما تعلق به
برقبته كالمعامان في غير الجناية ولو عتقها اذ اجنى بامر غيره ولو عتقها لدارس بالامر
منها ولو عتق الرقيق بجناية ولم يصدقه ربه ولا يئة تعلقا رقبته الرقيق في امره الا ان
ولم اقر السيد على اللقطة في يده فقتل وسعته اسبها او تلفها مطلقا تعلق المال برقبته ولو عتق
السيد ثم مرة اللقطة اي قال ان تعلق بالرغبة ليعني العوجيب الذي في المصالح
ولا يامر العتق فيه العتقاء او الزم السيد بالعتقاء قراجه شكك اي ولو بعد منه
او بعد اقبله القداء ولعل في الجناية الاولى لانه وعد اي لبيع دفع ليعتق ان البيع
وقع وكذا استلزم بالاقل من قيمته اي وقت الجناية لم يملك انظر هل يبيع قيمته وقت
الجناية الاولى او الثانية لو اقبلوا ويطر اعتبار الكثرة منها قراجه والمجمع في بيع اي
قبل اقبله القداء والاقال مع مكن البيع ايضا وحل عليها بعضهم كلام المص والارسل
لانه لا يجتنب في ماله صفة الارشى المذكورة وتوزع قيمته او الواجب منها او ماله القداء
عليها بالنسبة في بيعة لذي يامر السيد بعد اقباله القداء ثم تعلق القداء بتجديده
او اقبله قسطنج البيع ويبيع في الجناية قال شيخنا وانظر هل يفتخ العتق ايضا لو كان عتق
السيد بعد اقباله القداء والقياس في لستق تعلق على الجاني عليه قراجه قائلة
يقال فيه كذا دفع ماله او اذ رجلا واقدى لعنه وقادى لما دفع واقدى رجلا قلوه

هذا هو البيع
الذي هو في البيع
الذي هو في البيع
الذي هو في البيع
الذي هو في البيع

العبد ويلزم السيد عتقا اذا عرف محله ولا مشقة فيه او مان اي بغير جناية مضمة والا
تعلقا الجاني عليه بيد له فيلزم السيد تسليم الارش منه او ماله قال اوجب الجناية قودا
فلم يجد ان يقتض ويقتض حق الجاني عليه على المعتمد وفي الرخصة انه يلزم القداء وغير
ذلك اي مقبوعه كالمص في المشتا صاوة قائلة ولعل قال عزق لكذ او مقبوع لكذ الكا
اذ العتق لا يمنع من الصداقة على غيره قراجه قائلة ولو اقباله القداء على ان يكون الا باللفظ لا الهام
يثبت بالشر ولا يكون بالعقل كالعطي له الرجوع اي مادام العبد ياقبها بحاله والى كان
ابقا وهرها ونقصت قيمته عما وقت الا قبيل ولم يفت بالكلية ولم يقرم السيد قدر النقص
او لزم ضرب على الجاني عليه بآخر البيع امسح الرجوع وكذا العتقاء ياذن الكسف شرط القداء
لما مشاع بيها اي وقت ارادته فيشمل ما لو حدثت الحيلة بعد الجناية ومثلها من العتق
والمعقود وقد اذها على المختار الثاني والعاقف ولو بعد مائة مائة كسما وتخرج ماله
نك المصلحة من ماله ما معد ويقدم ببيعها للجاني عليه على الرضا ويقدر بها في الجناية لغير
المصلحة في بيعة لا تعلق للجاني عليه بكل غير المستعانة به للسيد قال لم يفت
بيعا معا والسيد حصه الحول من الثمن ببيع الجناية على المعتمد ثم انظر في تقديرها
ما في الرضا في غير اصحاب الارش وان ترتب او شيف قد وبعضها قلوه كانت قيمتها الفا
وجنت جنايتي مرتبا والارشى كل منهما الذي قلوه خستائة فان كان الاول قبض الال او رجوع
عنه الثاني بنصفه وان كان الرش الثانية خستائة رجوع بثلثه وان كان الرش الاول خستائة
والثانية الفا وقبض الاول خستائة رجوع الثاني عليه بثلثها وعلى السيد تجزئة في تمام القيمة
ليحل له ثلث الفا ومع الاول ثلثه قراجه في الفقة وهي لغا اسم لاختيار من الشيء ثم هت
واصلها البياض في وجه نحو الفرس او بياض الوجه له ومنه حديث محمد بن عمار مطلق
البياض وذكر التجهيل على هذا البيان الاختصاص وعلى ذلك لا يشترط ان يكون العبد ابيض
ولا لانه يبيض خليا لبعضهم اخذ ابعثاه اللقوى ثم امره الرقيق خيار ما ملكه الانسان

على البيع

والاعيان سلامه **هنا** في الجنين ذكره اني اوقنت وبعثت للعقد مادام في البطن ما فقه
 من الاحتكاك وبعث الغشاء ومنه الجنين فاما **هنا** **المرحوم** قنيد برما لا اجله ما باقى ولما يد
 ماكونه معصوما يخرج جنين مره من مرقى وجنن مره من مرقى مملوك مملوك به حاله ودهايم كلى
 ثم اجبضت **بجناية على الامة** ولعن من عصفت او امة **كفرية** او صعم او جوع او صلالة
 في اقله ذلك الا يهاض او شب دواء **للا** **مخرج** **الغارة** **بجناية على امة** **بجناية**
 على المقتول ولعن من داء قبل نفخ الرزق في بطنه **القرالى** **معلق** **بأنفصه** **اي بجناية** **لانه**
لا شيء في جنين انفصله بجناية على امة بعد موتها على العقد **مخرج** **كلى** **مقتل** **ميتا** **اي** **واله** **على**
 او مات امة قبل انفصاله **لانه** محل الخلاف فان فصلت بغير وجبت الغرة بل خلاف لما يعلم ما
 الشارح **لحقف** **وجعه** **فلعن** **شخص** **راسه** **حياته** **العهدة** **الان** **كان** **في** **حركه** **المدبر** **بجناية**
لانه **لحقف** **وفي** **نت** **تعد** **في** **تسعة** **وهي** **المناسبة** **لا بعد** **واله** **ما** **من** **هنا** **فقر** **اي** **تمام** **انفصاله**
 ولعن في حركه مدبر لا تخلف **قد** **تقتل** **قاله** **بعض** **شيخنا** **دا** **بكره** **عند** **قراجه** **جنينا** **اي**
 مثلا فان ذلك وكذا بدني ولعن من واحدة **دا** **بكره** **يد** **وله** **لم** **تخلف** **الحاكم** **الشر** **اي** **يجب**
 غرثان **او** **يد** **اقر** **اي** **اله** **ما** **ث** **عقبا** **او** **الف** **باقيه** **وانا** **انصف** **غرة** **وفي** **بي** **ورجلين**
 او يمين او رجلين **فالغرة** **فلان** **ادخل** **لكن** **على** **المعتمد** **اي** **البند** **لكن** **افضل** **انها** **وبها**
 المذكور **لكن** **اذ** **اجب** **الغرة** **في** **لم** **قاله** **الغالب** **اي** **ابيع** **منها** **او** **رجل** **او** **امرأه** **او** **ابطن** **فيه**
 صرة **ولعن** **لحقف** **حقية** **اي** **على** **غير** **العقارب** **فيه** **الغرة** **تخلق** **ماله** **العقل** **قاله** **العبي** **لحقف**
 فلا شيء فيه وان كانت تنفق به العدة **دري** **عبد** **او** **امة** **والغرة** **للداق** **ممن** **ولو** **دول** **كبيع**
 واشترط شيخنا الطبيب **بلعن** **سبع** **اي** **سليم** **ا** **فلا** **يقبل** **كافر** **وقته** **وهامه** **وقص** **في**
 قنيد كسره **يعجز** **بهم** **فلا** **يجزئ** **الهرم** **لانه** **الكفارة** **قاله** **بجناية** **على** **المعتمد** **فيها** **خلق** **الشيخ** **السلام**
 في المنهوع **والغيب** **يعم** **القبول** **في** **غير** **المنهوع** **وبعض** **الاجزاء** **في** **الهرم** **يقيد** **الاجزاء** **في**
 الاولين **مع** **القبول** **تخلق** **هذا** **افراجه** **وبعضهم** **عبر** **الهرم** **بعض** **لزم** **القبول** **ايضا** **يقبر**

فيه

فيه ما في الذي قبله مقام كلام المص **والثاني** **عليه** **ياخذ** **في** **النقص** **والثالث** **في** **الامة**
 كن ذلك وفي العبد بعد قطعه **على** **التاء** **قيمة** **وهو** **منصوب** **على** **التيمم** **المحولة** **عن** **المضا**
 اليه **ونصف** **بعده** **منصوب** **على** **المفعول** **بعده** **حذف** **المضاد** **والاصل** **قيمة** **نصف** **عنه** **التي**
 وادعى بعضهم انه تيمم **هنا** **واما** **قيمة** **مفعول** **مضاف** **الى** **نصف** **ويلزم** **عليه** **تيمم** **ان** **كلام**
 المص **قنامل** **وهو** **اجمع** **الى** **نصف** **العنه** **المذكور** **انته** **لاجله** **الخبير** **سواء** **الاولى** **نصفه** **عنه**
 الية **اي** **دية** **الاب** **المساوي** **لعنه** **دنيا** **الام** **لما** **سند** **كرم** **اله** **لانه** **اولى** **غير** **من** **الاب** **فقه**
 غير الخطاء **حقا** **ونصف** **وجزء** **ونصف** **وحفان** **وفي** **الخطاء** **واحد** **من** **اله** **من** **الاصناف**
 المختة **فيه** **كان** **قد** **له** **اي** **الغرة** **العبد** **والامة** **فحقه** **اي** **غرة** **على** **العبد** **الرجل** **في** **منها** **اي**
 الغرة **المذكورة** **على** **العبد** **المرجع** **دري** **لورثة** **الجنين** **وفارقت** **حصن** **من** **معرفة** **المفتة**
 لم حيث تعود لورثة البيت الاول **اذ** **انفصل** **بعضها** **بالنكاح** **على** **الجنين** **هنا** **بجناية** **اي**
 الجنين **اي** **الجناية** **عليه** **لما** **في** **دية** **تقياس** **في** **الجنين** **تعد** **الحكمة** **لثلاثي** **عشرة** **مستلم** **لما** **في** **دينا** **بعض**
والجنين **الرفيق** **بعض** **ميتا** **خير** **المجرا** **بعده** **الحزة** **في** **الجنين** **لشكر** **اليه** **بقوله** **اله** **فيه** **يصح**
 عطف **على** **السعد** **مع** **التقدير** **المذكور** **الغرة** **بانه** **مقطعة** **على** **الجنين** **اول** **ليتم** **بشيء** **قنامل**
فيه **ولعن** **انني** **لما** **عنه** **قيمة** **امة** **ولوام** **ولد** **او** **مات** **وقد** **بعضهم** **في** **هذا** **بالسطر** **و**
 مقتضاه **عدم** **الاجزاء** **مادونه** **فانظر** **هذه** **الراد** **ذلك** **او** **الراد** **عدم** **لزم** **القبول** **لما** **تقدم**
في **وزان** **اعيانا** **فهذه** **اسماء** **الظابط** **لما** **مرت** **الطائفة** **اليه** **في** **بعض** **افصح** **القيم** **وسواء** **العقد**
 لعنه **انفصل** **هنا** **ثم** **مان** **بالجناية** **اعب** **بعض** **انفصال** **قطعا** **لشكر** **بها** **فلعن** **بها** **الجنانية**
 او كبد ها فلا شيء فيه **لكل** **الجنين** **فالعبد** **الماله** **وان** **لم** **يكن** **شبهها** **امر** **معلق** **بقيد** **ان**
 النقص الطاري بجناية **يفرض** **عنه** **قطعا** **في** **الصحيح** **سواء** **للعن** **فعلم** **ان** **الام** **تقدم** **مطلوب**
 مطلقا **وكذا** **الغرض** **للاب** **دنيا** **ان** **فصلها** **فيه** **لانه** **كان** **الجنين** **بعضها** **ومتعت** **الغرة** **على**
 في المرقى **والغرة** **على** **الوجه** **ولعن** **كان** **الام** **بعضه** **فهذه** **المعنى** **عنه** **في** **منها** **او** **عنه** **بها** **او**

في

وكذبته الآخرى صرحا والآخرى بطلا وبما في الحاضر وشيئا الغائب **بطل اللعن**
 بحث البلقي انه لو شهد عدل بخط او شبه عديده دعوى احد عالم يبطل اللعن بكن
 يب الآخر قطعا فلما لم يكن ان يحلف خمسين عينا وشكفا **ولا يبر الدية** اذ قلنا
 كل منهما الجهد غير فمضى ما عتبه اخر رد كل ما اخذنا للثاني بهما وكل حليف ما عتبه
 قال كل منهما الجهد ما عتبه اخر حلف كل خمسين عينا اخرى عليه **ولا يبر نصف الدية** وان
 قال احد شيئا مما ذكره والآخر كله حكمه **صدف يمينه** وهي حسنة واحدة وقال ليحتمل
 خمسه وفيه نظر لاننا لدفع اللعن **وعلى المدعي البيه** بان كان حاضر اقله فان اقامها
 واثام مع بيته بغيره فمضى **ان التعاقب** اي شيئا حضره على غيبة واللفظ ان اقام المدعي
 عليه وحده بيته بغيره سمعت **والاقتصار** على فعلها كان غائبا **ولو ظهر لعنه** يشاكره عدل
 مثلا ولا بعد دعوى مقصدا **فلا قسامة** ولا يحلف مع شاهد لو كان لعدم مطابقه للمدعي
ييمينه وهي خمسه عينا في الطرق والجمع ويدين واحدة في المال **وهي اي القسامة** اي حقيقتها
 عرف ان يحلف المدعي ابتداء خمسين عينا والآخر تسمى قسامه **خمس عينا** في قتله ولو كان في
 او اثني او جنين او عينا واحدة ثم ردها كونهما خمسين ان اللينة تقسم بالثلاثة وبنات او اثني العا
 دينار على القديم السابق وقد طلب لتقليظ في عشرين دينار فجعلنا لفظ عشرين دينار قال بعض
 وفي هذه الحكمة فظهر ما وجوه لان دية المرأة على النصف ما ذلك وان دية الكافر على الثلث
 منه او اقله وان دية المرأة الكافر على قدر المسكر منه او اقله والفرق على نصف العتمة وان
 قيمة الرقيق قد لا تفي به او اثني تزيين على الدية وان الامان هنا واجبه وان التغليب لا يفي
 بامان مستغلا الا ان يغلق ان الحكم بالنسبة لدية الكامة وليرحم اهل اديانها بامان
 مستغلة لفظ القتل فتأمل **لن يبر** يجب في كل عيني الا ان يفعله ثم يدعي ما عدا ذلك
 او خطأ او افرادا **ولا** وقال الخطيئة لذلك منه وبلائمه من ذلك عدا عمله فيكون
 ان يفعله وان كان فلان وهذا اقله فلما ناولنا ذلك او لئلا ان يفعله لفظ طه وصد

يمينه

اقفا **ولا تخلصها** جنعه او اعماء بني وكنتا عز قافه وعنده قاله عاد فمضى **اشقفت**
ولم يبر وان كان يحلف مال العات المدعي قبله تمام ايمان تعجب عليه فان وارثه يبر لا
 بها ايمان في قتلها مطلقا **والثاني يبر** اه قيا ساعا مال العاقم شاهد ثم مات قاقم العا
 ركه شاهد بعد عتبه والفرق **حسب الارث** ولعلنا في زوج واثنين لاد واثنين
 لام يحلف الزوج ثلثة اشخاص الخمسين يعني ثلثا سبعة عشر عينا وله من الاثني لاد اثني
 عشر عينا لان لها سبعة عشر اربعة اشخاص والاثنان اثني عشر عينا كل واحدة ثلثة
 ايمان لان لها اثنان عشر عينا وبذلك المكس في الجميع وبنات ابي الارث المبيعة اما في الشك في حلف
 الكس وياخذنا اقله في ابناء واحده وولد خني يحلف العاض ثلثي الخمسين اربعا وثلثي
 عينا وياخذ نصف المال ويحلف الخني نصف ايمان وياخذ ثلث المال ويعق الباقى
 على المدعي عليه الى البيان او الصلح ولا تعاد القصة بعد البيان فيعطي الباقى **لن يبر**
 انه له بلا عيني ولعلنا فثني حلف له واحد اربعا وثلثي عينا ثلثي الخمسين مع الجز
 ياخذ ثلث المال وفي الباقى ما **رفع** لو دله بنعه ثلثة الحلف له منهم ثلث الخمسين
 سبعة عشر وان لم يحضر الا واحد لم ينظر حلف الاثني حلفا خمسين واخذ ثلث الدية وان
 حضر اخر حلفا عشرين وعشرين واخذ الثلث ايضا فان حضر الاخر حلفا سبعة عشر فكل واحد
 يحلف بقدر ما يخصه لعلنا حاضر مع ما قبله قاله ابن جرير وغيره لعلنا احد الحاضرين ان يحلف
 اخمين مكن ما ذلك قاله العبادي **ولو نكح** اه **واغلم** يبطل القسامة لان تكتبه ليس
 تكتبه **واغلم يبطلها** الكتيب **ولعلنا** احد هاهنا او كان صغيرا **حلف الاخرى** بعد
 حلف الحاضرين ان يحلف قدر حصته وياخذها **والا يحلف الحاض الغائب** ولعمري
 امتناعه بان قال لا احلف الا قدر حصتي لان امتناعه ليس تكتبه **بما لم يبر** **مير الغائب** واغلم
 لم يكتف بالامان في غيبة بخلاف اقامة البيه لان البيه حجة عامة **تحلف الزوجة** عتاهو البنت
 اربعة لان لها خمسة من الثمانية هذا ان لم يكن رد لا تنظا بيت المال والا حلفت الزوجة



على التصديق والاولى: فان صدق العلم الاولين اى دوام على تصديقهم حكم بهما كذا
لعمري يكتفي بها: يطلق اى ويطلق حكمه ايضا لا غير للمنفرد: لكنه خرج به الاختلاف
 الا ان يطلق الشهادة به الا ان تغيب الجرح كان شهيد احد انة اقرعة نعم كذا اذا اقرانه
 اقر بمصرهم فذلك اليعم فيطلب شهاة شهاة واحد بها بالقتل والاقر بالادارة قصه
 لغت وله الخلف مع ابراهيماء فان خلف مع شهاة بالادارة فالدقة على الحاق او مع شهاة
 القتل في العاقلة: فيقسم المدعى اى على هذا العبد المرجوع مع احد الشاهدين ياخذ
اليد واجب عنه بان القسامة قد علق فيها بدليله تذكر الى امان: وغيره الرخصة بالذهب
 اى هو هو الصواب الجارى على اصطلاحه السابق واسه اعلى **كتاب ما يفي وهو مجاوة**
 الحادثة ولذا لا يتعداه فهم لغت قعم متجاوزون الحدود واول ما قاله البيهقي اى المثلين
 منهم امير المؤمنين عارض الله وليس البغي وصفا متعمدا لانه يتاويل ما ورد من قوله محمد
 على قدر شرطه على ثباتي هم بشرعنا مستعملون ولعمري ما يقضي قوله المرثيين ثم على المعنى بخلافه
 الامام وله جائز او قاسما: وتلك الاثبات له وهو مفك ما قبله: او منع عطف على انك لانه
 من الحجج عليه وسياق في السراج ما يصح بانه عطف على الخرج فتدعى عطف الخاص: كل من كان
هو حق الله تعالى ومثله قول الامامى بالاولى: شكك بحكك الامام الى احتكامه كلفه معهم بنق
 او برجاله او مرقا ماله او نصب قتاله والافوا قليلا يتولى العظمى بهم فليسوا بعبادة ولذا لا
 اقتصر من عبد الرحمن بن مبلج بضم اوله وكسر الجيم قائلة على رضى الله بغير يديه ورجليه
 وكلمة وحقه مع ثوابه بلفظه نائبا عن امره قتله عارض الله ولها وما قاله عمر
 الخطار رضى الله عنه وصى ابو العلاء عبد الحميد بن شعيب الله فغيره القارنى وكان محبوبا
 وقيل نصرانيا وكذا الوليد لى على عصا وكصفا به فان استعمل على ما قرأه ايضا فيبغاه
يصله به قولا: لكنه اشار به الى ان المطاع شرط في الشكك لانه شرط مستطاع: منصب
منه كاشفة: ولما ظهر قوم اى الخواص اى اعتقادهم واظهره اما بالعلم او بالعدد وقد

على المعتمد عارض مع فلعاله ابتداء اشهادته قتله كفى ايضا: دقيق يلقى هو المعتمد في
 على لا يعرف مدله الا بوضوح الشرح والاه فلكذا قاله يختار الرولى قال بعضهم هذا جمع
 بين العبدى كذا يلزم اصابة الخلق يعلق قصاصا صريحا فان ادخيت مالا وجب بيان
 محلها من العبد والرب او غيرهما ولا يبيح كذا القدر في الاول لان الارش لا يختلف به
 ويجب في الثاني لا اختلاف الخلقه قاله يختار قراجه: بالشعر بعلقة مرف الشئ عنه وجبه
 وشرا من اوله التفقد الخبث ياقوال واقوال ليست اسما مع خارقة للعادة ومذهب اهل السنة
 انه حق وله حقيقة وانه لم يعلم ويرى ويقتل ويغرق ويجمع وتعلمه حرام الى التحصيل نفى
 اولدفع ضربا للموقف على حقيقة اختلف بما يقه قلى عيان والابح لوال العرق بينه و
 بين الكرامة والمجرة تعقده على الزاد المذمومة وتعقده المجرة وعدم تعقده الكرامة على كفى
قال ان الشعر والكرامة لا يظهر ان الاعباد القسامة وقه نظر كان كتب المفهم شعده
 بذكر الكرامة ما عظم: قال قال ان كذ العقاة قتله يا لنعى الغلافى وتهد عبد لان يانه
 يقتل غالبا فان قتله لا يقتل غالبا فبئس عد فلعاله امره بشعرى فلم يمت به فبعقك
 فيقسم العلى وياخذ لدية وله لم يطف شيئا بقتل على قتله يسخرى وجب دية خطاء حله
 على البغى وخرج بالسحر القتل بالمال او بالعين فلا قوة ولا دية ولا كفارة فيهما وقدس ما يتعلق
 بالعمى في فصل الكفارة ايضا باحد من ذين القتل باحد من ذين القتل بالمال او بالعين: ولم يشهد الدارى
وقد سيرة ما كان لم يكف وارثا فيل او يعده: كان الارث له اى اصالة فلا يرد عنه الصحة
 مع دينا مستغنى: وقد الاول بان الجر كان كذا يعرف بان المالك يجب حلالا: العاقلة اى الذمير
 لم في حله المحقق ولعمري لان الفقه متفق في كذا كالأولية بخلاف الابعاد اذ في الاثر
 ليعتد بوقف المعنى قراجه كذا قالوا سنا وهو مخالف لما قاله في عدم صحة وهذا المديرو
 على ما يقرب المعنى قراجه: في الجلت قاله يختار الرولى او يعده وكما يفعل مبادرة الى
 انها اخبارا لشهادة وقالت بها وتعقده الحكم على الحكم ما تم تعقده هه علم بغير العلى
 بانه باقيا الحكم

البغاة

انذار الى الاحزاب والجماعات والى الثاني بالتكليف المذكور. وكل فرد في كنفه في حكمه
باجسادهم وقلوبهم في النار ولا يقسمون بذلك قائلوا ولا في قبضتنا اوله لتأويلهم
فلا تعرض لهم اي بالغلة ان كانوا في قبضتنا ولنا انصرصهم بالرفع ان تعرضنا لهم
كأهل بيدهم. والى بيان قائلوا انقطاع اي والله شهد والصالح وافاها الطريق والافلا
 وعما ينجزه الشافعي المذكور. اصح ما لا يحتمل بعد المعتمد بشرطه المذكور ولو
تبعوا الائمة عندنا. الا ان يشك ولو اختلفا والمراد بغيرنا وليد والا فيجوز بهذا
 جمع بين كلام الخالف في كلام النفوذ والرافع وما كنا اي اموالنا لم يثبت لهم ثب
 قاضيا وشاهدين في هذا الموضع كذا في قوله الشافعي في قوله. لانتفاء العدالة
 لم يعل كلفه مكان التاويل. وكذلك الثاني بعد ادعاء مع امكان شمول كلامه لم يجعل
 المشاء عائد اليه كما قاله الزركشي نظر اللفظ من كلامه ولعدم الشيئية بعد العطف بالعدو
 ولو اولى به كان اقرب. الحال كالم وكذا ايقية المستغنى كالفرد في قوله الزركشي
ويبعد بالشك بدخوله بذلك لان الكلام في علمنا به لانه نفعه في نفسه. جواز خبره
خلاف الاصل يجب ان كان لو احدثنا على واحد منهم وكان لا يكتبه بسماع البينة
 ولو اقاموا احد الثغرين. افذوا ذكاة ولو محله والى ذلك شوكتهم قبل وقتها
 صح ما فعلوه ان كان ما مطاعهم والافلا في البلد ليس قيدا. وما التفت به باع ولا
 يوصي ائلافه بحد وحرمة لانه خطأ معقونه لتأويلهم وبذلك قاتل حرمة ائلاف
 الحرب وان لم يفتنا ايضه وعكسه كذلك. وجيب ضمانه قطع العزم المبيح له في كل من
 الجانيين كما مر حتى لو طرأ احدى امة الاخر بشبهة حد ولزمه المصلحة المرسلة لم تطاوع
 والولد يفتي. والناوله بلا شوكه اي بناويله يقطع ببطلانه يقرب لانه ليس من البقاء
فلا يفتنه فصر الشبهة عائد اليهم قضاء القاضي وشهادة الشاهد غير ذلك امر
 فليسوا كالبيعة فيه فلا يملك به فوق المرادون لهم شوكه فهم البغاة على الزايج فامرنا

انما استدلوا لهم بشوكه
 لفظان خلفا وان تابوا
 انما استدلوا بشوكه على الاسلام
 اي في
 في البغاة

الشارة

الحثالة اليه. ولا يقال الامام اي لا يحتمل فيهم حتى يبعث فيكون اي يجب لانه بعد
منع فعله ان قتالهم واجب على الامام وكذا البيهقي ديك في قتالهم ما في قتال الكفار
بما صدر اذ من الالفين وغير ذلك. امانة اي تامة في البهر. ان كان البيهقي
للمناظرة وجب كونه قتلنا. مظالم انفس الامام انما لا ينظم به فان كانت مصداقها الكتف
والفني. انها اي الامام ولو بناقيا لم يبعث. تصحيح اي تدباخله المبادرة الى قتالهم
ان في عسكر قوة والانتظام لا يتعبد وجوب قتالهم. بمنعهم هنا ولا في ذلك قاله
شيخنا الرملي. اذنهم بالقتال اي اعلامهم بالمناظرة او بعد وجوبها. اهلهم ولا يتعبد
بمكة. لم يهملهم وان بذل ما لا يهملون اذ رايهم ديعائهم بالظاهر سلكه والله لا
نهم كالمسائل. ولا يقال اي يفتك فما اشار اليه. مدبرهم غير متخير ولا متفرق ولا
يفتك من القتل او اعلوا به او ترك القتال ولا قود لعدو قتل في شئ مافلك
بل يجب دية وكفارة. ولا يطلق اي لا يريهم ان صلبا ادمارة او يقبض ما جنة. ويشترق
جمعهم تفرقا لعود بعد ما. واما الصبر والمرة اي غير المغالين كالم. وورد وجوبا.
ولا يستعمل سلامهم ولا خيلهم فيهم ويقتل وتلثم الباهرة ولان الضرورة كما مر
ذلك اي غير السلاح والخيل. ما امرهم بمجرد انقضاء الحرب. كفارة تقرب والقادها
ولا يمنع طعام ولا شراب. واضح ان المراد بالضرورة الحاجة ولا يشعاع فيهم الاشارة
الاصرة. ولا يما يري اة فيهم ان لم يره الامام كنف. ابقاء عليهم وفي نسخة ابقائهم
وفي اخرى اخافا عليهم. وامرهم بالمدد الفصر مع الشد يد الميم من احد العوام. اي عطف
به يقيد ان المشاعة في صلب عدو الامان فروما عطف الطرف على مظلوفه والا يان المكن في
صلبه تعد الامان علينا وعليهم واذا قاتلوا انتفض عنهم في حقنا هضم. وقال
الامام اه هو المعتمد. امك النعم فخرج امك العمد الى الامان فمقتض عنهم الى ان ثبت بجنة
اهم كل من بون. مكرو بين ولو يقولهم وانهم يحقون او قلنا انهم سعدنا بناء على الكفار

اصولهم بيان

واكله ويقالون اه فخره بالفتاة فخرج من قهره ما تلفوه نفسا ومالا فبذلهم ولعنوا
على الرابع **فصل** في سرط الامام الاظم ومعه الامامة فرض لغاية
يجري فيها ما فيه من اجواز القبول وعدمه **قرا** واما حديث ابي عروادة ان ولي عليكم
عبد حيث **فخر** ما غير الرضا او عا الحق في يدك الطاعة ونحو ذلك لانها قضية شرعية
ذكر ايضا فخره كالمراة وان كان ذكر **قريش** فان قد قلنا في فخره اسماءه او
جنه في بني سبي قال ابن الرقة لا يبعد لتقدمه على ابائهم في الدين **فخر**
ويقوم الجهد العبد على الجهد لغيره **فخر** فان قد جاهد مطلقا فعد له جليل اول
معالم فاسق ويقدم الاقل فخره عند عدم العدل **اليض** اي جماعة الكلام **وسمع**
ولواذ واحدة اذ به ثقل **ديمر** لوبين واحدة او سوان **ونطق** لومع كمة
ولا يضر فقد الشم والذوق **داخل** في الشجاعة فلا بد من الشجاعة ولا يحتاج الى الشجاعة
به وبذا في المبدأ ولا يضر ذلك ولا يضر ذلك **فخر** او قطع به اذ جرحه او جرحه
قليله او تمامه ويضره قطع الرجلين او اليدين **بنا** او مخرج ما حيث ذلك الا
غيره ولا بد من وجودها **بنا** بالبيعة والمخير عدم الرد القبول بشرط الاشارة في قوله
الواحد لا اجمع **يشتر** اجمع عرقا لا كلفة والمراد له الامور وعنده **ولا يشرط**
فهم عند قبلي واحدة لو غير جسد على المعتمد **ويشرط** اي على الوجه الشاكر المروج **وهو**
الرد اي مبنى على الرجوع من الشرط العبد **ما** عيسى **د** من ماله ولو امله او فرم
او جماعة شرعية **اي** جعله اي يعقد في حياته ليكون خليفا بعده ويشرط عدم الرد قبله
موت ما عهده ولو غاب المبرور له بعد الموت وتضره بغيره فلم اقامة نائب عنه مكانه
ينعز بعد دمه ويغير ترتيبه ولو مات مقدم لخص بعده ولم يحضر الامر له تولية غيرهم
فيرضون ان ارادوا ولو في حياته **بني** سنة ورم عثمان وعاد طاعة والذين يريدون
بنا عفو وسعيد به اي قاموا في انفسهم وما بقية الصلابة اجمعين **وكذا** افاق

وجاءك

وجاءك وكذا غيرهما ما عدا الكافر **بني** لغير الامام قلعه ولومناه ولا ان يخلع
نفسه ولا يتخذ قلعه وان رضى ولا خلع نفسه الا بسبب يقتضيه في ذلك ولو عجز عن
القيام بامور الخلافة **اتحاج** **ولو ادعى** دفع زكاة الى البغاة اي مطاعهم ولو بنائهم **في**
صدق بيمينه نداء انهم والاصل في يد يمين **المسلم** قرح الكافر فلا يصدق بلا خلاف **في**
ويصدق اي بلا يمين **في** عدد او تعزير **ذكر** ساه **اغراض** افرغ على ذكر الاقوالها في الشرع
اعادنا اسم وسائر المشامون منها عنه وجزيل كرمه **ولي** لغة المودة من الرجوع وعسر ما
ذكره المصنف كان حدها العقل لانه امكن في قطع الزمان انما اعتقاد كنه دواءه وهي اخذه
انواع الكبار بعد الشرع باسم او من منه او من اخذ منه ويلبس العقل كلما لم الزمان العتق
في السرقة وبذلك الكليات المختلطة **لحدود** ما حفظ الدين والنفس والنسب والعرض
والمال واقر الردة عن العقل مع انها اقصى منه ثم من لهومه وكثرة وحصله مما لا توجد
الردة منه **اعلم** انها تحيط بمواب الاعمال مطلقا وكذا العمل الى انصلك بالموت اجماعا
فيها والا فلا تحيط بمعنى انه لا تذهب اعادة توصلة وصيلا كان فعله قبلها وقال ابو
رفي الله لو جرت الاعادة لانها عند تحيط العمل ايضا وقيد بعضهم العمل الذي تحيط الردة
بما وقع حال التخليق لما قبله **فراجه** **بني** قطع الكلام اي بعد جوده حقيقة فخرج العقل
لانه يبلغ المأمور والذديق والمنافق لعدم سبق كلامه لهما وولد المرئ كذلك ولكنه لا اسم
حكم المرئ في كلامه ويعبر في قطع المذكور كونه مما يلا عند كماله فيخرج ما سبق لسانه اليه
او وقع منه غشا جشاء او ذكره حكايته وان مرث حكايته عند غير الطاف وغيره فو تعليم
بني كرا سارا الى ان لغزائنه غير متون لقصد اضافة ما بعده اليه ولغزائه متون
ان اعتبر فيه العهد لعدم مضي اضافة ملبثه اليه **في** القول فبني نظر اللفظ في كلام المص
والفائيه والفعل كذلك فلو علمه واداد بالقول ما يعي التنية والفعل ليصح ذلك كقول
العرب قال سببا مثلا وكان اكثر فائقة وادفع لادعاض **قد** يكون قصد الشارح

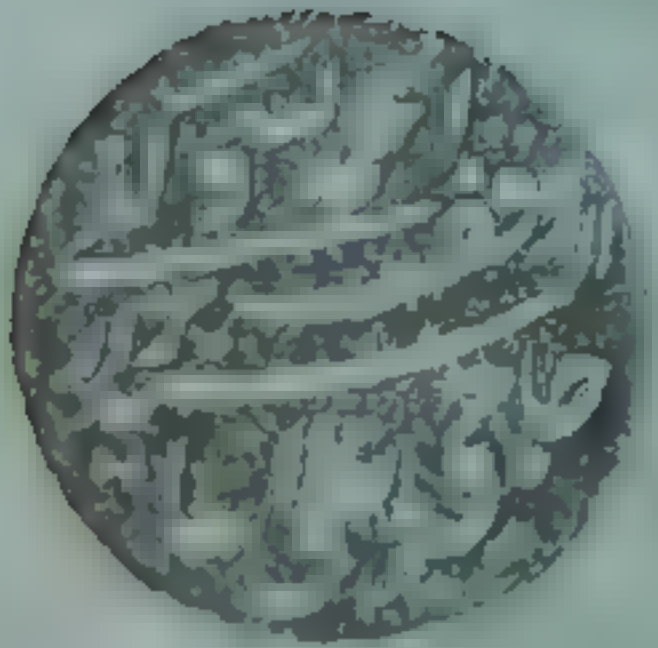
كتاب الردة

بالعقد القوي من ذلك شبه النية التي تدفع في القوي بما ذلك التقدير الى الاعتقاد الذي
 يجمع النية اذ يرجع الى انه قد اتى النية قائله: استشراء فخرج ما يريد يسعي نفسه واطلق
 كقوله عليه عايش لم يرد ما لو جازي غير الله والنية ما قبله: اعظم التوبة بما قبله لا يحتمل
 اللفظ لا تعيد فيلزم باطنه ايضا وقادق الطلاق بوجود الشاؤون سنا: فانخرج اية الله يرجع
 الى انه لا يتبين التوبة الا مع وجوده وعكس في نفي الصانع هو انه لا يثبت هذا ما انما له
 لاهاثو فبقية على الاصح: او الرشد لانه لا يجتد والنية كالرسول: او كذب رسول فخرج ما لو
 كذب عليه ومثل ذلك فيه لو قصد تحفيهم ولو يصح انهم ادبوا وسب المالك اذ صنف مدعي
 التوبة او ضلقة الامة وكفر الصلابة او انكر غير جاهله معذور البعث او ملك او الكعبة او المسجد
 الحرام او الجنة والنار والحساب والثواب او العذاب والوجه فيمن قال علم اسم او فيما يعلم اسم
 كذا وكان كاذبا علم الكفر غير ذلك غايته انه كذب فان اعتقد عدم علم الله به او ان علمه
 غير مطابق لمواقع او جواز ذلك فلا سلك في كفره فخرج ما قبله فقام العذر: وانه
 لو دل ذلك على بطلان الصلاة لا يكفر فان اعتقد عدم استحقاق كفر: بالاجماع اي اجماع
 الامة لا ريب ولا بد من كونه معلوما بالضرورة في انذار ان لبت الالباب السد مع بئس
 الصليب فلا يكفر به ولو ما علم به خلافا لبعضهم: كالزنا والشكر والربا: كالنكاح والبيع
 او نفي وجوب جمع عليه وكذا الوتف مشروعية نفعه راب كالعبد: للعنة او الجنة: لصلاة
سكينة او نيابة كونه في واحدة من الصلاة: او نزع فيه اي الكفر اي انه يكفر ولا وبعضهم
 جعله شاملا للزنا وادى ايجاد فعله مكفر ايضا فمأز في الغناء مصحف بغا ذرة وادى في ما في
 التبع وفيه نظر فراجع: كفر اي حاله او فعله ما من جواب ما نفع وكفر بذلك لان ما فيه
 كذب بالرسول ومنه يعلم التكفير بكذب الله تعالى كان ينفي صحة اي يكفر رضي الله عنه وينفي مري
 بنسبه عائشة مما رواه الله تعالى منه وخرج بذلك شبهه او غيره كعمر بن الخطاب والحسين او
 نفي وجوب ابي بكر او غيره من الصحابة وان لم يعلم عليه نفي صحة ابي بكر لان لان المذهب ليس

بالبالوي

منه

باعتدال فلا يكفر بشيء من ذلك على الاصح المعتقد: و او اعلم اي القوي الذي هو
 النية لقائمة لشماعها حاله كالمستغيب وقصود العزم بالثاني قوله بعضهم النية على العزم
 غير مستقيم ففي كلامه رد اعراض على المصباح ذكر النية مستندك وقيل الضمير عائدا الى العزم
 بما صح به ابنا جرح كلامه وروي وغيره اي قروا من النية وفيه نظر واضح لانهم صرحوا في
 غير موضع بان العزم مغاير للنية الشرعية كقولهم النية قصد الشيء مقترنا بفعله فان
 توافقه عنه سمي عنما قاله قالوا بهذا العزم الشرعي واما للقوي فهو شامل فيقال لم يثبت
 لغة شاملة فهي مساوية له وحملها على الشرعية دونها ودعوى الامة فيه حكم شامل
والقوي المتكفر بعد استشراءه صرحا خرج بالعد التبرؤ والغفلة ونحو التوم وبالكثرة
 ونحو ذلك اكرامه وخوف كاستيخارهم بخسرة كافر والغناء نحو مصحف بغا ذرة قوفا
 ما وقوعه في يد كافر قال شيخنا الرمي اذ لم يظن اهانه له وبالصحيح ما كان معه قرينة
 تصرفه عنه كالبصاق على اللوح لا جله مشيخ ما فيه من القرآن: كالغناء مصحف بغا ذرة
 بالغفلة او العزم والفرقة فيه وسمي ببطلان كالعناء فيها والحق بعضهم به وضع رجله عليه
 ونزع فيه والمراد بالصحيح ما كان فيه العزان ومثله الحديث وكل علم شرعي او ما عليه
 اتم معظم قال شيخنا الرمي ولا بد في غير القرآن من قرينة تدل على الاهانة والافلاو عزمك
 الغا ذرة الطاهرة كبصاق وحقا ومنى: او سمع كذا كك خلق ولو بيتا والركوع
 كالسجود ومنه الا تخافا عند ملاقات العظاوة وقد شيخنا الرمي بما اذا قصد بطلان تعظيم
 الركن له او التاجد له كتعظيم الله والافلا: واقتصر في الروضة اي فهو كاف عما يجوز
 قد كرم في كلام المصنف مستندك: اي لا اعلم ان اسأله ان وصف ما بالصحبة وشمسية
 مجاز فيهما: فما افاد بالغناء ان المحتول لم ينافر عن الردة والابان طوبى وامتنع قبله
 جنونه فيقتله فيه حقا: لم يقتله اي لا يحق قتله ولا قتلان على قتاله وان اتم: صحة
وردة السكران اي المتعدي لانه المراد عند الاطلاق والافضل ناقيم لثباته الى



افاقته - واسلامه عارضة فلا بد من عرض السلام عليه بعد الاقامة قال وصق الكفر
 قرينة وقطع بعضهم اه والمعتزلة بالذهب احدا لقول من من الحاكمة الموافق لطريق
 القطع في الردة والحق القابض في السلام قتالهم وتيقن الشكاة بالردة مطلقا اي بلا
 تفصيل هو المعتمد **اي عارضا** اي قطعاً ليس من صفة الشكاة لما يتوهم به المراد
 عدم تفصيل الشكاه في شكاة ما قبل كفر بانه اذا رددت اليان وكذا كفراد انشغالها
 للرافع ولو طويلا وانما حكم عمة دمه خوفا من دفعه لحكم لا يفيك التوبة بعد الشكاة
 اجابهم ويشتق على الشكاه ان يشهد عند من لا يرى التوبة **وقيل يجب التفصيل** ومضى
 عليهم شيخ السلام وبتبعه الخطيب **فيلزم اه** قال انه كذلك **فلو قال بعد الشكاة كنت**
مكرها صدق بهيمة قال لم يكلف على بالشكاة ولا ضمان عا ذاللة **لفظ لفظ كفر** او فعل
 فعل كفر وادع كرها صدق بهيمة مطلقا يغني عن ادودتها وقارط الطلاق في عدم القرينة
 وبانه صفا في محقق الدما هنا وكذا ان اطلق مرجوح **والثالث الاظهر** هو المعتمد
او غير كسر فمراودنا اذ كلف فخر بركان تغد استقصاله ولو يجران عا عدم الع
 التفصيل لم يحرم من الدرك عا جميع الاقوال كذا في شرح شيخنا **وان اقتصرت** في المخرج
 الاولين **اي قاصص** تابع له دما عا فلان عا ذكرها في الردة وفي شرح الصغير
 وجب للمعتد وكذا كعتها في الحاق **قال امرأ قتلها** ودفا بغير الكفاد ويتولى القتل
 المايم ولو بنا فيه لا غير الى اليد في ربيعة ويعتد غيرها وان اعتديه ولو غدا دادة قتل
 شهيرة ناظرنا بعد السلام لا قبله او جوعا اطعم لا جله المناظرة **وان اسم** بان الى ايا
 بالشكاه من من يثبت ويالعي وان احسن العربي وقال شيخنا لا شرط المولاة وفيه
 نظر ولا بد من اعترافه بالرسالة ان كان بينكها او البراة عا مخالفة بين السلام ولا بد من
 رجوعه عا اعتقاد ان قد بينه ولا بد من كثر لفظ اشهد قال شيخنا اذ ثبانه بالواو يراها
 فما في تشهد الصلاة وبه يجمع الشاقض ولا بد من مراعاة الالفاظ لهذا الصيغة فلا يبدل

لفظ منها ولو جرد فيه فلا يفيك المعبود كذا الله اولادها الى الله اولادها الى الله
 اعلم ان لا اله الا الله او اعلم ان محمدا رسول الله او اشهد ان احدا مالا وسول الله او ان محمدا
 عبد الله او ان محمدا رسول الرحمن ونحو ذلك واقر الص في السلم الرابع الى ما يباين
 المذكور او كذا او عوم لفظ المراد لا في تعليقا **فدع** لا بعد من يرد له مرة **وتقارن**
 ان كانت ردة بعد بعد السلام **هذا المقول** هو بلهم وفي شذوذ بدونها وليس
 صحيحا وعليه فيراد المذكور **الذين يطنون اه** هذا افاقا له شيخنا هنا وفي صفة الائمة
 وفي الغرائض وقاله في اللعان الذي من لا يتخذ دينا قاله المنوي وهو الصحيح **ق**
والله المراد منه اي والله الباطن هو المراد من العن **وولد المراد** اي من غير كافر اصل وال
 فلا قاصلا لانه اشترى ابويه ان انعقد اي حلت به امه **واحد ابويه** ولو انشأ من جهة
 الا او كان ميتا والمراد بالابوين الاصليين ولو بولادة حيث نسب اليه ولو نسبة لغوية **ق**
او ابواه من كان اي وليس في اصوله النسب اليهم مسلم والافق ومسلم **والاظهر** من ينظر
 وان كان في اصوله كافر اصل فالنظر مع ما مر انفا والوجه حل هذا عا مام **ونقله** العراقي
 الناقل عا كفا ان اراد بالكفر الردة او لا عم فهو زيادة في الردة عا القبول بسلامه وتفق
 لما رجحه وان اراد به الكفر الاصل فقط فهو مرجوح وانما ذكره مبالغة في الاعراض عا الرافعي
 في حكمه في السلام **ابوطيب** وهو امام العراقيون قصص نسبة النفل اليهم **قريب**
 ولا يخفى ان هذا الخلق بالنسبة لاحكام الدنيا ما في الآخرة قن مان من اولاد المراد بها او
 الكفار الاصليين قبل بلوغه فهو اجنة عا الرائج ويكون قادم الى اهلها **عنا** ماله اي
 المال المعروض للمزاد **الشيخ** يرد قبل الردة **بالحكم** اصطلاح لا تحام ولد مكاتب ولما ملكه
 حال الردة بغير اصطلاح لانه فيه وجهين عليه بملكه او ياق عا اياضه **فدع** لا بد من ضرب
 الحجر على الركن من جهة الحكم لا جله اهل الف وبصر فحما عليه بفتح الردة **بفتح** اه ولو
 في حال حيوة فيقضي **اقام** وان قلنا ببقاء عا ملكه فهو كالتوكيد لا فتوا متفاهة للوارد

الخلاف لغيره وبذلكما اسرار الله فقامله واقدم **ولا يوطئ** **بها** فاعدا كانت او معقولة
 لكن بعد اي الادع فيها اي المينة والبرهنة **وتدعي** **ا** بناء على العقل بعقل القاعل
ومبينة والعقل بحله عن عطاء لذب عنه **وليس** ما ذكر من الاجارة والاباحة والعقد
 في المحرم بشرط والراهن حرمة المعلقة فاعلم عامر قد نزل الغاية في كلام المصنف ومحمد التوم
 بعدم الجواب الحد يحد يوطئ مطلقا لثنا وملائمة ووجهة غير ومعلقة وخامسة
 واقتتوجه ومرتبة وثنية قاله البغوي وكذا في بوجبة والمعتد فلا فاقيل بصحة
 العقد عليها **ث** لو ادعى مستظلا الحد كجيك تحريم او نسب صديق ان آكله
 والا فلا بشرط الظن بياوغي عقله مع التزام له حكم فيجوز في ومريد لا حرب
 ونحو معاهد **فلا** **يحد** **الصبي** وان بلغ في انشاء الوطئ **وليس** **ا** له للشبهة في الابداء
 بخلاف ما لو ظن انه صبي قبان بالغا فيحد **ث** **يحد** **ا** حكم الخلق هتاما مرق في العقل **:**
 وهذا كحصة اي وقت وط الزنا وان تغير بعد فبرم حرس في لاكله فلا يقطع حدها
 سلامة وان ثبت باقراره على المعتد العبرة في صفة الحد بوقت الاداء حتى يمتد بها
 بالسياط وتبين نجى بالعلم **فائدة** الاصلان لغة المنع وشرا يطلق على نحو تبعة
 معان الكلام والبارغ والعقل ويكف منها فسر اية فاذا احصى الحرية وقسرية والمحصنة
 من النساء والعفة عن الزنا وبها فسر ان والنين برموك المحصنة والاصابة في نكاح صحيح
 وبها فسر اية محصنة غير مسافحة وهذا المرادة هنا **البرم** **و** **كسفي** **به** عن قطع الله
 لدخولها في جملة بدنة الهالكا فدخل فيه المجلد لو سبقه كان زنى بكرا ثم محصنة فيزجر
 ولا يجلد ولا يضرب على قاعة ما اوجب الامر به بخصوصه لا يوجب ادونها بعمومه فما
 في الحديث الا صغر مع الكبر كذا قالوا هتاه فيه ثام **وهو** **اي** المحصنة هتاه كذا يبلو
 وعقله كما مر حرية كاملة ووطئ في نكاح صحيح كما بان **:** **فرا** **اي** كاملة الحرية ولو هو
 ذي او قيد لوجب الحد الا في الحرب محصنة كما قاله شيخنا الرمي لوجود ما ياتي فيه قلوته

بها

بعد

بعد سلامه **بم** **حال** **حريم** **ولو** **حربا** **لان** **التكثير** **مكروم** **بصحتها** **وتكليفها**
 بشرط في النقيب الذي يصير به محصنا ان يوجد في حال حريمه وتكليفه ان وقع عقد النكاح
 قبلها **بنا** **قص** **هو** **معتاق** **بالكامل** **كما** **يصر** **به** **كلام** **الله** **لا** **بالزنا** **كما** **يتوهم** **فستقط** **ما**
 لبعضهم هنا على لا يعمل عليه **:** **ماله** **جلد** **تقريب** **علم** **بامر** **الامام** **فلو** **فعل** **على** **نفسه**
 او فعلها غيره به وليس نالجا عن الامام لم يعتد بها وبصحة في معن الامام ويندب
 تخليفه ان التزم لانه حق الله تعالى وابتداء العام من ابتداء سفره ويكفي ولو دها بابا
 ايا بابا ولا يحتاج في عدمه الى اذن الامام ويكفي حد واحد لمن ذنبا من قبله **:** **الى** **مناقة**
فهر **بسط** **اما** **العلاقة** **والمقصود** **عدم** **طاعة** **حرمة** **دقوله** **يلد** **وعدم** **اجارة** **على**
 عينه يتعدى مع التقريب الحد والما ذكره له كتحصن اب امه بشرطها او تروجة فقط
 وماك للنفقة لا غيرهما كاهل وماله يزيد على النفقة **ف** **لغير** **هما** **اهله** **معه**
 لم يتعوا به له كتحصن اب امه بعد فبهد ان حقيق حريمه او عتده ويحس
 ان حقيق اقتداء بالنساء او العلمان قاله شيخنا الرمي وكذا كل من حقيق هذا الامر
 ولو غير لان قاله **وهي** **معلقة** **نفسه** **:** **جيرة** **حرمة** **اليلد** **قله** **التفكك** **الى** **اقرى** **بغير** **لها** **او**
 او بعد منها مثلا **:** **الى** **غير** **يلد** **وجوبا** **:** **قاله** **عاد** **اي** **الى** **دون** **مناقة** **العصر** **مطلقا**
 او الى يلد اي يلد وطه الناصلية او الى يلد قرب منه منع منه اي منعه الامام واعادها
 الى ماله فيه او الى مثله **و** **كثافة** **الملة** **ثنا** **له** **وطنه** **له** **يتولا** **حتى** **يتوطن** **وان** **لزم** **فيه**
 الحد ان لم يعدد بعرب مسافر ولو لم يجر له غير مقصود وان قاله الحج ولو نفي فيما قرب اليه نقل
 له غير وغير حرمة وطنه ولا شئنا المنة عليه **:** **للتقرب** **امراة** **وقضى** **وامر** **جيك**
: **الامع** **محرم** **او** **مستوج** **او** **امراة** **نفقة** **والمراد** **صحية** **من** **ذكر** **لها** **ذهابا** **او** **ايا** **بايالا**
 فامة قاله شيخنا ونوزع **:** **باجرة** **له** **عليها** **ان** **قضى** **عليها** **والا** **فعل** **بيت** **المالك** **والا**
 فعل المستلزم لم يجبر في الامم عليه **و** **عنا** **بذا** **اي** **آخر** **التقريب** **الى** **وجوده** **والمراد** **به**

لا بالزنا

ولا يربط ولا يقيّد: والاصح لثبوتها اي الحق للمرأة فانه يعقدها ومثلها الامر بالحيث
 ثبوت اولها فلا يشترط الحرة في قصة العتق مع انها مقرونة بياك للمعنى ثبوت
 يجب في كل من الرجل والمرأة بشرعية وامر يقبل وقضا ونوفض وبيع ويهدى ويهدى
 بغيره البدين وعرض ثوبه واجامه لرب لا الله ولصلاة لغيره ولا يبعد الضارب عنى ولا
 يدنو منها: ولا يوقر اي لا يجب لاقربى: لخص ادوارا ورد مقرطى فمن
 يهدى لاقربى لخص بربى ودا يجب لجد ولو من ذنا وقطام وغیره لم تقم في العتق
 ولذا استأخذ ود الله ثم: ويوقر الجلد وهو بالمرض وعينه ثم ياتي ولا يجب ان
 ثبت الزنا باليمين وفيه حريه: بشر العتق اي على الشر وهو لم يوجبه وعليه الشماخ
 الله هو كصله استيفاء الحد المذكور: فان اتفق واحتمال بان الشك في ذلك وقدر
 الامان باعتر الزجر هنا: براد بفتح الراء على الاصح ويحكم الكسر بعد الضرب اي
 بعصمه قال براد بعد بعضه عند بامق وجلد الباقي كالا حبان طاحدا جائز
 لان الاصح وجوب الاقربى كالي وسكت المص عنه لاجل الخلاف الثاني: يوقر
 عند العتق ولولها وبذا ان املك والافلا يوقر ولا يتعل الى بلد معتد ولا
 يجب لو افر كما: فيقف وهو مروج كما ياتي: ومقابل النص قول يخرج اي من
 الثمن وشيئة الفرق بينهما فهو هنا مروج ايضه والراجح بناء عليه من الخلاف المذكور
 الاول في الجمع: الذهب جوب الاقربى هو المعتد خلاصه مطلقا على المعتد ايضه
مطلقا اي سواء قلنا بالضماع او لا كما صرح به الخطيب الدعوى وقارى وجوب اقف
 في التعريف والحق بانها بالاجل والوقف خطا: ولا كذلك الحدود لانها مقدرة بالنصب
 اقره عن الزنا لانه دونه رتبة وقدر والحد حيث هو لغة نهايها للنع او طرفة وكذا
 عقوبة مقدرة يجب معصيته مخصوصة حق الله ثم الادى او لهما كالسب والقضا
 والعنت فانه لهما والغلب فيه حق الادى لضابطته والعنت لغة الدعوى مطلقا

بصلة مع

كاتب القدر

وشرعا الرمي بالزنا في معرض التعبد بالخروج الشهادة به فتغير اليه بالرمي بالزنا لا ياتي
 واحدا من التعريفين الا ان يقال هو من التعريف بالاعم وسكت عنه هذا الذكر
 في اللعان وهو من اليكليات ومن الكليات الخمس ومن السبع المعينات وقابل
 قاتل بنص القرآن والشاء للرجال بالاولى لان بها حرص على الزنا لنفسه
 ما قذف يمينه في خلقه بحيث لا يسمع الله الا الله والحقيقة فليس بكبرى موجبة
 للحد لا يعاقب في الاخرة الا يعاقب كتب لا ضرب فيه لم يتركه حد العاقد
 دون حد الزنا لانه احقا ودون الحد لمن لا يمكن ما دفع الحد عن نفسه
 بسلامه: اقام بقطع الله كالتوبة ا حفظا للعبادات والعاملات وابعاد لائق
 نوع فضله بالانتكاح لم يقطع الله الزنا ابعاد للنساء ثم: سقط حد العتق
 الذي يجب عليه وهو اكانه التلثة وتقيم شرط العتق واحال شرط العتق على ما
 في اللعان كونه مكلفا حرا مستلما عتقا: اي مع التام الاحكام ولو هو الذي
 المثل وعهد الزنى ويخرج الحربي والعاقد المقتد فلا يحل المكروه اي بفتح الراء وكذا
 المكروه بالكسر لكن يعزى الثاني: له نوع فيقال ساقنا فيسقط بالكلية: ولا يحذف
 العتق لكن يعزى وكذا ما ذكره في العتق لانه لا يباح بالاذن واقا يسقط الحد
 ومعه في اذله فانه عما تخفى به استراذ: ذكر اكان العتق او انى لوقاله ذكر اكان
 له منها وانى لشبه العتق وكان اقيد كما لا يفتك به يعهد ان: يدى الولد مثله
 ان اخبر بالذنب فيه والافقوى لسيقاه اجمع كما ياتي لان حد العتق يورث كالنقير
 لكن غير مخرج على مقدار الارب ولذا لو مانا المقتد مرثا فلو ارثه لوله الرقة
 لسيقاه لانه للثقة ولو عفى عما يعصه لم يتقط منه شيء ولو عفى عما ارثه على
 ماله سقط حقه ولا يستحق شيئا من المالك ولو عفى عما قاذفه لم يرد بعتقه بعد
 فلي اجمع: فالحنى كمال الحرية حالة العتق فاقفه وان ذنب بعد ثم قال بعد

وفا على ما

مطابق فان كان في ظاهره فله ان يكره

بعض بالمضروب: شيء اى من غير الذهب يشادى اى من الذهب والفضة او بها:
ولا يبلغ اى القيمة: ولو مضرب ربعاى من الذهب ونقنا: لا يتاوى بجملة القيمة
لم يصح به ما عليه بذ ولو لم يرق خاتما الذهب نظر الى الوزن وهو مخرج في انه لو بلغ
وزنه ربعا قطع به وهو يكتفى اعتبار قيمته الصفة فيه فخر اجمع للمضروب
علم ما نفعه يعنى في بلوغه ربعا وناو قيمة كذا قاله شيخنا الرولى لئلا لا يكون لا يتصور
نقص القيمة في المضروب اعتبار فيه الوزن فقط والله يعلى في غير الذهب لوفى الغضنة
المقرونة او ما كتب حديثا او علم او علم شىء او مصحفا او ثيابا او مالا او ثوابا
او فائدة او بقول او حشيش او طعام ولو لم يمسح فستاده او معدة بلوغه قيمة ربع
دينار مضروب من الذهب وقولهم العبرة في النجوم بنقد البلد القاب الى الجواهر الى
بل لا معنى له الا ان كان له ثوقى عليه معرفة قيمته بالذهب المضروب فثامه وحرد:
ولا اثر اى عينة به مع وجود قصد السرقة ولذا لو طفا الله لم يبان لغيره لم يقطع
ولو اخرج نصبا ما حرز اى يتقلب الحرز او نحو لا يردم جداره او نحوها لم يبق
لان سدا ما ازال الحرز لا ما هتله: وفي اصل الروضة اه يغيب ان اعاد الحرز
من غير المالك لعدم وجود ما في شىء الرولى وقائه شىء الزيادة: وان لم
يخلطه اه هو جرح في ان تخلط احداهما لا تمتزج القطع فلما للبلقينى وان اشترى خراب
الحرز عند الطارقى او اقتلعت اللبلة لم يعلم ما يعنى: ولا بعد الحرز هو مئة للفقهاء
والحرز مفعول على ما في الروضة اى للمفكول والحرز نائب فاعله عما في المتهاج فتلك
والى الامام اه فيه اعتراض على التعيين بالاصح في الثابتة والجواب عنه بلفظ
من الروضة: وفي وجه لم يخل والثالث لئلا يكون دجوعا لصوريته وهو لا يصح
لان الثالث يعنى كالمسار الحرز عند النكس الطارقى عنه والرابع يعنى اقللنا
اللبلة عنه سواء وجد قيرها علم المالك واعادة الحرز ولم يعجد او كذا ما بعد

الذهب ص

فخله

تجده والثاني يتقراه او شامك لما لو خرج دفعه او شيئا فشيئا فيقول شيخنا شىء
ان الاولى ليست من حله الخلاق فيه نظر: قطعا ان كان اهلك وان لم يطق كله منها
هذه النصايات فان كان احد من نصيبها اد ايجبا بامر الاخر قطع الكاملة وصلة وكذا
يغال في ما بعد ولو عثر في الاخراج قطع ما اخرج نصبا ودون الاخر اخذ ما كان
المصرح العلة: في الشقوى بما ما قبله الا وما بعد: فمراو حشر يراه في تعبيرها
بالواو اسنادا الى انه لا فرق بين سرقة الجميع او بعضها وقولك لانه ان المالك
وجلبه سدا وكذا اجروا ما في كالية سدا لانه يشد فصل ان دبح الجلد قبل اخراج
من الحرز قطع به ومثله خر ثلثك ولو بلغ انا ان نصبا قطع به: نظر الى ما فيه
مشيئا الى اذاعة فيه كناية الى انه دقل الحرز بقصد السرقة فان دقل بقصد
الاراقة لم يقطع قطعا يجوز دقوله لئلا يكون ذلك خرج قاله شيخنا وكبر
ذلك في كسر خط الحرام وطامسا ليجوز دقوله فلما قطع بها الا بما دخله بقصد
سرقتها وفيه نظر والوجه انه لا قطع بها مطلقا لا شاعير محرقة فثامه ولو كماله
المرء او انا والتفد قبل اخراج من الحرز ثم اخرج ويبلغ نصبا قطع به قال الخطيب
: من الملاءم ومثلها كهم نحو صليب وكتب محرم: الثاني اصح بشرط السابغ
وهو ان يكون قاصدا للسرقة والى ان قصد ازالة المنكر: فلما قطع وفي الروضة
فيه اعتراض على الراجع وفي نصيبه ما ليس عليه المعظم: ملك الغيرة اى كله يقينا
: فلو ملكه كله او بعضه كما بان: كسراء ولو قبل تسليم ثمنه وكذا اهيبة ولو قبله
قبضها لوجود القبول وبذلك فارق موصيه قبل قبوله ولو بعد موت الموصي فبقطع
الموصي لم يغير: بالحق ومنه بلغ هو هو موهة او دبت اذا لم يخرج بعد ذلك فان خرج
ولو ناقضا وجب القطع: كاهراق ومثله تفخيخ يتعمد سدا لانه بعد ما تلقا
: وكذا اذا ادعى اه يؤخذ من تعليل الله في هذا وما بعدها من شىء لرب السط

الثالث انما لعدم التهمة ولعل ذكرها هنا لا يخلو الملك فتمامه : اي لنفسه اولاً
 لا يقع بسرقة ما له كاصل وكبد : اي المشرق وكذا الوادي ملك المشرق منه
 وان علم مالك لم قاله شئنا وانتظره مع ما بعده وكذا الواقع ملك المشرق او المشرق
 منه لانه ملك للمشرق : لانه ما ادعاه اي في ذاته وان كان له الحق او الشرع او
 قامت بينه بخلافه او لثبته المقر والمقر له وكذا الوادي انه اخذ من غير حرز او انه دون
 نصيب او ان المال اذله في المأخذ ولا يستغنى في دعواه بشئ من ذلك وان علم كذبه نظر
 الى ان الحرز يدفع بالشك قاله ابو حامد دعوى الملك المتكثرة من الجبل المحرمة وتسمى
 مدعيها بالشرع بالمسروق الظرف قاله الامام الشافعي واما دعوى زوجة المذني فيبوء من الجبل
 اليها حتى وفاتت الاولى بان فيها دعوى ملك ما هو مملوك لغيره بخلاف ما ظاهر كلامه
 في قوله ما هو زوجة لغيره وفي العلة بخلافه فراجع وحده عدم القطع بسوء الملك الذي
 لو قبله النفي الى القاضي اما بعده ولو قبله البتة فلا يستغنى القطع : وحده النفي
 هو مني للغاوى ملك والنص مقصود وضيقه عند الرجوع والقول المحيى وبنائه للمنفوق
 بعد هذا اتمامه : لانه من يكتسب رقبته قاله لم كذبه بان صدقه او سكت او قاله لا ادري
 فلا قطع عليها ايضا : انه ملكه اي قال المشرق منه المشرق ملكا للمسروق فلا قطع ولا
 كذبه التلويح ومثلاً ذلك الحرز : لانه له في كل جزء معاً هو يكتسب قطعه ملك شركه والاختلاف
 غير المتكسر له ولو كذا الما سرقة من حرز ليس فيه مال مثلاً لا يتما او فيه او دخله يقصد
 السرقة ما له شركه والا فلا وفيه نظر : سرق نصف دينار او ما قيمته ذلك ولعل هذا هو
 المراد للتمامه : ما ينضم من الاثا شامل لما لو كان احداهما رقبته او لم يجب نفعه على الماقر
 ولو كذا للما ومن عاين يوجبها براديه في الجملة منه لو نذر عتق وهو في غير عتق لصغر
 فسرقة اصله وفرغه قطع لعدم جواز نفعه فيه : وما له سيدة اي لا يقطع من فيه رق
 ولو مكاتباً وبعضاً بسرقة ما له سيدة ولا يملك اصله سيدة او قرعه او غيره من لا يقطع

السيد يسرقه ما له ولو سرق السيد ما له المكاتب او مال ملكه البعض ببعضه الحر لم يقطع على
 الرابع : واحد الزوجين او وفارق الزوجية العبد بان نفعها ديناً على الزوج والداث
 يقطع سرقة ما له مدنية منه ان اخذت مال الزوج عتقاً لها ماضية ولو بدعوا فلا
 قطع او اخذت الدائناً ما له مدنية يقصد منه فلا قطع وبصديق في دعوى يجد مدنية يقصد منه
 او عا طلبة : فيما هو محرر كونه في حكم لا يجوز له قبوله او في نحو صدوقه مقبول او قراً
 كذلك والا فلا قطع : لعمم الدالة لم يقطع لعدم التهمة الذي هو مقصود الشرط المذكور
 قاضيه انه يقول بوجودها كالقول الثاني لكنها صفت هنا لم يعلم من الغرق المذكور بشرط
 وبين العبد لم يقتصر على الزوج ذكره في التعليق قاصراً وتامه : ان اقر اي اقره والا
 ما ولو بنائه وهذا العبد لا حاجة اليه لم يعلم ما بعده فتمامه : لطائفة وان لم يكن لهم
 مقدراً اخلافه ما : لما المصالح ولو غنيا وصدقة نحو ذكاة نساء سرق منها او ما له
 وجب فيه وان لم يكن من جنسها لم تجارة وذكر الفقهاء ليس قيد لما يرد فتمت كلام الله ليذكر
 نحو غلام وغار ومولف قاله ما يجزئ له الاخذ منها : قاله ذهب قطعاً بباب مسجدي عام
 قاله خص بطائفة فلم يملك المذكرة ويقطع غريم مطلقاً قطعاً : قاله لا يملك الا شفاعاً
 ولما سانه ذلك لا قطع به لانه فيه حظاً ومنه سمي بنفسه والبطائفة نفي فيه والمجرو
 المناقة وكرس مصحف ومصحفه ودكة المعوذات وسامها ودون يدي ورساؤها وبلاط ورقام
 في ارضه وكذا ابكرة وفي شئ شئنا عدم القطع في البكرة في الذي ايضاً وفيه نظر لان عدم القطع
 على الذي اقامه في الجملة العام في يان فان حله كلام شئنا على ذلك فواقع وان كان بعد
 : لكنه وعامة وطرا سانه بذلك يقطع به كسوايه واجباته وجدوعه وباب ساطع
 وسطه وسبابه والوجه ان دقام جذراته مثلاً وان يقطع بسر الكعبه الخاط عليها وكذا
 ان سديها ليكن من حرز اقال الخطيب ومثل سائر المبني وفيه نظر : وراي الامام اي ان
 الامام خرج من عدم القطع في نحو حصصها ونقله الى الباب الجنود بعهم القطع فيها

الشيخ ابو حامد

الشيخ ابو حامد

فصار فيهما وجهان فالنهي بالذهب فيهما لا يصح الا بتقليب ما بعدهما فيهما عليهما وذكر
 اي الامام الحمد والثناء ووجهه اي في غيرهما طريقة حاكية مقابل المذهب الذي هو الطريقة
 الجازمة كما بينا ولا كذا اي وعلى الامام وجه ثالثا مفصلا وهو المعتد من حيث الحكم وفيه نظمت
 حيث الخلاف لان فتاويه الزينة ليست في حكم النص للتعبد بشي خلا يصح دخولها في القاطعة
 المجردة عنها بالمذهب ولما في الحاكية المتعبد بها آه فيه نظر لانه ان اراد الاعتد على النص
 فسلم وقطع عنه فيهما وان اراد الجواب عنه فغير مستقيم لانه لا يجوز ان يكون الوجه الواحد
 مقابلا لطريقة ولا حاكية وبذلك العلم وما قاله بعضهم من ان تعبد الله بتقليد الطريقة الى
 ولي الجاذبة وهي طريقة الجمهور كشارة الى الجواب على تعبد المصنف بالمذهب فانه قد تدبر
 قال شيخنا لا يقطع بطلان ابواب المسجد بشي مما ذكر فيه لانه غير معتد به فراجع كلامه وا
 لذلك يقطع في المسائل المذكورة ومن ما نقله بالمسجد كما انما هو في كلام الله من تعبد
 السابق بالتعلم والاولى عومها لما قبلها يندفع ما يتعلق بها بيت الحال ايضا ولا يظن الانتفاع
 الذي يجرى بالباطل والفتاوى لانه لا بالسببية لانه ضرورة ان الله يدان بالحقيقة فيه ولا نظر
 بقسلة ثقة الامام عليه عند غيرة لانه لا للضرورة بشرط ان يكون عليه اي ان كان بالافتقار الى
 ما قاله الدافع انه لا يصح في ثقة الامام على اللقب فرس لو رقت له ماله لم يقطع
 ان مات على الذمة والمسار في حق في اسم ليقع والقطع قاله شيخنا وقد يقال لا يقطع مطلقا
 نظر المقتضى بزياد ملكه بالذمة فراجع قطعه بموقوف اي على ما يقطع بسيرة ماله
 فلا يقطع بموقوف على اماله وتبنيها والبيان في الموقوف عليه قوله او بعينه لان تعلق
 له وظاهر العلم قطع العاقب بما دققه وفيه نظر نظر اللفظ باز ملكه وام ولد اي
 ويقطع بام ولد فيها لانه او بحقيقة او بغيرها عليها او سكري او مكره او محب او او
اعجب تقتد الطاعة بموقف بالقيمة اي وغير مستقلة بالنظر الخروج المكاتب
والتي تقطع نما تقطع على سارقها ولذا في الموقوف اي المالك فيه منعقد ابناء على

على العمل في القاطعة بالملك فيه وعلى القول الثالث بعدم الملازمة في من المباحات
 فتعلم وعلى القول من ثمة الوجود الثاني فتأمل لا قطع على مستلم ولا على موقوف
 على جهتك العامة او في وجوه اخرى بخوكة بثو سبلة والاقول ان ذلك وقار الذي هنا
 مامر في نحو القناطر بانه داخل في الموقوف عليهم قصد امانه من العموم كما يعلم او
هصالة بالصاد المركبة هي القوة والمنفعة ولكن منها اي الصحة او المسجد والشئ
لا اصاله لم اي في نفسه ولذلك لو دفع ماله بصحة او مما قطع بشرط لانه مضيق لم قد
 قاله القزالي والحرز ما لا بعد المالك لانه مضيق لاله فيه ومرجعه العرق لانه ليس له في
 لغة ولا في كماله في المبيع والاحياء في الموات دوام حظ اي من الشيء يحفظ صاحب
المنازع والا فليس محررا قاله شيخنا احد امن مسئلة الحام فراجع قال فيه نظرا او لا غير
في الدوام الفتاوى العارضة عادة ولو تعلق العارف فيها قطع ولا نظر لعدم رؤية الماله
حظ خلاف البلقيني بمسئلة اسم لواحق العامة وبعابه الموق وهي مقدمة الملاصق
لذلك والمراد بها مطلقة النظر منها واصطبه بمسئلة المرقرة قاله الزركشي وهي مقررة قطع المرقرة
مرقرة داوان ان انصل بالد مطلقا والا فلا يدعن على البواب وماله حظ كما يأتي
حسين اي ولم يجز العادة بوضعها فيه والا للعادة وبرؤية توسط وسيل غير تعيين
فمن مزيلها مرد انه بأنه بأنه غير متون لينة اضافة بذلك النية خلاف الظاهر كل الشيء لا يجز
الانية التقية لالتباع على الحق فما صير به الزركشي لا هل اي لانه مرد ها ببوتة الدور
والخانات والطواق المنفعة او تؤخذ اي ملازمة في الحاق في الاصبع وليس مخاض لو بعض
على والشوار في اليد تحت الخلاف في الساق والعمامة على السر الدين في الرجل والنبي
منه لا والرداء مؤ للحجاب منها اي ما بعد التؤ مرد من المات تحت جوه او تفرد في زا
منه بوسط لأن عليه قلوا انقلب لو بغلب السرا ومثله ومعه عن دينه وهم حائظ
دار اسكانه من غاب عقله لان ذلك مناز والحرز لما نزل بكم كما تعلم اي الحا ظا حا

حظ
 اي ما كان في العبد
 قد

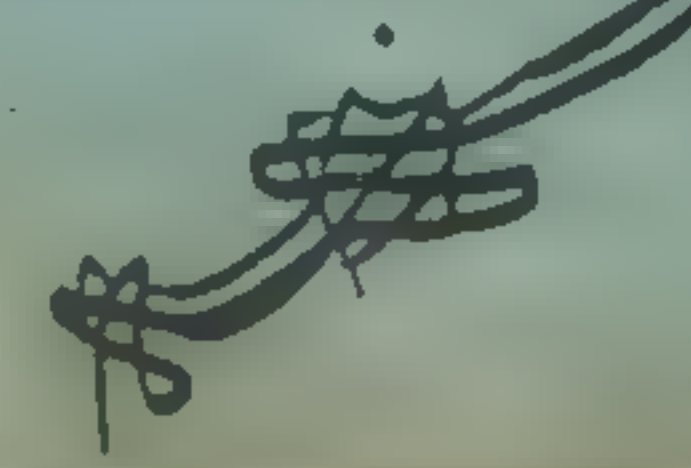
دائما وقبه اسنان الى ان يمتد المسئلة هو الحافض بقوله فان كان بصيرا او بالوجه
 بالغرب هنا معلوم من الملا حظ، ولذا قال شيخنا الرمي ان ذكرها ايضا في **باب**
 من هذا العلم ان ثياب العصبين والصباغين وتوثاب ايام الزينة ولو فست وتوضيب
 او قنع خفيفة مرمية في الازقة ولو على باب دار ما كثر ما عني حرفة بلا حافظ واما
 التفتة في رنة في الازقة ولو بلا حافظ لاني الصاكن الي حافظ: **والا فلا** وان لم
 يلاحظه فليكن حرفة فلا قطع وان اغلق باب المسكن ودخله قصد السرقة لاه باه دخله
ولو كره الطارقون وكان الواقفون لهم خوفا فاخذوا يعلونه حرفة عن لونه حرفة
شرط الملا حظ قد ربه على منع سارق اي على منع السرقة بالفعل وان خضع عن عني نالو
 وقع مناعه بوجه ففوة سارق اضيق منه قطع او اتوى منه فلا قطع: **او انشغاله** بجمعة
 فثلاثة او حاصلة فتول **باب** لا يشرط في الملا حظ ان يرد السرقة على المعتمد
 ويشترط لونه بقطانا: **و** دار منفصلة عن العمارة ان كان بها بفظان حذاء شوا من
 ان او فوق ليلا او تبارا وقال حرفة كان اولى ليشعلها وما فيها **حرفة** حرفة دول ما
 ما فيها من ان بلا حافظ: **وفي وجهه** هو المعتمد في ذكره اعتنا من على الحرف قائله
 وحرف بقوله بها ما لو كان خارجا عنها فلا بد من بقطنة كما تقدم ومتصل به وراهله يد
 الرقعة المغنومة وكسرها وفتح اللام اي فيها **اهل**: **حرف** مع اعلمه ومثله اعلمه
 ما لو كان له صرير يحوط النائم او كان نائما خلفه كمن لا يملك فتحة الابواب: **وحافظ**
 ولو لو نائم وكذا اضيق: **في** من الامة وهو قيد بجران الوجه المرجوح فمن الخوف حرفة
 غير حرفة: **اعلم** ان يومه حرفة من على بيت الوجه ضعف لعدم نظرا في ان ما في الدار واما
 نفس الدار في رنة بذلك وكن ابوابها المكنة عليها المنصوبة ومساكنها المكنة ونسقتها
 كذلك انتفاها: **وكذا** بقطان بقطنة سارق اي يغني القنات القليلة المنقطة فيما مر المراد
 ان القنات في نفس حافظ البقطان فربك الحرف وخرج بها ما لو انشتر فرصة فيقطع كما سيذكر

بسطه

قوله

قائلنا ذلك غير حرفة في الاصح لعله اسم الحرفة عالة لمة زمان الحافظ الذي لو
 منه العقل والنبه من حيث جريانه الخلق فيه فلا يملك مقتضى الشبه انها غير حرفة
 قطعاً قائله: **والثاني** ينبغي ان جميع كلامه الى الثاني لا يشرط دوام المرافعة فلا يجعل مع العقل
 مقصرا والاول يشرطها فيه مقصرا ومنه يعلم عدم تواد الخلق على حرفة واحد قائله ما
تبارا وملحق به ما قبله الشرح من الحفاز وما بعد الغروب الى انقطاع الطارقين: **واعلم**
 وليس مقتضاه منوعا بغيره ولا يفتى باعلاؤه من انتقاما صير وكه: **وعبر** الرقعة
 او فيه اعراض على الحرف بلو في غير المنة مع عدم الطريقة عدم الخلق مناصله ويجعله
 منقول الاصحاب مع انه بحث للرافع وحريم بالهجرة فبق ما لو كانت بالعمارة ولو غلبت
 او شغل في حرفة والصبر او هنا فلا بد من لفتها وما فيها حرفة من دوام لحاظ عدم
 المردج: **وفي** الرقعة او يفتى ان لونه الحافظ فيها ليس او يكون: **وتدبر** بالرفع لعل
 المبحر لم الى ذلك رتبهم بالياء التي يجب حذفها مع الحرف ولو جعله حرفة وما عني لغة من كرم
 حرفة في الركان او على حفا والكاتب بايات وحرفة لك السهم ما ياتي من الاعمال عليه بقوله
 هو من عظم جملته على حرفة لوجهها الصبي الرفع وقية نظرا لانه ان اراد بالجملة الثانية الى انهم
 ومنه لم يصح كونه في حرفة التي الذي ذكره وان اراد بها القطة او تايه لم يصح الرفع
 بقوله الحافة بوجوب حرم لانه فعله مضارع تسلط عليه جازم واختيار بعضهم والى
 المراد بالثاني معناه غير كرم ونصيح بالانقضاء الشد والارضاء معا قائله لا يوجب
 سكر ما بعد ما يعود اهله دون الاخرية وهو فكل مع انقضاء الشد وهذا يكون
 فالحال انتقيا معا كناية بصحرا وقلاب من دوام الحاجة ومع انقضاء الارضاء وهذا يكون
 ما فيها كذا يكون حرفة بحافظ ولو نائما قائله: **ولم** هو مسلم من حيث
 كونه يصح من عظم المرفد من عطف اجملة في سلم من حيث العرب واما الاعراض
 من حيث الحكم **باب** انتفى لنا بالنائم يغرب الحرفة في الرقعة ثم تقدم بخلاف الدار

الاعراض صح



المسوق لذكره بخلاف الاولين فقامت قطر في الاصح ان لم يعد الحرق فيه والى بان اعيد
 الحرق ونفيه ثانيا واخذ المال فانه يقطع قطعا لا يشاء الحرق اي بظهوره للمالك
 او الطارقين واكثر بتلك في عدم القطع هنا لعدم الشروع في الشق بخلاف قايما في غير
 مانع قوي باعادة الحرق فيه ويثبت العلم ان ما سلكه الشئ في توجيه الاولوية غير مستقيم
واخر غير ولو جيتا بالتقسيم عليه او لمهما او حيوانا معهما لفرح او اجبا لا يفتقد لظا
 عن فان ان اعتقد الطاعة او لانه ادما غير غير يقطع الامر وقارفا ما هنا وجوب القود
 على المالك بغير الرأى وعلى من امره بغيره بالفتك لان القود لا يجب بالسبب وانقطع بها اذا
 يجب بالباشرة او ما في حكمها عا تقسم فقط لا يقطع امره بغيره معه ماله مشرق حامله
فقط اي بالمالك الخرج على احد فلو بلغ قيمته نحو الاصل الذي اخرج من الجدار فضا يقطع
 التاق وهذا لانه اخرج من حرمة ينقصه له وان لم يافتد او لم يمنع المالك منه فقامت
تفاوتا في التقسيم ما منقطع واحد فلو نفي ما موضع غير يقطع من اخرج نصا يا منها
 او من احد هو او مرتبا فلو قطع على الثاني لانه لم يفتب حرزا وكلاهما شامل لما لو نفي احدهما
 نفي عن الجدار مثلا والاخر باقية فراجع ناقب لو لقطه كالمقتضى عند الفيد الذي ذكره
 الشئ عن الروضة واسلمها ولو وضعه اي احد الناقبين يوجب النقيب اى ايراله واخذت
 الاخر يقطعها وكذا لو ناوله فيه لصاحبه فان ناوله او وضعه خارج النقب فيها اخذت
 والاخر يقطع الداهل او الداهل منه النقب يقطع الاخذت الخارج ولو قاله او بدله لولا
 ستنفى عن ما ذكره الشئ ولو ما خارج الجدار او اخرج يد به من الحرق يقطع وان اعادها
 به او لئن بالرعى كالحرق ناوله عليها او اعادها الى خارج فبذلك بعد الرعى او اخذت غير الرعى
 ولو ماله او وقع في حرز اخر للمالك وقيل شيئا غير لا يقطع لو اخذت المالك للوقت
 القطع على الطلب فيه نظر وقيل شيئا الرعى بعدم القطع في وقوعه حرزا للمالك يحتمل
 عما اذا لم يخرج من حرز مثله ولم يخلك بينهما غير حرزهما او اخرج من صدقة في بيت

١٠٠ حرز له ايضا فقامت او وضعه عا ولو حرقها لورعى شيئا فسقطت عن حرق الماء المذكور
 فيقطع بشرط كون الرأى داخله في حرز الحرق ساقية اي لجهة محل الخروج والاختلاف الواقع
لو خرج هابة اي بالفعل بخلاف ما لو طراد يدوي بها لانه اخرج من الحرق وان لم يافتد
 او اخذت غير الحرق فقط وان لم يتو على بابها بعد خروجها او فتح لها بابا مقلعا فخرجت
 منه خلا فالبلعيني لانها اقل في السير شئ ما لو اشار لها بنحو عيش او سارت
 بتعلم اي فلا يقطع وخرج ما لو ساقها او قاد بها فيقطع وما هنا ياخذ ان لو شق شاة له
 تساوى نصا يا فبها ما يملك به النصاب ما ولها او غير ذلك فقط فان حرمة فخرج بالمشقة
 قطع وان حرمة غير ذلك الحرق ان كان مشاة لا فرق في النقب معاد الا فلا والله حرمة نحو
 شية او يرحى فلو قطع ولا يصح حريرة ومثله ببعض ومطاب كناية صحيحة ولو رقا
صغيرا ولو نائما يطفا بغله دة اي مثله فيشابه نحو دابة يدور اليها لئلا فلا قطع لأنها
في يد الصبي فانه فزعها منه قطع والكلام في فلاة لا تفتد والافلا قطع الا ان اخذها
 معه من حرمة فيقطع ومثله ما اخذ فلاة تحلب من حرزها ولو معه وعلم من كده به ان
 ان حرز الفلاة هو نفس الصبي فقط بعضهم انه لو قنع بها بعد خواجه من الحرق
 قطع والا فلا غير مستقيم ولو نام بعيد ولو ما قربا ومثله عند شيفظ غير غير او بين واكرم
 والا فليعي حرز معه فقط اي بالبعد او البعير او برما معا فانه اخرج اي المذكور من
 الحرز الى غير حرز وان دخله بعد في حرز اخر فلاة اخرى فقط انما تصلك الفاعلة ان
 فلا يقطع حتى يخرج من حرزها ثامنة او حرز لو خرج من الفاعلة حرانا عا بغيره
 فلا قطع ولو غير غير ومثله ببعض ومطاب لانه في يد الحرز ولو رماه عنه فان كان
 قبله اخرج من الفاعلة او بعد فلا ويابها معنوع اي لا يفتد والا لم يقطع حتى يخرج من
 الباب فقط ان لم يقطع لانه اخذت من غير حرز الان من بعض حرز به يعلم ان الظاهر
 في ماله يكون على الدار حرز له والا فلا قطع بخلاف وبيه فان ومثله نحو مدرك

ورباط وحوش فيه ساكنة معدة فقط أما هو العمد فصل
 فيما يثبت به السرقة وما يقطع بها وما يقطع به وغيرهما وعلم من كلامه ان شرط القطع
 لعله مطلقا مختارا لمشرها عالما بالتحريم ولعلها لا يشبه له وليس احلا ولا مآذون له
 يعزى له لعدم كونهما ويعزى من له نوع غاي مشيما و ملوك بفتح الراء ولا يعزى
 ايضا فلا يقطعهم ويعزى اكثره بكثر الرأ ولا قطع عليه الا اذا امر باعتقاده الطاع
عامة سببان : على الفرق فيه المعتمد له وجوب قطعة : فله من الحال عائد ال كل
 من السرقة والسرقا دفع به توهم الاجتماع وكان الاولى التبعير فيه ما قوله وفي معتمد
 ومعتد : لا قطع اي على المعاهد والمؤمن بسرقة ولو مال مثله ولما على غير بسرقة
 ماله ولو مشاهدا قال فيه اي النشر فيه مكاشرة الى مخالفة عبارة الحر له والمشاهد
 قال حر قال اعترض عليه اقوى مطلقا اي سواء الشروط عليه القطع اول فصل
 ينقض عند من شرط عليه ويبلغ المامنا ويثبت السرقة اي المرتبة عليها القطع لما
 سئل عنه وسكوته عنه فما لعدم القطع في البعض لما يأتي فيقطع بها اي اليمين الموجبة
موجوع : والثاني لا يقطع بها وهو المعتمد ولا اتفاق في وجوب المالك المسروق
مطلقا : وبإقرار السرقة اي ثبت السرقة به كأن لا يبدى القطع من وقوع القرار بعد
دعوة لوقفه على طلب الحال اختلا من تغييره لما يأتي وبشرط في القرار الفضل لما يأتي
الشهادة الاثنية : والذهب قبوله رجوعه اي ما حيث القطع ويجب المالك قطعا
في نقد الطريق لما الطريق الثالث لانها قاطعة بغير الرجوع وبعزم الحال اختلا
ما تعبير بقطع ايضا والطريق الثاني عكس الاولى فعله في الرقم قوله اي
على الطريق الثاني قلاطه : لأننا نقيد صحة الرجوع في اثناء القطع فلو بقي ما يتم
بقاؤه قطعه هو لا يلزم الاما قطعه لا يقطع بقوله عوده الى القرار بعد
رجوعه عنه وله اخر اقبعت عليه بينه وحكم حكم عليه ففيه نظر مأمرة تظيرون

في الزنا

في الزنا فراجع : ومن اقر بعبودية الله الا خرج بالاقرار البينة وبالعقوبة لما
وبالله الادنى فلا كل التعريض في شيء منها : ان للخاضع ان يعرض له بالرجوع في
جواز اي بعد القرار وتد بأقيله لمشع منه لما قاله شأننا وفيه نظر من حيث قوان
المالك يعزم اقراره في الثانية فراجع الا ان يملك على عدم انكار المالك لما يأتي ولذا له
ان يعرض للسهود لمنعوا من الشبهة او يرجعوا اعضا والمراد بالرجوع فيه ما يعزم
ما بعد القرار وتد اذا في قيد الانكار لما من ان اخرى فكما المالك لم يجعل التعريض
في الثاني لا يعرض قال شأننا في حكم لما يتم التصريح على جميع الوجه : ما أخاله
سرق بكر المرء ويتوا السد بغتها وهو القياس قال المرء وصرح أحدث ان
التعريض لا انظر المالك وليس هو المراد والمناصب ان يقول لعلك غصب أو أخذت بأد
المالك او غير حرز او تجوز للك قنامه فصل لا يجب القطع الا بعد طلب
المالك ماله بغير الدعوة به والثبانه واعلم بأقيله وأنما توقى على الطلب لا احتمال
ان المالك يقرب بأحده للسرق بعلقه او غيره فيستقط القطع وله يكف العلم بعدم
عقبة المالك عام قبل الدعوة لا احتمال عقبة عند ارادتها : ولو أقر بلا دعوة
ليس قيد له ويشترط لما هم حضور انه سرق مال زيد الغائب لم يقطع لا احتمال ان
يملكوا المالك للسرق قبل الدفع للعاق فيستقط القطع عنه : بل ينظر حضوره لكن
يجب الحق الى حضوره وكذا الى لما له من الحق فيه من م : او أقر انه أكره امنه على الزنا
لو قيد لوجوب الحمل لها وعدم الحمل عليها له لوجوب الحمل عليه لكن الطاع فيه فلو لنقط
لكن ان ان يب يقع حد في الحال ويؤتى الحمل الى حقونه وقضا عليها بنا وعلى الرجوع
من عدم الحمل على المعققة عليه بعض المعققة عليه فالمعققة وجوبه عليه لما مر
بأيه : ويشترط ذكر الشاهد اه ظاهر ولو بما بشرطها فراجع ولا مذلة
لشبهة الحسنة في المالك فلو شهد بأن سرق ثبت القطع دونه المالك كذا قاله

وقد علمنا الحق والمحقق
 وننظر في الامور فحصل
 الغائب

شيخنا فانظر ما مع ما تقدم من اعتبار طلب المال ولو وقع القطع عليه: المسرق
 منه أي هله هو زيد أو عمرو ومثله يد ليل ما بعد: وعلى مجرد عطف على السرقة
 لقاعدة ذكرنا في شرح طيبان الشريعة وكونه كالبينة للسرقة فيه لما ذكره في شرح
 الروضة وغيره والحق في قول الشئ كاتفاق الشاهدين قياسية وقال بعضهم
 ان غير ذلك مرفوع عطف على المرفوع كروبو لو طئه لما بعد ذلك كاف للتحقق غير
 مناسب فاقربه قال شيخنا ولا يشترط ذكر كون المال نصبا باله لانه لنظر الحكم ولو
 لونه بغير المال لان المال يثبت ماله بغير هذين الشاهدين لشبه
 لاشع الشهادة على الغائب في ذلك الا ان ادعى عليه قبل غيبته لانه حقوق الله تعالى
 يثبت بالدعوى على الغائب ومثله الغيبة النعذر والتوازي: أي احدهما خرج ماله
شهدا معا لله سرق بركة وافرانه سرق عيشة قاله اتفاقا على ما وادله لنا
 قط ولما حكم والابن ما شهد به كله وبث القطع: ان يحلف مع احدهما او مع كل
منهما ان وافق دعواه وبقره ما شهد به معا كان ادعاءه يتاراهما الدعوى
 وعرفه دراهم تشهد احدهما بالدينار والاخر بالدرهم ولو اختلفا في الميزان او الموزن
 منه فباطله أيضا قاله وافي احدهما الدعوى حلف المدعى معه وغيره ولو شهد
 واحد بكسر مثلا والاخر بكسر يثبت واحد ببلغ قطع به ان يبلغ نصبا وله الحق
 مع الآخر واخذ الثاني: وعلى السرقة رد ملكي غيبا كان اوله قطع اوله وقال مالك
 ان كان غيبا غريمه والاقلة وقال ابو حنيفة ان قطع لم يقرم وان غرم لم يقطع: ولقطع
 بعد جلوس المقتطوع وضبط لثا يترك اي يقطع الامام ولو بناه او تحف
 السيدين عبدا ولو قطع السرقة يد نفسه باذنه كفي او بغير اذنه لم يقطع مدا
 ويقتض ما ساقه انه ان قطعها بعد ثبوت المال سقط القطع عنه وقيل عدل
 الى الرجل: بهيته أي ان كان موجودة حال السرقة ولو ملكه ان امنه نزل في الدم

الدم الشفيع بعد سبيل

او ناقص

او ناقص بعض الاقارب او زاله ثلثا فلفه او عرفنا ولو تعدت قطع الاصليته
 ان يثبت والكف ولا يقطعان معا ولو سرق بعد ذلك قطع الاخرى ولا يعدل الى
 الرجل ولا يقطع قطع احد الى الرجل ولا يقطع احد على الثاني فلفه ما ذكره في شرح
 مام به الشئ او لا فلفه من ما ياتي في خا طبع الطريق الى جزاء لانه حد عام وان استاء
 فرفله اليسر اي بعد اتعمال به وجوبا وفارقا كراهية بان اليد والرجل فيها
 حد واخذ ذلك لا يجوز تقديم قطع الرجل على اليد فليكن بعد ذلك اي بعد
 فقد الرابع ولو بغير قطع او كان في اليد او الشريعة: حكمة اختصاص القطع
باليد والرجل لان اليد والآلة الشرقية ما بالاقف والمشي وقدمت اليد لقطع
 بطشها وقطع من خلاف لا يبا وجبت المتفعة عليه وان لم يقطع ذكر الزاني ابقاء
 للنكاح والتمسك القاذي ابتداء للعبادات وغيرها كما مر الا من يهلك البشار في مسوح
 او مؤول بعد استئصال او ضيق يد قال ابن عبد البر منكر لاصطلاحه ويقتض اي ثلثا
 على ما ياتي وثلثا في الحضرة ويحكم اليدوي بالناس نظر للعادة قهرها مغلبي بغير
 اليهم وفتح اللام والقصر من اغلبي وفتح اليهم وكسر اللام كنه لانه لا يقال غلبت
 انه حق اي مصلحي ففوتته عليه اي على التفصيل في مؤنة الجملاد كما ذكره والله
 مام امره به فحج ان كان غير ميمه بلا كافل وصديق لملكه وجب الحسم على الامام وكذا
 على غيره ممن علم وقدس كذا استدل به بعضهم فحج كسفت يمينه وكذا غيرهما لما كان
 السبب اي مع كونه حقا لله فلا يرد بقدر القديرة في الحج لانها حق الفقراء وكذا العفة
 ذهب الخشن ولو مع بعض الرامة ايضا والثاني بينه ولو ما بعد على القبحان على
 الفودور بعد اعتبار مماثلة لثا ولو سرق فاستقطعت يمينه قال شيخنا الدليل
 طلب المال وتبعه والتعبد بيمينه في المنزلة الاولى وكذا الحكم فيما بعد من سقط الو
 القطع لان الكف تعلق بيمينها وقد نزلت ومن الامم له ان حال استحقاق القطع

لان الحظ تعلق بعينها وقد زالت كما علم او تقدر قطرها كما مر وثبت ولم يؤمن
 مشرق الدم تعلق احكامها بابتعادها وكذا ما بعدنا **فرفع** لواخره المقطوع بيه الشرح
 للبول قطعها قال اخرجها لظن انه الهوى وانها تجزى اجزائه والافلا على الخفة
 على المعتد قاله شيخنا الرضا والوجه ضمنيها بما في القوة في مسئلة الدهشة
 من القطع بمعنى المنع كما يترقب عليه من منع مملوكا المارة فهو البروز لا قد
 او قتلها او اذا عات على ما يان وفيه قطع اليد والرجل وقد رانصا
 كما في السرقه قد كر معها اخرج عنها لانها تجزى وغير بالقطاع دون القطع لاجل
 ما بعد والحد بالطرف محل الحد ولو في داخل اليدين والدوس ولهم باعشان
 فعلم اربعة افعال من افعال تتعد لانها من قريب ثلثة الغنل واخذ المال و
 والاخافه في ملكها يتقط منها كل واحد مع نفسه والاخافه مع الغنل او مع
 الغنل او مع اخذ المال وينبغي اربعة كل واحد منفرد او جمع الغنل مع اخذ
 المال فتأمل ويثبت برجلين لا برجل واحد امران اي يبي معلوم مكلف ولو
 رقبها وحياته محترضا يجاءه قيد كنانته ما بعدا وسيندره محترقا
 للمال قيد للغالب كما علم مشرقه ولو مساوية لهم بالثلثة اي مع القاي
 المعنى وقيل بالكلية والنون ذوو ابوابه جماعه في ثلثة ابواب مغرقة مع
 الجمع وفي ثلثة بيوت او من اوضح كنانته الخبة لا حاجة للثاوي الذي ذكره
 الشرحا وادى ذكر القوة ولو جعل ضمني ليس عاقل الذي المذكور به قبله
 لكان اقرب فتأمل لضعف في افعال من كنانته بالثبة للقطاع ولو كانوا
 اقربا في ذاتهم ولو لا ذلك اذ اذ وضعوا اليها من الثقله ولو بالسلطه
 ولو مع قريب وقوة فهم قطاع في حقهم كما علم الى الضيق ومثلت عن البعد
 عن القوة فكان الوجه ذكرها ما قبل ان سكت عنه لعدم ظهوره متع اذا

باب الطلوع

لا يبعد استثنائه انك بلد ياتك بلد اخر فتأمل وعبارة الجرح اكله واول
 من عبادة المحتاج والواحد ولو اني هذا مقدم مسلم فيمرد لو قسم
 ليس لهم حكم القطاع محله في غير من لهم ذمة والا فلهم حكم المحتاج فيمرد ذكر
 والمراد بقوله ولو واحد او لدا مقدم مطلق فيمرد او استثنائه من القطع
 فقط في امر اليه بقله لا نفعية عليهم وان كان لهم حكم القطاع مع حيث
 عذامه المال وبدال النفس ولو علم انه فله الحكم بعلمه قدما ولو واحد
 ولم ياتخذ واحدا من نصيبا غيرهم وجوبه بان لم يرا المصاحبة في عدمه
 بحيث في غيرهم صنوعه كما في الروضة والاول استثنائه الى ظهوره بتقديهم
 نصيب السرقه فيعبر فيه القية بالذنب المصروف وان كان النصاب من
 جمع من يبي فيه ومكون اخذ المال من حره مستكم وعدم الشيء وفي قد منه
 توقف القطع على طلب المال وكقوله باستطاعه القطع كالسرقه وثبت
 بما ثبت به في مرت الاشارة اليه به اليه اي الى المال كالسرقه ورجله اليسر
 لا ياربته ولو تعدت اليد والرجل فتكر في السرقه ولو تعدت احد بهما الثاني
 بالباقية ولو تعدت معا تعلق الحكم بابتعادها ولو عكس ما ذكر كان قطع يد
 اليسر ورجله اليه او ان اجزاء لانها حد تام وان اساء واجزاء الاقوى ان
 ولو قطع يد اليه ورجله اليه او ان ثم يعتد بقطع رجله وقيد الفاعل
 بما من في مسئلة الدية وان يتقط قطع رجله اليسر او فارقا ما قبله لان فيه
 لبعضه فصل لم تقدر مركبة من فصلين **فصل** في ثلثة من السرقه
 انه لو سقط العضو الكتفي بعد طلب المال والباية سقط القطع قبله او علم
 لم يتقط وان يستعمل ما بعد فراجع قتل لجل الغنل حتى ان جل المال ان
 كان حال قتله ملك فطال اخذ كما سوا اخذ ام لا والا فلا ياتي ثم قتله بعينه

في عدم الملاحظة قبل اخذها وفيما بعد اخذها نظر حاله الذي رعى ثم صلب
 ان حتى بعد غسله وتكفيله والصلاة عليه في محل محاربه ان كان في
 محل مروا لنا ذلك والافضل اقرب محل اليه مما يليه من المرحوم نداء ولومات
 هتافا قبل صلبه لم يصلب ثلثا من الايام بلبا لها وجوبها ويجوز
 الزيادة عليها ولو ضيق النجاسة قبل انقضاء الترتل وجوبها ايضا ولو اعانهم
 ولو دفع سلاح او مركوب او بثبث ولو ضيقه وليس مقرر ان يكون
 منهم مثالا عن اي عذرة الا ان وجوبها بما ذكره مما يراه تقربا وسهلا
 انه دون عام في الكفة دون نصفه في الرقيق وذلك لغرض في البلد او هو
 تقرب على الوجه المرجوع المعين للتقريب والمعتد عليه ما صح في الرواية
 وقيل القاطع بقلب فيه مع القصاص بانهم حكموا بالمعتد لانه حاد مع
 اجتمع مع هذا انه لا يقتل الاب بولده ولا ابني له فلو كان يقتل
 ان عن المحاربة كما في الفعل الثاني راجع ولو عفي اي ولو بالمال لم يقطع
 قتلته يقطع قتلته عن القصاص لثبتم قتلته ولذلك لا يقطع باقراره ولا
 يصح الرجوع فيه لو اثبت بالقرار ولا شيء على ما حكم بعد العفو ويجب دية
 قتلته لو سرقته ودية القتل في تركته وعلى الثمانية ولو كان المقلب معي
 والخاصة فيه القتل بمنقل او يقطع عضو والرابعة العفو من الولي والثالثة
 قتل اجمع والثانية الموت والاولى في قتل ونحو ذلك وذكرها على اللقوة والش
 الغير المرتب لانه اولي ولا قيمة فيها ان في الثانية في قتل العبد كالي ثمة
 واجبة المال اي جرما ولا قتل فيه مطلقا والساري من الجرح قتل الشوك
 القتل بالثبته لا بعد هاهنا لم يثبت ثبته قبلها بنية بعد دعواه بها
 في الشك في وثا قبل الثبوت وبعد ما واكبر عنه ياتى ههنا طريق

بالقطع ودليله لا يقطع طاعة ان ولانه قبلها غير ميثم قبلها بخلافه بعد
 قال شيخنا في مريضه والمراد بما قبل القدر ان لا يملك اليهم بيد الامام بهر
 او استحقاق او امتناع وقال الخطيب قبل الظفر بهم وهو الاقرب فراجع
 قال ثابوا اعلم ان التلذذ والالتصاف ثابوا فلعلمه من الشك
 او تحريم من التلذذ واعلم ان التوبة لغة الرجوع مطلقا وكذا
 الرجوع من الطريق المعقود الى الطريق المستقيم قال العلامة الخطيب ولا
 يثبت على ركب ذنب وسر وطرفه صفوة الله تعالى والافعال والعزم
 على عدم العود ويزاد في حق الادب في المظالم انتهى فراجع لان رد الظالم
 شرط للتوبة مطلقا من قطع يد في المرة الثانية ورجل في مرة الاولى
 لان ذلك هو المأخوذ للمحاربة ولو جرد وعقوبة وقع ثابوا لا خلاف
 الجرم ولا يقطع باقضية ان احد ودول وثبت بالقرار **فصل**
 في شئ من قتل المالك باسلامه ولا ركا الصلاة بقتلها منه يعلم انه به
 يقطع بالتوبة صد وبتلكته وهو صد والذنا ولو من كفر لم يمس على
 المعتد فاحد بعد سلامه جلد او رجما او قتلا وقطعا وتقدم ان احد
 يتعد دانه صد عقب كل مرة واللقية صد واحد ويقتل المجلد في الرجم من دية
 بكر او محصن الا لانه ذن محصن كقرائم ذن ثم ذن فلا يهلك على المعتد كذا
 قال شيخنا فراجع ان بالتوبة والتقصير المندوس بالنسبة للنسب وال
 فرائد تفسر العفو مطلقا في الآخرة في الواقع عليه الحد ودخ الدنيا
 لا بد منه من التوبة عن العزم والاقدام **فصل** في اجتماع عقوبة
 الله تعالى او لا مع اولها في اقسام ثلثة سواء في قاطع الطريق او غيره و
 التقييد بقوله على غير قاطع الطريق ليعلم في محله ولعله ناظر الى الخلاف

بعضهم في ذلك الحزم وان كان بعضه قد
يعتبر ان هذا هو الحق والحق هو الذي
في ذلك الحزم وان كان بعضه قد

من وانا انكار في الخلق فاقبه
 صرح جوابه في مواضع بالخص
 من قال الخديون ان ادله
 عليه واهله جلا كنى انقلب
 صرح بل لا حاجة الى انقلب
 على ما قاله انما بادي مستبعد
 وقد قال اي عيسى المرحوم
 النبي ان التيمم من اجل ان
 من لم يزل عليه من اجل ان
 صلا لا ولكن انقلوا انكسار قائم
 على عاب وانا انكسر به انكسار
 على صلاتنا وصليتنا وعبد
 به عيسى المرحوم واهله
 بعز قوت النواقب
 اني عمل
 ادله قصار مشرف
 فخلقنا فيه فعمل ان امر
 له ان لا يغفد في غير مشرب العذر
 و انتقوي لا يقصد اليه و انتقوي
 على الصلوة والحداد بالقرى
 والحداد بالقرى والحداد بالقرى
 به القضاء والحداد بالقرى
 بل انما هو في الجمل وناظر
 عنه وكان فون الى فانه سعي

من ذلك والحداد يا ستمهال كنهها عدم ظنوا عيشها بالردنية والثاني كنهها عدم
 في ان الخلق في الحداد اما الكرم في باقية اتفاقا وروايتا في كنه او كنه
 ما قبله ايضا لا يمتنع ان يكونا باقية في السقوط نظر لكونه في الدماغي فلا
 يتسمى شربا ومن غصن يفتح الفين ان المعجزة ويكون صحتها وبعد ما صار
 مأكلة تغذية بمعنى شرفا ان لم يجد غيرها ما يقوم مقامها ولو من بول كنه
 كليب وهو قيد للوجوب ويزوم عدم الكرم وعدم الكرم والافلاحيب يلى كرم
 واحد للكثيره كرمها الزوايا وروى صرقه والافلاحيب من اللذائى بما يقضى
 كصرقة بغيره النجاسات اذ لم يجد غيرها ان من يقضى عنها ولو من مقلط فما
 تقدم وذلك اخيرا لاختلاف فاذا وجد غيرها حرم من قطعها ولكن لا احد لها من
 الجواز في اللذائى ان كان موثوقا لكونه ان الكرم على الوجه الثالث لان حاله الاضطرار
 لا خلاف في الجواز فيها قلنا سقط لفظ الجواز من عبارته لكان صوابا فقلنا
 الى الوجوب وحي لا حرمه فيها فامر ومثل العطش غيرها ما تقدم وقيل لا الى لا
 يحسد وهو المعنى وعلى الجواز ان في ذكر من الوجوه الاربعة لا احدا بلا خلاف
 كنه صنف يشرب ما يقضى بجواز رجاء يلى الطبع اليه لانه من باب درج المفاسد
 وذلك لا اثر له كنه **فصل** في كون ازالة عقل النمل وقطع سلكه بانجم ينج
 باى كرم على المعنى واحد كنه **فصل** في كون ازالة عقل النمل وقطع سلكه بانجم ينج
 نون ورافيق ولو مبعضا عشر من على النصف من الكرم فيها ما ذكر
 عن الكرم الثلاثة ان حد اربعون وهو معطوف على الكرم عدم تعريفه المتكبر عاينه
 للاختصار وهو يشتمل الذكر والانثى فبها لاقتصار الصيانة عليه ان على
 السقوط من عدم فانه ان النية ان يارب بالضرر بما هو خلافا لا احدا
 وبيت كنهها بيان لمطلق الضرر من غير تقدير كما سئل كنه بان سأل ابو بكر

من حصره

من حصره في مجلته او من حصره لجلد في زمن النية ثم كما حصل به بعضهم واهل
 المختل اجاب باربعين اخذ اى بعد ان اجاب به بعد ذلك اجسادا
 ووافقه عليه الحاضرون فعلمهم ابو بكر وقيل اجاب برواية مسلم
 انه لم كان يضرب في الخمر في الخمر والنعال اربعين وعلى ذلك اقلعوا باليكرو
 لم يكن يلفه ذلك صيدا سال وفيه نظر الوجه ان كنه الرواية لم تثبت
 وان كانت في مسلم واما ما سئل عن على فما صرح به قول الشافعي في ذلك ان
 اذ لو ثبت كان عدم بلوغها للخلفاء الاربعة ولكن حصره الصيانة ابا بكر
 صرح وقاله عن ذلك من ابعد البعيد واما استشار الامام عمر بن الخطاب في
 ثم يضرب وكما وصفه الاجساد في بخاقتها بالزيادة عليها ولما وقع الامام
 على ان يول كل سنة فتأمل واخرهم راجع والخف اصف من الحداد تتابع النكاح
 ان كثر منهم النسب فاستشار اى عمر لما هو الظاهر ان شاور من حوله في الزيادة
 على اربعين الى الثمانين فقبل لم يشهر اعليه ففعلها با حشاده ورواها
 فقيل لا يستبان وقيل اشترج اعليه بها فوافقهم وذلك لان
 قال على بن رضى الله عنه جلد النية اربعين واربعا اربعين وعلم
 ثمانين وكل سنة تلك الى الاربعون كما قاله ابن حجر وغيره اجبت اليه ثمانين
 قال على بن رضى الله عنه ان لو بيان المنة الامام عمر في حصره ثمانين لان ذلك
 من احد الروايات وروى النكاح بغيره رواية اخرى ان قد فاحد العتق
 ثمانون فما فعل عمر با حشاده ولم يثبت عند الصيانة موافقة قد عفا الاجماع
 عليه من خلوة فلذلك رجع عنه على رضى الله عنه كما ذكره بعده والزيادة ان
 روى جوابه عن الواقف من عمر با حشاده او مع موافقة الصيانة عليه او مع وجوب
 النص بخلافه عن النية اى اية بكر كما مر فيها عليها ان الاربعة الى الثمانين ف

بينة

ولا يجوز الزيادة بعد القيام بالاجماع على منع الزيادة عنها تقريظا اي
 اكثر من تقريظها وجه مخصوص قلنا لا بلغت قدر الحد واعتقت الزيادة
 فانهم وقيل جد بالراي الى قيل الزيادة حد يران الامام الذي يامر بلحق
 لا بالنص عليه بالعدم الاتفاق على ثبوتها مما مر فهو مخالف لرسم ليقينه الحدود
 ليعاين ذلك بعينه وعدم كسفا مقتضيهما ويجوز باقراره ان الحق في ذلك
 علم السيد في عينه لا غيره ولا يحد حال ركوبه فيكره ولكن لو وقع ما لم يكن
 مطلقا كالتسبيح في ركوبه في الحرام وكرهه لا يوجب سقوطه في الاصل
 سبب من تلف وتلويح سم بذلك لانه يوجب الجمل لا يشك في كون السوط يابى
 ما ذكره واجب في احواله الزركشي وقيل مندوب الحد ولو قال القدر لكان
 اوله ليشمل التقدير في الشرع والزيادة في القدر في احواله لا يوجد في الجمل
 في غير ما قاله ايراد بالزيادة اليك قضيب وهو معنى كونه جدا وفيه
 جوابا من حيث العدد لانه حيث الزيادة او الخفض والتقليل الا الحقائق
 فيكره ولا ضمان لومات والوجه فيكره فيه والاصح لا
 لا قبله بعضهم بقى نحو ملوق واقترع والا فيجيب قطعاً وقطعاً
 وضعه على محله لم يعد عليه الضرب ولا يلطم وجهه فيكره ان تؤذى به
 ويكلم الرجل قائما ثوبا او المرأة جالسة كذلك ويلق عليها ثوبا وجوبا
 ويلقها ثوبا او امرأة او محرم او كنية كالمرأة ولا يلقي ثوبا الا محرم ولا تشد يدها
 اي الحد ولو لو انشأ واليد مفردا مضافا في كل اليدين معا فيكره شد هما
 عند كنهن الرجل ولو المعصية ونكره فقط عند الخطيب والاول هو اوفق لما مر
 من كنهته من وضع يده على ما يؤكله ولا يملك الجمل الا الدجال ولو من النوى
 فتنه ويكلم ذو الرميثة في محله قال واستأخضت الى ورس ما احسن ذلك

المرافعة جلد الحداقة كغزارة البان اشباها ولا يجد فيها دون جنة
 فيجب نزعها ولا يجوز عدم نزعها اليه فيجوز ولا يوجب نزعها اليه فيجوز
 عند الضرب الثاني كفا قاله الامام وسجدة **فصل في التقاضي بين القدر**
 وهو مفرد النفاذ من تمام ويطلق على التقاضي والتفخييم والتأديب والجلال
 والردع والمنع والضرب الشديد ودون الحد ومنه عا لا يباين فيجب
 لاحد فيه ولا كفارة غا ليل وهو له او لا دفع ولا يثبت في ما يتعلق بالحق لا دفع
 الا بعد طلب ذلك الادوية في حد الشرع وغيره ويأمر الامام اياه بالاحكام
 لكل معصية ايجد الضابط للمغالبة وقد يشرع التقييد لا معصية كالتأديب
 طفل ولو اقره كمن يثبت بالحد لا معصية فيها وقد يثبت مع نفاذ الحد
 واللفظ في قطع شخص اطراف نفسه وكسفه في حد شرعي من ذي صفة قيل
 نهي الى ان وان فكره في مثله وطع عليه في حد شرعي في حد شرعي في حد شرعي
 مالا يطيق ويجمع مع الكفارة في حد شرعي في حد شرعي في حد شرعي
 ردة ويكره بعد السلام وقد يجمع الكفارة في الظاهر الى اليدين الفموس واقتاد
 منه وهو ما من رمضان يجمع منه بجلبته وقد يجمع الثلاثة في حد شرعي في حد شرعي
 في رمضان زاد في عيد السلام وهو صائم معصية محرم في جوف الكعبة قال قبله
 العتق والقدية ويحد للزنا ويحد لقطع رحمه وانذار الكعبة **فصل في**
 يحد من افع الكفار في اعياد الامم ومن يحد الكفاية ومن يحد النار ومن
 يقبل لانه يهاجم ومن يحد زنا في حد شرعي في حد شرعي في حد شرعي
 من رجل بوطع او غيره وان لم يمس نظام الاول والحد بالاجنبية غير حليلته ولو
 محرم اليه **التبويب** وهو محله في حد شرعي في حد شرعي في حد شرعي
 اذا كان للناس ولا يثبت فيه التقدير في حد شرعي في حد شرعي في حد شرعي

من بعض المصنفين بلكا
 او سعه او فعله وجب
 على السلطان ان يطبق
 نحو فتح لنفع العوام
 فتاوى
 ولو سعى واحد بالفساد
 بالفساد وتبذير المنة
 قلل ما به غيبة البلاء
 انوار

واظهر ان بعد السلام به اذ
 جسد من يكره اجنبية على
 الناس ولم ينفذ فيه التقدير
 حتى يورد اي يجرع

او بطلها تدفع بالتمام وبالقيا من مجلسه وقيل ملينس ويجوز ان يكون دابة
حار معلق يادور انه بينه وبينه التماس وبكذلك يرد وجعل يرد من كنهه ويصلب
دون ذلك ويقترب دون عا في الحرف دون نصفه في الرقيق ولا يجوز منع طعام
او شراب او صلاة او حلق لحية وان قلنا بالاصح انه يكره حلق النقرة من نفسه
وحلق راسه الحلق لمرأة المحرفة التي هي الهيئات لانه صار عاراً فراجع

كما لا يكره ولو عزز به كفى
ومنع شيئاً الرطبى بغير
لا يذنب العبد الضمير
بالذرة صحت

ويجوز للمامون ان اغتصبوا من يكرهه الثغرين من كماله جيد او يحزنه او ينقصه وينه
في رقيقه ومعلم لمعلم منه لئن باذن ولا يجوز من حلق النقرة وله الرجوع آه
دفع ما يقع من اذ او لاصد الشيا فينبغي ان ياله باه فله جمع نوعين من
فحب مرعاة الاخف فالأخف كالقبيل . . . وله ان ياخذ في التعلق بحق الله
خاصة العقد ان آه مصلحة بخلة التعلق بالادوية كما مر من الاشياء البية . . . قال جليل
وغيره مثله كما مر . . . وله عفي مصلحتاً عنه فلا يقترب ولا يقترب الشفاعة في ترك
الحرف وان يلقب الامام او كان المحنة صاحب الشرف الا جازي ويجوز ان يقتل
في الثغرين مطلقاً لا بدوي شافيه فله ان الامام ان يقتل من لزم الثغرين بعد
عقد مصلحته كما فيه من الاصلاح وقد فرقنا

كتاب الصلح

فيما من الولد او كذا اقل من غيرهم وعلم الخ
وسكنه عن غيرهم والصلح لغة الاستطالة والعقاب وشيء استطالة محض
له ان لم يكن من الولد والاوجب الدق عليهم ولو عن المال في غير الصلح
ولهم وكذا القيد هم عن الامن على المقتضى الرجوع على فاعل المعصية كسب خمر عيشة
فما قاله الامام وتقييد القيد بك خص به شمل دفعه او حرب مثلاً صار على كافر
ولو حرباً على كافر ولو غير معصوم او على يضيع افعال ولو كرهية وحرب قال ثقفنا
ولو كذا لانه لا يجوز لغير المعصوم كذا القتل على ما ياتي منكم اه كذا

الذكر

الذكر والانيق ولو آدميته حاملوا البصل والفرع **كتاب دفع مضطرو**
نمره على الماقي مال غيره وقيد شيئاً الداعي بما اذا كان الاكره بالقتل او القطع
فان كان بالمال فماله جاز للمالك دفعه والظاهر ان الكره يقتضي الداعي المصون
عليه دفع الكره بغير سلاوي وان كان ظهراً الكره بعد القتل مثلاً
لا يخفى ان الاخصاص كمال في ذكركم عليه على نقد ولو تعلق للمصائل
ومن اصابها وجب اداؤها باذن راي شخصها في مال نفسه جاز ان يدفعه عنه
او آه يرد قتل ماله او آه يرد ماله وجب دفعه عنه ويضيق ومن اصابه
واذا كانت امة فهو قيد لوجوب الدفع وعدم الضمان ويجوز ان يدفع عن غيره المعصوم
الانيق قطع او تلف منفعته **كتاب** كل شيئاً يجب الدفع عنه بغير الجب
ولو بالقتل مثال ودفع في المعصوم القرب المحرم فيجب الدفع عنه ولو كان الصائل
على ماله معصوماً وتعلق ادى الى قتله وتعلق عن الخادم ما نجا نفسه فراجع فان قتله
اي الرافع الصائل لم يقتله وعكسه بان الصائل الدافع فيضيمه ولو بالقود وان لم يوجب
الدفع على الدافع على المقتضى فلا ضمان وفارقة قليل المال ينافي السيرة لوجود الجلباح
هنا ولا يجب اي على غير الولد كما مر والدفع عنه مال المقتضى كونه مال محض
ودفعه في مال موقوف ولو على غير مرتبه او كذا لزم على عدم الدفع نقد جاز او منصب
او حصة او كذا ذلك او اخذنا لغيره وجوب الدفع عنه المال مطلقاً كما ذكره شيخنا
في شرحه والاخصاص كمال وبشرط الامانة كما ياتي في نحو النقض وكذا انفق او بعضاً
او منفعة ولو لزم لا فرق مثله من غير معصوم ايضاً او بغيره اي صائله كما لو
الغرض فخر به ماله حاله بغيره وبينه ماله فلا يجوز دفعها ويضمن بان تلفت
بدفعه فيجوز الاعتناء به اي ان لم يكن حرب او كذا شفاة والاوجب ذلك فان
قائل مع ذلك صار ضماناً خال بعضاً مثلاً لا يجوز استسلام من له نفع

من

عام كماله وشيخه قاله ثانياً والرفع عن نفسه أو ذاتها أو ما تعلق بهما
 ماله وغيره مما تقدم وأشار بقوله فيجب ثارة إلى الأول وبقوله لا يجب أخرى إلى الثاني
 لكن كلام المصنف أو صريح في إرادة الأول وعاقبته إذا قلنا فإما قبله وإلا ذكره إلى
 مخالفة الخلاف فلا يلزم ولا يجب الرفع عن المال بشرطه وفارقاً حرمه كتمان الشهادة
 المؤدى للضمان بوجود الضمان المتبادر والفتنة فيها في الموضوعين عائلاً أخرى للثارة
 إلى أن الرفع عن المال شرط في إرادة خلافه في الرفع عن النفس خلافاً لما ذهب
 لكلام المصنف فحكمها أن كانت موضوعاً بمقتضى ما هيته لا يخفى سقوطها والامتناع
 ونحوه قبل قلنا فحان لها بل يفتقر واضراً ما أنه تلقى ويدفع الصائل ويصدق
 في دعواه عدم الضمان وفي مراعاة المصلحة يمينه قبل ما لم تقم قرينة قوية على حاله
 كما يجب بتدويره وضعه المصنف عليه عنه بطعام واستغاثته فريضة أو لا
 على الاستغاثته ضرراً من حفظه فيجب تأخيرها عن الزجر بالعجبة والمصلحة
 لا بالمصلحة والنوع فانه لا يصلح لشعلة لك مستغاثته بمن يقتله أو يضربه مثلاً
 وتحريم القتال دكت أغيرة من نحو ضرب أو قطع فإن قالوا ضماً ولو بالقصاص
 على المعتد أي حيث وجد شرط القصاص بان دفعه بالقتل تعالى بها
 يصح بذلك شئ من جنسها ومن هنا يعلم الوجود بغيره في الاستغاثته
 من حيث الحرمة الظاهرية فيها وكذا أغيرة هي غماضه الشريعة وقاله فقط
 فالبعض منهم هنا من الاعتراض فراجع فلما قلنا المصنف عليه قدامه
 يرد أو غيره وجب عليه وهرم عليه المعاملة **باب** محل مراعاة
 الشريعة عند أمكانه فله لم يجب التمسك أو إتباعاً ابتدأه فله الرفع به أو التحم
 قتال واستند إلى مرسى الشريعة أو كان المصنف عليه غير معصوم كربي
 فله ذلك قال شيخ الإسلام ثم ذكر أنه الفاحشة كان رآه قد أوجح في اجتنابه فله

ابتداءه بالقتل وإن انتفع به ومنه ولم يعمد شيئاً تبعاً لثبوت الدليل
 وتعلل عن شيئاً الدليل على كلام شيخ الإسلام على المصنف عهت قال أهل
 اللغة العصب بالضم المعجم أن كان يابج رية والاقبال بظا المثلثة نحو عظم
 الزمان بالضم قبله فيقدم الانتا ريم الزجر ثم تفتح بطنه أو عصبه فيتم
 هذب شد فيه ثم ففتح عصبه والواو بمعنى الفاء فلهذا رأى المصنف من معصية
 أو ضريبة أن كان العارض مظلوماً أو التنازل الصلاة بعد الأمر بها وإن
 محصن ومن قبله يدرس لأن العصب لا يجوز بحال أي حيث أمكن التخلص
 بغيره والافروضة فله فعله ومن نظر بالبناء للمعصية لأن بناءه للقاعل
 قاسم ويشك في كون النظر الغير خطية وليس الناظر أهلاً ولا فرعاً لمنطقى إليه
 ولصحت أن ادعى تعرضاً ممكناً إلى حرمه جمع حرمته من الأحكام ولو ضيق أو امر
 ولو مشيرة في داره ولو معادة أو موجهة وشكرها الخبيثة في الصخرة وفيه
 بهما غيرهما كالمسجد والشايع ونحوهما من كوة أي غير الشعة ومن استنفذ
 منارة ما لا يجد صاحب الدار مقصراً بفاحشه بخلاف باب مفتوح أو بغيره ففتح
 الناظر عن أخيه ماله وقبح اتفاقاً أو خطاً ويصدق الدافع في ذلك لو قال له
 الناظر وخرج ماله كان الناظر بمنزلة أو أعي في ظلمة فهو مقصود وإن لم يكن يعلم
 الدليل أي الناظر ولو موجه أو معبراً أو امرأة أو صبياً بخفيف لا يقتل إلا
 إذا لم يجد غيره فله رمية به فإن لم يلق فبع به مستغاثاً عليه بنحو سلطان فإن
 تغدى فله ضرباً سلباً ورمياً بنقيل ونزوحاً أو حليلاً أو لواناً أو شاع
 قتلهم عدم استناداً كما لو مرجع فيرى ولو مستغاثاً كما تقدم قبله وكذا إذا
 أكله أو شرب من الدماء أن كان له يمين والافلا بشرط ولو مع الشايق شي
 مع قصد الدافع فهو ضامن ماله أو فودا ولو عذر له ولو



المصلحة ومن وجب منه اي اكره ذلك والامه بل اذن سيد بها ومعلم حبيبه
 الاولى متعلما منه ولو غلب عليه وسواء اذن له الاول اذ لا اذن له الثاني
 ولو بالضرورة بغير اذن الولي على المعاش ففعلك شر لا فاعلان على كيد
 او فاذونه في عيب بالضرورة او بنوع مخصوص منه فان قال عذره واطلق
 فله معقول ولا على من غلب غيره ياذنه مطلقا او بنوع مخصوص ولا على من
 عجز عن منع ما اذنه حقا عليه وان اذن الى قتله فمأمره القتل عن شائنا
 الرماي ولا على من كثر دابة بغيرها المكشاك على العاقله فهو ضامن عليه عيب
 ان ضربه ضربه يقتل غالبا او قصد قتله وجب القصاص او دية مغلظة في حال
 كذا قاله يقتل ما شئت من اجله اجمع اذا حصل به حر او برد او مرضا يبرح به في
 بالنفس بيان للمراد من المقتول فينجي به بالاجتهاد وشرائحه دون الشرب فيلزم
 الخلق لا الله فخرج من الحكم كما يعلم مما بعده ضربه ميتة للموت وكذا الضرب بالمال
 بعد بان يقتل السوط اذا انا ملئت ما ذكره الله في تقديراته الخلفا فله ان المعية
 عنه بالصحيح طريق فاطم بعد المقتول في الضرب بالسوط وان المعية عنه بالمشهور
 ومقابلته طريق فأكبره مقابلته وان مقابل المشرك طريق فاطم في الضرب في تمسك السوط
 فان الصحيح ومقابلته طريق فأكبره مقابلته فمأمله واقرهم والله الموفق اذا التزم
 اربعين لم يقل شرفا على ما يوظف العباد ليقيد ان يترك ان يترك به بل يكره في غيره
 السوط مما تقدم فمأمله وجب قطع ان يلقى الم الضرب قبيل والافضل الفان
 به عليه ففي احد واربعين اي في اليد وفي احد وعشرين في غيره جزء من احد وعشرين
 جزء من قبضة وهو ثلثي سبعة والاطر اك استعمله الذي كتبه بان الم السوط
 الضرب لا يبتدأ في الم السوط الاول لان يترك اليد في يمينه فيقطع فان طرما
 وجب النصف واجب بان المراد بالالم بالمعنى وهو واحد في كل
 ناله

صحيحة

ضربة

ضربة واما الم اكتمت ففيه عيب وان كان واسطة في العالم الاول والى العالم
 جبالا لكون الضربة الثانية مثلا على كل الضربة الاولى فراجع وكسطل وكلو
 اليانغ العاقل الحر وله سفيرها وفلكه المكاتب والموصي بعقبة بعد موت الموصي
 وله قبل اعنائه قطع سبعة منه بغيره او بتأنيته فلا ضمان عليه بكتلة التي
 على الاضطرار يكون فحكمها مع كون الم الوكيل والافصح في الامانة عدة اقلها
 كالمصحة واعلم ان الم لا يخطئ لا خطف فيها في تركها اي والخط في قطعها فقط
 بخلاف ما الخط في تركها ان كان في قطع كغيره المصلحة بان لا يكون فوق
 في تركها وان في قطعها فجملة الصفا سبعة يمتنع القطع في الثاني منها بان يختص الخط
 بالقطع او يكون فيه الله ويجب في الثاني ايضه بان يختص الخط بالترك لا يعلق
 فيه الله كما قاله البلقيني وقرره شائنا في تركه وحالقه الخطيب ويكون في اليا
 خبيث في قطعها فيكون هو جواز بعد منع فيصير في بعدد بالواجب فمأمله
 ويقتض ما لو جرد خط الم او القطع او هو معار بين جرم جواز القطع في الاولى
 دون البقية كذا قالوا وفيه بحث وافتح لانه اذا جرد خط الم فاما ان يعلم
 خط القطع او ان القطع في الاول واجب والثاني هو جرمها معا وكذا جرد
 خط القطع فاما ان يعلم خط الم او لا والقطع في الاول واجب والثاني هو
 جرمها معا وما ذكره علم انما جرد جرمها معا اقل في كلامهم ان يبق لاه قطع
 ان الخط يختص بالترك شامل كما اذا علم عدم خط القطع او جرد قطعهم لخط
 يختص بالقطع شامل كما علم عدم خط ترك او جرد قطعهم يخرج عن كلامهم الاستلزام
 جرد قطعها معا والنظر فيها عدم القطع لاجتماع المقتضى كما نفع قرايعه ونامله
 ويعلم الخط بفعل اهل الخيرة وله واحد او بعقبة الساطع بغيره او بعقبة
 الولي اذا كان عارفا بذلك والاب وجد وفلكها ام لها ولانية وقيم ووصي

مقتضى

والجواز هنا بمعنى الوجوب لانه بعد منع تمام في باب الاول عند اقتضاء
 الخط بالثبوت له ووجه لا سلطان الخ ظاهرة وان اقتضى الخط بالثبوت له وجوبه
 مع ما يراه او يتبادر بالاعتناع القطع بخلاف المستقل كما مر لانه يتصرف في نفسه
 والاب او الجوز وكذا ان الحق يرى في السلطان علاج لا يضر فيه اي العلاج
 ومنه سلفه لا يضر في تركها ولا في قطعها كما في المستقل كما مر ومنه تعيب الاذان
 وان كره في الذكرو تخرج بالولي والسلطان غيرهما كما لا يخفى ومنه اب رقيق او
 رقيقه ومنه سلفه رقيقه فليس لهما علاج مطلقا ويضيقون في هذا او مالا
 كالغريق في جوف الماء لا يملكه ولو فعل سلطان وكذا ان غيرهم ممن يصح
 او غيرهم ما منع منه قد ينفذ ماله وسكن كراهه بعضه ولا يقتضيه
 له علاج بقطع سلفه في الخط في قطعه فقط او فيه الكسر وجب الفصل
 قاله البلخي واخر ما يتجوز في نفسه وخالفه الخطيب وما وجب ان صدق
 كفارة بخطا امام في حكمه ومنه التقرير فعلى ما قلناه اي الامام قياتا
 ان واحدا من كان قهره في شئنا الرضا بان لم يثبت اصله تمام فلا يرجع
 على الثانيين ومن الاربع على المرافقين وكذا الاربع على العاصفين الا ان
 فانما يجزى من يقتضيه بغير التفرع كما مر وهذا هو المعنى لانه ليس في النظم الفع
 تقتضيه الامام فعليها الفصل او الكمال ووجه قصده او حجم ان مثلا فكل على
 علاج كذا لا يجزى او دوا بحيث ينسب الفعل اليه من بعض اذنه ومنه
 الولي فيما يجوز فعله بنفسه لم يفتى ان كان على كذا لم يخطا او قال له كذا
 وآو في يده الدوا مثلا فان اخطا او كان غير عالم بالطب حين مطلقا وكذا
 قال له اقص في مثلا ان رايه مصادم وكان غير حاذق بفعله لم يفتى قاله شيخنا
 الرضا في مسكنه كان يلقى نفسه وان زاد الملم ولم يطله لان يردوه مرجع من

في

ولو شهدك مدعا شأنا فردد وعقد وعقد غيرهم وفات لم تشهد كعادته ولم يحكم بها القلان فان
 عمنها وبين في الغار عدودا والرابعة واليعة بلا حصة اليها او حفر فيه ولم يبينها فالحكم بها الجماعة البينة
 وحكم بها والا فلا فائدة بقوله اعلم المبيع والتمنا بلا يمين ولا اذلة
 ولو قال الرسول لا تعرف حدود الضيقة او يفتقنها وتعرف عنها فعلى الحاكم الذي يملك معرفتها
 او بعث نائبه ليمسك بها منهم لا على عنها وليست عليهم حفظ الحدود وكما ليس عليهم اسامه ارباب
 جان القبيصة
 ولو كذا الرسول الحدود واخطا فعد واحد بطلت شهادتهم انوار
 ولا يفتقر جهل شهوده بحمد وودها ولا شكوت عنها ابنا حجر من الاقدار
 فلو شهدت على الحدود لم تجز واما شهادتهم على الخط بالافضل فيجائز في ملكه وابتا حجة من الاقدار

على هذا الموضع
ويعتبر الموضع
بلا خلاف
في أنها قبيحة
على الذوق
صم الفصل

له مراعات اهون من ملكي كان بالغ في نفسه من التنازع المادي وبعد الى التبع
ان علم ظلمه وخطاه والاداء يجمع او قمنه مخالفت الاعتقاد وكان امر
امام صنف جلد او مثافعا يقتل مسلمه في ذم ما ان الداهية الامام خلاصان
عليه واحد مني والافضل الجلد ووضوح في نفسه ذلك خلاصان على الجلد
وان لم يكن هو الامام فهو يجب ختان الاولي فنه لان النيران محل القطع
من الذكر والانيه ويندب اظهار ختن الذكر وان خفاء ختن الاناث وا
اول من ختن من الرجال ابراهيم الخليل وبالغ وم ومن النساء خليله
صا جرم ذلك انشئ علي والقدرم مخففا السمله النجار على الاربع وقبل
انتم مكان وكان عمره ثمانين سنة وحمل بعضهم الاول على ما بعد النبوة
والثاني على وقت الولادة وفيه نظر فليسا ففعل الله المصا بالبطر يفتح
الموحدة وسكون القاء المصا له وروى فوفق من خرج البعل الذي فحق الذكر
وفرح بالجلد وكثرة الختن فيهم ختنه لان الجرح مع الاشكال ممنوع على
المعتد في الدر ختنه والجرح ومنه يعلم ان من له ذكر ان مثالا لا يجد من ختنه وا
حد مني اذا تبشرا فان علم الاصل ختنه واد كان اصيلي ختنه معا
خلق مخففنا سقظ العجب وقد ولد مخففا من الانبياء اربعة عشر وخالف النبوة
سبعة عشر وهم ادا ومثيث وادر يسا ونوح وسام وروى وصالح ولوط وشعيب
ويوسف وسليمان وموسى وذكر يا يحيى وضظله وعيسى ومحمد وقد نظم الجلال
الذكر لم يبق له وسبعة وقد روى مع عشرة خلقوا وهم ختان فخذ لاذك ما رواه
محمد م ادم وادر يسا ومثيث نوح وسام وروى وشعيب يوسف وموسى ولوط وسليمان يحيى
صالح وذكر يا ضظله مرسل للرسول مع عيسى في ذكر سام معهم نظر لانه ليس
نبيا الا ان كان مراده مطلقا من ولد مخففنا وغلب عليه

الحضرات
غفرلہ ایضاً و عفرہما
شفقہ منظر

وَأُولَئِكَ
أَفْضَلُ مِنْ
الَّذِينَ يَدْعُونَ
وَمِنَ النَّسَاءِ
فَلْيَنْبَغِ
عَلَيْكُمْ

(فق) ويملك الجلاء في حال المقتدر في هذا كركه بل هو مندوب لا خیار فيه ولا شبهة في الشبهة وشبه
 النفس وابتداء النعم (فق) ويملك القتل بل الله إذا خرج بذلها ما إذا كان بانه فانه يجدم كل ما كان من
 وان قال النكاح في القيد في جميع الحالات دون (فق) ويملك اى للمعاملة مع الله في كل ما كان من
 ولو ضيق من المعاملة فيها ومن امدقنة عدم شيليه (فق) ويملك اى للمعاملة مع الله في كل ما كان من
 نعم ان افرد في الحد والبيع حتى ولا عدل به عن له كج (فق) ويملك اى للمعاملة مع الله في كل ما كان من
 الفاني ويأثم به المصالح ان هذا اذا وضع لم يرفع سماعها من يعقها المصالح اى يقول عدل رايه
 (فق) ويحكم من حال الله ان هذا اذا وضع لم يرفع سماعها من يعقها المصالح اى يقول عدل رايه
 من ان طبا ورا ابيع له به ذك ما نقله من المعنى عند العلمى (فق) ويملك اى للمعاملة مع الله في كل ما كان من

السيرة من المولود بالاول من الخلق لتوقف الحيوة عليه وروى عن
 النبي في المراكمة المستدرة ويقال لكل التفرق الذي هو مناط التطبيق
 اسما مستقفا بذكره عن التطبيق الذي هو مناط الادب والاطلاق في
 والسكران كاللطف ويخرج بذلك الصبي والمجنون ومن لا يهبط فليكن منهم
 وقال شيخنا وجب على المجنون قتلته ولا يجوز قتل الميت وان تعذر
 ثبوتها لتوقف التطبيق عنه وعلم من وجب به انه يحببه الامام عليه وانه لو
 امتنع انه لا ضمان له ما كان في نفسه من فعله نصف الضمان قال
 شيخنا لا مريم عليه السلام في حقها نعم الله اليهم طاعة الله في حقها
 الخلف خارجا من بابا بعبادته امرنا بفعل ذلك المانع من مريم من شدة غيرة
 امرنا به بعبادته لنا وعدم اذنه في فعله لا يلزم من الامر بالعبادة المانع
 الوجوب لا ضمانا لها الواجب والمنع والوجوب ان يكون قطع جزء لا يخلو
 ولعلم بذلك واجبا لما كان في قطع اليد والرجل في السنة في سابعة ويكره
 خلية والظلم في المطيق سابع يوم الولادة اما بعد فليكتب من السبع يوم
 الولادة بخلاف الحقيقة والفرق لا يخفى فان اقر بالاربعين
 الى السنة السابعة اقر وجوبا حتى يكمل بفعله الملك الخيرة وعليه
 الدين في غلظة في حاله لا تنادي به عند اياها وجد ذلك او مع وفيه ظلم المحض
 بشكها ايجبت ان يغير من لايه يغير اذن وليه او ياذنه في فعله لم يعدم
 اطلاقه فان جهل بالضمان على العلى وتصدق في دعوى صدمه بيمينه
 ضمنه ان ياتقود وان قصد اقامة الشارح في ان طعن الجواب فلا قود
 ولا يجب الدين في غلظة واجره ويقتضيه في بيان حكم ما تلغى الد
 في حال المجنون فان لم يكن فعليه ثقتة من القريب او بيت مال او كذا

في رتبته

ح

في رتبته في بيان حكم ما تلغى الدواب مع دابة الاول معه
 دابة وولد بها الاخر معها مثلها لها سبيلها فيه ولو صبا او قتل في رتبة
 ولو باذن سيدها الا انها اي ما تلف بها او بما عليها لو وقع على كل شيء او
 بغيرها كان اثره بها فخلق وضمن النفس على العاقل ام غاصبا قال
 شيخنا وكذا الملك الذي قرار الضمان على المكره بملكه الراد فراجع ونحوه البصر
 وان على نفسه وبذلك انقرض من ذكر فلو اجتمعوا او اثنائه منهم سوى العاقل
 والقائد ويقدم الركب فراجع ولو تعدد الركاب فعلى المقدم ان يتنبأ اليه
 فعل لا نحو من يرضى ولو ركب ثلثة في الجانبين والوسط فقال شيخنا الزيادة و
 العلامة ابن قاسم كالطبل ويضمنه اسوا وقال شيخنا الركب لو اذنه بنفسه
 الذي في الوسط وهذا ولو تعدد احد الثلثة مثلا وزع الضمان على الرئيس
 لو سقط الدابة بمحضه او موت او الركب كذلك فخلق بها شيء فلا ضمان
 صما الذي كشيء في الموضع الرجح الشدة وخالفه ابن حجر ولو غلبت ركبها وانلفت
 شيئا ضمنه لتقصير الركوب ما لا يقدر على ضبطه ومثاله ان يضبطه وبذلك لا
 خافرت السفينة وخرج بغيرها ما لو انقلبت فمرا عليه فلا ضمان عليه لعدم
 تقصيرهم وفيه بحث في لو ادرك اجهت او ولد صبا او مجنون اذنه ضمنه
 المراكب وانه امكنه اضبطها على المعتمد ولو تخسها ان كان يغير اذن من صحتها
 ضمنه الناقص وان كان رفيقا ولو غلبت ركبا فرد بها ان كان يغير اذنه ضمنه الراد
 حيث نسب الرد بها اليه ولو كان اذنه فان رجعت فربما منه فلا ضمان عليه
 ضمان النفس ونحوها في ملك الباب على العاقل لو كان خلق الدابة
 يقع لها كولد بها ضمنه ما تلغى ان كان له عليه يد
 او وديعه او استحقاقه الا فلا يضمن ذلك لخال

ملك او غصب او امان
بضمه ايضا

ع

فقلوبهم اي بالبول والروث حال وجوده اي بعده نفس او مال فلا ضمان اي
المعنى فلا ضمان في التبرع في وصل او في حصة للناس ومثله في الضمان
موقوف نحو بقر او غنم او ابل غير مقطوعة رقة في السوق قاله شيخنا الرومي وقاله
شيخنا في الفقه للمعنا في بعض ادوات الركن وغيره لا ضمان فيه نظر للمعادة
ضمنه اي بملكه لان الكينات مثلية لصحة السلم فيها وضربها عن اختيار
وما قيل من ضمانه بالذبح يحتمل على ما لو لم يكن بناؤه بلبنة من حجارة لا يضمن
جد اراي هاتلا ان ضمان زحام اي حال دفعه فان طراد الزحام فلا ضمان
فان لم يجر او طراد لم يعلم الاثوب اي مطلقا والمراد ما معنى وكذا انفسها اعني
وكذا مقتضوب العين ومشتبه اي مطلقا وكذا امثله غير من اعيان او يمانون
وغلاق وفكر مطرق ومثقف وكذا الوهم يجر من غير ان يجر اليه ضمنه اي طلا
من الكورين وما معه ولو خفف من كس وجب له الضمان ان لم يكن من صاحب
المخاع فغيب والافعليه نصف الضمان ولو ترك في فعل احد من ارجع الى القرينة
بان وضع بطريقه ولو اسعدوا باذن الامام ومنه ربطا بانه يباب داره او
على حاتونه فيضمن مطلقا بغيره ومن النقص في المار والواردان يدين دابة عليها
عطب قاتن غايه ثوبه فلا ضمان فيه صاحبها اي من صاحبها ولو غاصبها فحار
على وقف العادة او فلو جرت بالحفظ نذر اذون الكيل لعلته او بالحفظ فيها
ضمن فيها او بعد من فيها لم يضمن فيها سواء النسيان والعمى او قاله شيخنا الدمشقي
على ان يضمن في النسيان مطلقا او حصل صاف الزرع اي حافظه ولو غيبه مالكه
ونهاون في حفظه مع ثلثه من الرقع فلا ضمان والافعليه صاحبها ولو ارسلها
في مكان مقصوب فان شئت لغيره واقتصر في ضمان المرسلة ليلك ونهارا ولو
وجد بها في نزعها فان لم ياتم على اقرارها دونها في نزعها فله اقرارها

الى حد

الى حد يات من فيه عودها الى نزعها فان زاد عليه ضمنها ان لم يكن مالكها
يكتسبها ولو اكتسبها من غيرها من الكل يتحقق بقرنها وامن تلقى شيء بغيرها
لزومه بقرنها فان اقرضها ضمنها بشرط المذکور فان لم يزم على اقرارها دونها
في نزع غيرهم ولو نزع مالكها لزمها ايقاؤها اذ لا ضمن عليه لانه يقرض مالكها
ما اثلثت الا ما اثلثت منها منه بانفسه ما لم يقرضه فان اقرضها ضمنها ان
ضاعت وضمن ما اثلثت من نزع غير مالكها بالعد به لو نزع بعد اثلثتها
لنزع فلا ضمان وكذا لو اثلثت دابة من يد او تفرقت الدواب على الدرع
لدبي ان البرج او ظلمة في النهار فلا ضمان بخلاف ما لو تفرقت النجوم او غطيت
او تشققت لتعد به **من** يستثنى من الدابة الطيور كالحمام وان ارسله
مالكه فالتلف مشيئا او **من** التفت صبا فلا ضمان عليه ليلك ولا نهارا كدابة
العادق به وان جاز حبيب مع نحره ما يجانبه **من** ان ارسله نزع بعينه ضمنه
لو حلت البرج ثوبا واشتق ان يقع في ملكه فدفعه من الهوا او الى ملك
غيره لم يضمنه في وهره ومثلها كل حيوان عار الا الطيور فله مرد منها النحل
على المعنى عند شيخنا الزبدي فلا ضمان في التلقه مطلقا وبه قال العلامة الخطيب
ثبعا لان مام البلقين وتغل عن شيخنا الرملة فلا ضمان في نحره ولو وقع واحدة
ضمنه مالكها ما لم يقرض مالكها والمراد بملكها ذواليد عليها ولو باهوا او
نحو ذاب **من** انقلبت فمراخا ثلثت مشيئا فلا ضمان عليه فمرا **من** **من**
يد وقع ذلك الحيوان بالاقف والاقف وجوبه وان ادى الى قتله كالصبيان قال
بعضهم لو كان يندفع بالزجر كئنه بعدد و يثلق ما دفع عنه مع التفاضل عنه
ولكن ذلك منه جاز فثله ولو دفعه حال صياله لانه لا يملك بشرع الا بالقتل
فراجع **بمس السنين** وفتح البياء جمع سنية بسنة تكون الباء

في المشي

ع

وهي لغة الطرية او السنة او الشيعي المذكور كسند عند الناس واصطلاحا ما يؤخذ
ما ذكره الله تعالى في النعيب بالنسبة التي ليس فيها حكمة او انما المناسب منها النعيب بالحياد
والكتاب يشتمل على فروعها وهو ما خرج فيها بنفسه وكانت سنة وعشرين
ورجوع ولم يبق لك بتقته الا في واحدة منها وهي غرضه اؤخذ بها وقيل انه قال في
شعره ان الشعر حل على معنى غرضه على القتال او على ما لو اخرج اليه لقاتل ولم يقتل
بنفسه الا واحد وهو ما يربى بنقله في غرضه اؤخذ به من اجل البيوع والبيع
وهي ما لم يخرج فيها بنفسه وكانت سنة واربعين بعد الهجرة اما قبلها فكان
متموما مطلقا ولم بعد ما تلتزم احوال لانه ايج له اول قتال من قاتله لا ابتداء
به ثم ايج له الابتداء في غير الظاهر الحرم ثم ايج له مطلقا وليست فرض الكفاية الا في
الثالثة فيكمل فدلهم انه بعد الهجرة فرض الكفاية عليها فكانت قال بعد الهجرة
وبعد اياها مطلقا ظاهرا واخرهم فرض كفاية وقيل فرض عين **وع**
قال شيخنا الزياتي في كتابه على الرضا ان القيام بفرض العين
افضل من القيام بفرض الكفاية والاولى منع اه او يفعل فرض العين على من
عين النبي لا يخرج لان الامام اذا عين شخص للقيام بفرض الكفاية بنفسه عليه
ولا يجوز له ان يابى غير فقيه ولا اخذ الاجرة عليه واما بعده لو سقط لكان أهوا
او هو العوايب لان الى الابد المذكور كان في عهده ايضا يجب في كل سنة مرة
وتكون الزيادة عليها بفتح الزائد فرض كفاية كما هو قضية تمام التبرك وكان في
صلاة الجنازة ويكثر ثلث الكربة لغرض ضعف بنا او رجاء استلامهم اذا فعله
ويغني عن ذلك ان شئ الامام ولو تباين دار الكفار بالجهنم لقاتلهم فاهل
الدين الامر بكافي عن الفعل المندم على المعتمد من قسهم كفاية ولو من صيدان
او ارفاكونت وقانه اكثر نكاحا لكتفا وبذلك فارق عدم الاكتفاء في غير الكفاية

في اعياء الكعبة في الحج والاسلام وكفها سقط الجرح الى انتم عن الباقي
فيها ثم اجمع بنزك حيث كانت من اهل الوجوب الحج العلمية وهي البراهين
على اثبات الصانع عز وجل وما يجب وما يجب له من الصفات وما
يستحيل منها وعلى اثبات النبوة والاشكال فيها عليهم الصلوة والسلام
وعلى اثبات وما ورد به الشعر من المعاد والحساب وغير ذلك حل
المسائل الى الامور الخفية المذكر للغة ودفع الشبه وهي امور
باطلة تشبه بالحرف وما يتعلق بها الى ما علم العربية قال الشيخ
العربي تنقسم الى اثنا عشر على اللغة والعرف والاشتقاق والنحو والمصنف
والبيان والعروض والخاصية والخط وقرص الشعر وانتاء الرسائل
والخطب المحاضرات ومنه التواريخ واما الابدع فهو دليل البلاغة
بحيث يصلح للقضاء والاشارة بان يكون زيادة على ما لا بد منه قال
قدس سر علي الله فيج دون الاستنباط قرص مجتهد الفقيه وان قدس سر علي
الاستنباط من قواعد امامه وضوابط من نحو ثلثمائة الفية البلاد
على الناس ولا ينسب في المجتهد حرية ولا ذكورة ولا عدد الى على الرابع
يجب بعد الكفاية بحيث يكون صانع كل ما في قعر واحد ويعد الفاخر
بحيث يكون في كل ما في قعر واحد لا ذكر بعد ما يعجب اه
وهي عطف على نفسه والكاف استقصائية ولا يصلح عطفه على غيره فلا
فالمعتمد على الكفاية واستقطا الى المصنف من عبارة المحرر النقوي
لعلمه استغنى بذكر القضاء عنها **قد** قال الكافي في حقه الله
طلب العلم من صلوة الناقل والجهاد والامر بالمعروف والنهي عن المنكر
في اعياء الكعبة في الحج والاسلام وكفها سقط الجرح الى انتم عن الباقي

فمن جسد الفقيه في
ما ذكره في العلم فهو جسد الفقيه
وهذا قد قطع مع
وفاكه بان كافي الفقيه على
الاولى في علمه في كل فقه
المعتمد على الكفاية في كل فقه
عليه في علمه في كل فقه
الشيخ الفقيه في كل فقه
من قول الفقيه في كل فقه
في كل فقه في كل فقه
في كل فقه في كل فقه
في كل فقه في كل فقه
في كل فقه في كل فقه

في اعياء الكعبة في الحج والاسلام وكفها سقط الجرح الى انتم عن الباقي

انما حكم بغيره في بعض الشاخص صنفيا رجع اليه في شرب نبيذ و سكر
 و شرط وجوب الامر سلامة العاقبة و لو في العرض و عدم جرثومة الفاكه
 و ان كان في اقصى ما انكر عليه فيه و تحوز لك و لا يحسب التناكح على قاعل
 المكر و ما و ثار لك المندوب من الشرائع الظاهر في نكاح اعيان الكعبة ان
 جميع يحصل به التعاريف من اهل الفرض لا غيرهم و كلف السباط بعد
 صد و لو من اهل مكة في ذلك عند احتياج في كل عام ستون الفا قال
 نفعوا الملو و من المالك كذا اذكره بعضهم فراجعه بان يفي بالحق و
 العروة فريد اهو المراد من الزيادة في كلام المصنف و لا يفي نحو صلوات
 و اعتكاف و الحج من غير اعتقاد و عتق و دفع ضرر المسلمين ان لم يكن
 من المقصود ما في ذلكا فمقصود من الكسوة عار عما يقع به من عار
 من خضرة و برد و اطعام جائع بغير الكفاية في بركة او نذر او وقف
 او كفارة او وصية بان لم يكن فيه شيء من ستم المصالح اهل
 الشدة ان المال بان يملك ما يزيد له زيادة على كفاية سنة فقط لا العرف القالب
 فلا قال للبلقيع و يقدم حاجته على كفاية و لا الكسوة و لا اطعام اجرة
 طبيب و ثمن دواء المريض و قادم المنقطع على عاجز اعد المشي و عمل
 ضاح عاجز عن عمله و حكم على من مثل وان كان في غير دفعه للتعاطل
 في كسوة شهادته ان اذا حضر كل التكل او دعاه مع و رجمته او امارة
 في الصنائع عطا فاض على الحرف لان الصناعات ما كانت بالية و احرفه
 اعم منها و ثبت بذلك لا تخاف ان خصه اليها لاجل الكتب غاليا فحرم
 في الكفاية فانتم العايشين ان قد ام الدين و الدنيا و عطفه عما قبله
 مراد في وجوب سلام ان مطلق كل منها بصيغة شرعية و لو من

فصل

فصل علم قصصه و به او بقى العربي لقادس عليها فخرج جواب انثى
 و شهادته لرجل ليس بشي تحرم عليه فلا يجب له حرم عليها الرد كالايتاء
 عليه و بكرة له الرد و الايتاء عليها و يجب في نحو التجهيز بلكا كراهته
 و يندب في نحو المحرم و حكم على كل من الخنثيين مع الاخر ايتاء و نذر او اختي
 مع الرجل كالايتاء مع الانثى كالمرد و خرج جواب ما خذ لكم لانه يحرم على
 المسلم ايتاء و به حتى لو علم كفت بعد سلامه عليه و يجب لما قاله من خنا و كذا
 لما قاله شيخ الاسلام ان يقول له رد على سلام و لو بالحق خلفه و اما علمه بان
 سلم الخا فخر على السلام و لو بصيغة شرعية فيجب له رد لكن بصيغة و عليكم فقط
 بالوارد او بدونها و بالهم و دونها و خرج نحو سلام الله عليكم او السلام على سيدنا
 او و باننا او السلام لا يجب فيه الرد كما ذكر لان صيغة المطلق ايتاء السلام
 على من اتبع الهدى و السلام على المسلمين فلا يجب الرد لعدم الصيغة الشرعية
 و كذا و عليكم السلام لا يجب فيه الرد كما ذكر لان صيغة المطلق ايتاء السلام
 عليكم او سلام عليكم او سلام عليكم و صيغة كذا رد او عليكم السلام او عليكم
 السلام و هذه الثانية في كفاية الايتاء ايضا فلو ذكر بها شخصان معا
 تلاخبا و جب على من لم يقصد الرد مني ان يرد على الاخر و يندب اذ ذكر لهم
 في الواحد و زيادة و مرجع الله و بركة ايتاء و رد و خرج نحو الايتاء في
 ياتيه على جماعة هو قيد لفرض الكفاية و ان كان في السلام عليهم غير مطلق
 و لا يفي في غير المكلف منهم و لا و غيره من يعلم عليه عنهم و لو مطلقا
 و جواب الواحد فرض عين و يفي جواب الواحد جماعة سمي و لو من بنا
 اذا لم يملك فصل سوا و قصد هم او اطلق و يندب ايتاء و ان ظن عدم
 اجابته لان علمه و هو افضل من الرد الواحد و لو من غير مكلف فهدى

فصل

ومثله ايراد المعنى وانظاره ولا تالئى على الاصح وذكر شيخ الاسلام
لهى على التام الصلوة بالواو في جواب السؤال فيه والاولى فيه
في الابدان ان يكون من نحو وسمي الابدان باللفظ او بالكتاب
لنحو غائب او بالكتابة في ذلك فتردد ويجب اتصال الجواب به
في البيع ويجب معه الاشارة لنحو ام ولا اعينى بالاشارة الناطقة ابتداء
والاسم او لا يلفظ السلام وهذا او لفظ عليكم وهذا كذلك ولا يقدم
الخطاب فيه الا في تبليغ رسالة بان يفعل له السلام على فلان في لغة
له فاذا قال له فلان يعلم عليك كفا في الفعل وعليه السلام فان
له سلم لي على فلان او حمد فلان السلام على فلان وجب على الدرس
ان يقول السلام عليك من فلان ولا يكفي فلان يعلم عليك ويجب
الدرد عليه وعليه السلام او عليك وعليه السلام او عليك السلام
ولا يكفي تحية لك قاله شيئا فراجعه ثم علم سلم تقدم فراجعته واصل
بالمد ان مثلين بالكل ان سلم عليه حاله بل هو او مضى بخلاف ما بعد
يلعب لغيره وقيل وقيل اخر كما ينتظف حزم غير المنتظف وما يتلوه ولا
هاب عليهم بل يكره لقاصد الحاجة ومثله الحامع لعدم سنة قصبة
هذا عدم وجوب رد خاتمة لعدم ندبه عليه وعلى ما تنوع الخطبة لكل
رأى عليه والمفتي قسما وجوب الرد فاعلمه لك غلب او الاصل
فقد ولا جهاد او واجب او جائز على ما يان واما ما في الخلق والكاقر
فقد اقطع يد او رجليه عند استلامه او رجلاه فاخذ الاصابه احد
اليدى قال في العياد وكذا فاخذ اكثر انامل يداك وعيدان في
تقيا ولو كانتا وينقصا يحرم ايضا بغيره اذن السيد وعلامه

وله الدجوع بعد قراقرها وله من الصف ما لم يلزم ذلك للمسلمين وكذا
سفر القصد وذو في ذكر الالة عدم الدركوب فيمنع كونه السفر
قصدا والدين الحال وان كان به رجلا او قفلا او كان قفلا كرههم
بحرم سفر جهادا بغيره وانما لم يذكر العلم بالاولى لانه اشد ففقد منه
والمراد بالسفر هنا ما يجوز التنقل على الداهية حاله شيئا فراجعه فاعلمه
بعد ان الاياذن غريم او يعلم رضاهان وله منعه وان حدث الدين
في السفر لا يحرم دوامه بغيره مع بعد الحدوث فيه ومالك في الحال
مؤنة اصل او خرج واجبة وان سلم يوم سفره لمحال البليغ لا يحرم
في يوم سلم مؤنة مال اليه شيئا في المفضل لا يحرم السفر وان قصه
الاجابة وله الكنتع بعد فعله في اثنا السفر في كرم على الدجل فهد به لانه
محال الاجوب وبه يعلم الحديث على غير بالاولى جهادا ان نفسه ومنه
كما يعلم من بعده فليكن ساكنا عنه مما قيل وسواء فيه وقيل بعد السفر
الطويل والقصر حيث كان مخفقا ويعيش الاذن ولغيره مخفقا ايضا
القصر اقل ما يحل فيه التنقل على الدابة فحرام بغيره ان ابدى وكذا ايضه
اصوله وله مع وجوه الاقرب ذكره او انما المسلم في خروج الكفار
من اعدوه فلا يعين اذنه ان بالنسبة للجهاد فراجعه في غير كالم والاعلم
اصوله بعد سفره فيمنع ان يكفك كره الدين فيمنع مما تقدم وسئل الا
صل اكره الرقيب والمراد بالولد الحرد الميقت وبغيره الميقت اذن كره
القتل وبغيره في الرقبة اذن سلبه فقط لا سفر فليكن قد رضى عنها وكذا
كفاية على المفتي فلا يحرم السفر لغيره ولو نحو ضنعة ومثلها الثما جائز
انما في الطرف وله منفره او ليس في بلد ما بنفسه وبغيره في فرض

لا

الكفاية ان يكون ركن او ركنين او ركنين او ركنين فان اذن ابو ابي جميع
اصول الحكماء القويم ثم رجوعا بعد الخروج فهد به لنا سيرة ما يعين
فقبله يكتفي الاول ان اصب على نفسه ظاهرا او بعضا ذائلا ومنتفعا ولذا
امكنه الاقامة في طريقه في محل الى رجوع من يات مع لزمه والاقلة
المضى وماله ظاهرا وان قل فراجع فان حضر فهد به لنا سيرة الحكماء
والا فالشروع ولو كان متفرقا لكان في سيرة الحكماء والتفصيل خاص
بالفرع والمهمين مما هو صحيح كلام الحكماء فغيره مما له الرجوع والانتصاف
مطلقا الا مع الفشل كما مرث الاشارة اليه انما بلدة لنا مما مثال
اذ غير البين كالجيد والحداب القريب منها كذا في بلاد الذبيح كذا
ذنا لانه يلزم معصاة الذبيح عنهم مما ياتي ان علمه او لم يات من المرأة
والامر في حاشية لدا هذا وان جوت اة او احد من ذكر القاصد
ولو حال القتال وله الدفع اذا اراد من بعد الامر قل ان لا يتكلم
لانه قد امن الخمد والالان وفيه نيت في ذلك فارق ما له حال حال
عليه كما قرأنا من بعد على الاصح وهو المعتمد والكلام فيمن يلزم الجهاد
ان ياد وليه كذا يبلغه الخبير في الترفيع فروع غير بيا فلاقا ^{مطلب}
بغير الكفاية فهو فرض كفاية في حقهم وفيه يبلغه الخبير بما علمت وله
او اقامت الاصح وجوب النصوص اليهم ولو عارض في ذلك بيا اذن
من ان لا يفتوا في فلاحه والالان قد علموا في بلادهم كما نرى فيهم للفرقة
فصل في بكرة الفرو ومن يكره ومن يكره له وما يجوز او
يكره ومن يكره فله منهم وما يبيع بذكره والاقوال
ولقد ابدى المطلب لان الفاضل يطلب اعلاء ذلك

واصطفا

واصطفا ما يعين ما ياتي بكرة ان في الحكم والمقطوع ويخدم على المنة
بلا اذن ^{مطلب} ان كانت المصلحة في الفرو وكلت بكرة الامام وجند
يا قبا لهم على الدنيا او امتنع من الاذن او كان الانتظار الاذن يفت
مقصودا لم يكره بغير اذنه وليست ان يكره ^{مطلب} ان لزم على عدم الامارة
خلل في القتال وجبت وبيعت منع مخذرا او مرفقا من الخروج ومالك
الجهدا دبل يجب ان لزم على فروجه فتاوى القتال او طلع في الميادين
اذا بعد سيرة من يكره في ذلك لانها تخرج من سيرة او ليلا غالبا او بعد وال
الجيش واخذها ما في ذلك اربعة ما في ذلك والحداد بها من مطلقا الجاه
الشام للبيعت والكيستة والقلعة ما دونها الى العاهد وما فوقها و
يتم بانفسا في ثمان ما في ذلك بالجيش والخيول الى اربعة الا انما بالجيش
كما اذا انا تهاية البيعة يقع الموقعة اليهم بانه بطاعة الامير وكره
كونه يبتدع ما نحو فاسق ^{مطلب} كيعتزل يلبث للكل جماعة ارادوا
سقوا ولو قصيرا ان يؤثروا عليهم واحد منهم ويجب طاعته وكره
مخالفته وله استعانة بكفار وان لم يخالفوا معتقد العدو على المعقد و
سواء اهلهم اليهم او لا والحداد بالمقاومة ولو بالمعقود وشكل الكفار ما
لو كانوا ذبا ذبا او احرارا او مشركين او اهل حرب ولو عبيدا
او مداهقين بالاذن كما مر في ذلك من قبل ما يفتيهم وعبيد ولو كان
يدين ومعه بتفتيهم ولو لبث المال في كسر او انما امكن اما بعد
من المداهقين ولا بد من الاذن في اجمع على الفتوى في القتال ان قها
نوا ^{مطلب} يد ليل ما بعد والاسلام عطف قها من قتال اكره بكرة
من المنة قبله ولا يصح استيثاره ان كان مصلحا قها

لله مام ومال والحق وتصلح بلفظ المصالح وتفتتح باسم الله وتصلح
 بالصالح على تركه القتال قاله شيخنا وفي شرحه شيخنا عدم الفتح والتفتيح
 الاجارة على الحاجة واذا لم يفرغ الظاهر وانفتح رجع رجع عليه بما
 قد ذكره في الاولى وكذا في الثانية ان لم يفرغ من امر الاجارة فتح وال
 قبالة كذا قاله شيخنا فراجع والاصح المنع ان يمنع حكمة اجارة
 الظاهر من غير الامام ومنه المعتمد ولومن نحو فضاة العسكر حيث لا يباين
 لهم فيها لانه من المصالح العامة ولذلك لا يصح الاستيثار لك فان من غير
 الامام وان الاجرة في الاذن منكم فهو مأمون ويقتصر اذ لا يقتصر
 في معاذرة الكفار ما لا يقتصر في غيرهم كما يابا ويكره لفاز قتل قريب وله
 وكذا احمى لثوابه له شيخنا وعند شيخنا الدماء فلفظه وفتل مجتهد ان
 قريب انضوا وكان الاولى للامام ذكره الا ان سمعوا ان يعلم منه ذلك
 او سئل ولو قال رسول الله انتم والذين في القلوب منكم يؤمنون بالله واليوم
 ولذا اشد سب المسلمين او المسلمين قال ابن حجر يحرم قتل صبي ومجنون
 وامرأة وفنته ومن يرفق فان قالوا جاز قتلهم وكذا من سب منهم الامام
 او المسلمين مشحرا لا عبدة بيب صبي ومجنون ويحل قتل راهب كذا
 عليه التصاريح واجبروا من استأجروه على قتالنا او استأجرونا لقتالنا
 لهم ثم انضم اليهم ثم يحرم قتل الرسول منهم البنا وتفرع اذ ان عدم
 ذكر الخلق فيه وسبب نسايتهم ولو نراهيبا وكذا خنايتهم ارفايتهم
 ومي نيتهم ويكون اذ ان على الفعل الشر لا يجوز من يبرهم بتاركا وان
 استلهم يقتلهم بغير ذلك مشحرا يجب عرض الكلام على ما لم يبلغه الدعوة قتل
 قتاله ويحرم ذلك ان النبي او النبي او الخدم بلا حنة ورفق فيه فان كان قهرا

بعض مثلنا يحتاج

مسلم له

مسلم له ولو قتلنا او يقتلنا جاز ان ولا ضمان في المسلم لانه لم يعلم عينه كما يعرفون
 المشكك فعلى بكرة المعتد كراهة فقط والثاني جواز من مسلم هو المعتد
 حيث كانت حاجته ولو بلا حنة ورفق بمسكين او ذميين بشرط انهم وجوب
 على المعتد ولا عترة بالحاجة بلنا وفتل ما قبله بان الخلف في المسلم منه وفيه
 النساء والمقاتلين وان دعيت الى الفدية ورفق جاز من يبرهم ويحكم الانصاف ان
 على مكلف من يجب عليه القتال كما وردت في الشارح بعد فتردهم ذلك عن الصفا
 فرفق غير الصفا في جرح فرار مسلم من كافر به وان طلبوا ولم يطلبوا اذ لم يزدوا
 انضاج والادب من اعتبار الفتنة في جرح انصافا مائة من ضعفه وعت ما تليهن الا ف
 احد افرهم اقدباء له كمن مضى عنك من مضى او نحو شئت او يرح
 متحيزا اليها فانه يجوز ويحب فاني قصص ذلك وان لم يعلم ان له بالبرم العقد
 بعيدة بحيث لو استفتت بها لم تسمع ولعل آة او محمول على جالس اس
 الامام فانه يشارك مطلقا والخاصة الكلام المتخوف والمعتز يشارك في غنم
 قتل متعارفة وحال متعارفة وبعد عذر الا ان بعد ولم يغلب به بيان لما
 قبله اذ لا حاجة اليه ونقد آة ظاهره سواء بعد اوله ومثله المتخنة وواحد
 وكذا اثنان وثلاثة لا كذا على المعتد ويجوز البازرة مشحرا يحرم على قرة وفتل
 ورفق لم يقد في قصصها وهي ما فودة من البرون ومنه الظاهر بان يظهر
 اثنان ومثل كل واحد من صف القتال بين الصفيين مثلا وانما تحت ان تحت او
 تشجب ككره له وان اذن له الامام او لم يطلبها الكافر منه وتكسر ان طلبها الكافر
 في غنم لك وتقدم من خدم فيه ومثله الا ان لا حاجة اليه لانه من اقراء ما
 قبله ولعل ذكره لك عند احد على الدعوة بتكره ما قبله فتأمل نذب النذر
 فتكره الا للاق ان فاختا بلادهم صا على اننا لانا ولهم اوقره او

من

لم يخرج اليها من الملقها والاصل ان لا يخرج من البيت في حديثه نصيح
 بعد احد من الاحكام الثلاثة المذكورة وهي حصة الفصال والظفر بياض وعدم
 قصد لها النافذة ووجوب الملق الحيوان اي المحدث فانه المختار بعد
 الثلاثة مطلقا بل يندب **فصل** في حكم الامة وما يوقه الحذب نتاء الفقا
 وان كان حاملات بسلام او غير كتابيات والمراد غير المددات والحناني
 كالنساء يصيرون امة في غيرهم انفقوا لئلا يمتد وان كانوا مسلمين
 ولا يركن اليه بعض رقبته كجزء الحكم على المعتد والحياتين كالحياتين ذكور او
 انثى كالمسلمين يذكرون في بيتنا وبلوغ وعقل وحرية ولو لم يصح كالمسلمين
 بحسب اجترادها بمسكين وكذا البكاس وله فداء السر انما يستلزمهم فانه داهم
 وبذلك لا يفرق عدم بيعه لهم ولو اختار فحصله ثم ظهر له غيرهما جازله الرجوع
 عنها وان كانت النخلة التي اختارها اولادها او غيرها لا فلتا فليست بالدم و
 معلوم ان المبيع لا يقبل وله حذب الرق على جزء الواحد والائس كالماتية
 على المعتد كالمسلمين في حال الفداء ولو سلمها حاله لا يرد اليهم اذا ائق كالغنى
 فيختص ولو اسلم اسيرة او بيل الجزية بالشراها عقيم دمرها وكذا ولد الصفة
 او المجنون اخذ اى ياتيه ومن التعليل بسلام لانه صار مسلما تبعا وكذا اماره
 ان لم ينجس الامام من قبله لانه وجب فلا يصحها بالاولى من زوجه من اسم قبل
 الظفر على ما ياتى **فصل** من قبل اسيرة بعد اختيار فملكه فملكه عليه او
 قبله عزس فقط او بعد اختيار رقبته لزمه قيمته غنيمة او بعد ان عليه لزمه
 دية لورثته او قبله ببلوغه فامنه والاقربس لم يبلغ والاميرى واصلام
 كما قر قبله فخران قبل اسيرة كالمسلمين بغير دمه واما له وان كان بغير اهم وليس
 معه وصغار ولده وكذا له حله والكبير والمجنون من ولده اخذ منه العلة

والكلام في الاولاد الاقرار لازوجهة قال شيخنا الموجهة حال سلامه ولو كان
 حاملاته كما مر قال شيخنا الرملى انه يصحها لانها لان نزع جثه من غير مضمومة
 قال قبله بنحو من نزع جثة البنت قبل اسلامه لان اسلامه بعد استمرها
 يصحها من الاستدقاق الذي حكم به قبل اسلامه ويؤول قول الشيخ عن ابا
 منته فاقا يابى بقى على السلام ويرد ان كلامه المقتضى قوله قال الشيخ في
 صريحه في خلافه قال وجه الذي لا ياتي به غير ان يرد بوجه المذكورة منها التي لا يصح
 انما هي التي عرفت عند اسلامه بوجه النزع يصحها كايان النزع نزعها بعد
 الاسلام او هو مسلم اصلها لئلا ياتى على كلام شيخنا الرملى هو تضعيف كلام المعتد
 وكلام اوصى اب المرتبة عليه فاعلموا راجع واخبرهم ودمه الموقف للمعتد اب
 فان لم يرد في وقت الاولى فقتل لانه لا يحتاج الى حذب رقبته كما تقدم وكذا انما ياتي
 بعده ويؤقر اجمعه انقطع نكاحه في الحال لان المسلم لا يكون له نكاح الرقيقة
 الكافرة مطلقا ولا المسلمة الا بشروط من بعد ومنه انما يذلل علمه من الوجه
 المذكور فان اعتقت امة او على الوجه المذكور يجوز ان يرقى بوجه من
 الحكم بالرق ولا حذب الرق عليها كما هو معلوم في النساء كما قال له فلان ياتي
 ما قاله ان عقد النكاح لا يفسد بوجه تبعا فراجع من محله ثاملا
 وينقطع نكاحه ان الذي كان عدوك الرق تنقض بمتع ابدا نكاحه لهما وكذا
 شامل لما لو كانت كالماتية وقد مرجع نكاح الكتابي المحدث لها فراجع **فصل**
 في بيان ان عدوك الرق كالموت فمافرقا فاعلموا **فصل** في اعتيقه الذي
 يجوز ان يرقى وان اسلم الذي بعد او كان العتيق عاقلا كبيرا او رقا يتقش
 الامة كالرقيق الا حله على المعتد فقطل الشيخ يجوز ان يرقى بوجه من رجوع او قدور
 بداعات كلام المصنف كالمسلمين الثاني المتع دمره بان سبها لو التفت بدار كذا

جاز رقة فعتقة اوى لا عتقة مسلم وشر وعتقة قال شيخنا الدمشقي
 الموجد من حال اسلامه وان كان كافرا قبله وعتقة نظر فالوجه ان يراد بعتقة
 من عتقة بعد اسلامه او بعد عتقه احواله ويزد وجهه كذا لا تقدم خلافتها
 ان كانا هريسي وكذا العتق احدى امرها حرا ورف بعتق او ارقاق وارتق
 الزوج عتقة لعتقة بعتق فقط وسواء في ما ذكره شيئا معا او مرتبا وسواء
 سبق سبق الزوج او الزوجة كدوس الرق او وعدوه كالموت كاحد هريسي
 وبذلك فارق جعدا من تكم رقبته لعتقة او كزرة ابتداء والاصل المخرج هو
 المعتق فلما يقتل النكاح شيئا معا او مرتبا لعدم حدوث الرق
 لزوجه وكذا المعتق والمعتقة والمطالبة فيها به وبعد انتماءه نحو من الامام
 وهو ان سقوط الدين ان كان كربي هو المقتد وكذا عتقه الذي
 في الشبهة بعتق وسواء ارقاق الدائن والمدين كربي لانه العتق لا ينفذ وهو
 المعتق فاما حصل انه لا ينفذ الادين كربي على من عتقه بارقاق احداهما فيطالب
 بكس الامام سواء عتق او لا فان مات قبل عتقه فالمطالب الامام ثم استلم
 او احداهما معا او مرتبا او قبل او احداهما كذا جزية او امانا او عهدا كذا
 اذا كان الحنف حاسما او قبل جزية او عهدا او امانا وكذا المثلث على ما تقدم
 وكذا كربي مع من عتقه او احداهما كربي مع المعتق اذ اعصم كربي في حكم
 الكفاية والائلاف به وام الحنف في الاول وعدم القيد في الثاني كما علم وكذا
 يحكم بالفتاوى على ما اخذوا قهرا او برضا في حال الكذب فدار كذب غير قيد
 واحد وجميع ما سئلوا اما الذي قيل من ما اخذوا في الثاني قال شيخنا الدمشقي
 وابناء اخذوا ما ذكر ان السراي المجلوب من نحو الهند والشرع ويجوز وطهر
 والعرف فيها لا حائل الى ان لا يلا او لا يذم كذا الا هو طهر او بها ما سئل

بيت المال قال علم اسلامه السابق اشتهر ذلك حتى تضمنت انتماء جعد وعتقه
 نظر فله لان الايقاع شيئا طهرها فلا ينفذ احوال المحل فيها ولا ان كان ملكا
 لكافر سباحا فلا ولاية له بعتق بيت المال عليها او كسليم وجب تخييرها ولا ولاية
 له ما بين على اهل البيت الا ان يقال بقتل ان ملكها كافر ثم ملكها منه ثم يبيع
 امرها ببيت المال بنحو مودعة بلاء او ربة وعتقه من البعد مالا يخفى ودونه قولا
 القتل او قد مر غنيمة فكتبة الامام في الكفاية منها بامام كسليم او ذوق وفي المذهب
 والشبهة بعتق المعتق يعود فيه الخلاف الاصح منه ان غنيمة والغنائم
 ولو اغنياء او اذيين ولو اجراء بعتقه اذن الله لامام او م برضا له التبسط
 من التوسع قبل التمسك من قبل اختيار تلك العتقة باخذ القوت ان
 بان ياذن كل واحد منهم ما يحتاج من القوت لنفسه ولجوده لا القوت كله لا الله
 بنحو ذوق وفي المحرر ايجد على المعتق سلطة له على من عتقه او عتقه
 لمصدر محذوق الدواب المحتاج اليها في الحرب لا نحو الزينة بسكون الامام
 مصدر عتقا على اخذ فبا بعده معلوم ويجوز بقتلها عتقا على القوت وما بعده
 حال او معلوم محذوق او بدل على الخواص والاول لانه لا يملك العتق بالغنيمة
 كما يقد ما بعده لانه وكذا يجوز في حكم لكل غنيمة كسليم ويجب من جلد
 لا يملك ولا يجوز جعله سقايا او خفا كما لا يجوز الذبح لذاته وبعثته ذابك
 بعتقه كسليم وجلد حاقه بمرحلة ففاقا مشددة او قوبة ولا يجوز القاتل
 واسكر فله احتياج الى منعه ومنها فله اخذها بكتب عليه من قسمة وكذا يقال
 في الملبوس والمكروب فيلزم من استعمله اجرة الما ان كان له ذرة القتل
 فلا والغائب الحد هو العتق الا سود وقرح به على النخل في يجوز التبسط
 له الحد بكت عليه ما يندر احواله اليه ان لا يجوز اخذها كذا وادوا سقايا

وقف وقدرنا **شعر** ليس له ارجح ان لا يجوز من اقدت الطعام الاكله
 فقط لانه على سبيل الاباحه لا التملك كما سبانه وله التزود عنه لذمها به ورجوعه
 الى ما يباح والحيارة في قبله الحيارة له التملك وان لم يكن له حق في المقتن
 كما هو في شعره شتيقنا منه ولم يرد ثقتنا الى دار السلام ان داره قبضه
 المسكين وان لم يكن فيها مسلم لزم ردة ان البقية الى القليلة قبل القسمة
 او الى الامام بعد ما يفتيها الامام ان امكنه والا اخرج لاسل الخس حصصهم
 منها وجعل الباقي للمصالح وكان القاتين اعرضوا عنه وكان عدم لزوم فقط
 حتى يعم لغيره لانه كما في المحرر ارجح دفعه به لغيره بعد الضمير الى المسكين او
 المقتن بعد دار السلام وما لم يصل عمر ان السلام بالمعنى المذكور فيهما
شعر لو قطع السام الثقل في دار السلام وعرضها ما تقدم حكمه التملك
 فيها ربحه ان حال اعراضه ولو بعث او بلوغ او عقد طء بعد العار فيخرج
 منه **شعر** اعراض المالك او اعراض المبتغى في جزء المحرر ان لم
 يكن مباحا وفي الط في نوبته ان كانت حاي في وفي غيرة ذلك باطل لان الرقيق
 لا يباع اعراضه لان الحق لا يباع قبل القسمة او اختيار التملك خلا
 يباع ارجح لو المعتمد لانه من التفرق في الاموال والمجرب منع منها وبذلها فارق
 حكم اسقاط القصاص وانما يباع اعراض المقتن لانه من الثالث هو
 لا يلزم قال شتيقنا الداعي ومقتضاها انه لو لم يرد لواءه عين به لم يباع
 اعراضه الثاني وفيه نظر في قوله في باب المقتن انه لا يلزم التملك ولا جلد الدين
 وان عصى به انما للزوم من حيث الخروج من العصبان فراجع من حكمه الصبي
 والمجنون كالنفس الا ان كل كافر لان حقه ارجح لان اخماس الاربعه باقية
 على الشيعه بجمعهم اصبحت كاتوا كالمسلمين وصيغة الاعراض ان لم يباع ولم الرجوع
 فان اراد البهيبة صحت او اعراضه عن حقه
 فان اراد البهيبة صحت او اعراضه عن حقه

عن الاعراض قبل اختيار تلك الغنائم وتقل عن شتيقنا الداعي عدم حكمة
 من الرجوع من الاعراض مطلقا لان المعرض عنه حقه تلك الاعراض من حيث المقتن
 جواز العود بعد الاعراض عن حكمه كسيرة الخبيرة والتشايك قبل اقدت قبضه لها
 وغيره من القديحة وهو جواز عن سكوت المقتن عنهم المقتن ليعلم الاعراض
 منهم ولين كذا لا الا بقتلهم ان قبل ما اقدت له او رضى لا يجرى القسمة لان
 المقتن به منها ما اقدت التملك والتملك في الاول المقتن بقوله ولهم التملك
 ولا بد من اللفظ كما اشار اليه بقوله ان يفعل كل منهم اختار ملك نصيب ولا يملك
 بالاشتراك طريقان ان على الوجه الثاني ومنفرد على الاول المعتمد في احد او
 جبهه وهو مرجوح والمعتمد باختيار التملك كما يؤخذ من التشبيه سواء قسم الامار
 او غيره قارب يجوز بناءه للمعتمد شفع راجع لطلب وكتاب وغلب
 الثاني وخروج ما لا ينفق فكالعدم عند ان لا يقيم لضعف الملك منها ينفق عليه
 اختيار التملك وبذلها فارقا اعتبار قسمة عند من يدرى في الارث متواد العراق
 متى سواد الكثرة قسمة بملكه بداره والخضرة تدعى من البعد سوادا وعراقا والهنداء
 ارضه فلو رما عن الجبال والادوية واصلا العراق الاستواء وبلوغه اقفاه
 لول في الجند الى بعضه لان السواد والعراق واحد وهو ما لا فرسخ وعرض السواد
 مائة وستون فرسخا وعرض العراق منه مائة وخمسة وعشرون فرسخا شتيقنا السواد
 يزيد في العرض بنمته وملكه في فرسخا وملك السواد في الكثرة على الاق فرسخ
 من ذلك شعره شتيقنا فراجع بقايج العبيد ان قدر لانه لو كان صا لم يقسم
 ونقسه عنه بها بغير احد المباد والاقدم يقال علم المصلح فربما من اسما والاضداد
 كما قال بعضهم فراجع بين الغنائم والملك المختص ولعل اقتضار الشئ على
 الغنائم لا جلد ما بعدا ثم بذا لوه بعد قسمة واختيار تلك التملك والبذل

و مما يكون من كنهه بذله وهم القاصد وذو القربى ان يخصه بخلق غيره
 من بنية اهل البيت فكلما كان في وقت حشرهم الى بدل لان له ان يفعل
 فيه بالصلوة و قد عمن بين الخطا في امير المؤمنين و هو اول و قد عمن صدر
 الاسلام و اخرج لاهله اجازة مؤبقة لى جنة و المصاحبة الكلية و عزاه
 المصنوع عليهم بقدر معلوم لكل جريب و منه ثلثة اذرع و منها مائة
 ذراع و لكل من اذرع اطلاق القفا و يتا على ان القصبة ستة اذرع فقط و في
 شرح النوضيح للشيخ قال ان القصبة ستة اذرع و ثلثا ذراع و قد عمن في عشرة
 اقصاي و منه عشرة جريب فكل من الجريب على ثلثة اربعة اذرع و اربعة اقصاي
 ذراع و اربعة اذرع و اربعة اقصاي و اربعة اقصاي و اربعة اقصاي و اربعة اقصاي
 المصنوع على جريب قدس معلوم فعلى جريب الشجر و درهان و البيرة اربعة و العجر
 و قد عمن السكة ستة و التخل ثمانية و العنب عشرة و الزيتون اثنا عشر و الهوى
 السواد و المبداء و النفاة و اقلان في الحد و المذلة في الحد و المذلة في الحد و المذلة في الحد
 فو حكا و صل بسبعين الى الحد و الى حجر في جبل ابيهم قدس ما يقع في الحد و المذلة في الحد
 قد وصل الى الارض في ذلك الحبل المفاضة سبعة كسيت بذلك ابراهيم عليه السلام
 و دعا لها بالثقة ببيت البصرة بثلاث الباء و الفتح اقصي و التنية البها بصرى
 بالفتح و الكسرا بالضم و شتى قبلة الاسلام و عزائه العرب و عزائه العالم بنا و بها
 عتبة بن غزوان في خلافة عمر بن الخطاب قبل بها سبعة اذرع و عشرة اذرع
 فكل لكل منهم اسم فخصه و بنى بعد ما الكوفة بستان على الاشجار في خلافة
 عثمان بن عفان و بنى القفا الصواب ان هذا هو القفا المصنوع و ما
 بعنه هو القفا فذكره ان فيها خلافة الصواب و الكفرا اسم مكان فيها
 لانتها القفا المصنوع اقصا الكسرى و منه عثمان بن ابي العاص و عتبة بن

121	121	121	121
121	121	121	121
121	121	121	121
121	121	121	121



T.C
 İZMİR
 HİSAR KÜTÜPHANESİ

496

غزوان

